

المَحِيطُ الْبَرْهَانِي

لمسائل المبسوط والمجمعين والتبر والزيادات والنوادر
والفتاوى والواقعات مدللة بذلائل المتقدمة بين رحمهم الله

تأليف

الابن بركات الدين أبي القاسم محمد بن صدر الدين بن تماره البخاري

وجه الاتصال ٥٥١ ط ٦٦٦ د

بمطبعة دار الفقه

فهم نشر نور الحق

المجلد الحادي عشر

المجلس العلمي

إدارة القرآن

المخطط الزهافي

أول طبعة كاملة في العالم الإسلامي

سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

جميع حقوق الطبع محفوظة لأدلة وكتوكب العالم الإسلامي بآدم باني هنة
النسخة وسمعة ندي عهد في القياسية لا يعمروا طاعة طبع هذه النسخة مائة صورة
توروسيلة إلكترونياً كانت أو التسجيل أو سلاته يكون إداره كتيب من شمس

أدلة وكتوكب العالم الإسلامي

٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ
٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ
٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ
٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ

المكتبة الزهافي

٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ
٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ

٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ	٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ
٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ	٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ
٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ	٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ
٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ	٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ

٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ

المكتبة الزهافي
المكتبة الزهافي

كتاب الشفعة

هذا الكتاب يشتمل على عشرين فصلاً :

الفصل الأول : فيه كـمب فيه الشفعة وما لا تجب

الفصل الثاني : في بيان مراتب الشفعة

الفصل الثالث : في طلب الشفعة

الفصل الرابع : في استحقاق الشفعين كل المشتري أو بعضه

الفصل الخامس : في حكم الشفعة والخصومة فيه

الفصل السادس : في إنداء إذا بيعت وله شفعة

الفصل السابع : في إنكار المشتري جواز الشفعين وما حصل

الفصل الثامن : في تصرف المشتري في ذر الشفعة قبل حصر الشفعين

الفصل التاسع : في تسليم التهمة

الفصل العاشر : في الشفعين إذا أجزأ ببيعهم ، ثم يعلم أن البيع كان بخلافه

الفصل الحادي عشر : فيما يحدثه الشفعين مما يطل غلته

الفصل الثاني عشر : في الاختلاف الواقع بين الشفعين والمشتري والبايع والشهادة في

الشفعة

الفصل الثالث عشر : في التوكيل بالشفعة ، وتسميم الوكيل الشفعة وما يتصل به

الفصل الرابع عشر : في شفعة التصرف

الفصل الخامس عشر : في حكم الشفعة ، وإذا وقع النزاع بالعروض

الفصل السادس عشر : في الشفعة في قسح البيع والإقالة ما يتصل بذلك

الفصل السابع عشر في شعبة أهل الكفر

الفصل الثامن عشر في الشريعة في المرض

الفصل التاسع عشر في حره أهيل في بيت النعمة.

الفصل العشرون في المنكرات.

كتاب النشعة

هذا الكتاب ينسب على عشرة فصول .

الفصل الأول

فيما يجب فيه النشعة وما لا يجب

١٢١٧٣- قال أصحابنا رحمه الله تعالى : النشعة لا تجب في البقولات مفصوداً ، وإنما تجب تبعاً للعقار على ما يأتي بيانه في آخر هذا الفصل ، وإنما تجب مفصوداً في العقارات ، كالنور والكروم وغيرهما من الأراضى ، لا يشمل النشعة ، أو لا يشمل كالحمام والرحا ، والبشر وغير ذلك ، وإنما تجب في الأراضى التى يملكها وقليلاً ، حتى إن الأراضى التى حارها الإمام كبيت المقدس ، ويوقع إلى الناس مزارعة ، فصار لهم فيها كروار كائناً ، والأشجار ، والنكيس إذا كسوها بتراب مملوها من موضع يملكونها ، فإن بيعت هذه الأراضى ، سميت ماعلى ، وإن بيع الكروار ، وكان معلوماً يجوز بيعه ، ولكن لا نشعة فيها ، وكذا الأراضى المساييد إذا كانت الأكثر بزرعها ، فبيعها لا يجوز ، وبيع الكروار إذا كان معلوماً يجوز ، ولكن لا نشعة فيها ، ثم أدب القاضي للخصم في باب النشعة ، وإنما تجب بحق المالك ، حتى لو بيعت داراً بجنب دار لم يق ، فلا نشعة للوقت ، ولا إذا ما التواى

في فتاوى القليوبى بن النيث . وكذلك إذا كانت هذه كدار وقتاً على رجل ، لا يكون تاماً خوف عليه حق النشعة بسبب هذه الدار فافلتا ، في فتاوى أهل مصر قد : قال . وإنما يجب إذا ملك العقار موعود هو غير مالك ، أما إذا ملك بغير عرض أصلاً ، بأن ملك بالهبة بغير عرض ، أو بالإرث ، أو بالصدقة ، فلا نشعة ، وكذلك إذا ملك بغير

ليس هو عين مالاً " كما لو جعل العبد حراً أو لنفادج، أو أنه في ذات
(حقيقة أو خلق جلي، أو صلح عن ماله العبد، فلا تنفعة، وهذا لأن حق الملكية
يذهب مع القيد، وأن من الإحدى بالتقدم حدث ما، فهو، فهو رضاء، عموماً ينصرف
البيع، والتمتع بالبيع يتبعه من موعد مال، فما في الأصل له، فهو عموماً، أو موصوف
ليس هو عين مال ينشأ أو أن القيد.

١٣٧٤ هـ: ولد تزوج امرأته من مهره، فخرج منها فله مهرها، فدل لها صاحبك
 عن أن تزوجها، فقال مهرها، وأعطيت منه مهرها، فلا بد من أن تزوجها
 ففعلوا كلهم الفرق بين هذا وبين ما قبله صاحبك من مهرها على هذه الحال، أو
 قال: فأوحى لك من المهر

والنظر في المصنوع الثلاثة حتى قلتم مجزأ بنده لا بد من المهر ، وقوله قلنا :
هو مستند ، لا شيء ، هذا ، مهر ، سمعت داري هذه مجزأ ، لم يكن سمعت داري بدلا من
مهرت ، وقد أمكن أن مهر مستند لأنه لم يكن في استكمال شخصية ، وإذا
وجدت نسبة الآن ، وإذا لم يدر مجزأ مستند ، يكون بدلا من البضغ ، وأنه ليس غير
مهر ، فلا تم فيه الشبهة ، ثم انتم وجهه شدة على الفهر ، أنه من المستلزم جعل الفهر
بدلا من مهر عبد ، والمهر من ماله ، فلو كانت ماله غير ماله ، صحبه
مستند فيه الشبهة ، كذلك في فروجهما على مهر مومن ، لم يأت به ، لا يجوز ،
يجب التمتع بها الشبهة ، وكذلك في فروجهما على مهر مومن ، ولم يأت به ، لا يجوز ،
فروجهما ، لا يأتك المهر ، فمروجهما ، يجب التمتع بها الشبهة ، لأن الفهر من ماله
تقضي من مهر ، لا من ماله ،

١٣٧٥- هـ قال: "رجعوا، ولعلكم تجدون فيها ما كنتم تعلمون".

[illegible]

١٠٠٠ من المصنفين من قبله من المؤلفين

(٢٠) وفيه : أن هذا القدر هو الذي لا يتعدى البيع

شفعة في المهر، وإن قال: جعلته يهرك، ففيه الشفعة؛ لأن هذا موقوف من مهر الشفعة كانت مباحة.

في الفتاوى: قال: وإذا اشترى العبد بدلاً عما هو غير مال، وما ليس بمال، فعلى قول من حنفية، ونسب الله تعالى عنه لا شفعة للشفيع أصلاً، وعلى قولهما يجب الشفعة في حصة المال من الدرهم، صوته، إن تزوج مرة على درهم، وإن زدت عليه المائة ألف درهم، أو صالحي عن الأصحاب على ما عرفت أن مرد صاحب الدار "عليه ألف درهم، أو خلع امرأته على درهم، أن يرد الزوج عليها ألف درهم، وإذا عيب دار من إنسان بشرط أن يرد ما فيها كذا وكذا، فلا شفعة فيها للشفيع ما لم ينفقها، وبعد ما نفقها، ففيها الشفعة، وهذا ما عرفت في كتاب الهبة أن الهبة بشرط العوض هي هبة ابتداء وبصيرتها بعد إتمامها، المصحى بالبدلين، فقبل اتصال القبض بالبدلين هي هبة، ولا شفعة في الهبة، وبعد اتصال القبض بالبدلين هو بيع، وفي البيع الشفعة.

١٣٦٧٦- وإذا عيب شفعة مسمى في دار غير محور ولا مفسر، حتى أن يعرضه كذا وكذا، فهو باطل، ولا شفعة للشفيع فيه فادعوا أن الهبة بشرط العرض تعقد هبة ابتداء، والهبة في مبيع بمنزل الشفعة لا يحور، فنفذت الهبة بصفة الشفعة في الإشراء، وانعاش به على الانتداء، فيكون كتمام سعة لاسداً، والجواب في الصدقة والحلى والعمري، والعلية نظير الجواب في الهبة؛ لأن هذه الألفاظ ألفاظ شعية، والحقة لا يختلف باختلاف الألفاظ، وأما الهبة على هذا الشرط إذا قبل الموصى له، ثم مات الموصى له، ثم مات الموصى، فإنه يجب الشفعة وإن لم يقبضها الموصى له، بخلاف الهبة.

١٣٦٧٧- ثم قال في الكتاب: إذا قال: أوصيت بداري بيتاً لفلان بكف درهم، ومات الموصى، فقال الموصى له: قبضت، ثبت للشفيع الشفعة، وإن قال: أوصيت أن يردني على مائة ألف درهم، فهو مثل الهبة بشرط العرض نفسه، وإذا ادعى حقاً على إنسان، وصالحه المدعي عليه على دار، فله شفعان يأخذ الدار بالشفعة، سواء كان الصالح من إرثه، أو إيجاره؛ لأن التملك بالشفعة يقع على المدعي، وفي دعوى المدعي أنه

ذلك عام لدار عرفتاً عما هو عليه، فيسرى لأمر على رعيه، وعندنا لم أدمى ذراكه يترى رجل، وصالحه المادى قبله على أن يعطيه المسمى قبله من أهم، وبذلك الدار على المسمى قبله، بطريق كان المصالح على المراءى المدعى فيه، فتنسب الشفعة، وإن كان الصالح على إنكاره، فلا شفعة للشفيع، لأن المملك بالشفعة هما يقع على المادى قبله، وإذا كان الصالح على إنكاره، فهو إجماع أنه يملك المراءى رعيه، فهو بمن مال، وإذا كان الصالح على إنكاره، فهو إجماع أنه ما يملك المراءى رعيه أصلاً، ولو دفع المراءى رعيه فله على الشفيع، فإذا في المصالح، كما هو بغير رعيه من يتم المملك، عليه.

ثانيين ثلاثة نفر مال، حصة رجل ولاية في شفعه فيب دعوى، فبصالحه أحد شركاء المصالح على مال من أن يكون بحسب المدعى لهذا المصالح حصة، فبصالحه الشفيع في آخر الشفعة، فإذا كان المصالح عن إقراره شركائه المراءى، فإن المراءى كان المراءى رعيه المدعى، وهو المراءى مع المراءى، وأخذ سهم حتى لا يكون بحسب المدعى له حصة، كان لهم الشفعة في ذلك، وإن كان الصالح على إنكاره الشفعة، فلا شفعة، وهو بناء على ما قبله، وإن كان المصالح سراً بعض الشفعين، أنكر الشفيع كان الآخر أن سنده، فالحق في سالك الشريك المصالح لينة على ما نزع المدعى، لأن شريك المصالح صدار مشفوعة بحسب المدعى من المراءى، وبسبب المدعى رعيه في بد الشفيع، وبعبء من هذا الشفيع الآخر من، وهذا إنكاره، رعيه، ومن لم يترى شركاء من رجل، وذلك الشفيع في بد الشفيع، وهذا إنكاره، فلهذا لا يملكه الشفع، فإنه لا يملك المراءى للمراءى حتى يشت ملكه مناع، نفسه، فإذا شاء وإذا أقدم ثلاثة على ما إذا عاد المراءى، فبالت يبت، لأنه مشفوعة ملكة بالنع فيها الشفيع حصة رعيه، وإذا قبلت يبت، صار الشفيع ملابية كالنائب أيام الشفيع، وهناك أمثلة بين الآخرين حتى الشفعة، فبها كذلك، أكثر ما فيه أن في رسم الشفيع، الآخر من أنه لا شفعة لهما، إلا أنها كذا في رعيه، فبالتى بعضى بعضى بذلك، فلهذا في، فالتحق لهما المصالح.

١٣٧٨ - وإذا أدمى حقه في دار، وصالح المصالح على مال على ملكى دار أخرى.

فلا شفعة للشفيع في الدار التي وقع المصالح عليها، لأن مال ملك يعمض هو ليس بعين مال.

وإذا اشترى دار على دار المشتري فيها مائة ثلاثة أيام، فليشفع الشفعة في قوائم جميعها. وإن أمهر الدار بمائة ثمانين حتى تدفع حصة رطب الله تعالى عنه؛ لأن حق الشفعة يعتمد انقطاع حق البيع، لا يثبت حتى يشتري، ألا ترى أن للشفع أن يبيع الدار على البايع، ولا يثبت على المشتري، فبما زال ملك البايع، وذلك لبيع هذه الدار بالملاحة، وهو هذا قلنا، أن من أقر ببيع داره من رجل، وأنكر المشتري، كان للشفع أن يأخذها بالشفعة، وأقر المقصود في شرحه، وروى عن أبي حنيفة، فلا شفعة للشفع مع شرط الخيار للمشتري.

١٣٣٧ - روى الذهري أن حبيباً ربه حبيباً زبيباً لا يمنع أن يبيع شقة الشفعة؛ لأنه لا يمنع زوال ملك البايع، وإن كان المشتري شرط الخيار لمدة شهر، أو مدة أخرى، فلا شفعة للشفع عند أبي حنيفة؛ لأن الأمر بشرط الخيار زيادة على ثلاثة أيام لحسد عبده. ولا شفعة في شراء القصد على ما بين، فإن أباي المشتري يحلوه قبل مضي ثلاثة أيام، حتى يطلب البيع صحيحاً للشفع الشفعة، وإن كان الخيار لبايع الدار، فلا شفعة للشفع في توليه ما شاء، حتى يتم البيع، لأن حبيب البايع يمنع زوال البيع عن ملكه. فبمضي ثبوت حق الشفعة، وإن كان الخيار بينهما بين البايع والمشتري، فلا شفعة للشفع لأجل خيار البايع. إلا أن جعفر بن عثمان.

١٣٣٨ - وإذا اشترى داراً بعد بيعه، أو بعد من يبيع، بشرط فيه الخيار لأحدهما، إن شرط الخيار البيع الفداء، فلا شفعة للشفع من تمام البيع، سواء شرط الخيار في الدار أو في العبد، إلا شرط الخيار على الدار قطاراً، وإن شرط الخيار في العبد فلا يمنع الدار من شراء العبد، وثمة الدار. وخيار المشتري يمنع زوال النعم عن ملك المشتري، إلا إجماع أن يختلفوا أنه هل يمنع دخوله المشتري في ملكه أم لا، فلم يزل الدار عن هذا، البايع ملا فلولاً، فكيف يثبت للشفع حق الشفعة، وإن كان الخيار للمشتري الدار، فإنه يثبت للشفع الشفعة قبل أن يبيع البيع، سواء شرطه الخيار في الدار أو شرطه الخيار في العبد، إلا شرطه الخيار في الدار فلا يمنع هذا خيار المشتري الدار، وخيار المشتري الدار لا يمنع وجوب الشفعة في الدار، وإن شرط الخيار في العبد، فلا يمنع المشتري الدار ببيع للعب، والنعم هو الدار، وخيار البايع في المبيع لا يمنع زوال النعم عن ملك المشتري، ولو كان الدار من ملكه مشتريه، فثبت للشفع حق الشفعة فيها، وإن كان

الخيار لهما، يعني لائق الدار ومشتريها، فلا شفعة للشفيع لأجل خيار البائع، على نحو ما بينا.

١٣٢٨٦ - إذا اشترى الرجل من آخر داراً على أن المشتري يهب بالخيار ثلاثة أيام، فبعت داراً إلى جنبها، فالمشتري الشفعة بالإجماع، أما على قولهما، فظاهر، ولما علم قول أبي حنيفة: فإنه وإن لم يكن مالكا للدار للشفعة وقت بيع هذه الدار، إلا أن له فيه حق الملك، ألا ترى أن المشتري أن يملكها إذا كان الخيار له، وحق الملك يكفي لثبوت حق الشفعة، ألا ترى أن المكاتب يستحق الشفعة، والذانيث له حق الملك، وإذا أخذ المشتري الدار اليهبة بالشفعة، سقط خياره؛ لأنه لو لم يسقط خياره بذلك، فلماذا فسح العقد بفسخ في حق من الأصل، فتبين أنه أخذها بالشفعة بغير حق، فلتحترز عن ذلك قلنا: بأن يسقط خياره، وإذا حصر اختياره بعد ذلك، أخذ الدار الأولى بالشفعة، ولا شفعة له في الدار الثانية؛ لأن النسخ إنما صار جارية للدار الثانية بعد أخذه الدار الأولى، وشاء الدار الثانية كان قبل أخذه الدار الأولى، ولو كان الخيار لبائع الدار، فبعت داراً بجنب الدار اليهبة، فللبائع فيها حق الشفعة؛ لأن ملك البائع قائم وقت شراء هذه الدار، فلماذا أعفها كان هذا منه نقضاً للبيع، وإذا شرط الخيار للشفيع، فإن كان البائع هو الذي شرط له ذلك، فأقصى البيع، فلا شفعة له، وإن كان اشترى هو الذي شرط له ذلك، فله الشفعة؛ لأن قام مقام الشرط في إتمام العقد، ولو كان البائع شفيع الدار، فلا شفعة له، ولو كان المشتري شفيع الدار، فله الشفعة، فالأصل أن من باع لو بيع له بأن كان البيع بحق الوكيل، فله الشفعة إذا لو كلفه، ومن اشترى أو اشترى له بأن كان الشراء بحق الوكيل، فله الشفعة، وأما لو كلفه.

فهر شرح المقدوري وفي المتن: عن محمد بن حماد بن محمد بن أبي حمزة عن الإمام: رجل اشترى داراً، وشرط الخيار للشفيع ثلاثاً، قال: إن قال الشفيع: أمضيت البيع على أن أخذ بالشفعة فهو على شفيعه، وإن لم يذكر أخذ الشفعة، فلا شفعة له.

١٣٢٨٧ - رجل ترك كل من غيره يشرقه دار، وهو شفيعهما، فسبب له الشفعة ويطلب من الوكيل، على الصدر الشهيد، فقال: لأن الوكيل لم يملك بالشرائه، وفيه

ظرو، وعن أبي بصير أنه كان يقول: «ليس هذا من الشفعة» لأن الوكيل يشتري لغيره. قال: «وإن لم يكن أحد الوكيلين مقام الوكيل في هذا الشراء، لا يبعد، ولكن الطريق الأول أحسن إلى، ولا شفعة في الشراء المدس، سواء كان المشتري بما يملك يتقبض، أو لا يملك، وسواء كان يشتري قبض المشتري، أو لم يقبض، فلهذا ملك الشارع، وإن قبض، فبقبضه، فله في الاسترداد، وهذا إذا وقع البيع فاسد، أما إذا فسد بعد انعقاده صحيحاً، فحق الشفع يفتى على حاله، ألا يرى أن النضراني إذا اشترى من نصراني مائة درهم، فتم يتقبضها حتى تسلب، أو أسقط أحدهما، أو فسخ الدار، ولم يقبض الخمر، فإن البيع بعد على ما عرفت في كتاب البيع، وينسخ أن يأخذ الدار بالشفعة، وإذا فسد البيع، لأنه لما فسد بعد وقوعه صحيحاً، وإن كان المشتري مصر أن يشتريه شراءاً حقيقياً، وسحب دار أخرى بحب هذه الدار، فله الشفعة، لأن له جواراً قسماً بحقيقة ذلك من ذمت الشراء، فإن لم يأخذ الدار ثلثه بالشفعة حتى سرده الساتع من مائة اشترى، لم يكن للمشتري أن يأخذها بالشفعة، لأن حوزة الدار من الواحد، وكذا لا يكون للشافع أن يأخذها لأن حوزة حادته، وإن كان المشتري أخذ الدار بالشفعة، ثم اشترى البائع منه ما اشترى، فالأخذ ما عصى.

١٧٢٨٢ - زاد اشترى داراً فشره ففسده، وبني فيه بناء، أو عرس فيه أنشجاراً، فملكه فبيع أن يأخذها بالشفعة بقيمة الدار، وعدا عرس أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد لا شفعة تنفع، وعدا بناء على أصل مختلف معروف في كتاب البيوع أن من اشترى من رجل ما يقطع بالبناء وعمر من الأشجار عهداً من حبه، رحمه الله تعالى، عتدهما لا يقطع، ومسألة معروفة في كتاب البيع أن، وإذا قطع من البائع بثلث عند أبي حنيفة، قال لناع من وحدت لشفعة، فإذا قطع الشفع بثلث، ينقص بناء المشتري نحو الثلث.

١٧٢٨٤ - قال في القدوري: قال باع المشتري أسراراً فاسماً شيئاً صحيحاً من رجل ثم يحل للشافع نفقته شفع، والشفع، فدار إن ذ، عند البائع الثاني يملك المذكور به، وإن ذ، نقص البيع الثاني، ولتجد بالبيع الأول بقيمة؛ لأنه أحسن

فالشريك له ، فإذا سمي ، والأهل السكة لكل في ذلك على السواء ، فإن سميوا ،
فلما كان الكلاز ، وهو لدى عن ظهر هذا الشيء ، وباب داره في سكة أخرى

في شرح ادب انصاف المحقق في باب السعة ، فإن كان له الدار في هذا
السكة الذي هو سمي له من ملازقوه ، والذي هو ملا في هذا ، يجب البيع ، وأنشأ هو
ملازق لا ينقص الدار لا به ، النبي في السعة على السواء ، قد البيع في آخر سعة
الكتاب

٢٢٩٧ - مسألة كتابه ٥ ، ربي شريك في سكة من الدار ، فباع هذا الشريك
عنه من الدار من مكان ، فاستغنى أولي الشريك في الدار ، وهو شريك الذي لم
يعلم ، فإن سمي بالشريك في الحظ المشترك الذي يكون بين الدارين ، فإن سلم لأهل
السكة الكل في ذلك على السواء ، فإن سمي ، فلهذا ، لا يري لدى يكون مهر هذه
الشركة ، وباب بيت الدار من سكة أخرى

في شرح ادب القاضي لمحمد في باب السعة ثم الحار الذي هو مؤخر عن
الشريك في الظاهر ، لا يكون شريكاً في الأرض الذي هو تحت الحائط الذي هو مشترك
بينهما ، أما إذا كان ، شريكاً به ، لا يكون مؤخر ، بل يكون مقدماً ، لا شرك ، وإنما كان
شريكاً في بعض البيع ، وبهية ذلك ، لا تكون أرضاً بين اثنين [غيراً] مقسومة بين في
وسطها حائط ، ثم انقسمت الأرض ، فيكون الحائط دماً ، لا أحد من الأولين مشتركاً
بينهما ، فكان هذا الحار شريكاً في بعض البيع ، أما إذا انقسمت الأرض من بين بناء الحائط ،
وخطا خطاه في وسطها ، ثم عني كل واحد منهما تحت حائط ، فكل واحد
مستأجر له حصه من الأرض شريك في البناء ، لا غير ، ، الشركة من البناء لا فيه ، لا
بوجوب السعة في سعة ضوايف راته ، وقد تم التصوري في شرحه في باب
السعة في الحضانة ، ومن الدار الشريك الذي تحت الحائط مستحق السعة في كل
البيع بحكم الشركة عند محمد ، لا على الروابيين عن أبي يوسف ، يكون مقدماً على
الجار في كل البيع ، وفي حدود الروابيين عن أبي يوسف ، يستحق السعة في الحائط
بحكم الشركة ، ويستحق السعة في شبه الدار بحكم الجوار ، فيكون ذلك مع جار آخر

[illegible][illegible]

صاحب دھرم سے کہہ دیا کہ اس کی طرف سے تو تم کو بھی دھرم کی بات ہے لیکن تم نے دھرم کو
 ہی ادا نہیں کیا ہے۔ اس کے لئے اس نے کہا کہ میں نے اس کی بات نہیں سمجھی۔ اس نے
 اس کو بتا دیا کہ میں نے اس کی بات سمجھی ہے۔ اس نے کہا کہ میں نے اس کی بات سمجھی ہے۔
 اس نے کہا کہ میں نے اس کی بات سمجھی ہے۔ اس نے کہا کہ میں نے اس کی بات سمجھی ہے۔
 اس نے کہا کہ میں نے اس کی بات سمجھی ہے۔ اس نے کہا کہ میں نے اس کی بات سمجھی ہے۔
 اس نے کہا کہ میں نے اس کی بات سمجھی ہے۔ اس نے کہا کہ میں نے اس کی بات سمجھی ہے۔

۱۳۲۹ء تا ۱۳۳۰ء میں لاہور کے موضوع پر ایک خط لکھا۔ اس میں قیلا
الائتلاف کا جو بنیادی اصول تھے، اس کی تلافی میں شکستہ ہوئے قیلاؤں کو سزا دی گئی۔ اس
کا طریقہ یہ تھا کہ جسے شریک الی نہ شریک کہی جاتا، اس میں ایک ذکر کی اور
سزا کا فیصلہ، اس کے نتیجہ کے نام کے تحت کیا جاتا۔ اس میں جس کا نام نہ لیا جاتا
شریک کی اسماء کے تحت ہی سزا دی جاتی تھی۔ اس کے فیصلہ کے حکم میں ایک
فیضان احمد خاں کا ذکر ہے، جو لاہور کے قیلاؤں میں سے ایک تھا۔ اس کا ذکر
۱۳۳۰ء میں ہوا۔ اس کا ذکر ہے کہ قیلاؤں میں سے ایک تھا۔ اس کا ذکر ہے کہ قیلاؤں میں سے ایک تھا۔

هذه المسألة رواها عن أبي يوسف

في التبعة الخمس بن. ما ذهبن أبي حنيفة وعمر الله تعالى عنه صححه القول
لحق التبعة العن من جدار الملاصق له. إقالة مكن سهم تركه من المارق

في اللزوري. انهما يستويان فيها. وإن كانت ثلاثة أليات، بعضها فوق بعض،
ولب كل يب يب إلى السكنا، فيج الأوسط، كذا للأعس وبلاسهن جميعاً التبعة
لأول بيع الأهل، فالأوسط أول بالتبعة، وإن بيع لأحد. وكذلك الأوسط لولي
بالتبعة^(١)

١٢٣٠٠ - ربه أيضاً دار فيها ثلاثة أليات، ولها مساحة، وللمساحة بين ثلاثة ممر،
والموت من التي سهم، مع أحد مالكي البيوت حصه من البيوت والمساحة من شريكه
في البيوت والمساحة. فلا سبعة شريكهما في المساحة، ومخرج المسألة على نحو ما ذكره
شمس الألفية السرخسي في مسألة التي تقسم ذكورها

١٢٣٠١ - ربه أيضاً، صاحب يري رجلين، وحافظ بينهما، فصاحبه الشريك
في الحائط الذي يحاط به من آخر، وهما سواء في حصة الدار، يأخذ ابهما بريد، فما إذا
لم يكن ما يحب الحائط من الأرض مشركاً بينهما، وكذلك سبب من المارقين ورجلين
بغير طريق، مع صاحب الدار، فالشريك في البيت أولى بالبيت، وهو مع الحار سواء في
نصف الدار.

١٢٣٠٢ - ربه غير نافذه دور تقوم مع رجل من أبواب تلك الدور بيتاً شلوهاً
في السكة العظمى، ثم بيع طريق في الدور على أن يفتح مشري ليت يلاً إلى
طريق الأعمى، فلا صحاح الدور التبعة لشركهم في الطريق، ثم البيع، وإن
سلموها، ثم مع، مشري الست بعد ذلك، فلا حصه لأحد الدور لأحدهم شركتهم في
الطريق، وحت البيع شئ، فنكون التبعة للجار الفلاني، وهو صاحب الدار، وكذلك
إذا مع قطعة من الدار بغير طريق في الدور، هذه الجصة في شرح الكافي في باب
التبعة في البيت.

قرب قبر نافع في أمعاء مسجد حطة، وباب المسجد في الدرب، وجهر المسجد وحاشية الآخر إلى الطريق الأعظم، فهذه درج نافع يربح فيه دار، فلا شفعة إلا للجوار، وأراد مسجد، حطه المسجد الذي احتله الإمام حين قسم بين المدنيين، وهذا لأهل المسجد إذا كان حطة، وظهوره في الطريق الأعظم، وليس قرب المسجد دور يحرقه فيه وبين الطريق الأعظم، عهد الدرب بينه الدرب النافع، وهو كان حول المسجد دور قبله، وبين الطريق الأعظم، كان لأهل الدرب النعمة بالشرعة، لأن هذا الدرب لا يكون نافعاً، ولو لم يكن، مسجد حطة في الأخصر، لكنه كان من أبواب النعمة، فإن من قول النعمة إلى موضع المسجد نافع، لا يشت فيها النعمة إلا بسجدة ألقا، وما وراء ذلك يكون غير نافع حتى كان لأهل تلك النعمة كلهم النعمة

ولو لم يكن مسجد حطة، ما انتسرى أهل الدرب من رحل من فعله ذلك من أقصى الدرب، ظهرها إلى الطريق الأعظم، وجعلوها مسجداً، وجعلوا في الدرب باباً، وتم يجعلون له إلى الطريق الأعظم باباً، فوجعلوا من باب رحل من أهل الدرب دوراً، فأهل الدرب النعمة بالشرعة.

سكة أو درب يسير نافع في أمعاء دار، وباب هذه الدار في الدرب، أو في النعمة، وهذه الدرب باب آخر، يخرج منه إلى الطريق الأعظم، فإن كان هذا الطريق طريقاً للخدمة، ليس لأهل الدرب أن يجمعهم، فهذه سكة بالمدن أو يربح فيه دار، لا تجب الشفعة إلا للجوار، وإن كان طريقاً لأهل الدرب، والنسبة عنه، بأن أحدثوه، ولهم مع العامة، فأهل الدرب شفعة بالشرعة في الطريق، لأن الدرب حينئذ غير نافع من حيث المعنى.

قال الصدر لشهد حسام الدين في شرح هذا الكتاب مسكناً، وسائر النسكك إن كان مادها حطة، فلا شفعة فيها إلا بحكم الجوار، وإن أحدوا البناء، فلا شفعة للكل

٢٢٢٠٢ - وما الرعيات التي ظهرها والدي، لا يحرق من وجهي، إن كان موضع الرعي، مملوكاً في الأصل، وأحدوا الرعي، فهذه والمسجد الذي أحدثوه في أقصى

والأئمة مستأجرة، جميع الأئمة سبعة حتى ظفري عليه الرابعة اثني عشر ألفاً، سبعة منهم شركاء في العمة، وأحد كاد، ذات مستقبل في رابعة لست في ما، صحت لك، ولحقها تسعة الفقة، فأهل بيت الراتمة شركاء في دورهم، ولا ينسب إليهم أمر الأئمة في العمة، وهذا أبو يوسف، وأبى كله سواء، وهم شركاء في رعيهم دون أهل البيت، وهو يروى عن حماد بن أبي يوسف، أنكره، وبني يجمع، والمستطرفة سبعة، وروى في دار في الأئمة، منهم، وأهل الكعبة سبعة منهم، لأنهم في دار بين الكعبة

[illegible]

فی شعبہ میں البتہ درجہ بہ درجہ دیکھا جائے گا۔ ان کے غیر مذہبی نواز کا لبہ می
الاقبال کا منہ باب خدمت میں دیکھا۔ وہ اب الاخریٰ ہی ذوق امتیاز، لاسر لاسرار،
ترویج الحیات، رسم حسی صبر سے نکلتا دار و احسن۔ کئی لاکھوں کس قدر یہ بات ہے الجلسہ
السی یہ وہ لاشعور کا نام ہے۔ الاقبال کئی لاکھوں کل رفاق جو راجہ تھیں!

«في السبعة نوحس من ريد، سكة غير فائدة فيها عظمه مبره، يقرب هذه السبعة
من جانب آخر الي هذه السكة من جهة الأقطار، من جانب آخر، هذه السبعة، فلا سبعة
فيها إلا في ذا دريل الله، سبعة، بل لو لم يتعد هذه السبعة من السكة، كتاب السبعة
للمرح فعمل هذه السبعة، من سموا السبعة فليس لأحد السكة السبعة فيها، وان كان
في الأصل دلالة واحدة، وفيه بيان، تافهة لأهل القومين من جميع الدار بالسوة،
فإن اندلج لما كان واحد، لو الأهل، كان الخبر في نفس الدار غيب لأهل الزواجر،
«الحيرة للأصل دون معارضة، ويطبق هذا الزلق في ذلك في سبعة ردي، في جانب
آخر، مرفوع وحاشد بيها من يتر أنكل سكة واحدة، كان لأهل من رثي سبعة من
الوقت الذي بهم خاصة، ولا شعبة لهم في الجانب الآخر، وفي مثل هذا يصير من
الأصل»

١٢٣٠٧ رضي الله عنه الأصيل دار فيها محجر، ومعهرة صاحب يدر حلق،
 صاح خدمها عبيد من خجندة بها علي وحيون قد، الحجارة ممدودة بينهما،
 فالتسعة للشركة في طريق الدرة، لا للشرط في الحجرة، لأن الشركة في حجرة قد
 تطالب بالسعة، وهذا في حجرة الحجرة بعد السعة، وفي سركا في
 طريق الدرة، لأن سعة دار السعة، فالتسعة سعة، فلا يادار، في هذا
 لترضع أبا رضى في دارها دار، والسعة دار، وكون سعة سعة، وهي
 سعة ممدودة غير ممدودة، فيسبب دار في السعة، فله حصة من سعة، في سعة
 لأعلى، لأن السعة في دار سعة، لأن السعة في هذه السعة، فله على شركة
 الأصلية، لأنها سعة سعة، فيسبب السعة، السعة بحكم السعة في سعة
 وتحتك، لأن سعة، سعة سعة، ولا يجرى، فيسبب سعة، فله
 ولأول سعة، على سعة السعة، فله، لأن سعة، سعة سعة، وهو سعة
 حريو السنن في السعة، سعة في سعة السعة

فلا يجرى في الأصل سعة في سعة، سعة من سعة، فله سعة
 السعة، لأن سعة، سعة سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة
 سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة
 فهو سعة سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة

١٢٣٠٨ في سعة الأصيل سعة سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة
 وطريق السعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة
 سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة
 السعة سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة

١٢٣٠٩ في السعة سعة سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة
 سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة
 في سعة سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة
 سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة، فله سعة

هذه الدار مصيب بها غيره من مزار الأخرى. فلا سعة غير ان هذا لأركي واحد
مهم فريك في الدار التي يرى نعيمه

١٣١٦ رجل من بني راعي حكة غير رقة، ثم سوي به، دلت أخرى، كان
لاجل تلك المسكنة يا حاكم السدة الأولى، ويكرهه شركه من سانه الأول
شراء الأول لم يكن لشركي شركهم في المسكنة، وكون شراء المسكنة هو شركهم
في المسكنة، وكذلك لم كان من ثلاثة نفر دار، من سوي جن من سويهم واحد بعد
واحد، فلهذا كان يا حاكم السدة الأولى، وليس به عمن سني، الدليل على ذلك، لما قلنا،
ولو كان الدار بين أربعة، فاشترى رجل من سويهم سلة، رحت بعد واحد، والرابع
حالف، ثم حضر المسكنة، لما ان يا حاكم مصيب الأول، وفي مصيبه لاخر من سويهم له
قلنا، ولو اشترى أحد أربعة من سويهم واحد، وفي مصيبه لاخر من سويهم واحد، كان
فالشركي سويهم في المصيبين جميعاً، لأنهما لشركي سويهم، ركب، ركب، انصاف.
بجواب ما تقدم

وفي الهارون دار بين ثلاثة نفر، اشترى واحد من سويهم سلة، وحل
أخيه، ومن سويهم مصيب آخر، ثم جاء الثالث الذي لم يبيع مصيبه، كان له ان يا حاكم
المصيبين جميعاً، بشعقة [دار لم يبيع الثالث حتى] جاء، لشركي دار، إلى اشترى
فقال، وحلف منه الشفعة، كان به ذلك، فيقتضي له سلة، فيصير به مصيبان جميعاً،
لأن جاء له الثالث بعد ذلك، وكان عتياً، وطالب بالشفعة، من جميع من اشترى الأول،
وبصرف ما اشترى الثاني، وكونه عتياً، ففانصافاً للشركي لداره، شراء الثاني، فقصي
لثالث الشفعة من جميع، وأما إلى اشترى، وكان، إذا مضى إلى سويهم الأول
المصيب الثاني، هذا مصيب الثاني ملكاً قبله لشركي الأول، فودع الثالث، وأخذ ما
اشترى لشركي دار، فصار كان الأول ربح من الشراء، فإنه لا يوجب له ذلك، فلهذا
أخذ بالشفعة بنفسه، ففانصافاً، لأنه لأول مصيب في مصيب، الثاني أيضاً سعي

١٣١٧ وفي دار شرك

(٢) فكلما في دار، كان في داره، فلهذا لا سعة

(٣) ما بين لشركي، ما لم يسل، وانتهى من هذه مود

فيه، فقضى بينهم، فأما قبل تصدقنا فمضى ذلك فتصيب الذي لم يصير منكاً لمعسري الأول، بل له حتى أن سمكه ما سترناه، فإذا أخذنا ثلث ما ستر الأول، بعد رال ذلك الأول وحقوقه، فلا يستحق به السبعة.

قال محمد بن الحسن البزركان في النهر الصغير كل من كان له ثوب أحقر من الخيل الملاق، وإن كان مبراً كبيراً محرقاً من، والشمعة لجار أعلاني في بلد لمعه لأدعيه في سبعة الكباري، قال الشيخ الإمام لم نجد عند الواحد القسائي أراد من هذا ما أراد الذي في الصغير المصغر، وذكر الشيخ لإمام غصص الأئمة المبرح في سبعة، أن له من عد ثني حيقه أن الدبر الكبير التي تحرق فيه المص من الأهل كدجته والعرب، وقال ما يصح في السبع من الأهل يكون في مصي دجته واقتراته، وما لا يحرق به المص، يكون في حكم النهر الصغير.

وذكر شيخ الإسلام معروف بن حوهر راده أن شايخ شملوا في عد النهر الكبير والصغير بعضهم قائل: نهر الكبر ما ينحرق به بين البراء، وأنه مذكور إلى النجعة التي هي جماعة المسلمين، والنهر الصغير ما ينحرق به بين الشركاء، ولا يبقى إذا تسبب في آخر الأرمي، ولا يكون له منفذ.

وعدهم المصارع على أن سوكاه على النهرين كمن لا يحصون، فهذا نهر كبير، وإن كان لا يحصون، فهذا نهر صغير، لكن يختلفوا بعد هذا في حد ما يحصى وما لا يحصى، بعضهم قدر ما لا يحصى بمسمايته، وبعضهم قدر ما لا يحصى ثمانية، وبعضهم قدر ما لا يحصى بأربعة، وبعضهم قدر ما لا يحصى بغيره.

وبعضه مشايخه قائل: أصبح عاقين فيه إنه موقوف إلى رأي كل محبة في عمله إبراهيم كثير، كانوا كثير، وإنهم هم مثلاً كانوا قليلاً.

ثم إن عامة المشايخ مرفق بين المص والمكة، حيث جعلوا الشركة في النهر إن كان من أقوام يحصون صاحب، وإن كان ليس بمصفاً إلى ما لا يحصى من المص، ولم يجعل الشركة من نظري الذي له صفة إلى الطرفين العامة شركة واحدة، وإن كان فعل الشركة ما يحصون.

٢٢١٢ - نهر حد من مرقلي في أرض رجل، وعنه رجلي ما، صاحب قلوباع

هذا حد النهر النهر، النهر مع البحر، فلهذا صاحب الأرض أن يأخذ النهر مع الرحي بالشعبة، وإن لم يكن به اتصال بالبحر، لأن الرحي مع النهر كشىء واحد، وقد لا يتصل بالبحر، وقد لا يكون، فجاء النهر يكون جدار الرحي، فإن وحيداً جرت به في الشعبة في النهر، رحي على الهواء، ولا يحتصن الفلاحين للبحر مع الرحي، وذكره شيخ الإسلام في شرحه

١٢٢١ هـ في الشعبة لحسن بن وباد "نهر كبير تدجوله، يجري ليوم منه سبعة أشهر، فصار البحر، الرحي من هذا النهر الصغير، فإذ من أهل هذا البحر النهر أربعة أشهر، كان لهم من هذا النهر الصغير أن يأخذ ملكة الأرض بالشعبة، وهم وأنداءهم سواها، فإن كل الأرض إلى ٢٠ نقطة في يوم من هذا ملكة الأرض، وسرت هذه المقطعة من النهر الكبير، فلا سعة بعد حب المقطعة مع اثنين شهرين من سبعة أشهر

وفي كتاب حلال البحر في بحر يندوي في أرضون حلب لأشوا، أو قلته، فإن ذلك لا يتواءم مع، فهو كبير، فتكون الشعبة للترك، في الرب إلى موضع التواء حصنة، فإن سلمو، فهي يندوي من أهل النهر، فإن ومن كبير صغير، حتى من بحر كبير، ويبيع أرض على هذا النهر الصغير، كل أهل النهر الصغير، في الشعبة، فإن سلمو، كانت الشعبة لأهل النهر الكبير، وإن كان الألو، باستدارة وانحراف، كتب الشعبة لهم جميعاً، وجعلوا كأنهم الواحد

١٢٣١ هـ في شهر من مدينة عن معناه، من أهلهم عليه أن يكون وستين شهر من ذلك النهر شركاء فيه، فمهم الصفة فيما سمع من هذه الأراضي والناس، فإن اتحدوا من تلك الأراضي والمساكن دوراً، وسعدوا عن ذلك إلا للشعبة، غرة لا شعبة بينهم، لا بأشوا، بقرنة دور الأمصار، وإن بنى من هذه الأراضي ما يورع، وتقر من يندوي النهر، فمهم شركاء في الشرب على جانبهم، وشركاء في الشعبة

فيه أيضاً، فإن هناك سافة محصنة، وحصة لله تعالى عن ميراثهم من سيرة، وأصل النهر صغيرهم، فإذ، من روضه وثقله سقط من البحر، فلهذه الشعبة يشترط في

خدمہ، ماعہا صاحبہا من رجل بلا طریق، فلاهل انکہ شمعہ، وھذاک لوبرع ارض
 فلا صرب، فلاهل الصرب اسمہ، ولو یبع ھذہ القللو، وھذہ الارض مرہ حرق، لیس
 لہم قیب شمعہ، لأنہ قد انقطع الدر من الطریق، وھو الارض من الصرب - واللہ اعلم

الفصل الثالث

في طلب النسخة

١٣٣٢ - قال محمد : إذا علم الشيعي ناليع ، فلم يطلب مكانه ملاحظة له

يجب أن يقدم باب السعة بحسب الأحوال ، والمقدد ، أو الشركة ، والمقدد ، وتأكد بالطلب ، ولا يفيد لذئ إلا المقعد ، أو دهاء ، والطلب على ثلاثة رجه طلب موافقة ، وطلب لشهاد وتقرير ، وطلب تقييد

٣٣٦١ - : مختلف العمداء في مقدار هذه الطلب الموائمة : قال علمنا من طاهر الرواي : يضرب فرد عمه بأشراء من طلب كتاب عمه بالسرة ، سب حبه ، وإن لم يطلب ، وسكب حبه بطر ، وإن له ذهب مشايخ بلخ ، وعدة مسايخ بخاري

وروي في الثم في محب : أن له مجلس العظماء طلب في مجلس العلم كتب حبه ، وإن لم يطلب ، حرم ، م بطل ، وهو اختيار الكرخي وبعض مشايخ بخاري ، وروي في " في رسم من محمد أنه إذا كتب حقه ، لا تطل موعده ، ثم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شيء من الكتب قيمة طلب للموازية ، والصحيح أنه : أنا في رأي لفظ ما أتى بالمعنى ، أو بالمدح ، إذا كان لفظاً يفهم منه طلب تضعفه ، أنه يجوز ، وإليه ذهب النجاشي أبو جعفر بن عيسى ، وشمس الأئمة السرخسي ، وهذا الطلب وهو طلب اللوم من لسان الآخرين ، لأن الطلب يعرض مطروحات ، فصيح ، رئيس في هذا الطلب مطلوب ، بدون المطلوب لا يكون طلباً على الجمعية ، إنما سره من أن طلب العلم أنه غير معرض عن تضعفه ، وغير راضي بحال هذا الأمر

والإشهاد ليس بشرط صحة هذا الطلب ، وكذلك حصراً كل واحد من الأغراض الثلاثة : التامع ، السخري ، أو الداريت ، سره بصفه من الطلب ، وإنما ذكرنا أصحابنا الإسهاد عند هذا الطلب ، لأنه شرط لصحة هذا الطلب ، ولكن لأن التثني

لو جحد هذا شعب و شهدوا شهدوا له على ذلك، وهو نظيره من أصحابي
 الأب إنا ذهب من به الصبر هذه، وأشهد على ذلك ما ذكر، و لا شهد لكونه شرطاً
 لصحة الشهادة، وبشر لأنه من جحد فالتهم وشهدوا

وكذلك ذكرنا الإسهاد في الحاشية للثلاث لا تكون ثمرة صفة شعب الثعنة،
 ولكن لأمر من يجب حفظه لو جحد، فالسوء يشهدون عليه

١٣٣٢٢- وبعد من طلب إثباته يحتاج أنى طلب الإسهاد، والثعنة، وهذا
 الشعب إنما يصح عند حصره، أحد من الثلاثة، إما الشورى، وإما السماع، وإما القدر، فإنه
 حضر الشورى، بقوله، استوى هذه الدار التي بها ثلاث، أحد من هذه الثلاثة، والثاني
 والثالث والرابع كذا، وأنا سمعها بالحوار يدور في أحد هذه الأقسام، وكذا، وكنت
 طئت الثعنة، وأطلب أن، فشهدوا على ذلك، وفي حصص سبعين، كذا هذا
 من ثلاث دارة التي جحدوا كذا إلى آخر ما ذكرنا، فشهدوا على ذلك، وإما حصص ثلث
 يقول: الشورى ثلاث هذه الدار، و شعوبها إلى آخر ما ذكرنا، فشهدوا على ذلك، وهذا
 فكذلك عند الشورى صحيح، سواء كتبت القدر في يد ميسري، أو في يد البليغ، وكذلك
 عند السماع إذا كانت الدار في يده، وإن تم تكن الدار في يده، ذكر الشيخ أبو الحسن
 الطوسي في شرحه، وبعبارة في محتمره، والظاهر في جناب أنه لا يصح، وبه أحد
 الأصحاب السعيد حسام الدين، وذكر شيخ الإسلام خواهر راجد في شرحه أنه صحيح
 مستحسن، وأحاله إلى إجماع الكثر، وهكذا ذكر الشيخ الكبير برهان أحمد
 الطولوسي، وبعبارة هذا الشعب مقفلة بالممكن من الإسهاد عند حفيرة عند هؤلاء الثلاثة
 حتى لو تمكنت، وبه يطلب بطل حقه

والشيخ لإسلام في شرحه في باب شعب أهل المي، والسبع إنما يحتاج إلى
 طلب إثباته، ثم إلى طلب الإسهاد بعده فإشتمت عليه الإسهاد عند طلب الإثبات، بأن
 سبع السرا، حال عيبه عن الشورى والبليغ والدار، إنما يسمع نفسه عند حصره أحد
 هؤلاء، طلب حسب لوائيه، و شهد على ذلك، وذلك بكيفية، ويقوم ذلك مقام طلبه،
 فإن قصد الأبعد من هؤلاء، الأشياء الثلاثة، وترك الأخرى، فإن كان جحد في مصر

ذكره القاضي لإمام، من أن طلب وأشهد من غير تأخير في يوم صبح طب جاز، ولو كان الخانع أو القسري في عهد السليح لأبد من الطلب بمصر^{١٢}

١٢٢٢٥ - ثم بعد ذلك رتبته وط - إلا هذا حجاج إلى حد، انتمضت، وهو الطلب عند الف من إن به سبام القسري القاري إليه. ومروءة دم ان يقول الشيع لمباقي إلى إلا، في دار - من محبتها و محدود و - و شيعي بدو في - وبين محدودا فمره سبامه إلى و هذا الطلب أنف لا يفت لذلك سبام في الدار لشعوه إلا محكم القاضي أو يضل القسري الدار به حتى إن بعد هذا الطلب قبل حكم القاضي الدار به قبل سبام القسري ذلك إليه [لو بيع دار حري بحت هذه الدار، ثم حكم له الحاكم، أو سبام القسري الدار إليه^{١٣} لا يصحح النسخة بيب، وكذلك لو سبام الشيع، أو بيع دار بعد الطلب قبل حكم الحاكم، أو سبام القسري، يظل شيعت، ذكر الخفاف دس من أدب القاضي، وللصع أو بيع من لأحد، لشيعه، وإن يتأخره قسري حتى بعض القاضي له ب - لأن في أعب، القاضي له ومادة فتد، وهو معرفة القاضي سبام ملكه، وعلم القاضي بينة شهادة ضامه، فكان الأحاد قضاء القاضي آخر

١٢٢٦٦ - في سبامه الإسعدي في ذلك السليح طلب الخالف حتى بعد ما طلب القاضي، ولم يرفع الأمر إلى القاضي حتى يحض به بالنسخة من جمل شيعته؟ أجمعوا على أنه إذا ترك هذا الطلب بغير من قسري، أو حس، أو غير ذلك، ولم يمكنه الترتيب بعد التردد، به لا بعض شيعته، وإن طالت مدة، وإن ترك هذا الطلب بغير علم من قسري حتى خمسة لا تسع شيعته، وإن طالت مدة، ومن لو يسمها تهل إذا طالت الفت، و حنصت برو به سبامه في رواية عن محمد أنه قد، ثلاثة أيام، وفي رواه أخرى أنه قد، سبامه في رواية إن أثرت المراجعة سبام، بطلب سبامه، وهو إحدى الروايات عن أبي يوسف، قال سبام الإسلام، القسري يوم عن مد، و من أبي يوسف في رواية من قول أبي حنيفة، رواه محمد

(١١) ما في المتن من سبام من الأهل، وإنما حسب هذه العبارات من

(١٢) ما في المتن من سبام من الأهل وأثبتاه من طه حوص،

١٣٣٧- من محمد في الأصل وإن كان الشمع غائباً، ومنع بالشراء، فإنه
 يعني أن يطلب حسب إمرائه، ثم له من الأجل على قدر استمر إلى المشتري، أو للبتع أو
 الدار للمبيعة لطلب لإشهاد والتصريح، فإذا مضى ذلك الأجل من أن يطلب هذا الطلب،
 أو يبعث من يطلب له، فلا شعبة له، فإن قدم للمصر الذي فيه الدار، فذهب المشتري،
 وطلب الجميع حسب لإشهاد والتصريح عند التلقيم، إذا كانت الدار في يد، أو عند الدار،
 ثم ترك الطلب الأخير، وإن لا تبطل شعبته، وإن طال ذلك بلا خلاف، لأنه إن مات ترك هذا
 الطلب بمقتضى، لأنه لا يمكن استيعاب المشتري لأجل الخصومة، لأنه كلما قدم مصراً فيه
 للمشتري لخاصته وباعده، يهرب المشتري إلى مصر آخر، وترك هذا الطلب يضر لا
 يوجد بطلان بالسمة

وفي المتن من من محمد رحمه الله تعالى إذا ترك الطلب الثالثة، لأنه لم
 يكن في البلد فاضي، وهذا عند

١٣٣٨- التمتع إذا علم بالشراء، وهو في طريق مكة، وطلب طلب الموثقة،
 وعجز من طلب الإشهاد بسمة، يوكل وكلاً لطلب له بالشعبة، فإن لم يفعل، ومضى
 بطلت شعبته، وإن لم يجد من يوكله، ووجد فيجاء بكتب غني يبيع كتاباً، ويوكل ويكلاً
 بالكتاب، فإن لم يفعل، بطلت شعبته، فإن لم يجد وكلاً، ولا فيجاء، لا تبطل
 شعبته حتى يجد المبيع

وفي عذري أبي بليث في فتاوى أهل مصر عند، رجل له شعبة عند القاضي،
 فقدمه إلى السلطان الذي يرى القضية، فإن كان شعبته عند السلطان، وأصبح القاضي
 عن حضوره، فهو عن شعبته، لأن هذا عند التمتع، إذا علم بالسبع في نصف الليل،
 ولم يقدر على الخروج، فإن أسجد حتى أصبح صح؛ لأن هذا مأخوذ عند

١٣٣٩- في ألعاب الناطق - اليهودي إذا سجد البيع يوم السبت، علم بطلب
 الشعبة، بطلت شعبته، لأن هذا مأخوذ عند

وفي عذري أهل مصر عند وفي هذا الموضع أيضاً السمع ما عدا ما عدا خوف أنه
 إذا طلب الشعبة عند القاضي، والقاضي لا يرى ذلك، ويحدث سببه. فلم يطلب، فهو
 على شعبته؛ لأن هذا عند

يعبر العطف عن التسليم في إبييم انعقاد وقت البيع من البيع بالاتفاق. وفي
مع الفصولي، ومع شرط غير الحاج يعبر العطف وقت البيع من وقت البيع. وعند
محمد معبر العطف وقت الإجماع. وهكذا ذكر شيخ الإسلام (أولاً) في الأصول من
شريعة، رحمه الله. ومحمد بن عيسى في وقت من التسليم منقطع عن البيع، وهو الثاني
فيبيع، وقت البيع من غير في البيع شرط من غير وقت الإجماع. ثم البيع الفصولي،
فيبيع العطف في هذا وقت، رحمه الله. في البيع أن يبيع أن يبيع فيبيع في البيع. ومع
هذا في اختياره. ومع شرط من غير وقت الإجماع، لأن الإجماع من غير وقت
العطف. لأن الإجماع من غير وقت الإجماع. ومع الإجماع من غير وقت الإجماع.
مع شرط من غير وقت الإجماع. ومع شرط من غير وقت الإجماع. ومع شرط من غير وقت الإجماع.
يعبر عن خلاف إبييم من غير وقت الإجماع. ومع شرط من غير وقت الإجماع. ومع شرط من غير وقت الإجماع.
المعبر لا يبعد إلى وقت العقد، بل يشترط من غير وقت الإجماع. ومع شرط من غير وقت الإجماع.
يعبر عن الخلاف من غير وقت الإجماع. ومع شرط من غير وقت الإجماع. ومع شرط من غير وقت الإجماع.

[illegible][illegible]

١٣٣٦- في لاجوس في باب متفتح مثل البعوض ١٥٠ ري. من قبل
البحر (أو من ركن من عسكره) والشمس في عسكره من البحر. هناك في لاجوس على
البحر والشمس ولا يذهب منه (أو عسكره) في البحر من مده، ولا عسكره

طلب الإنسان، لا، هذا ركن عظمى، فإن كان يقدر على نومه، لا، وفيه كل شيء
عسكريه، ثم يطلب طلب الإنسان، يطلب شخصه، لا، ذلك طلب لأشياء ومهم
عظم

[illegible]

وفي يومه ، قال الشيخ - عبد الكريم بن محمد - قومه ، وإخوانه ، أمس وكلمة لوقته كذا الجاهل ، وسبب في ذلك لومته لعمده ٧ بيته ، وهكذا في الخفاف في ألام الفاضل

وحكى عن الشيخ إمام الزمخشري رحمه الله تعالى أنه قد قال في مجمع
عبد بن حمزة: «وطلب طلب التواضع» يعني: لكن قد قد بعد ذلك، طلب بعد ذلك،
وطلب لا يفسد على نفسه، ولم قال: «علمت إلا ما عا، يكون من به، والجلية هي
ذلك أن يقول الإنسان أخيراً بالمرء» في قول الأديب أخيراً، ويكرر صادقاً، وقد
قال أخيراً قبل ذلك

[illegible]

١٣٥٢ - وذكر مقدم مقالتي في هذه المرة : ذكر السميع في الطلب لشمعة
من المتبري في الوقت الذي م ربحي أنه لا أثر بذلك يحتاج إلى اليه عذر الـ
علمت الآن وأنا طلب السمع سمع في جوار ذلك وبعثت بحس ذلك، وبمضى
في بيته وقد احتج على ذلك في ذكر في وقعة الأصل : إذا جاز التوقيع في
الـ على في ذلك : في وقعة في حالي ما أتوقع عساه في البداية به أن ما عساه
يعطى عليه : يستنى في بيته

أرضي إنسان ، جميع العمرة الأثر حده ، فلما شفع أن يأخذ ، مراح الفنى بلبه ، وبس له قى
شيها شفعه ، لأن كل مراح على حدة ، وإن لم يكن يجبها طري ، وكذبت مو كاتب فريه
خالصة لرجل ، بدعه بدورم وكرورها وأراضيها ، ودحة صب سى أرض المستلك
فلما شفع يأخذ القراح الذى بلبه

وما يحصل بهذا الفصل

١٢٢٢٩ - إن أراد الضعيف أن يأخذ بعض مشرى ، دون البعض ، يجب أن يعلم أن
الروايات اتفقت من أصحابنا رحمهم الله تعالى أن المشتري إذا كان واحداً ، وطاع
واحد ، وعد المشتري الدار نصفه وأخذ أنه ليس بشعير أن يأخذ البعض دون البعض
فقد انقضى عن المشتري ، بمعنى أنه صرر عب الشركة ، وإن كان المشتري واحداً ، وبائع
ثلاثة أو ثلاثة ، وإذا اشتري الدار صفقة واحدة ، فليس للمبيع أن يأخذ نصيب أحد
البائعين دون الآخر ، وإن كان مشرى اثنين أو ثلاثة ، والبائع واحد ، فالمبيع أن يأخذ
نصيب أحد المشتريين ، والمرو أن المشتري إذا كان اثنين ، فليس من يأخذ نصيب أحدهما
صيرر عب الشركة لا على المسمى ، ولا على البائع ، أما على مسمى فلا بد لشعير يأخذ
تمام نصيبه ، وأما على البائع فلا بد أحد الشعير يصيرر للمبيع ، والنصيب الآخر يبقى
للمشتري الآخر ، فإن إذا كان بائعين اثنين ، والمشتري واحد ، فبى أحد اشتري نصيب
أحد البائعين صرر عب الشركة على المشتري فى الباقى

وإذا اختلفا ، واشترى نصيب كل واحد منهما نصفه على حدة كذا ، كان
للمبيع أن يأخذ نصيب أحدهما ، وإن كان يتجرر المشتري صرر عب الشركة ، لأنه رضى
بهذا نصيب حيث اشتري نصيب كل واحد منهما نصفه على حدة

قال القندورى فى شرحه وقد روى عنهم بحال هذا ، فإنه روى عنهم أن
البائع إذا كان اثنين ، للمبيع أن يأخذ نصيب أحد البائعين قبل نفسه ، وليس له أن
يأخذ من المشتري نصيب أحدهما بعد القبض ، لأن قبل القبض البائع يبيع على البائع ،
وقد أخذ جميع ما خرج عن ملكه ، وبعد القبض التمتع ببيع على المشتري ، فله حقه
صيرر عب الشركة فى الباقى

وروي عنهم أن مشري إذا قال بيده لم يكن لتسبيح الواحد نصب أحدهما
في التلخيص لألا التحدث يد على الجائع فتعرق حبه الصلوة، وإنه بأحد نصب
أحدهما بعد البعض، لأن التحدث يقع على المشري، وقد أحده جميعاً مثله

قال القدرزي وسواء سمي لكل نصباً ثمة، أو كان التمس جمده واحدة، قلعة
لا اتحاد لصلوة دون التمس

وكذلك لو كان سراً، فكل رجل ورجل، فبشرهما كذا لم يسمع أن يأخذ
نصب أحد المشريين، وإن كان الموكي رجلين، وإن كان رجلاً واحداً، لم يمكن له أن
يأخذ نصب أحدهما

والخاتمة أن معنى ظاهر الرواية ينظر في مثل هذا إلى أن إلى المشري، فإن كان
مشتري واحد، المشري لنفسه، أو جماعة بشركتهم إياه، والسابع واحد، وقد
أشترى بصفقة واحدة، ليس بصلح، لأن يأخذ الكل، أو يد الكل، (لو كان المشتري
حده، أسره، أو يوسع تركه، أو يوسع بصفقة واحدة، أو بصفقة، فالتسبيح
لن يأخذ نصب أحدهم

وإذا كان مشتري واحد، والسابع اثنين، فطلب تسبيح نصب أحدهما مع أنه ليس
به أن يأخذ نصب أحدهما دون الآخر، هل يكون على تسبيحه بصلح؟ ذكر في آخر
شعبة الأصح أنه على شفعته، فإن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا الجواب
محمول على ما إن وجد منه طلب المواتمة، وطلب الشهاد في الكل، ثم أولئك يأخذ
نصب أحدهما؛ لأن طلب الشريك في النصف لا يبرز عن تركه في الكل، وشركته
في الكل لا تخرج منه أي حصة رضى الله تعالى عنه أصلاً، فغدهما إلى شهره
وهو خضار، هي النصف أوي، فأما إذا طلب الواحدة، وطلب الإسباغ، النصف
يطلب شفعته، لأن جميع ما يوجب طلب شفعته، وما يوجب طلب؛ لأن طلب الشفعة
في النصف طلب في الكل، لأنها لا تتجزأ، فقد وجد النصب في لكل من هذا الوجه
ولم يوجب بغير شفعته، وترك الطلب في النصف ترك الطلب في الكل، لأنها لا تتجزأ،
ولا يوجب طلب شفعته في الكل، فكان حقه في شفعته بين العائنه والمساكنة، فلا

يصلح لأنه ليس، وبه غير ثابت، لأن غير ثابت لا يتب ثابت، وقال بعضهم هذا
 لا يجوز، وهو ممنوع، أو إطلاء، هذا طائفة طلب المروءة والإدابة، في الأمانة، لا لطلب
 سمعة، لأنه لا يجمع ما يوجب سمعة، سمعة روس يوجب نظارة سمعة، وأما كتاب سمعة
 علاطين بالكتاب

(٢٢١ - ٢٢٢) - في أصول الرجل تفرق سمعة واحدة، وسمعة واحدة، وقد تأتي
 بأحد أحدهما دون الآخر، فسمي له سمعة، وكذلك هو كذب، صبي، وحرية، أرضه، أو
 حريم، أو حبيب، وهو سمعة مدك كفه، وقد لا أن يأخذ جميع ذلك، أو يدعه، وهو
 كتاب الفرائض، بل لا يدرى، أو غير بل لا يدرى في سمعة، أو لا يدرى بعد أن يكون ذلك
 سمعة واحدة

في أشهر سمعة الخاصة، وبها على قول في سمعة وأبي يوسف رحمهما الله
 سأل في كتابه

في السمعة نجس من ربه، فإن كان الشئ سمعة لأحد، وقد وقع البيع
 سمعة واحدة، ذكر سبيع لإسلام في قوله: "الدار التي غوثيها في حرم
 الرواية وروى عن أبي حنيفة عن أبي بصير عن عبد الله بن مسعود قال: إنما أن
 يأخذها ربه، وعن عبد الله بن رواحة قال: لو سمعة أو شئ من الدار مع متاع
 فيها سمعة واحدة، فالله يجمعها معه متاع، أو يدع الكلي، وقد ذكر في الأئمة
 السبعة حتى في سورة الكاف، وسمعة يقول قولاً قد لا يأخذها جميعاً أو يدع، ثم
 رجع، وقال لا يأخذها جميعاً، ثم رجع، وقال: "من هو ذاك، يا أبا حنيفة،
 وهو قول أبي يوسف رحمهما الله تعالى

في السمعة نجس من ربه، وهو من هذه المسألة، أن السبع يأخذ الكل، أو يدع
 الكل، وهو قول أبي حنيفة، وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وقد ذكرنا قول أبي
 يوسف في هذه المسألة، في غير هذا الكتاب، وذكرنا قول محمد بن حنيفة في
 الأمانة والموثوق، في كتابه

الفصل الخامس

في الحكم في الشفعة والخصومة فيها

١٣٤٤١ - قال محمد ورحمه الله تعالى ولا يجزئ بفاصل أن يقضى بالشفعة حتى يحصر الشفعان النسيء ، وإن طلب أجلاء أحله يومين أو ثلاثة ، ولم يقض له بالشفعة ، وإن قضى بالشفعة ، بعد فصال ، ولا يقض حتى لم يبي الشفعان أن يسلد الشئ حبله انقاضي

وفي المتن " فاب فصال من محمد ورحمه الله تعالى ، إذا مال الشفعان للفاصل انقضى في الشفعة ، وذهب عن حالها من غير أن ينقسم في حين ذلك بالمال ، ثم جعل ذلك

وذكر شمس الأئمة المنواري في شرح كتاب النسيئة أن الفاضل يذهب بالشفعة ، وإن لم يحضر الشفعان النسيء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى ، ويكون للمشتري حق الإمساك إلى أن يتوهم لثمن

قال " بعد روى " وقد روى الحسن بن علي حنيفة من قول محمد ورحمه الله تعالى إذا انقضى لا يقضى بالشفعة حتى يحصر الشفعان النسيء

١٣٤٤٢ - وإذا رفع الشفعان الأمر إلى الفاضل ، وطلب منه أن يقضى بالشفعة ، فهذا على وجهين : ١ - إذا كان الدار في يد البائع ، فالفاضل لا يسمع حصرت ، ولا يقضى له بالشفعة إلا يحصره بائع المشتري ، لأنه قد نسيء ، و الملك بمشتري ، فكان انقضاء حصره فاضل ، فلا بد من حصره بهذا ، وإن كانت الدار في يد المشتري ، فالخصة هو المشتري وحده بشرط حصرت ، ولا يشترط حصره البائع ، لأنه ليس له ملك ، ولا يبيع ، وكان كالأجنبي ، لأن أحد الدار من المشتري ، فمعهده ، فصار ماله على المشتري ، وإن اقتضاها من البائع ، فمعهده وصار ماله على البائع ، لأن مال أحد من البائع يقضى انعقد الذي جرى من البائع والمشتري ، ويصح التمسك على البائع ، وهو المذهب عند

عليها من رحمهم الله ، ومعنى أسد من البيع فيما بين المبيع والمشتري الاستعاضة في حق الإضافة إليه ، فإن قوب ساع للمشتري - يصف هذه الدنيا - بحد البيع ، وقوله منك يضاف إليه ، فإننا أخذنا ببيع بالشفعة تقدم على المشتري لأعصار ذلك البيع مصداقاً إلى الشفيع بعد أن كان مصداقاً إلى المشتري ، وانقلب الإضافة إلى المشتري

ومظهره في المحسومات من رمي سهمها إلى رجل فقدم عليه غيره ، وأصله أنهم ، فإنهم في نفسه به منقطع ، ولكن التوجيه إلى لأن قد انقطع به حال هذا الشيء .

وروي أبو سنان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن المشتري إن كان يقدّم النس ، ولم يقبض سائر حتى نفس المفاض للشفيع محسوماً ، فإنه بعض المير من المباح . وهذا النس للمشتري ، وعهده على المشتري . وإن كان لم يقدّم الشفيع ، دفع المير للثمن إلى المباح ، وعهده على المباح .

ولو أن الشفيع من هذه الصورة وجد بالدار عياله فذهب على ساع أو على المشتري بضمها للمفاض ، فإن المشتري أن يأخذها بشاره ، صح به ذلك ، وإن أراد المباح أن يردّها على المشتري بحكم ذلك لشره ، فالمشتري ما حصر له به أخذها ، وإن شاء تركها ، قال من قبل العبد الذي حدث للشفيع بها

في أخذ الشفيع الدار من المشتري . ولما أن يكسب كتاب على المشتري لو كان وبيعة للشفيع على المشتري به ذلك

ويحكم في الكتاب شراء المشتري أولاً ، ثم يرد عليه لأحد بالشفعة لأن الشفعة إنما تثبت بعد طلب بيعها الشراء ، فيحكم المشتري أولاً ، حتى لا يكر المشتري لثمنه من جهة بئنه بالشره يوماً من الدهر .

ويأخذ الشفيع من المشتري كتاب شراء الذي كتب على يده ، وإن أمي المشتري أن يبيع ذلك إليه ، فبه ذلك ، لأن بكافة مقت المشتري ، يمكن بيعي بالشفيع أن يحتاط لنفسه ، فيشتره يوماً على سليم المشتري الدار إليه بالشفعة

ولم كان الشفع أحد الدار من الثلث يكتب كذا على البيع على نحو ما يكتب له
أخذه من المشتري، ويكتب في هذا الكتاب إفراق المشتري، أنه سلم جميع ما في هذا
الكتاب، وأجده، وأمره لا حق له في هذه الدار ولا في نسب

٣٣٤٣. وإذا وقع الشرع شمس مؤجل إلى مثلاً، فحضر البيع وطلب
الشفعة، وراى خلفاً إلى مثلاً الأجل، طيس له ذلك إلا برضى المأخوذه، ويقول
اقضائي له إذا لم ير المأخوذه. إذا لم يرض المأخوذه، أو يصبر حتى يحل
الأجل، فإنه يرد الشئ حالا، ويحل لأحد من الثلث شرط البيع من المشتري. وإن عُد
الشئ حالا، وكان لأحد من المشتري يبقى لأجل في حق يشارى على حاله، حتى لا
يكون للبائع ولاية مطالبه المشتري قبل محل الأجل، وإذ صبر حتى حل الأجل، فهو
على شفيعه، ولكن ينبغي أن يطلب الشفعة في الحال على ما هو ظاهر الرواية، وهذا كونه
إذا كان الأجل معدوماً، ما لم إذا كان مجهولاً، نحو حصص الواسين وأخيه ذلك،
فقال اشفعي أنا أمجد النسن، وأخذه لم يكن به ذلك، لأنه الشرع بالأجل للمجهول
فاسد، وحق الشفع لا ينسب إلى الشراء الفاسد.

١٣٣٤ في لشمي ذريعت ولها شفيعان حران، ورحمهم الخائب،
فخاصم الحاضر اشترى إلى دمي لا يرى الشفعة بالخوارج فقال له لا شفعة لك، لم
قال أبطلت شفعتك، ثم قال الشفع آخر، وخاصم المشتري إلى فاض يرى الشفعة
بالخوارج، فإنه يرضى به جميع الخوارج، وإن طلب الأول الفسخ، من هذا القاضى
فالقاضى لا يرضى به، لأن فاضاً من الشفعة قد فعل حقه، فإن كان القاضى
الأول قال للشفيع لأول أبطلت شفعتك وقصبت يدها في هذه الدار لكل
جزء، في هذه خطأ منه، وإنه لم يدها على الثالث، فهو يجوز على ما يجوز عليه القصد
على الخائب

١٣٣٥ - وبه أيضاً رجل اشترى من آخر ديراً بألف درهم، وباعها من رجل
آخر بألف درهم، وسمها، ثم حضر الشفع، وأراد أن يأخذ الدار بالبيع الأول، قال أبو
يوسف، يا أخاه من لدى هي في يدي، ويدفع إليك ألف درهم، ويقال له أطلب
صاحبك الذي باعك، لم يده عنه ألفاً أخرى

روى أحمد بن محمد عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ، إذا حصر الشفع ، وقد باع الشري الدار وسلمها ، وباع ، وإن أراد أن يأخذها بالبيع الأول ، فلا حصر فيه ، ومن الشري الآخر ، إذا حصر ، أن يشفع أو أراد أخذها بالبيع الأول ، بشرط حصره للشري الأول عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ، وهو قول محمد بن حماد ، رضي الله تعالى عنه ، لا يشرط حصره ، وإن أراد أخذها بالبيع الثاني ، لا يشرط حصره للشري الأول ، ولا خلاف

١٦٤٤٦ - وإذا نص العاصر للشفعة ، وحصر به أحدا ، وقال إن لم تأب بالتمن إلى وقت كذا ، فلا سمعه له ، فلم يأت به بطلب سمعته ، وكذلك إذا عدل الشري ذلك للشفع ، فإن شاء ما لم يتغير ، وأبى فوهم ، بعد حذف لم يسمع فيه ، قال بعضهم ، لا يفتل سمعته ، وبعضهم يوقف في الجواب ، ليس أنه لا تفتل شفيعته ، وكذلك إذا كان الشفع إن سمع أعطى الشري إلى وقت كذا ، فإنه يسمع من السمعة ، فهو صحيح ، ويطلق حكمه ، لم يفتل الشري إلى ذلك الوقت

من القدوري في نسخته مشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ، قد عود الشفع لا يحزلي عند غل ، براءة من الشفعة

رحل في يد غار ، جاء رجل ، وأدعى أن صاحبه اليد حري الدار من غل ، وأنا شفيعها ، وأقام على ذلك بيته ، وأقام صاحب اليد بيته أن سألنا أردعها ، فإنه يفتل الشفع بالشفعة ، لأن صاحب اليد انتصب حصصا بدعوى الفعل عليه ، وهو شراؤه هذه الدار من غل ، وفي مثل هذا لا يندفع الخصومة عن صاحب اليد بانيته لأن يده يده

ولو كان الشفع لم يدع الشري على صاحب اليد ، فإنه دعاه على رجل ، وصورة قد جرد صاحب اليد ، إن هذا الرجل سألنا إلى عيم صاحب اليد - الشري هذه الدار من غل ، أو مضى ، وقد التزم ، وأنا شفيعها ، وأقام على ذلك بيته ، وأقام صاحب اليد سألنا أردعها ، فإنه لا خصومة ، سألنا حتى حصر العاص ، لأن صاحب اليد انتصب حصصا بحكم ظاهر اليد ، لا بدعوى الفعل عليه ، وفي

مثل هذا تدعى المقصود من صاحب اليد يثبت أنه قد بدو بيعه

١٣٣٤٧- وإذا وقع الشراء بالجبلة، ونقد الفسرى للربوف، فالشعيع يأخذ بالجبلة

لأن الشعيع لما يأخذ في رفع الشراء به، والشراء وضع به بجد

وهي "واعصت الناطق" إذا وقع الشراء مما هو من دوا، الأمثال، فالشعيع يأخذ

عائله، وإذا وقع بما هو من دوا، النضيمة، فالشعيع يأخذ بقيمة ذلك الشيء، ويمنع قبضة

ذلك الشيء وقت الشراء، لا وجه الأخذ بالشفعة - ووافقه أعلم -

الفصل الثاني

م. بکر نقشبندی حوالہ الشعب وما ينص به

[illegible][illegible]

هـ ولما ادرك مع ان بعثت الحسري رحمه الله فحدثه انكم هذا الشريعة هي والحمد لله
الخالق لا بد من عيبه مني لو قدر به غيره احمد انكرت به ١١٠٠ ١١٠٠ ١١٠٠
محمد بعثت مني لبيك وفاتوا ابو يوسف بعثت مني اهل البيت ما بعثت ان الله
الذي بعثت فلان لان هذا طيب على ذلك ان لبيك في ١١٠٠ ١١٠٠ ١١٠٠
الشيخ

[illegible]

۳۵۴ - در اجزای باب الاول من الفی واری فی دبی اورنگ آباد لاہور.

فبيعت إلى جيب دار ، وحب السقر له يطلب الشفعة بأثره الذي أثر له بعد ، فلا شفعة له فيها حتى يهب اليه أنذار داره .

وهي البنية التالية منه ومن المشتري دكراً ، ولها شفع ، فأثر الشفع أن دكراً التي بها الشفعة لأحر ، فإن سكنت من الشفعة ، ولم يطلبها بعد ، فلا شفعة لغيره ، وإن كان طلب الشفعة ، فممنوع به الشفعة ، لأن في الوجه الأول الصحيح يريد أن يوجد به أثره حقاً ثم يكره ، ولا كدند من الوجه الثاني .

قد ذكرنا في المصنوع المتقدم أن الشريك فيما تحت أمانته من الأرض أولى شفعة بنية الدار من الجار ، فإن جاء صاحب الدار أثره لأن الحائط به وبين هذا الرجز ، لم أجعل له بهذا شفعة ، بسرة دار لم يثنى رجل ثمرات لأخره ، فإنه لا يستحق الحرق به بها الإقرار بالشفعة ، كلها هذا .

وذكر المحقق في أساطير الشفعة أن يبيع إذا أثر به من الدار للمشتري ، ثم باع منه حصة الدار ، فالجار لا يستحق الشفعة ، لأن المنع من سريته بالسهم المنع به ، وكله غير يكره الحوارد من يحظر الخصام في هذا ، ويقتضي بحرق الشفعة للجار ، لأن الشركة لا تنبئ إلا بأثره ، وكان يستدل بمسألة الحائط سواء أعلم .

الفصل الثاني

في معرفة المشتري في ذلك المشغولة من حقير شمع

٣٣٤ - في معرفة المشتري في ذلك المشغولة من حقير شمع
 في ذلك المشغولة من حقير شمع في ذلك المشغولة من حقير شمع
 في ذلك المشغولة من حقير شمع في ذلك المشغولة من حقير شمع

في ذلك المشغولة من حقير شمع في ذلك المشغولة من حقير شمع
 في ذلك المشغولة من حقير شمع في ذلك المشغولة من حقير شمع
 في ذلك المشغولة من حقير شمع في ذلك المشغولة من حقير شمع
 في ذلك المشغولة من حقير شمع في ذلك المشغولة من حقير شمع

٣٣٥ - في ذلك المشغولة من حقير شمع في ذلك المشغولة من حقير شمع
 في ذلك المشغولة من حقير شمع في ذلك المشغولة من حقير شمع
 في ذلك المشغولة من حقير شمع في ذلك المشغولة من حقير شمع
 في ذلك المشغولة من حقير شمع في ذلك المشغولة من حقير شمع

في ذلك المشغولة من حقير شمع في ذلك المشغولة من حقير شمع
 في ذلك المشغولة من حقير شمع في ذلك المشغولة من حقير شمع
 في ذلك المشغولة من حقير شمع في ذلك المشغولة من حقير شمع
 في ذلك المشغولة من حقير شمع في ذلك المشغولة من حقير شمع

في ذلك المشغولة من حقير شمع في ذلك المشغولة من حقير شمع
 في ذلك المشغولة من حقير شمع في ذلك المشغولة من حقير شمع
 في ذلك المشغولة من حقير شمع في ذلك المشغولة من حقير شمع

أحدھا الشفع سدس، فمن أسأله إذا أهدم البناء وعلى المص على حاله، وهذا لأن
حق الشفع من البناء، وبعد على ذلك شفع عن بناء بالهدم، إلا بدم، لأنه على
تأليف فتمت في ذلك الشفع بأحد الأركان بجميع التمس ببعض المبيع من يد المشتري
بلائص، وهذا لا يجوز، إلا أنه إذا أهدم على النسي، أو فعل الأجر، فبشم التمس
على قيمة البناء مبنيًا، وإذا أهدم بمس، فبشم التمس على قيمته مهدومًا، لأن بالهدم
دخل في صيانة المهدم، فمعتبر العينة على الوصف الذي دخل في صيانته، وبالأتمتة
ثم يدخل في ضمان أحد، فبشم قيمته على الخسارة التي هو غيبب مهدوم، حتى يثبت إذا
كان قيمة الساحة خمس مائة، وبه المبني خصم مائة، وبه المهدم مائة، وبه التمس مائة، وهو
بماوى ثلاث مائة، فالص بشم على قيمة الساحة خمس مائة، وعلى قيمة المص مائة مائة
تمامًا، وبأخذ الشفع الساحة بحصص مائة التمس، وهو حتى يثبت مائة، أو ذهب به
الصلب (ولم يثبت شيء من المص)، بأخذ الشفع الساحة بجميع التمس، لأنه لم يثبت شيء من يد
المشتري شيء من المص، ولو أهدم مائة أحد الشفع ما يلي بخصبه من التمس، بخلاف
بالأحرى البناء، أو ذهب به التمس.

و لم يرد لهم من عند الرب، ولكن ما عدا من غيرهم من غيرهم، ثم حضر الشمع.
 طه أن يقض البيع، أرياح، الكس، لأنه ما دام متصلا بحق الشمع مصل به، فكان له
 أطفال تصرف بشرى، وكذا البس والبس في الأرض والنمو والنمو في وقت
 البيع ما لم يرد إلى الأرض، فالشمع أولى به النص الأول، وما ريل لأرض مصل
 للشري، أو بعض الأحيى، فليس النص على قيمته صحيحة، وبني قيمة لأرض، وإن
 ريل لأرض لا يفعل أحد، وم يملك، يعتبر قيمته مصل، وإن هذا النص من غير صبح
 تحد، ولم يرد من شيء، سقط حبه من النص، بخلاف الرب، لأن السر بيع مقصوداً،
 ألا يرى أنه لا يدخل في البيع إلا سميته، ثبت له الحصة لا محالة، أما البناء بيع، فلا
 ثبت له الحصة إلا إذا صار مقصوداً

١٦٣٤٦ - واد جمل المصري، الدار القنصلية، أرمق، ثم مصر الشعبية.

قضى له ملكهم، وبه أن يخلص السجدة، وبس المولى.

يحتج به من يصرّف المشتري في ليل المدة في جميع إلى أن يحكم بالنسبة للمبيع. وله أن يبيع، وإن لم يجر، وطلب له من والأخر، وقد له أن يهدم، وما أنشأ ذلك من التصرفات، لأن هذا التصرف وإطلافة يعتمد المدة، وأنه باب المدة في ذلك، مع حق لأحد، فقبل الأخذ لا حق له في جعل مالا، فهذا يجوز خروجه، ويطلب فيها، غير أن المستمع أن يقتض كل تصرف، لا ينقص، وما كان من تمام القرض، ألا يرى أن المبيع هو أراد أن يقتض بعض المشتري ليعود استاء إلى يد المالك، ويأخذها منه، لا يكون له ذلك، وكذلك لا يملك بعض فسخة المشتري، حتى وإن من اشتري بغير دهر مسمى، وحاسم المشتري للمبيع، ثم حضر المبيع، ليس له أن يقتض فسخته، سواء كانت الفسخة بحكم، أو بغير حكم، لأن الفسخة من تمام القرض، لما هو من بعض المبيع، فبعض الفسخة فسخة بغير ما نص.

وذكر في كتاب المباحين أن الفسخة إذا كانت بحكم فهي بغير الفسخة من أبي حنيفة ومالك والشافعية، قال المصنف في هذا، والمعتزلة لا ينفقون، وإنما جاء الفرق بين الفسخة والتبطل وسائر المدة، لأن الفسخة من القرض والفسخة يفسد من المبيع، لأن حق المبيع في الأحد مثل النسب لأب، وبعد التبطل والفسخة يفسد الأحد مثل النسب لأب، فلما هي سائر التصرفات، بطل، حق المبيع، لأنه لا يمكنه الأحد مثل النسب لأب، من المشتري لأب، إلا بعد، وذهب إلى ملك المشتري الأول، ولا يمكنه ماله، في ملك المشتري الأول، إلا بعد من تصرفات.

ذكر المندرج في شرحه روى عن أبي حنيفة أن الفسخة إلى أحد المصنفين، أصحب المشتري إذ وقع في كتابه، ذكر المصنف بها، لأنه إذا وقع في غير جلفه، وليس له من الفسخة، لا يكون حراً، فلا يسخي الفسخة.

٧٢٥٧ - وفي المندرج - الإدار إذا كانت مشتركة بين رجلين، ما أحصا عليه من دهر، وحاسم المشتري الذي لم يبيع، ثم حضر المبيع، فله أن يقتض الفسخة.

في الميزان - رجلا من رجلين، وهذا مفسد، ولا يفسد، فالتصالح،

ثم جاء الثالث، فيه أن يعصر الفسحة، اقتضاها بقصده أو غير ذلك.

١٣٥٨ - وفي فتاوى القسلي رجل استرق لثمة لبشها مائة مائة، ووقع بها التراب، ولبها مائة، ثم حرق الشصع، وعلب الشصعة، أخذ الأرض من تحت المائة، وهو خسران؛ لأن الناس يظن من لبنة الأرض قبل وقع التراب، وعلى لبنة التراب تبنى بناء، وحيثما هو، فيفسد الناس جميعها يصير.

١٣٥٩ - ولو كسر مشرى الأرض، فأعادها على ما كانت قبل أن يفسد الشصع، ثم حصر الشصع، بعد أن تلمش مشرى، أرجع عب ما أحدث؛ لأن ذلك ملك المشرى، ثم الجراب كف وصفا من قبل، وعلى الكسب يبيع المشرى عن عدم البناء، وحرق البئر ودخوه.

١٣٦٠ - وفي القدوري مباح نصف دار من رجل ليس شصع، وعلمه بأمر القاصي، ثم حصر الشصع، وأصب البائع بين دار الشصع وبين نصيب مشرى، فإن هذا لا يطل به من الشصع؛ لأن الفسحة تصرف من المشرى، فلا يطل بها من شصع، ولو كان ليشع باع نصيبه من الفسحة من طلب الشصع للثمة الأولى، ثم طلب الشصع، فإن قضى بالآخره جعلها سبدا، على من المشرى الأول، ومن الشصع؛ لأنهما داران تفرقه البسحة، وقضى بالآخره ليس مشرى الأول، وإن بدأ بنفسه بالآخره، شصع، قضى بالآخره؛ لأن من بين للمشرى الأول حق يأخذه السمعة.

١٣٦١ - في مشي رجل للمشرى من رجل دار بألف، وباعها من رجل بالثمن، فعلم الشصع بالبائع الثاني، ولم يعلم بالبائع الأول، فحصر نصيبها، وأخذها بالنصيب الثاني بحكم أو بعمر حكم، ثم علم بالبائع الأول، سأل عن نصيبه خلف الأول، وقد طلت شصعه من البائع الأول.

وكذلك مباح نصيب من رجل بألف درهم، ثم إن مشرى ما فقه البيع حبها وردها، ثم إن الشصع اشتراه من رجلين، وهو لا يعلم به، أي من بينهما قبل ذلك، ثم علم به، لم يكن له أن يفسد سرائره.

١٣٦٢ - في الأصل - استرق امرأته طوكا لم يعلم بانهما، ثم من فاعظم الشصع، وإن شصع بأحد من سمعة، ونسب الناس على قبعة الأرض والماء الذي كان فيها يوم

ج ١ - كتاب النسخة - ١٢٥ - الفصل ١ - حرم مسرى في الدين

الذي لهذا قدر اهمية الى ان يستمر على التمتع وما لا يملكه من جهة بهما، ويرتفع به
المسرى الذي احدث له، وهذا هو نظام الرواية

وعلى ما ذكره من ان الدين هو الذي يملكه من الدين الى الدين،
لا يمتنع بناء مسرى، ولكن من جهة ما جاء في المسرى،
منه والى الله

الفصل التاسع في تسليم النسخة

١٣٣٩٢ - تسليم النسخة لمن أوجب له تسليمها ، وهو من وجب له تسليمها ، عدم التسليم هو حرم
النسخة أو لم يحم ، وعلم من أسقط إليه هذا الحق ، أو لم يحم ، لأن تسليم النسخة حتى
الآن يرى أنه يصح من غير قبول ، ولا يرد بالرد ، وإنما يلزم من وجوب الحق ، إما
لا يعتمد على علم السقط ، ولا علم السقط إليه ، كالمعاقب والعتاق

١٣٣٩٣ - من تسليم النسخة لا يخلو من ثلاثة أوجه ، إما من تسليم النسخة على حال
سوى الدار التي وجب بها التسليم ، وهو هذا الوجه التسليم جاز ، وإما لا يجب ، لأن
هذا الصانع من حق حدث ، لأنه لا حق للتسليم في الدار ، وإما من حق أن يأخذ الدار ،
فإنما يصح من مجرد من التملك لا يجوز ، ولأن من تسليمها أمر غير متعلق
بالقبول ، فلا يظهر بطلان في حق حوزة الاعراض عنه

١٣٣٩٤ - وما إن سلم النسخة على أن يأخذ ثلثاً ، أو نصفها ، في هذا الوجه
التسليم جاز ، وهذا ظاهر ، ولا أحد جاز أيضاً ، لأنه حد سيئة معروفة من الدار ، وهو
النصف أو الثلث من ماله ، لأن من نصف الثمار ، فإنه مع عدم بطلان ، فيكون أخذ
هذا النصف بحكم النسخة ، لا بحكم من له حصة من الدار ، ولو كان هذا سبباً في كثر الثمار ، واحد
أخذ جاز ، أحد خالفه نصف هذا النصف ، ولو كان هذا سبباً في كثر الثمار ، واحد
أخذ أو النصف من ماله ، نكح الحرة أو تزوج بكر هذا النصف

١٣٣٩٥ - وأما من سلم النسخة على أن يأخذ من الدار بيتاً معيناً ، وفي هذا الوجه
التسليم جاز ، والصحيح ظاهر ، لأنه أن يأخذ جميع الدار بعد ذلك ، أو يدع ، لأن الأخذ
بمحل غير محبوس ، لأن من بيت منها محبوس ، لأنه ما يعرف من بيتها من حرز
والنظر في قسم المن من قيمة البيت وعلى قيمة الدار ، والله من بعد وبن في ذلك

قوله قبل أليس أنه لو سلمى وثقاً بعد التسليم به حرد الدار بغير التملك ، وفيه

محمد معروف پالو، لکھنؤ، ۱۹۸۱ء

قلنا غلبة القياس أن لا يحد الله بقيمة الجيد، لأننا تركنا القياس لضرورة، لأن روح الله لا يحد من صحتنا، لأنه سبحانه ما هو معلوم من معنى معلوم، وروح البيع، وروح الشفعة، ولا يمكن لأحد أن يفسد العدد أو حينا لأحد بأنفسه بهذه الضرورة، ومثل هذه الضرورة لا يأنى منها، لأن حد اليأس يتم معلوم لكن بتسليم، وليس إذا سقط اعتبار أهلها بضرورة ما يدب على أنه يفسد اعتبار ما بغير ضرورة، وإذا نظرنا في حاله

فوق میں خدا و پیغمبر اور اسلم جمعہ علی جان حر جی نہ بیجہ لکال، کی
الاسیم جائز، و ہاں اس تسلیم لایح، والمروم، کسی نہ بسم التلخیص فی
الکتاب

وَأَعْرِضْ عَنْ سِيمِ الثُّبُحَةِ عَلَى مَنْزِلِ الْخَبَرِ، بِحَالِ فَكَاكِ ذِكْرِ الْمَلَاءِ وَلَا
 دَعْرَهُ بِحَالِ

١٧٤:٧ و مريلم سيمعه، و مريلم يدي مالا بصبح السسيم، كذا ههنا، أما تليم
البعض، وأحد العصب حار بحال، وهو أن يكون الأخوة معلوماً، فلا يصح ذكر المرحوم
ولا ذكره سواء، بسبب حساسه من ههنا أنه يسمي به من لا يتم على ههنا، وإنما
وجب التصح سيمعه، أو ههنا من إسناد، لا يكتفي بسبب، هكذا ذكر في فتوى أهل
سمرقند [لأن تليم لم يبق دف موده تماماً - فليس

وذكر في دلائمه في معنى وحمد الله تعالى في سبع كلمات ثم في قوله
 انشأه إذا مع شمع، كاد ذلك ملأ للشمع، لا يصب نار، بل يلقى
 الشمع لا يصب من النور، لأن شمع غلب، وحق الشمع أن يملأ السمك، فيصير كلمة
 يملأ في الإسماعيل، كيد في روحه من يصبها، وما الصحيح

١٣٦٨ - مؤيد ذكر محجوب - رحمه الله تعالى في سبعة احكام ما قبله عنه .
وسبب ما بعد هذا في الصفحة التي يلي هذه الصفحة - ب - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥

مجلسه استماع

فیر تہا یہ لاؤں میں شیعہ القوافل وہی ہذا الباب ایک ادا سلام علیہ
الشیعہ تم حلال بائع ہو البدر سیدۃ حصہ شیعہ لا رہ کہ حق صلی اللہ علیہ
صلی اللہ علیہ و آلہ و سلم بالحق فہم۔ لکھا ایم رحمانہ

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١

وذلك إذا كان المستوفى قبلاً من جهة أخرى من الأدار، فعلى المصلحة
الطلب شعبة هذه الإدارة، وبعين أخرى، كذا تسليم صحيح، وكذلك في حال
نقل كسب. طلبات شعبة هذه الإدارة، والآخر في يد الوكيل، صبح العلية فيرات
مستحقة.

ولو قال ذلك، فكيف بعد ذلك دفع الفلأ إلى المؤمن؟ صح التسميم أمحيث؟ لأن
لو قيل بالمسر، في حق من أخفى، كالمسرى نفسه، ثم في النائم عن موكله، ثم سلم
التسميم للشعفة بمانه، ثم خرب فيه على التخصيص الذي ذكره، فذلك هما

١٩٣٦- د قزل آجی شیخ الدار سلم شیعہ مدہ اللہ بلامرہ، د قال شیعہ
 "شیری، جمال، شیخ" "سبب الیک" اور قال "وہب لک، اور قال "عزیز علیہا
 نیک، کل مدہ سنیہ، صلی اللہ علیہ وسلم" "سبب الیک" "سبب الیک" "سبب الیک"
 "سبب الیک" "سبب الیک" "سبب الیک" "سبب الیک" "سبب الیک" "سبب الیک"
 "سبب الیک" "سبب الیک" "سبب الیک" "سبب الیک" "سبب الیک" "سبب الیک"

(٦) من بين المستوفين ما يلي : الأعمى ، أكنة ، مرقم ، عوي

(٦) مربي اعمقوي سائق من الأهل وانتالهم هو ووجه ف

بجلاى و تر وان السبع ذلك لأسمى نبيه حيث يكون سديه ، لأنه لا ينكر
أن جعل ذلك راحة الأبرار بجمع إسقاطاً فلم يجمع مدح عبك كما من الأسمى . ولا وجه
إليه ما فى النص لا أن ذكر من جملة الأنعام إنما كان السبع وحدها لك ، وذكره
تعالى لتفخمه ، فعبير هذه الصورة جملة لتعسى الأئمة تسرعنى فى مسأله بجمع التفخيم
المراد من ذلك ما

١٣٦٧ مائة اثنى عشر صحيحاً فاسم الله على كل واحد من هذه النسخة
 فسمي كتاب اثنى عشر صحيحاً ولا يجب التأمل ولم قال قد عني كما عني أن
 تكون نسخة من كتاب الصحيح بالتمام وهو غير صحيح والفرق بين النسخة
 الأولى الصحيح من النسخة صريحاً بالتمام وبسليم النسخة بهذا الصحيح، وب
 لم يجب التأمل، وفي هذه النسخة ما ليس بالنسخة بل جاء النسخ من غيره في
 النسخة، وإنما يعرف الأخرى من غيرها في النسخة لا من غيرها في النسخة فسميت
 بالنسخة هذه النسخة أو لم يفتقر إلى ما ليس بالنسخة من غيرها في النسخة،
 لأن نسخة من غيرها إلى ما هو حقه لأن ما ليس بالنسخة، وهو نسخة من غيرها
 بخلاف النسخة، ومنه في هذا الصحيح واتساع النسخة، وبم يفتقر إلى ما ليس بالنسخة

١٣٧١ هـ، تلك مشري وحيلا من غيره السيرة، فداره شمع سلمك لك
صحة [خدا] الله خاصه نور صبره كان هذا سلما بحربه بالار، وروان سلما
لك ان كنت شرسه، عليك لا يكون سلما، وكنت لو قال السبع للسلح
سلحت لك الشهد ان كنت عبا من فلاح علك ودار عك لعبره، ثم يكن ذلك
سلما، هذه الحمة في الباب الاول من هذه الحاد

۱۳۳۷-۱۳۳۸: در این سال به آمله رفت و از آنجا به تبریز مراجعت نمود.
در این سال به تبریز مراجعت نمود و در آنجا به تبریز مراجعت نمود.

دوم: هنای ابدی، ایهات کیم بالایی، واحید و دوری، هنای بقیه

ففي الحديث "هكذا ذكر المصدر التهيؤ

وفي الحديث "إذا قام المشرى للشراب لم يمس لسان التمتع التمتع، ثم

ظهر أنه شرعاً بغيره، قال محمد بن علي شافعي، وقال أبو حنيفة لا ينظر

على شععته من غير فصل قال سبيع الإسلام هذا الجواب صحيح فيما إذا كان قيمة ما ظهر أقل من قيمة ما أخفى ، غير صحيح فيما إذا كان عمله ما ظهر مثل قيمة ما أخفى ، فلو أكثره لأن السهم إذا كان من دولات القيمة قال سبيع إنما يأخذ الدار بقيمة السهم دراهم ، أو دينار ، فكانه أجبر أن التضر ألف درهم ، أو مائة دينار ، نساهم ، ثم ظهر أن السهم مثل ما أسر ، أو أكثر ، كان التسليم صحيحاً ولا شععة له ، ولو ظهر أنه أقل مما أخفى كان على شععته ، كما هيئا

١٣٣٧٧- وبو أخبر أن السهم عبد قيمته ألف ، أو ما أشبه ذلك من الأشياء التي هي من دولات القيمة ، ثم ظهر أن السهم دراهم ، أو دينار ، فحرم محمد أنه على شععته من غير فصل ، وبعض مشايخنا قالوا هذا الجواب محمول على ما إذا كان ما ظهر أقل من عمله ما أخفى ، أما إذا كان مثل قيمة ما أخفى ، فلو أكثر ، فلا شععة له ، وما من قال هذا الجواب صحيح على الإطلاق ، سئلوا المسألة الأولى ، لأن إذا كان بأحد بالقيمة فقد يصير معيونا في ذلك لأن مخرج الشيء بالظن يكون ، فإذا سمع على لا يصير معيونا وهذا الحكم يتعمد إذا كان السهم دراهم

١٣٣٧٨- وبو أخبر أن السهم عبد قيمته ألف ، وظهر ، فبطلت أثن من الألف ، طه الشععة ، وإن ظهر أن قيمته ألف أو أكثر ، فلا شععة

١٣٣٧٩- وبو أخبر أن السهم ألف ، فسلم ، ثم ظهر أن السهم شيء ، هو من دولات القيمة ، فلا شععة له إلا إذا كان قيمة الشيء أقل من ألف درهم ، هكذا ذكر في شرح القندوري

وهذه المسألة مؤيد من المشايخ فيما إذا أخفى أن السهم شيء ، هو من دولات القيمة ، فإذا هو من دولات القيمة ، ولكن من صنف أسر

١٣٣٨٠- ولو أسر أن السهم ألف درهم ، فبطلت مائة دينار ، فلا شععة له ، إلا أن يكون قيمة الدينار أقل من الألف ، هكذا ذكر القندوري في كتابه - وجعل الجواب فيه كالجواب فيما إذا ظهر أن السهم دراهم

قال سبيع لإسلام خواهر راته في شرحه وهو قول أبي يوسف ، قال وروى عن زفر أنه على شععته على كل حال ، وهو قول أبي حنيفة ، وجعل الجواب به كالجواب في

[illegible]

٣٦٨. ویرا اید پیمو، نصف الدار، قسمه، نم ظهر، و پیمو، نمضی، الف،
فله الشبهه، و تراجمه، النکل، قسمه، نم ظهر، انه منضی، الشبهه، علا شمه،
قال سیخ الاسلام فی شرحه، مما حوت معقولی علی، و اذ کان من الضم، مثلی من
النکل، بأن الخیر، انه منضی، بکلی، بکلی، قسمه، نم ظهر، انه منضی، بکلی، بکلی،
و اخر انه، وری، ک، ا، و، نم ظهر، انه منضی، الشبهه، حله، نم، بکلی، علی
شبهه

الآن في المصنفين ما بعد الأهرار وبنيتهم على

[illegible]

وَمَا يَتَعَلَّقُ بِمَسَائِلِ الْإِحْسَانِ

[illegible]

الفصل الحادي عشر

بمجاہد شہ الشہر غامطل شہ

٣٣٨٣ - «أما سمع الناس من البشرى» : أو قال منه أن يؤمن به، أو
استأجره المسيح من البشرى، وأخذها من لوعه، أو معانته، ودبت بعد العلم بالشرا،
فهو نسيب الشعب، لأن هذه المعاني دلت الإغراض، وكذا دل «أما سمع من البشرى»
أو ليكنها بكما، فقال سمع، نعم، لأن قول الإسن نعم من موضع الخطاب، ينضم
بعده ما في الخطاب، فكان الشعب حال، ولنى

١٣٢٨ هـ من احدى مسامحة التفتيح بداره لا بطل شيعته ، معده ١٢ ملامها

١٤

١٣٢٨٥ إنا مال شفيح. سُميت جف الشفة، بسبب تشابهه في الشكل، لأن
الشفة لا تتحرك في حوائس سليم لأنه لا يملك أن يفتح البعض دوس بعض، وذكر بعض
مالا يتحرك أكثر الكل، هكذا ذكر في الأصل.

١٢٨٦: وقد ذكر في العنبري في التلخيص إياه طلب نصب المار بالنسبة، فهذا تسليم منه في الذن من قول محمد، إلا أن يكون طلب لكل، ثم باسم أخرى، فقال لخصي بصحة عني، باسم نث النسبة، أو قال أخصي معه، وأسم ثاب، بصحة، فهذا لا يكون بصحة، وقال أبو يوسف لا يكون سليماً عني كل حال، وثم بما ذكر في العنبري، أن ما ذكر في الأصل قول محمد

١٣٣٨٧- وذكر المصدر الشهيد في الباب الأول من واقعه دوايمها
شعبان ' أخرج حاث، وطلب له من صاحب الدار عن حساب أنه لا يستقيم إلا
النصف، بطلت شيعته، وكذلك نوكت حاضرين، وطلب كي ر أحد مبعها صاحب
الدار بطلت شيعته كل واحد مبعها، ولم يحك خلافا، و به نور محمد عني ما ذكره
المختصري، وذكر في الحساب الثاني أن الشيعين به قال سمع نصف هذه الدار

والشعبان الشيعي البيع، فقال من استرها ويحكم اشتراها، هذا أحسن بذلك،
قال طلبت الشعبة، صبح طيب

في الباب الأول من شعبة الوقعات، وكذلك قال في الباب الثاني، وقال
سبحان الله، أو قال الله أكبر، أو عظم الشورى، فسمي، أو من جلس في
علاء، أو قال يحكم بغيره، ومضى بها، لا يظن شعبة، يعني هذه الألفاظ في
العمود وبغيره، في شرح شعبة الآخرة

٣٣٩٤ - لو قال الشيعي للمسري أنا شيعي، وأحد الباء من، فلا شعبة
له، لأن قوله أنا شيعي كلام لا يحتاج إليه، فصار كأنه... فبعض أصحابه، وكيف
أجيب

في فتوى أهل سمرقند، وكذلك إذا قيل لشعبي في طيبي، وأحداهما بظلمة
شعبي، لأن قوله شعبي غير محتاج إليه، فهو كذا لو كنت معه، وعلى من
ماروي، من رستم في نويرة من محمد أنه إذا سكت فيه، لا يظن شعبي، فلا
يظن عهداً أيضاً، وكذلك هذا على فلي ماروي في مجلس العدد، يعني أن لا يظن
شعبي، لأن بعد العدد لا يشرع المجلس، وكذلك لو قال شعبي من اسم هو اسم،
وبعضه هو على من

وفي مراد أبي يوسف رويته على من الحمد، في قول الشيعي بمسري حين
قوله: كذا، كذا، كذا، كذا، كذا، وسلم عليه، ثم يظن شعبي، وفي غير من حجة
عليه، أو ماله في حجة، لا يظن شعبي.

١٣٩٥ - في بيع، هذا الناتج أو المشتري، ليس مع أركان من كان معه من ذلك
قيلنا، فقول، وهو لا يعلم أنه يجب له قلها شعبي، لا سمعه في العدد، وله الشعبة
بمعناه وبغيره، يعني أن كان يحق أو علم بذلك لا يبيع، وهو مظهر لو كان رجل
آخر، أو عظمى من جن، ثم من ماله، فجعله في جن، أو يبيع في جن، ولا يظن
له في المصداق، وبهم مبدئية وبينه تعالى، كان يحق، علم بذلك الحق لا
يرث

في فتوى أبي يوسف في... إذا قيل للشيعي شعبي، في حوله،

طلب شععة، هكذا ذكر في هذا، أي أن سمعتك، وعلى أساس ما ذكرنا عن أخيه أبي
 جعفر أنه بد طلب الشععة بأي لفظ وبهم من طلب الشععة، يعني أن حال في هذه
 المسألة إن كان الشفيع من أهل قبله بطون الشععة بعد اللفظ، لا نفس شععة

بذلك، أي بعد الظهور ركعتين، لا بطل شععة، وإن صلى أكثر من ذلك بطل
 شعته، وإذا صلى بعد الجمعة أربع ركعات، لا بطل شعته، وإن صلى أكثر من ذلك،
 تبطل شعته، لأن أكثر من يسون، فلا يصير عقراً

١٣٩٤- في كتاب الفقه أبي الليث وفي واقعات الظهير . التمتع إذا علم
 بالبيع وهو من الطلوع فعدّها أربعاً، لو شاء خمس محدود رحمة لله تعالى أنه لا
 تبطل شععة

قال المصدر السعيد . وحاصل أنه تبطل شععة إلا ما غير معدود، بخلاف ما إذا
 كان من الأربع قبل الظهر، فإنه أربع . لأن الأربع مسنونة، فكان معدود . والدليل على
 الفرق أنه لو طلب من قبله، وترك طلب الإشهاد واحتج الطلوع، تهرت شعته
 ولو احتج الأربع بعد الظهر، أو الأربع بعد الجمعة، لا تبطل شعته

ہذا جعلی کی کہ اس میں مر، بالک، مرہ، بکچر، نکات، نسیم، باحد، لالہ، آلیری کہ
 کہ شب، فالت، حدیث، او، بانو، نسری، بانو، انور، نسری مرہ، سترو، بالک، واثق مرہ
 آخری کہ نسری مانع، کان، نسیم، باحد، لالہ

ولا يخلو بان العقد بين ذيننا ملغاه. لو يلا فرا ، يجعل كل واحد منهما شيئا
من جنس واحد ، ان عقدنا لا كثير مائة. لا يعبر العرف بالغد شيئا في جنس
البيع ، ويجعل العقد بائن مباحا له ، الا من اراد المردن ، فو ماله ماله ، وتحت
الاشعاع الدار منه ماله. ثم دام البائع به ان البيع كان بائنا ، كما يستتري ان يرجع
على اشعاع ماله لا غيري ، لا يسري ، نعم الاخر كما نعت ، لا ان هذا العقد بائنا
ثم يثابته ، لان به اسري على العقد فغير غير مبرور ، لانه يده اليه لا يسقط
انفس من بعده ، لان البس منه ساطع اشعاع ، الا ترى ان بعد ما قام البيع انه
على اشراء بائنا لا محض مبرور ، وان لم يكن لمسري منا ، ولا سري يده اليه
اشعاع واده ماله ، لان اشعاع ان يترك لاخذ ماله من هم ، اذ انكم بينه المسري
مقبور على البيع بائن ، كان البيع بائنا فثابتا قرأ المسري ، فلا يصح به البيع بائنا ،
فيجعل كلامه بائن من احد اشعاع ، بخلاف ما اذا وقع الاختلاف بين بائنا والمسري ؟
لان هناك العقد بائن من بائنا ماله ، لان هناك العقد بائن من بائنا ماله ، لان
به البيع على العقد بائن ماله ماله ، لان ماله اليه من المسري لا يثابته ،
وبخلاف ما اذا حصلوا جميعا ، اذ به المائع على ماله ماله ماله ، لا بائنا ماله
على المسري ، فكان اليه بالرد ماله ، فيشعاع فغير ماله من جنس العائد والاشعاع

وأما الوكيل مع الوكيل، إذا اجتمع، فمعدوم، في سماعه عن محمد، رحمه الله تعالى، فإن القبيصة بين الوكيلين، وفي صاحب الرواية، شبهة بين الوكيلين، لأن الوكيل مع الوكيل، من حيث أنه نائب عنه، يستلزم، وتعدى بالحق، مع

الظهير الثاني ان هذا الشئ مع يرم للسري مستطير لمشتري ثناء وتبني فيه
المشتري غير مبرمه من هو محير من الأخت والبراءة التي ان الأصل في دعوت
الإلزام، مما كانت مبرمه كانت وبى القول، بخلاف البيع مع سري، لأن هذا بينه
كان وجهه هو ما مبرمه وبخلاف "توكيل مع توكيل" لأن بينه كل واحد منهم ملزومه

من هذا العهد، بنى صدار كالأجس، ولو أن أجساً من صدار الشمس، لا يصح بيان، كما
هو.

ولد بنة بجان بمقدار الشمس، لا يصبح منه الإقرار بالاستنباط بعد ذلك لأن في الإقرار بالأميد، قد يتعذر حتى لأحد بيتك المقدس، وبالإقرار بالاستنباط يفضل خلق الخلق على التمتع، لأن بالإقرار بالاستنباط بين أن يكون مقدار النعم منه ما يصح؛ لأنه ميسر ذو حد من هذا العدد، فم يصح الإقرار بالاستنباط بمقدار خلق السبع وإن لم يصح الإقرار بالاستنباط، يعني بهذا مقدار التمتع صحيحاً؛ لأنه بين مقدار النعم وهو من حظ حق هذا العدد، لأن له الاستنباط،^(١) يحكم هذا العدد

فلا تقدرى ررى لحس عرقى حيلة رصى به نعانى عنه أن السبح إذا كانت فى
السمع، فأفر نفسى النسم، ورعم أن للهب، فالصور نوبه، لأن سمك يجمع على
اليتام، فیرجه إلى نوبه.

١٣٢٩٨- من اسمي ابن سماعة بن محمد رحمه الله تعالى. حن اشري من
وجي دزاق، وله شيعان، نازد اجدعاه، وطلب شمع، فقال اشري ابي اشريها
ماتك، وحفظه شمع في دلاء، وخذها فاق: لا، ثم ان اذيع اسى جله، وانكلم به ابن
اشري قال اسراء جسمانية، فاشيع التقي باحد من شيوخ الاربعين، وجمع
اليه مئتي درهم وحمسين، ورجع الشمع الارز على اشري باثني وحمسين، ووفى
به بد شمع الارز نصف، وارجع جسمانية: لانه علق اشري عسى ما اجدعاه.

وقوله أيضاً: رجل اشترى مني، من ثلثه، وقصه، فوجد النسخ فطلب النسخة،
فقال المشتري: من أين تأخذ، ومن النسخ لا، بل اشترت تألف، ومن يملك النسخ
فيه، وحلف المشتري على ما ذكر، وأخذ النسخة يأخذها مع، ثم قدم سبيع آخر، وأقام
بينة على النسخة الأولى أن يبيع خارب هذه له من فلان تألف، فادى يأخذ نصف الثمن
محمضاته، ويرجع النسخ الأولى على المشتري بمحمضاته نصف النسخ الذي أخذه
الثاني، ويقدر النسخ الأولى ما سب اعتدلة على المشتري من من النسخ الذي من
فيك، ولا فلا سب، لأن النسخ الذي إنما يتحو إليه نصف الثمن، فكذا ذكر

في الكتاب، بمعنى سأ، أن شعب الأول لو قدر سمع مني، إن السمع النقي ألبت
 ما فيه من السر، كما بأنه، فكون بمقدار نصف الذي في من غمسة، فلي أن
 أجمع عليك بمسألة، وليس به ذلك، إلا أن أعلاه أنه أن السر، كان بأنه أنظر إليه
 في الكتاب أن السمع النقي، ما معنى ستة نصف الله، ومعناه أن فيه سمع فتنظر لما
 عمل في نصف نداء، ست أسره، بأف في حق ذلك، سمع الذي استعمله السمع
 الثاني، لا في حق النصف الذي في هذا السمع الأول، فيسبح السمع الأول إلى هذه
 إليه يشب النور، بالآف في نصف الفقه في منه، فمن من خرج على المنري
 بالمسألة قرده.

١٣٣٩ في المنري أنظر البائع والمنري أن بيع كان شرط الحمار للسمع
 ولكن السمع، فيقول في الحمار، قول في حقيقته ومحمدا، حبه، الله تعالى، واحد
 الروايات عن أبي يوسف، ولا سمع السمع، لأن مع سر، فزارعه، ويؤثر على
 الوجه الذي أفراده، وفي إحدى الروايتين عن أبي يوسف الفراء، في السمع، لأن
 الأصل في البيع، كان السمع متممًا، بالأصل.

١٣٤٠ وفي جامع هذا المعنى البائع الحمار، ولكن المنري والسمع،
 فالقول قول المنري، سمعًا، لأن الحمار لا يشب إلا بالشرط، والبائع يبيع وحده
 الشرط، والمنري ينكر، ويؤثر في التواتر، أو يقول قول البائع وطو الصحيح، وكذا
 لو ادعى منري الحمار، ولكن البائع، السمع، فالبقول قول البائع، وبأحدهما
 السمع، لا فله.

١٣٤١ في هذا المعنى، حلال تسديد، مطلب، سمع السمع،
 يجهزهما، فقد البائع، كان بيع يتابع بمسألة، وصدق المنري على ذلك، لا
 يصدق على السمع، لأنه أن، بأصل لبيع، يكون قول، أن عمر الحمار، إلا إذا
 كان الحمار من غيره، ما كان الحمار كثير القيمة، يقدم من لا يبيع منه، فحينئذ
 يكون البقول قول البائع، ولا مداهه، السمع، ألا يرى أن في الوجه الأول، تناف البائع
 والمنري في هذه المسألة، وفي البائع بعت بمسألة، وقال المنري اشترى لا

مصادره، بل انحراف به، و مسی و رومی الخواجه نصیری به احتلف، دارالفردی به تعلیم.

[illegible]

١٣٤٣- روم عن راءه (الحل) به عهد خلفه لشورى بغيره فلهذا وهم
ووطر من حرمه وادبها لعل لا يلبسها بلعدهم فاعلموا انهم ابايع ووطر
لشورى واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته
الابن (أ) لان ابيهم حرمه واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته
فقد له حرمه واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته
ابو حنيفة واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته
حرمه واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته

١١١ من العلوم - مطبوع في دار الطب والعلوم - طبع في

(T) من ملحقين بامداد ١٤١٢ هـ وقتهم طومري

فتمت بحمد الله تعالى واین کتاب اولین کتبی است که در این زمینه در ایران چاپ شده و امید است که در آینده با توجه به اهمیت این موضوع، کتب دیگری در این زمینه نیز چاپ شود.

١٣٤٧ في الأصل ، المستقر في الرحل در ، وفيه وهدم ساعد ، و
 حرقه ، ووقع ذلك رجلي حملي حتى سقط عن السطح حصه ، من النمل غصم
 النمل على بيته لارمن و على بيته القوم مبيثا يود لقتلها ، واد اصابت لارمن الخشخه
 بذلك ، فاد اختلف في بيته النمل ، فقال المسمون : كانت بيته اسد ألف درهم وسقط
 ما اشمى فاعلموا قول المسمون مع بيته لارمن فاصحاب اخلعهم في سحر المرميه ،
 فامشروا بقول امشروا لعمر به يصعب انهم ، وانما يصح قول امشروا سب امشروا ،
 فمكروا القول قول امشروا مع به ، كدلو لقتله حتى سقط النمل ، لاهي منه انما ،
 كان القول قول امشروا مع بيته على عامه ، كما جاء ، اليه ، فاد ما قام اليه ، قيلت
 به ، قول ثقات السبه ، فانه به امشروا في قول امشروا سب امشروا وسقط راحتهما الله
 تعالى ، فأمر يومه من عمر اصله ، ومحمد هري ، واد اذ حنفا في قدر بيته النمل ،
 واذا امشروا ، فانه به امشروا ، واد اذ حنفا في صدر السبه ، واما الله
 فليبينه انشيع ، وخطوبه من قول امشروا حنفا ، قال امشروا سب امشروا فامر قول امشروا
 ان اليه به المسموع كدلو لقتله حتى سقط النمل ، واد ما قام اليه ، واد ما قام اليه
 قوله من اليه به امشروا ، فاحل بالمال حنفا في صدر النمل ، واد ما قام اليه

[illegible]

أظهر الاختصاص بين حب الشفعة، ومن صدر خصصاً في حياته لأصل شهادته في تلك الحادثة، ولو لم يكن حصصاً لهما، كالمشري، إذا شهد لبيته بعد ما عرس، فإنه لا تقبل شهادته، وإن لم يكن حصصاً لهما شهد وقت الشهادته لأنه كان حصصاً مع كل ذلك

فإن قيل: فإن الطلب إن لم يصيراً حصصين حصصاً لانعدام الخصومة صحتها حقيقة، فقد صاراً حصصين حكماً لو حرم حب الشفعة لهما نفس البيع وهذا لأن الإنسان كما يصير حصصاً بوجود الخصومة مع حقيقة يصير حصصاً بوجود المحل له من غير أن يوجد له به الطهر، كما في الوصي، فإنه إذا شهد أحد به، قال إن كان أحد من ذلك، فإنه لا تقبل شهادته، وإنما لم تقبل لصيرورته حصصاً

والجواب: هذا ممكن، إذا كان المحل المسمى وجب حذف لأمر كما في الوصي، فإن الطرح ثابت لهما شهد بنفس الوصية، بحيث لا يمكن دفعه، وإن حق التصحيح ليس بالآدم، منه محير بين الأخذ وبين الترك، فلا يمكن هذا حتى يسيرونه حصصاً، بل شرط أصهاراً حصصاً، هذا إذا كان لبيته مدعى الشرط، والمشرى بغيره، وإن كان المشرى يدعي الشرط، وبياتح بترك، فشهدت شفعان بالبيع من مشري، لا تقبل شهادتهما أيضاً إذا كانا بفساد الشفعة

وفي مسائله نوع إسكان، لأن حق الشفعة ههنا سبب شهادتهما، إذ يشترط باحراز البياتح.

والجواب: أنه إن «أنا لا يشترط من الشفعة لأنفسه» يشترط لأنفسهما حتى الأحاد من المتشركين، وإراعى العهدة من أحداً من غير أن في هذه التصريح فها هو بأحد الدار بشفعة باقرار ببيع بالبيع، بخلاف الفصل الأخر

وإذا شهد بها ببيع عن الشفع مسلم الشفعة، فهذا على وجهه الأول أن يكون الدار في يد البياتح، وفي هذا الوجه إذا كان البياتح يدعى تسليم الشفعة، لا تقبل شهادتهما، وإن كان بجمعه، فقبل شهادتهما، لأن هذه الشهادة على أمر ثلاث فيه معصية من وجه، بأن كان مشري أمسي من التسليم، ومعه من وجه، بأن كان شفعاً أحل من المشري، فمهرج جانب الشفع بالمدعى، وجانب المشرى بالحقير

ووجه الثاني: أن يكون الدار في يد المشري، وفي هذا الوجه قبل شهادتهما

لأنهما مبدء الشهادة لا يحتمل أن ينسب إليهما موصفاً ولا يبعدان عنه معرفة ، لأنه خرج من
 الإجماع تسليم الدار إلى المشتري ، فتقبل شهادتهما ، ثم ترق بهن شهادة الوكيل
 شهادة الثانية ، فقال : لا تشهد بانهما علي التبع بسمهم الشفعة لأنفس شهدائهما ،
 وإن كانت الدار في يد المشتري ، فإن إدا شهدا لنا التبع بذلك ، والدار في يد المشتري ،
 قبل شهادتهما ، يقر أن شهادتهما البائنة إنما تم ثقل لأشبه كان حصصهم في هذه الدار
 قبل انقسامهم إلى شصري ، ومن كان حصصاً في شيء لا تقبل شهادته فيه ، وإن لم يكن
 حصصاً أما إذا كان ، حصصاً في هذه الدار حتى لا تقبل شهادتهما من هذا الوجه لو
 لم تقبل إلى لم تقبل إذا كان من بينهما موصفاً أو دفعاً عنه معرفة ، ولم يوجد هذا إذا
 شهدا لنا التبع من الشفع سلم الشفعة ، فأما إذا شهد علي المشتري بتسليم الدار إلى
 الشفع ، فإنه لا نفس لشهادتهما ، سواء كانت الدار في يد الأب أو في يد المشتري ،
 فإنهما يبعدان العهد من لأر شهادة الشهادة عليه ، وإلا ، الاستعجال على المشتري ،
 فالمشتري أن يرجع عن التبع ، وسعيد العهد منعه ، وكانت هذه مبدء شهادة لأب ،
 سواء ألقى الأب ذلك ، أو لم يدع ، لا تقبل شهادتهما لأن هذه العهد منعه موصفاً ،
 وما كان منعه موصفاً ، لا يسقط مبدء الدار

١٢٤٠٩ وإن دعى الرقيق رجلاً بشراء دار ، أو مبيعاً ، أو مشتري ، أو باع ، وشهد
 هذا الرقيق على الشفع بسيم الشفعة ، فإن كان الرقيق بالسرة ، لأنفس شهدائهما ،
 سواء كانت الدار في يد الباع ، أو في يد الرقيق ، أو في يد الوكيل ، لأنهما يشهدان
 لأنهما متعز الدار لأبيهما ، وإن كان الرقيق بالبيع ، فإن كان له في يد الرقيق ، أو في
 يد الرقيق ، لا تقبل شهادتهما ، لأن فيه عور العهد لأبيه عن المشتري ، لأن حق
 اقتنع مني سقط ، نمرت العهد على المشتري ، ومنه سقط وأخذ التبع الذي
 من يد الرقيق ، أو من يد الرقيق ، يفسح الشراء ، ويسقط العهد عن المشتري ، وإذا
 يكون المصدي أميناً ، فكان في هذه الشهادة منعه ثلاث ، وإن ثابت الدار في يد
 المشتري ، قبل شهادتهما ، لأنه لا صحة لأبيهما في هذه الشهادة ، لأن العهد منعه
 على المشتري ، سقط حو الشفع ، أنه لم يسقط ، فإذا شهد بهذان فباع ، أو اشترى على
 شفع أنه قد سلم سقط ، وسعد آخران فلتقع أو التبع ، أو لم يمس إليه ، فليس
 بها مبدء في مبدء ، أما إلى دينة أدى في حقه الله ، وهو البيع أو لمشتري أو لم

والنهي - فإن كان من رتب السراء إلى رتب الأعم بالشريعة مبدؤ لا يمكن إحداهما مثل هذه الأشجار فيها ، لأن قول المشتري ، وأما كان هذه يخلو ، حدثت مثل هذه ، المتشطر ، فالقول قول المشتري مع غيره ، لأنه لم يثبت كذب ما قاله المشتري في هذه ، بصورة خلاف الصورة الأولى

١٦٤١٦ - وإذا كان المشتري للمبيع اشترى من الأخر ، أو قال اشترى من الأخر من حيث ، تم اشترى البناء بحسبائه ، ولا معة يدفع في اليد ، وقال السبع لا ، بل المشتريهما معاً ، فالقول قول التشفيع مع غيره على علمه استحساناً بحسب يافته ما علم أنه اشترى من بعض ، لأنه المشتري ، أقر بالسب ، التمس حق التشفيع في الأخر ، والبناء ، وهو سرراء ، ويدعوى بمرور الصفة ادعى سقوط حق التشفيع في البناء ، ولو قال المشتري ، يا بني ، يدعوى بمرور بناء ، ثم ذهب إلى البناء ، أو قال ، يا بني ، ثم ناهى الأخر من ، وقال السبع لا ، بل اشترى من ، فالقول قول المشتري ، لأن المشتري في هذه الصورة مع مرور السب التمس حق التشفيع في البناء ، بل أنكر جمعه ، ولا كذلك الصورة الأولى .

وكذلك إذا كان المشتري ذهب إلى هذا السب مع طريقه إلى باب المارة ، وباعى الثاني من بني بالثمن درهم ، وقال التشفيع لا ، بل اشترى كنه ، فالقول قول المشتري في البيت لا تذكره سب تبرئ حق التشفيع في البيت ، ويأخذ التشفيع الدار كله غير البيت وطريقه ، لأن ادعى أقر بمبعدة من حق التشفيع مما سوى السب وطريقه ، وادعى لنفسه من التمدد عليه بالشركة في المحقوق ، فلا يثبت ما ادعى من غير حجة ، وإن أقر ببيعة البيت للمشتري ، وادعى المشتري أن الله كانت من السراء ، فلا سمعة له ، لأن صديق المحقوق ، وتبرأ الثاني ، والجاريصون لا ، بل كان السراء ، فس الله ، في التشفيع عينا مشتركة ، فالقول قول التشفيع ، لأن العاقدين مد طهر ، وقد حوّل التبريع ، فحصل كأنهما ونعما معاً ، ولو وقعاً معاً كانت السمعة لهما ، لأن شركة المشتري في حقوقيهما يثبت بعد سرراء ، لأن الله لا يملك ، بل الله من ، والسراء عيه التمس بغيره ، فكان شركة المشتري في المحقوق سبب ببيعة حادثة بعد السراء ، والشركة الحادثة بعد التبريع لا تظهر منه الجوار ، وإن طاعت الله عمو الله من التبريع ، فإن صاحبه الأولى بالسمعة من أحد

١٣٤١٧- ولو ادعى المشتري أنه اشترى الأرض والبهاء بصفه واحدة، وقال
الشمع لا بل اشترى بمقتنير، ولي أن اخذ الأرض دون البهاء، فالقول قول
المشتري مع بيته، ولم يذكر لقياس والاستحصان في هذه المسألة، وربما إذا ادعى
المشتري غرض الصعقة، وفي المسألة التي تقدم ذكرها، ذكر القاس والاصحان، وذكر
أن القول قول الشمع مع بيته استحساناً، ويكون ما ذكر أن القول قول المشتري جواب
الاستحصان

١٣٤١٨- رجل أقام البيه أنه اشترى هذه الدار من فلان بألف درهم، وأقام رجل
آخر بيه أنه اشترى هذه البيت من هذه الدار من فلان منه شهر بكذا، فإنه بعض ما يبيت
لصاحب الشهر، وبسبب الدار للأحرار لأن الشراء حادث، والأصل في المفوضات أن
يحال بمفوضها إلى أقرب الأوقات ما لم يورج الشهود، وسهوا مسنود الست لزوجها
شراء، أما الشهود بشراء الماتى ما لزوجها شراء، فيثبت شراء البيت منذ شهر لو ثبت
شراء الباقي للرجال، ثم مسنود البيت منذ شهر أولى بسمعه باق الدار من الخار، لأن
شراء البيت لما ثبت من "أ" شراء الباقي من الدار، كان مسنود البيت شريكاً في الحقوق
منذ شراء الباقي من الدار، والمسرك في الحقوق مقدم على جوار، ولو لم يورث واحد
سهماً قضت بالثبوت بسهما، وقضت باقي الدار للأحرار، ولا شفعة لأحد سهماً فيما
صار لصاحبه، لأنه ظهر كل الأمرين، ولم يعرف التاريخ، فيجوز كأشياء ولنا معاً، وإذا
كان داران متلازمان، فادعى أحدهما شراء أحدهما منذ شهرين، وادعى الآخر شراء
الأحرار منذ شهر، فالشفعة لصاحب الشهرين، ولو لم يورث شهود واحد سهماً، فلا
شفعة لأحد سهماً

الفصل الثالث عشر

في الوكيل بالشفعة، وتسليم الوكيل الشفعة وبما يتصل به

١٣٤٦٩ - ويخرج الوكيل بمقتضى الشفعة، لأنه وكيل بالشفعة، وبالشراء، والوكيل بكل الأمرين جاز، وبأنه المشتري بمر - الدار - والدار في يده، وحتيها شفعة، ومقتضى الشفعة، لأنه أمر سوي حتى الشفعة بعد في يده، ولو أمر بالملك فيما في يده، ليس يصح إقراره، فكذلك إقرار بحق الشفعة، ولا يقبل من مشتري بيت أنه اشتراها من صاحب يد، كان صاحبها غائبا، لأن الشفعة على من غاب لا يقبل من غير حصص، ولا حصة من الغائب هناك، حتى لو حضر عند حيا بعد الامتداد لمشتري البيت على الشراء منه، وحده فيه أو له من الشفعة، لكنه حسا دعي من الشراء، ومنه أن الشفعة لا تستفيد، ويسمى إلى البائع، لأنه لم يقصده على أن أعين ملك قد به، ثم ثبتت الشفعة من المشتري، ولكن يجب صاحبها ذلك ما يقصد من هذا، بشرط، فإذا جازت حيث يرد الدار عليه، فإذا قامت به بمقتضى صاحبها أنه باعها من المشتري، سب سر، ومقتضى الدار للشفعة، ومقتضى هذه جهة من المشتري ومن الشفعة، لأن المشتري يشتت عقده، والشفعة سبب حق في الشفعة، وإن أقر البائع بالبيع، أنكر المشتري، والدار هو يد البائع - قصي بالشفعة، لا ذكرها في جانب المشتري، وحصة الوكيل، وإن أقر المشتري بالبائع بالبيع، ولكن فلا لا شفعة لئلا جاز - حق القاضي يبال الوكيل الشفعة على الحق الذي وجب له من كل الشفعة من شركة أو جوار، فإن أقامه قصي له بالشفعة، ولا جلا، وهذا لأن الوكيل قائم مقام الوكيل، والحكم في حق الوكيل إذ أنكر البائع والمشتري شفعته هذا، فكذلك في حق الوكيل، وهذا إقرار الوكيل بأن الشفعة لم تكن له بحجازه، يعني أن يقيم به، والدار التي هي حسب هذا المصلحة ملك حركته لأن حركته ذكر محتمل، وقد ذكر ما في بعض كبار مشري حوار شفيع كنيته الشهادة في حق لأصله، فيجب من يكون في حق الوكيل كذلك، ولو أقام به في الدار إلى حسب الدار، وشفعه معك له كله فلا، لا يمكنه به، في حق الوكيل، أو أقامه دفعه، وإقراره الشفعة

بالشركة ، فأنقام منه أن يوكفه فلان نصيباً من هذه الدار ، فيبيع ، ولم يبين اعتداله ، لا يقبل ذلك منه ، ولا يصح له بالشفعة ، لأنه لا يمكن التقضاء بالشفعة إلا بالقبض ، بالشركة ، وتقدر التقضاء بالشركة لمكان اعتداله ، وهذا بخلاف ما لو أنقام المدعى بيته على المحبوس من السجن أنه موصى ، فإنه يقبل منه ، وإن لم يبين مقدار ملكه حتى يتحدد القاضى فى السجى نسبة المدعى ، وتحسمه فى السجن لا يستحق إلا بالبيع ، وبما لا يشك إلا بالملك (كما أن الشفعة لا تسحق إلا بالملك ، والعرق أن من مسألة لم يرد المضاء بالملك) كما أنه مع إنكاره غير ممكن ، ألا ترى أنه مع بيان مقدار ملكه لا يمكن للمفاسى أن يقضى له بالملك بخبره ، ولما تعدد القضاء بالملك هناك ، لم يشترط انقصه بالبيع لإمكان القضاء بالملك ، ومن مسألة الشفعة أمكن للمفاسى المضاء بأدلك لمصلحة ، لأنه بدعى ، فلا يخطأ اعتبار اشتراط القضاء بالملك للقضاء بالشفعة ، وتقدر القضاء بالملك لمكان الجهالة

١٣٤٢٠ - يدعى الرحن رجلاً بأخذ دلو له بالشفعة ، لم يعمد الشىء ، صح التوكيل ، وإذا أحدهما الوكيل بى أسرارها المشتري ، لزم الوكيل ، وإن كان ذلك سناً كثيراً ، بحيث لا يمتثل الناس به ، ثم ، أتخذها بعضاً أو بغيره ، فصح ، بخلاف الوكيل بالشراء إذا اشترى بغير كثير لا يمتثل الناس به مثله ، حيث لا يلزم ، هو كل ، والعرق أن من حصل الشفعة التمر بمصر من عبه ، وهو التمر الذى اشتراه المشتري ، لأد الأحد بالشفعة بمثل ذلك التمر ، وعد أسره به ، فأبى من حصل الشراء التمر عبر مصر من عبه ، فبحرقت المقادير العرب

١٣٤٢١ - وإذا وكل رجلاً من ليس بشقيق الدار فبيع الدار أن يأخذ الدار له بالشفعة ، فأظهر ببيع ذلك ، لقد بطلت شفعة ؛ لأنه قصد التملك من جهة المشتري فصره ، محترماً لو قصد التملك من جهته لنفسه بأن ساومه ، ودبت مصلحته ، فإن اشترى الشقيق وبنه حتى أحدهما من المشتري ، ثم علم ، بشرى بملكه إلى صاحبه بغير قبضه فافضى ، حاز ذلك ، ولم يكن للمشتري أن يأخذها ، وهو السبع مئراً للأمر ؛ لأنه سلم الدار بالشفعة فى موصح لا شفعة للمبيع ، فيكون بيناً مسانفاً إما حصل موصحاً

١٣٤٥ = التوكيل بالنسخة، سلم النسخة، ذكر في نسخة الأخرى أنه إن سلم في مجلس القاضى صحيح، وإن سلم في غير مجلس القاضى لا يصح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى، وهو قول أبي يوسف والأول، ثم جمع أبو يوسف عن هذه وثالث: يصح سميعة في مجلس القاضى، وفي غير مجلس القاضى، نعتى رواية كتاب النسخة. حرر نسخة في مجلس القاضى، وثم يحكى فيه خلافاً، وذكر في كتاب التوكيل والأدوية أن أكبر من سميعة في مجلس القاضى صحيح عند أبي حنيفة وأبي يوسف، خلافاً لعمد، وسرى به ذكر في كتاب التوكيل والمأثور أن ما ذكر في النسخة قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وإفراجه على موثقه بالتسليم في مجلس القاضى صحيح ولا خلاف بين علماءنا الثلاثة، وأقر به في غير مجلس القاضى باطل عند أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف الأول، وفي قوله الآخر، صحيح.

ومحمد فروق من نسخة في مجلس القاضى وفي إفراجه تسلم على موثقه في مجلس القاضى، والقول أن إفراجه صحيح من حبيب بن حنبل، وخصومه، والتسليم ليس حنبل^(١)، خصوصاً، بل هو إفراجه على التوكيل، وإلى أبي منصور بن سبيعة الخ لا باطل، إلا جرى أن التوكيل لخصوصه في الذين ظلك الإثم أو عن موثقه بالقبض، ولا عليك إلا ذلك.

١٣٤٦ - ذكر في نسخة، أطلب النسخة، وأدعى أخرى تسليم، فهذا على وجهين الأول أن يدعى التسليم على التوكيل، ويطلب بين توكيل ما علم أن التوكيل قد سلم النسخة، أو يطلب بين توكيل ما علم ما سلم النسخة، أي طلب بين التوكيل والقاضى لا بين الأول وأصل الدعوى، فعلى موثقه، فإنه ادعى تسليم التوكيل واستعجاب غير من يوجه عليه الدعوى بمنزلة المدعى من سخرات من يوجه عليه الدعوى، ولا يصح أن يثبت على إمكانه التغيير إلى الأصل، وما دام في حال حياته، فمختلفه ممكن، ومختلف ما يدعى مدعى على ما، أنكروا ذلك، وطلب المدعى من اقتدى أن يخلع الزوب، فالفصل يخلع هو علمه لأن ذلك وقع

(١) وفيه قد أن جواب خصوصاً

(٢) وفيه ليس هو به خصوصاً

محمّد. هو المصدر بالشهد هو المحدث ، وقال القاضي (مأم على تسدي الصحيح أنه يصح الطلب منه على كل حال ، لأنه هو المحدث ، قد انصدّر بالشهد ، والحوادث في الوكيل مع الموكّل كخبر من السماع مع المشتري إن كان الداء في به التامع في طلبه مع صحيح ، وإن كان من يد يسرى لا يصح الطلب من السماع ، هو محذور ، غير أن فرق ما بين أن يكل ولا يبيع أن يبيع لا يعلم الموكّل لا يكون خبره ما كان به غير يسرى والوكيل إذا بيع ، فهو محذور ، ولم يحضر الموكّل ، هذا هو الكلام في طلبه ، وأما الكلام في تسليم النسخة فسيبم سبعة عند الموكّل ، فندم من فعل تسليم النسخة .

١٢٤٦ في القدوي . قال أصحابنا إذا دار يسرى بين أن يبيع حصه في النسخة بشرط ، وهذا الداء مغلل ، ومطلتها إليه ، ثم صدر التفتيح فلا محذور من السمع ربح المشتري ، لأد امرأه في الخصومة صحيح ، مصدر كماله كانت الوكالة معلومة ، فإن إذ حوكم ، ثم انزل يثبت لم يفسد الخصومة عنه ، لأن أصل خصمنا لم يفسد ، وهو يرد ، سعاد الخصومة من جهة

قال وردى من محمّد ، أن يسرى إذا قال إن له اليه في الذوت بهذا القول قبل الشراء ، لم يفسد فيه (أي تلك للمالك) ، لا خصومة بينه من التفتيح حتى يحضر المخرجه

وفي المبني . سر عن أبي يوسف رجل يسرى د نسيم ، وشهد قبل شرائها ، أو مدسها ، مع قوله . شهد ، قال وشهد أنه سرائها مغلل ، كان ، وأمره ، وطلب السمع نسيمه ، ويسرى خصم في طلب ، لا كتاب به سعاد أن فلا تأمره شرائها ، لا تكن هو . نسيم . نسيم . والله سبحانه ومشي أعلم

[illegible][illegible]

١٤٢٠ هـ

(F) حامی المصروف : المذهب والاعمال الطاهرة

١٣٤٣٢ - وفي دعوى بعبه أبي الثيب وفي دعوى بعبه أبي بكر لو اشترى لاسم الصغير داراً، وأب الصغير، لا يأخذ بالشعبه بـ بذكرت الأم، أو بعبه المحكم بـ عبته، قال الفقهاء لم يلزم هذا جواب في الوصي، فأما الأب لا يأخذ لأن الأب هو اشترى، قال ابنه نفسه، صحيح كذا هو بأحد من غير فصله

ومن شذذ أن الوصي يشهد على طالب الشعب، وبذلك حتى يبلغ المص، ولو كان مصي مبيع دار شراء الوصي، لا يشهد ولا يذرك شفعه له حتى يذرك الوصي

اشترى الأب لنفسه داراً، وأب الصغير شعبها، فلم يطلب لأب الشعب الصغير حتى يبلغ الصغير، ليس للذلي بيع أن يأخذ بالشعبه، لأن الأب كان متمكناً من أخذها بالشفعة، لأن السر، لا يبي إلا أحد بالشعبه، مسكونه يكون مطلقاً مسنة

٣٤٣٣ - وفي بيع لأب داراً لنفسه وأب الصغير شعبها، فلم يطلب الأب الشعبه لنفسه، لا يطل شعبه الصغير حتى يطلع الصغير، كذا هو أب يأخذ به لأن الأب هنا لا يتمكن من لأخذ بالشعبه بكونه تامكاً، وسكونه من لا يملك لأخذ لا يكون مطلقاً، ذكر هذه الخمسة من الأسماء السرخصي في باب نسيم الشعبه، وهذا ذكر القدر في في شرحه، وأحاله إلى بوابه أبي يوسف.

١٣٤٣٤ - وفي الوصي إذ اشترى داراً لنفسه، وبها داراً له، وبصبي شعبها، فلم يطلب الوصي لنفسه، فالبيع على شعبه إنما يطلع، لأن الوصي لا يملك للبيع والبيع للصغير مع عبته، لا إذا كان فيه عبته لنفسه، وإذا لم يملك، لم يكن سكونه سليماً، هكذا ذكر القنوري في شرحه

وفي بوابه نسيم فإن طلب المحكم ما موقوف له رجل اشترى داراً وأب الصغير شعبها، فلم يطلب الشعبه، قال أما في نسيم مول بين حبيبه لا شعبه لنفسه، لأن نسيم الأب جائز عليه، فأما في الوصي لم يمس سفت، لأنه لا يقدرك بأحد له من نفسه، ويجب أن يكون الموقوف في شراء الأب داراً بنفسه وأب الصغير شعبها علم النفسيل، إن لم يكن لنفسه حتى هذا الأخذ صواب، ووقع شراء الأب الدار على نفسه، أو بأكثر من ذلك، فيشعر الناس في منه، لا يكون بصغير الشعبه إذا بلغ، وإن كان للصغير في هذا لأحد صواب، بأن وقع هذا في شراء الأب بكم من القصة

معدول ما لا يفسد الناس فيه ، كان به السبعة لإصلاح ، لأن الأب لا بدت المصروف في حال
انصغير مع نفسه على وجه السر ، فله يكن الأب مسكوب من الإحد به هذه السبعة ،
فلا يكون سكونه معدولاً نسجه ، ولكن يزيد هذا مسأله وتكرها سبب الإسه تسرحى
في باب تسليم السبعة

١٢٤٣٥ - وهو به رجل فسرق ذاك أكثر من فيسب ، وصغير سبجه . فمن
الأب سبجه ، لا يبع سبجه عنده حقيقاً ، هو السبج ، لأن الأب لا يملك ذاك
هيا ياتلأكثره يس ، و يكون من الطلب والنساجم ، في يبع من يملكه ، فيس
أخصي على حده إذ ، وحق أن يكون فيقول من في السبج إذا سبج ذاك السبج ،
وانصب شيعه ، ثم يهدد حتى يلع أخصي على السبج ، بعد أن كان لصغير في
الأخذ بالسبج معه ، فلا يهدد نصبحو إذا منع عبد أبو حبه ، وحدى أبو حبه ، عن أبي
يوسف ، لأن النومي هو السر ، من السبج سبج السبج ، و يفسد به سبج ظاهره ،
سار ع ، أبي حبه ، و السبج ، وأرجع عن أبو يوسف ، لأن النومي مستكنا من
الأحد ، فكان سكونه سبجاً نسجه ، فإن لم يكن لأحد به الإحد بالسبج سبج
ظاهره ، كذا له لا مد نسجه ، بلع بالأنص ، لأن النومي لا يمكن من أخذ في هذا
الوجه فالأنص ، فلا يكون سكونه سبجاً

ولو كان النومي مع الدار ، و باقي السبج ، فليصير على سبجه إذ بلع به الأحد ،
كما في الأب إذ كان ، أو النومي انصرفت هذه السبج ، و هم يفسد به ، عداه
الشمع أبو حبه ، ياتلأ سبجها سبجاً ، فبده ، فإنه لا يهدد ، ويأخذ أحد بألف
و هم حتى يميم الب ، على الأخرى حقه سبجته

الفصل الخامس عشر

في حكم الشفعة

٢٤١٣٦ - إذا وقع "الحِر" ، والتعريف هو : ما ذكرنا من هذا الشراء ، وأوقع بحال من ذوات الأمتان ، فالمشيع بأحد "شأريتيه" ما وقع "الحِر" ، به ، لا محذور رحمه الله في الأصل . إذ : مسترى الحر حر ، لا يبعد بعينه ، وأحد الشفعين له رعية المبيد بصفاء القاضي . مع استحسان العدد ، بحسب الشفعة ، وأحد انداد من الشفعين ، وهذا لأن الله لا يفسح شراءاً في هذا ، ويهدد لا يبيد المثلث في بدل المسحوق ، لا بالقبض ، ولا بغيره في الشراء ، والعدد ، يظهر أن الفاسد خطأ في هذا ، حيث نصي بالشفعة ، ولا بشفعة ، فإرد قصده ، وذهب برد حكيمه ، فهذا ، بل : يستداند من يد المسحوق

فإن من سعى لا يسرد الدار من يد الشفع ، وإن ظهر أنه لم يكن له الشفعة عند أبي حنيفة ، لأن الفاسد بالشفعة قصده بالشراء ، والفاسد من نصي بالشراء ، فثبت القصد بصفاءه ، وإن لم يكن ، به ، شراء

فلما انحصر ، بالشفعة نصيب ، بالشراء من وجه ، ونصيباً بائعاً خرس من وجه ، لما ذكرنا أن الأحاد بالشفعة بمنزلة المستحقين من وجه ، من حيث إن الشفعين بأحد انداد من غير رعي الشفعين ، بل من سبيل ، والقصد بالشراء ، إن كان بعد ادعاء بائع عند أبي حنيفة ، والقصد بصفاء من لا يبعد بائعاً ، فلا يبعد خفصه ، بالشفعة طارئة أو ماثلة بالملك ، المهدد له - سرور الدار من يد الشفع - هذا يهدد جد الشفع ، لا بشفعة العدد بقصد - القاضي ، وإن كان مستري قد سلك الدار إلى الشفعين بمنزلة مبيد بغير قصده ، وإن كان قد سعى لتسليم نفسه إليه كذا وكذا حتى صار الشفع معلوماً من كل وجه ، ثم استحق العدد ، ليس بمستري من الدار مبيعاً ، ويصح ذلك بغيره من وجود خلفه ، وهو المملك والشفعة ، مسترأى لا سبيل أنه لم يكن له شفعة ، ويؤكد بالشافع على المشتري حصة انداء ، لأن المستحق للعهد يبيع أن الشفع ، يقع فاسداً ، والمشتري شراءه صفاءً إذا باع ما اشتري منه بصفاء ، ويقضي للشفعة حصة ما اشتري ، وإن لم يكن سعي

الموضع الذي يرد الشعر ان يعطى اعلى، وذلك الى شمس، به طء ذلك حءء شاء
 ويؤد كذا لرخصر هر صى به شبرى، فذلك ليه، وادى ساء باء اعطى المسرى عيه ذلك
 فى الموضع الذى فيه ما يشارى فى موقع الشراء.

وإذا اشتري داراً، أو حياً، مسلم اشتمع الشفعة، ثم دناها، واشترى نصفه
لأن البيع كان سميعة، واشترى الدار حتى لا يمنع لا يحدد تشيع حتى الشفعة، وكان
يسقى ثلثه، لأن داراً، هي الشفعة لا يصر في حق البيع إلا ترى أنها لو لم
يملك قبل مسلم الشفعة، لا ينعى إقرارها في حق الشفعة، حتى كان تشيع أن يأخذ
ثلاثة، كلهما، وإذا لم يصر إقراراً، ثم شتبه الشفعة، في حق الشفعة، وكان أراد
ببيع الشفعة، يسمي لعمد في حقه، لا رد ولا شفعة في حق البيع، وكان أصبح متى
حصل ما تراضى يحدد تشيع حتى الشفعة (والجواب) إذا لم يعمل إقرارها ما تلحقه
في حق الشفعة قبل مسلم الشفعة " لأن البيع صحيح بداراً، وبسبب للشفيع حتى
الشفعة، فهو يبيع إقراراً بداراً بطلان حقه، فلما يبيع مسلم الشفعة، ثم يبيع للشفيع حتى
الشفعة، فإذا أراد أن يبيع، لا بد من بطلان حقه، فلا بد من إقراره، فكان المرة الثانية
الشفعة، ولا يحدد به حتى الشفعة

[illegible]

(١) من بين المقربين، في الأصل، وإنما ألتصق به الصوت من ف

(٦) مربي المربي مربي الأمل، والآن أنت عليه المربي مربي

(۴) حامی الطوبی، ص ۱۸۳، اهل بیت و کثافت و دوری

[وفا بقصد بهذا الفصل]

۱۲۸۴ ای، امسح ببيع فيما بين التبع والتبخرى سب من بيع من كل وجه، لا يظن من النعمه! لأن حتى النعمه بمنسب وحده البيع لا يمان، - والله أعلم - [۱]

الفصل السابع عشر

في شعبة أهل الكفر

١٣٤٤- نگاہ و لہجہ فی مستحق، ششہ سہ ماہی، ۱۰۷۰ھ میں مسیحی
 الشہ - وہ، ہذا اشرفی مصرانی دارا ہے و دم - علا سمعہ لیسج ۲ لار ایہ و انہم
 لیج کمال فی حہم - محسب - محصل یائیس کمال - علا سمعہ - رعد بحلاف - لو
 اشرفی یضمر - ار سہر - لار دنا - مال فی حہم - اشرف - حصہ - ہو دنا - یضطر

١٣٤٥- اشترى دمی من رمی دارآخمره و بعد ازها، تم صادر الخمر حلالاً بم
أسله الماع و خسران بم اسحق نصف الفد و ٥٠ خسران السبع، أخذ نصف نصف
عینه خمر ولا احد نصف الخمر لأن السبع اشباح "بدر یحیی السی الدی هو
عبد د علی المرن، و نامور یحیی نقیری الخمر ذو الخمر، و لم یجوز التمسیم عن
الأحد مودود خمر، یباحذ عماله و هو القیمه، بم برجع مشری عن السبع بتصف
اسفل لدا، اصل فالب بم بد، ان كانه - یلک، رجع عینه عن نصف الخمر، لانه لا
اسحق نصف دار، حد ان نصف الخمر، کان فی بدو حکم عله فاصد، و الخمر انی
اشتریها لدمی مراد، فاصد، فاصارت حلاله، فله لا یصد، رد علی عینه ان کن
قائمًا و ان یصد، و رد عینه دمه، فای عجر عی و دمیله فویصد، دمه، کذاها

۱۴۱۶ هجری قمری میں مدنی نے بھی کتبہ توحیدہ منسوخ شدہ، حکماء کو
 الأصل و وجہ لطوالب ظاہر عسما ایذا گاہ مر ذہبہم بائیں لا یروون عنی فانک
 مدخلہ بیعہ فی ذہبہ، انہ پسکں بیعہ ایذا گاہ من ذہانہم ان لکث یروون عنی فانک
 انصع، لایذاع ما لا یثبت، لایجوز بیعہ فی ذہبہ، جس، و ما، لایحکم عنی
 اعتقلعہ، و نہ شرکھم رہا یدیسو، لایما ستغنی علیہ من عہودھم، و ابوجہ فی حدیث
 ثبوتہ لایقیم فی الذہبہ، و انہ یسأ لایزمن ذہانہ، حدیث لا یروون عنی فانک عاصفہ

لشععيته، والذي إذا كان يديس يفرمه ذلك، كما هي تكاح ببحارم إذا طلب الفروقة من القصاصي

١٣٤٤٧ - اشترى المرتد داراً، ثم مات، أو قتل على الردة حتى يرضى شراؤه عند أبي حنيفة، ولو أسلم حتى يقبل شراؤه، فمقتضى الشععة، لأن سر، المرتد عزلة الشراء على أن المشتري بالخيار، لأنه لو لم يضمن من جهة المشتري، وهو رد، ومن المشتري بالرد على أن المشتري بالخيار، كان يقتضي الشععة، أن المشتري البيع أو سخط، وإن باع المرتد داراً، ثم مات، أو قتل على الردة، فلا شععة للمشتري، وإن أسلم منه الشععة؛ لأن بيع المرتد عزله البيع على أن النافع بالخيار، ومن باع داراً بشرط، خيار بباطل، إن أجاز البيع وحيث الشععة، وإن سخطه لا يجب، كلما عهد عند أبي حنيفة، وإذا كان التضييق مرتداً، أو طلب الشععة من القصاصي^(١)، فالقصاصي لا يقضي له بالشععة حتى يسلم عند أبي حنيفة؛ لأن المصداق بالشععة قضاء بالشراء، وشراء المرتد موقوف عند أبي حنيفة، لأن مقتضى الاسم، وبين أن يعمل إذا مات، أو قتل على الردة، فمقتضى قضيه له بالشععة على مخرجاً مصادره للإبطال، وللصافي أن يصون قصده، عن النفس والإبطال، وإن أبطل القصاصي شععته، ثم أسلم بعد ذلك، فلا شععة له؛ لأن قضاء القصاصي قد فقد مصداقه محلاً مستهدداً به، لأن من الملاءم من قال لا شععة للمرتد لا على الكافر، ولا على المسلم، وروي ابن شيراز، وسهم من قال لا شععة له على المسلم، وله شععة على الكافر، وهو عثمان بن أبي، فهو معنى قولنا إن قضاءه محلاً مستهدداً فيه، فوقف، وإن لموقفه القصاصي حتى يسلم، ثم أسلم، فهو على شععته.

١٣٤٤٨ - وإذا كان المشتري مرتداً، فمات أو قتل على الردة، أو لحق بالدار الحرب، فلا شععة لموارثته؛ لأن وارثه لو استحق الشععة، ما أن يستحق بحكم الإرث، ولا وجه إليه؛ لأن حق الشععة لا يورثه، أو ابتداء الحكم ما ثبت لهم من ذلك، ولا وجه إليه؛ لأن ذلك للموارث وفقاً لطلبه من حين يموت المرتد، أو حتى يدار الحرب، ويخصى بمحرقه لأمي وقت الردة، والبيع كان قبل الحرب، فكان جوارل المرتد حادثاً، والشععة لا يسحق بجوارل حادث، ولو كان المرتد حتى يدار الحرب، ثم

(١) ما بين العمودين ساقط من الأصل، وإنما أضيف هذه العبارة من د و م.

الفصل الثامن عشر

في الشععة في الرخص

١٦٤٥٦ - يابغ مريض دفعه يلقى درهم، وحسب ثلاثة آلاف، ولا خلافه غير
 الشارح ثم مات ثم بعى، وأنه سمع الثقات فلا شععة له، هكذا ذكر في الكفاية، وهذا
 الخوف لا يسكر عدمه حسبا، في أراد تصحيح الأحكام يلقى درهم قبل إيجازه الورثة.
 لأن لم يرض كما صار مائة من مسرى ويحتاج حقيقة المنة له من صار مائة من الشععة
 ويحتاج من السلك به بدل، ولهذا قلنا أن الشععة لو أقال بيع السبع بعد أحد الدر من
 لشري بالسعة صحت ماله، لأنه أقل من مائة، ويوبع من ورثة من كل وجه يلقى
 درهم لا يجوز من إجازة الورثة عندهم فيه من الوصل يورث، كذا، مائة، قلنا إن أراد
 أن يأخذ بثلاثة آلاف درهم، لا شك أن على قوله أنه خفي لا يجوز بدونه إجازة
 الورثة، لما ذكرناه من مائة من الشععة من وجه، ويوبع من كل وجه ثلاثة
 دراهم، لا يجوز منه من خفيه من غير إجازة الورثة، فيها كذا، وما على منعهما
 فقد ذكر في كتاب الشععة والجامع والنوحيات، وفي أبي حمزة وحادي أنه لا يأخذها
 بالشعة، وذكر في الوصية في رواية أبي سليمان لم يذهب في سببها من قبل في
 السئلة، وروينا، وحديث ذكر في عامة الروايات أن لأبي ثعلبة، لا، درهم يختلف
 من خروج الشععة، فإن مريض الشععة في الشععة يأخذ على من الذي هو مقصور على
 المسرى، ويقسم، من مسرى ألفا درهم، فلا يجوز أن يأخذ بثلاثة آلاف درهم،
 فيه ما ذكر في رواية أبي سليمان، أن لم يرض هذا مائة الدر من الوارث بوجه، فيعتبر
 بما يوبع منه من كل وجه، ولو يابغ منه يلقى درهم، ليعلم بثلاثة آلاف درهم، فإن له
 لأحد ثلاثة آلاف درهم ليس بإحالة الورثة، كذا، ما، من المضايح من وقى من
 الروايات، وقد ساد من من الروايات صحيح من إذا أذا أحد من المسرى.
 لأن الألف الزائد حسنة يكون مسرى، لأنه يملك من جهة مسرى، ولهذا العهد
 يكون على مسرى، فلا تروى المحامدة في الوارث، وما ذكر في الرواية الأخرى

محمول على ما إذا ادّعى أحد من الورثة لأن الألف ألفاً حيث يثوب لمورثة، فثوبت
 بالمجانة، ثمّ حكمهم، وأن يدعى لأحد يأنفوس، فأخذوا الورثة، إن كان الأحم من المشتري
 لا يعمل بحريته، لأن النسخ بين الأحم يوجب تهلك من جهة المشتري من وجه، ومن
 جهة الموهب من جهة، فباعتبار التملك من الرهن، إن كان عمل أحدهم، فباعتبار
 الملاء من الآخر، يرى لا يعدل بحريته، فلا يصح إيجاره بالثقة، وإن كان الأصل من
 الورثة يعمل بحريته، لأن سرى يشتري يفسح، ويغير مفسد على موهب من كنى
 وجهه، فعمله حلتهم، وقد كان المشتري أحياً، وقد كان يشتري ورثته، فإن كان
 باعها على وجهها، أو بأحد من وجهها، فلا شفعة للمصنف، بل له الورثة عند أبي
 حنيفة، خلافاً لهما، فإن باعها بألفي درهم، وبعثها بمائة ألف درهم، لا شئ أن على
 قول أبي حنيفة لا شفعة للمصنف، وأما على قولهم، فقد ذكر من كتاب النسخ أنه
 يأخذها بثلاثة آلاف درهم، إن كان النسخ قائم مقام المشتري، وإن كان مشتري وهو
 الآخر أن يراد المصنف، وبأحد بثلاثة آلاف درهم إن كان المصنف، وبأحد بـ
 موصح آخره لا شفعة للمصنف، لأن عندنا مع موهب من الآخر، ما يصح، فالتم
 يكره وجهه، وفي النسخ للمصنف وجهه، ولأنه لم يرد، فكان البيع فاسد، ولا
 شفعة في النسخ، وأما كان المشتري يملك من الورثة المصنف، فذلك لا يوجب
 الشفعة للمصنف، كما لو اشترى موهباً فاسد، أو خسر دس، وعن أبي يوسف، إن
 المصنف إن باعها بألفي درهم، لأنه يتقدم على المشتري شرطاً، فيجعل كان قريب من
 الرهن كان معه بألفي درهم

١٣٤٤- موهب من دس داراً بألفي درهم، فمشتري بمائة ألف، فشفعهما أحدهما،
 قلنا لا يأخذها بالنسخة بألفي درهم، لأن الحياة كاتب بمدر التملك، وذلك صحيح من
 الرهن

فإن قيل: ثبت لا على النسخ الذي بألفي درهم، والوجهية من الرهن كشت من
 المشتري لا للمصنف، ولا يجوز الرهن به، الوجهية للرهن غير الرهن

هذا الوجهية، ما حصلت بمقدرة ههنا، أعني حصلت على موهب النسخ، والنسخ قد
 تقدم على الموهب، شرطاً في البيع، فكذلك هو متقدم على البيع، فوجب البيع

الفصل التاسع عشر في وجوه الخيال في باب السمع

١٣٤٥ الخيال في هذا الباب يعنى به (السماعة) يعنى بوجوبه، وذلك أنه يقول المشتري للسميع: يا أباها منك أتأخذك، أو لا تأخذك في الأول فيقول السميع نعم، ويمنع، فيسرى للسميع شراءه من حيث حديثه، فيقول السميع نعم، أو يقول (أ) شرب، فيظن أنه صغره وأنه مكره، ولا حمان هكذا ذكر سبيع للإسلام، وذلك شئ لا لـ جسم ثم شرحه أنه لا يكف به يكره فكل المشتري في غير هذا السميع

يخرج مع وجوبه، وقد أحسنه المذبح

ففيهم كذا في قول أبي يوسف لا يكرهه في قول محمد مكره، وهذا مماثل في نفس الشئ على نفس التركة، وفي شأه، يجوز بيع، موجب التركة خلافاً من يبيع ومعه، ومعه من حال في التهمة لا كره فيه مع وجوبه خلافاً، وأنه خلافه في نفس التركة، فعلى قولهما لا يقل يحتاج محضه إلى التردد بين السعة وبين التركة

وفي أمثلي كان ثناء من حيث محضه من من غير يتدبره، وهذا هو ما ذهب إليه من ما ذهبه فذكره من التهمة، قبل كذا في يوسف لا يرى به ثأناً، وثأناً محضه ذكره في ذاته، ولم يعلق على أبي جعفر في

في هذا في نفس السبي يكره في أبي محمد من ذلك، فقال بعد ذلك مكره في الأول فيها، ومن البيع إن كان حراً فاستد به، فلا يكره، وفي يكره في جميع الأول، به نفس الثاني في حج في مع، وكرهه، وكرهه، وكرهه

يرجع إليه بعدد الرعية في الشعبة. أما التي يرجع إلى صاحبها وحسب ان يهب المتاع شيئاً معلوماً من الدار طريقة او موصفاً آخر معلوماً من الدار بطريقة مختصة بجهة لا يمازجها بغيره من غير وان كان متشعباً إلا انه لا يحمل لصفة واحدة المتاع عدا لا يحمل لصفة واحدة فيصير شريكاً في الطرقة. ثم يبيع بغيره الدار منه ينضم انقل. فيصير من غير. لأن هذه الخيلة صانع بغيره. أن لا يصح الجمع الشريك في الدار.

ومن جملة ذلك ان يصدق بطاقته منه من الدار على المستر من غيرها وسلمها. ثم يبيع الثاني منه، فلا يكون لغيره الشفعة.

وهو حصة ذلك التي يبيع من الشريك قدر ذبح من حصة الذي هو صاحب يملك المتاع على يد غيره. على ما في الدار. ثم يبيع الثاني منه.

ومن جملة ذلك ان يبيع آخر صاحب الدار من الشريك شيئاً منه ثم ياتي بالثاني بغيره من غير. ثم يبيع بغيره. ثم يبيع الثاني منه. فلا يكون لغيره الشفعة. لا في آخره الأول لأنه يملك منه الآخر. ولا في الدار لأن الشريك شريك في الدار وحق البيع. والشريك معه على احد.

ومما أن يترك الشفعة بغيره، فإذا باعها طرقت بغيره.

ومما أن يبيع بغيره شرط أن يبيع من الشفعة الدار. ويبيع من الشفعة. فإذا قسم طلب بغيره.

وهو أن يبيع بغيره شرط أن يبيع من الشفعة الدار. فلا يملك له قبل شرائه الخيار. وإذا استقطب بغيره بغيره.

(١) ويرى انه من شرط من لا يملك ان يملك منه الشفعة من غيره. و ر ف

(٢) من المصنفين من شرط من لا يملك ان يملك منه الشفعة من غيره. و ر ف

(٣) وفي نسخة ط و م يترك

(٤) ويرى ان شرط من لا يملك ان يملك منه الشفعة من غيره. و ر ف

فَيَسِّرُ لَكَ الْخُرُوجَ حَتَّى حَبَسَكَ فِي الْمَدِينَةِ عَلَى مَتْنَعِ طَلَبِ الْكُفَّاءِ فَمِنْ لَمَعَةِ نَارِ الْفِتْنَةِ وَنَجَّى
يَسْمُو بِالْمَدِينَةِ وَالْعَلَى وَفِيهَا الْمَدِينَةُ ذَلِكَ تَرَى لَيْسَ دَرْجَتُهُ يَنْفَعُ الْفَاضِلِينَ
الْمَدِينَةِ وَجَاءَ بِمَنْ أَلَى الْبَيْتَ دَرْجَتُهُ أَوْلَادُكُمْ وَنُحُورُكُمْ أَوْلَادُكُمْ دَرْجَتُهُ
مَدِينَتُهُمْ فِي حَذْفِ وَبِهِمْ

الفصل العشرون

في المصنفات

١٣٤٥٥ ذكر محمد بن الطالع الكبير أن الشمع يباع مع بعض دهره حتى
يشتق بها الشعبة متداف غير مرسوم بعد بيع الدار المستوعبه ، لا يظن به تمتع

الأحرار في هذه المسائل وأجاسها : أن الشمع متى أحدث في دار التي يبيع
بها الشعبة حتماً يبيع والطلب قبل الأخذ ما لو أحدث بعد البيع قبل الطلب ، أو قبل
البيع ، منع الطلب وجوب الشعبة ، منع الأخذ ، وما لا يمنع الطلب ، وجوب الشعبة لا
يمنع الأخذ بالشعبة ، إذ المقصود من الطلب الأخذ

١٣٤٥٦ - إذ يستدعي القول ببيع بعض الدار التي يشتري بها الشمع متداف قبل
البيع أو بعد تبيع من الطلب لا يمنع وجوب الشعبة ، وصاحب أقسام خولة في بعض
الدار ، فقد منع الطلب لا يمنع الأخذ ، وكذلك إذا باع بعضها مقسوماً على لا يلى جانب
الدار البقية ، لا يظن سعتته ، وإن باع بعضها مقسوماً على يلى الدار البقية ، تظن به
تسعة ؟ لأن ما أحدث لو أحدثه قبل البيع ، أو بعد البيع من الطلب ، يمنع وجوب
الشعبة ، وطلبه يروى بطور رب البيع ووقت الطلب ، يمنع الأخذ بالشعبة

١٣٤٥٧ - روى طريقتهم واحد واحد ، ولما قد الخلاف بين رجبين ، والأحرار رجل
خاص ، يباع صاحب الدار منه دهره ، فلا يخبر بالشعبة في الطريق ، فإن امتسك الدهر
المشتري ، فأصاب أحدهم بعض الدهر مع كل الطريق ، يدى كذا لها ، وأصاب الآخر
بعض الدهر بلا طريق ، وفتح يدى لا طريق له لئلا يفسد ما في الطريق لأعظم ، وهم
جميعاً يروى يدى التي يبيع ، فأدى يدى الدار الطريق له حتى بالسعة ، لأنه يفي في شدة
الطريق ، فإن سسم هو الشعبة ، فلهذا الآخر بالخوار ، ولا يظن سسمه بسبب هذه
الفتنة ، وطلب بلاخر ، لأن الدار مع الخليله شفع ، إلا أن سسم مقدم على الحصر ، فلا
يمنع الأخذ بالشعبة أيضاً

٢١٥٨ - في الأصل : ذابى لتفصيح في الله التي احدها ، شفيعه ، م .
 مسقط الدار من بعد ، جمع على الذي ، تحت الدار منه بالنسبة ، انه يرجع ببيعة النساء ،
 بحالها الشري ، م . في سم مسقط الدار من يده ، قد يرجع ببيعة النساء ، كما يرجع
 له ، والله في ان جنح المدي ببيعة النساء من حيث ان سائق صبي سلامة فله
 لتفصيح ، وقد يعنى ذابى في حق التفصيح ، لان ما حرمه الدار ، م . من له
 سلامة النساء ، لان جمع حاد مدركي كرمه ، وصمان السلامة لا يشيب يدون
 كرمها .

وفي ظننى : حسن ، م . مدهى في حسمه ان السبع ، م . كان عند الدار يحقد
 لا يرجع ببيعة النساء ، في كان احد غير الصلح ، يرجع ببيعة النساء ، وذكر ابن مناد في
 مؤخره ، عن محمد انه لا يرجع ببيعة النساء على كل حال ، وهو مروي في يوسف لوزة ،
 وكان أبو يوسف يرويه عن ابن حبيبة أيضا ، وروي عن ابن ميثاق عن ابي يوسف انه
 يرجع ببيعة النساء ، م . من احد ثلثه ، وكتب عليه عبيدة ، لأنه عمر في الضيق ،
 ويعنى فيه حكمه وهو حكمه

٢١٥٩ - في الأصل : رجل زعم انه ، م . دارة من فلال بكه ، ولم ياتعد
 انفس ، فقال فلال : ما اسرنيها ، م . كان لتفصيح ان باحد باسعه ، لأنه في دعم الشان
 أو أبيع ثايت ، وحده السبع في ذات ، فكار المجمع ، في عده سبع في ذلك م .
 هذا إذا أخر أنه م . من فلال وبلاد طاهر ينكر السراء ، فاما ان كان مديا ، فلا حصومه
 للتفصيح مع اغشترى حتى يعصر تشري : لأن السراء من القفا ، فذلك تفصيح لا م .
 التفصيح ، مستر في ان كان ثايت مضافة ، ولم كان ثايت مده ، ومما اسرني . ولا
 حصومة لتفصيح مع بيان لي ان يحصر السري ، لأن مدك يستحق عاهه ، فلا مد من
 حصومه ، هكذا .

ذكر في السفي في دور باب طلب الشفيعه حال هشام سأل مجده في رجل
 ابو ذر إلى جسد رحن وهو مدهم ، والتفصيح بهم ان الدار حبيبه به ، وحالف أنه في
 داعي وجبت جعل سمعه ، وإن دعى الشفيعه مهن دعوى الرولة فكيف بهم ؟
 فأجاب : وفي يعنى : يكون هذه لا ردري وأنا في رة ، م . وحذف إليها

١٤٦٣ وروى عن أبي يوسف رحمه الله شمس شمري يهتف دارة سم شمري آخر نصها الآخر، محمد بن مسري الأول، قضى له بالشععة بالسرقة، ثم حاصره حار في الشمعة، ثم حار حار شواء الأول، ولا حار في الثاني، وكذلك حار في الشمعة، لأنه ثبت ربه سر، الشص الثاني، فكان يولي الشععة من حار، ولو كان المشرق للشص الثاني غير شمري للشص الأول، ثم يحاصره فيه حتى إذا حار الشمع الأول، ثم راجع، وقد ذكر في الأثر، لأن هذا لا يرى لأبي يعلى في الأثر بالشععة، فيظهر منه في الشععة

١٤٦٤ ولو أن رجلاً ربه دارة، فيصعب دارة بحسبها، فأحد بالشععة، ثم يصعب دارة أخرى بحسب الدارة الثانية، ثم يصعب دارة أخرى، ثم يطلب المصحح الشععة، فيه يأتى الدارة الثانية، ويكون القول من بالدارة الثانية، وهكذا ذكر القمورين، وقد يذكر مد، ثم يطلب الشمع الشععة، وذكر في شمس أو أفتل شمس تد على قضى عليه بالشععة، حتى إذا كان شمرا، والدارة الثانية هو الذي على الذي في مد

١٤٦٥ ثم الباب الأول من شععة الخردوس، روى مسري، ثم نصها، في أوله سمع حمد، فقال مسري، بعضها فلا، وقد كتب من يدي، ثم أودعها، ثم حمد، وحمد حمد سمع، لأن الشمع دعى نفسه حمد في هذه الدارة، وقد قيد أثر أنه كان حصصاً، ثم دعى أنه لم يوجعها، فلا يقد، وإن أقام كسنة على ذلك، لا سمع منه، وكذلك قوله، وهي الدارة، ربه، به ودعها، لا يقد قوله، ولو أهدى على دارة، لا سمع منه، وقد حصر مسري في القصر الأول، والموجع له في القصر الثاني، وكان ذلك بعد قضى القاصي لشمع، وأقام على أشراف، وعلى الله به، لا سمع منه، وكان الصب بالشععة بشار، وأنه لا صاحب ليد صدر منصبا عنه، بكل من دعى يلقى مد من جهة صاحب المد مصر معصاً عنه، إلا يرى، أو كان مكرراً دعوى الشععة فكان دعوى مد في هذه الدارة، وقضى القاضي بالمد مد، ثم حصر اثنان (توهر)، ثم أم الله على الأثر.

وكذلك إن كسب المهر في بد المشتري، وقضى الخاص بالمرحوم، فقبل ان
يقضى الشفع المهر من المشتري افعال مع المانع، صحت لا بد، وصارت المهر ملكاً
للمانع في قول كثير من

٣٤٦٦ في الأصل أيضاً، إذا سلب المشتري، والشفيع حي، فالشفيع
الشفيع، فإن كان عني يجب غير لا يباع المهر في وجه، وأحسب الشفع بالشفيع، وإن
تعلق المهر من المهر، وانضمم: لأن حق الشفع أقدم من حق المهر، فإن حق الشفع
في المهر، والمهر، وهو مال، وحق المهر في الماله دون الصورة، فكان من الشفع
مردداً

٣٤٦٧ - وفي الأصل أيضاً، إذا سلب المشتري، بعض الثمن، فلهذه
الشفعة على وجهين، أحدهما أن كان له على المشتري، أو بعضه، فإن كان
قضى بعض الثمن، صح حقه في المشتري والشفيع، حتى إن الشفع يأخذ المهر
وراء المهر، لأن حقه المهر يتحقق بأصل شفيعه، فصار العقد باسم المهر
وراء المهر، فأخذ الشفع بذلك

٣٤٦٨ وكذلك، ويجب بعض الثمن من المشتري، أو أثره من بعض الثمن،
لأن الشهية والإبر من النفس مبررة للحق، وأما إذا سلب كل، أو ذهب الكل، أو أثره
من الكل، صح في حق المشتري، لأنه لا شيء فيه قائماً، ولكن لا يظهر من حق الشفع
حي يأخذ الشفع المهر بجميع الثمن إن شاء، لأن حقه لا يظهر، لأنه لو أخذ
بطل من حيث صح، لأن حقه، غير متحقق، فلا يكون له مهر مائة، فلم يلتحق
بشخص العقد، وبشيء العقد من حق الشفع بجميع الثمن، كما كان قبل ذلك

فإن كانت هذه الفروقات بعد بعض البائع الثمن من المشتري، فله الجواب في الخط
وانته ما ذكره قبل الفهر

في حقه المهر، أو ذهب البعض، صح في حق المشتري والشفيع، ويجب على
البائع رد مثل ذلك على المشتري وأخذ الشفع مائة، يحسب والمهر

وإن حط الكل، أو ذهب الكل، يصح ذلك في حق المشتري، ولا يصح في حق الشئع، وأما الإبراء فلا يبرء بعد القبض لا يصح في حق المشتري، ولا في حق الشئع، سواء كان لإبراء عن الكل، أو عن البعض.

وفي أسأله نوع إمكان هذا التمسك بعد القبض إن عشر فائت في دية المشتري، فيسحق أن يصح لإبراء، كما يصح الهبة والخط، كما جعل البعض، وإن لم يعتبر فائتاً يبرئ أن لا يصح الهبة واحد، كما لا يصح الإبراء.

والجواب الشئع بالي في دية المشتري بعد القبض، لأن البائع ما قبض غير حقه إلا أنه ليس للبائع ولاية مطالبته، لأن المشتري يطالب بمثله، فلا يملك مطالبته كل واحد منهما صاحبه، ويبرئ برئ المشتري بالهبة، أو الخط، فمطالبة مشتري بعده لأن البائع لا يطالبه بمثل ذلك، لأن المشتري قد برئ، فيجب على البائع رد مثل ما قبض بعد الخط والهبة، فلا يبرء فإنما يصح لأن التمسك غير باقي في دية لشئع.

ولكن لأن الإبراء برهان إبراء بالاستبراء وإبراء باستفاد الوهب، ولهذا يقال أبرأة برائة قبض واستبراء، كما يقال أبرأة برائة استبراء، فإذن أطلق الإبراء إطلاقاً تصريح ذلك إلى الإبراء من حيث الاستبراء، لأنه أقل، وصار كأنه نص عليه، فقال: البرائة برائة قبض واستبراء، وهناك لا يسقط الواجب عن ذمته، ولا ينزف البائع رد شيء.

يختلف حط والهبة، فإنه نوع واحد، وهو الخط والهبة من قبيل إسقاط الواجب، ولهذا لا يقال: حطت برؤية حط استبراء، فكأنه نص عليه.

١٣٤٦٩ - ولو زاد استبرأ في التمسك زيادة بعد العقد، فإنه لا ينعقد لشئع أكثر من قبض الأول، ولا يظهر الرد في حق الشئع.

وفرق بين الزيادة وبين حط، فإن الخط يظهر في حق الشئع، والفرق أن الزيادة تنضم إطلاق حق الشئع، فإنه يتبع للشئع حتى الأحكام بالشئع الأول، وإن كان لو صحت الزيادة في حق الشئع لا يتمكن من الأحكام بالشئع لأول، من يصح الزيادة.

في حقه مبيته حلاله، أما خط ٧ فيصير إبطال حق الشريعة برأيه منعه للشريعة، لأن ما خط يخرج بعض الناس عن العقيدة ولهذا الخرافة

١٢٤٧- وهو يشترط أهل سمرقند في كل من يسرى من وجهي أو من وجهي، وقبضها، فعلى الجميع وعلى شعبيها، فليست هي الشريعة إليه، بل نقد الشريعة النص، فوجب البائع منه من ذلك خمسة ذواهم، وقد قبض الشريعة من الجميع جميع النص، صحت الشريعة بالله، تبين له أن يشرط شيئاً ولو وجب البائع خمسة ذواهم من الشريعة على قبض النص، كان ما في يد المستودع لأن في لوجه الأول الآية ليست بخط، لأنها عليه المين، بخلاف برجا الثاني

١٢٤٨- في المختص، جعل يسرى ذواهم من ألف درهم، وقبضها، ثم رآه في الثاني ألف، أخرى من غير أن يتلفها الشريعة، ثم عدم الشريعة الأولى، وأم تعلم الألف، فاحذف الجميع بالثمن بحكم، أو غير حكم، فإن أحدهم بحكم أطلق القاضي، ثم قضى به أن، أحدهم سدده، والألف، لأنه كان قد سدده به غير ما وجدته به السددة، وإن أحدهم بغير حكم، عهد شراء شيئاً فلا يتقاضى.

ولو كان يسرى حين اشتراها ألف وخمسة، فاحذف البع، ثم فترها بالقبض، ثم علم الجميع بالبائع بالقبض، ووجه عليه دافع بالقبض، واحذف بالثمن بالقبض، أو غير حكم، ثم علم بالبائع ألف، ثم يمكن له أن يتقاضى أحدهم، لأنه عهد به عند وجه له أحدهم، فوجه الرجل دار، وعنده التاجر شعبيها، لأن لم يكن عليه قبض لا يأخذها، وإن كان عليه حين أحدهم

وكذلك إذا كان البائع هو المبيع، ولو لم يكن شعبيها، أسرى الرجل أحدهم، ووجه فيها زرعاً، ثم جاء الجميع، لأن لا يأخذها، ويبلغ الزرع وبها

وهي الاستحسان لا يأخذها في المبال، ويسرى في يدي يسرى إلى أن يستحصل الزرع، لأن المستودع محو في الزرع من وجه، فإن زرع في ملكه سدده، وكونه محققاً في الزرع مع غيره على قلع زرع، وصعد الزرع من وجه من حيث إنه

(١) حكاه في نسخة م و هـ، وكان في نسخة م حوله تكراره

(٢) حكاه في نسخة م و هـ، وكان في نسخة م أو معدن

ورع صما هو حر العير، وبه مظهر القطع لصاحب الحق، لأن ما اعتبر كونه محققاً لا يظن حر الشفيع أصلاً، بل يتأخر - لأن لا ذلك ثورع عنه معلومه، وبما اعتبر ما جازم كونه متشابهاً، بظن حق بشري، هي التورع أصلاً

ولا شك أن التأخير أولى من الإبطال حتى لو كان مكان الورع بناءً، أم هو مناً، أو رعية يؤمر المسرى بقطع هذه الأسياء، إذ ليس لهذه الأسياء نهاية معلومة، والتأخير لا إلى غاية معلومه ببال، فاستوى الختان الذي يحس الإبطال، فها هنا حال الشفيع، لأنه ليس عهداً أصلاً، والمسرى معد من وجهه ثم إن ثورع لأرض من يد المسرى يتركه بغير أجر.

وروي عن أبي يوسف أنه سئل عن رجل ترك ثوبه على ما إذا اقتصد منه لإحراقه لأرض، ثم يشتريه بعد، حتى يترك من يد المستأجر يترك بأجر أقل

وفي ظاهر الرواية لربى بينهما، لأن المشتري مالت إليه، وبهذا الآخر حكم، فالتأخر الرعية متفق، وبه مستقيم

وكذا الشفيع الإمام أبو بكر محمد بن حنبل يعكس عن أبيه الإمام أحمد بن حنبل الكبير، أنه قد يقول: يسلم المشتري الأرض إلى الشفيع، ثم يشتريه منه مدة مشغولة باسم أن أبرج يترك في مثله نظراً للشفيع والمشتري

وكان الشفيع الإمام أبو بكر محمد بن حنبل هذا يقول: لا يصح على قول محمد، لأن لأرض مسعولة تورع وب الأرض، فيصبح يسلم، وإذا حج التمسليم على التمسليم من جبر لأرض من الشفيع، ومن مدحه أن إحراقه العذر على المشتري لا يجوز، وإنما يصح هذه أخبار على قولهما، لأن عند هذا حارة العذر بين الشفيع والمشتري

ومن هذا الجنس في مصادي الفضة أبي الليث ومصرى، رجل واحد أو صا صراعه، وورعه، فلما صار التورع فلا يصح التورع الأرض مع نصيب وب الأرض من التورع، ثم جاء التمسيم، فله أسيعة في الأرض، وفي نصيب التورع، لكن لا يأخذ حتى يترك التورع، لأن نصيب الأرض مشغول بنصيب التورع، ولم يجب فيها التمسيم.

وإذا صلت بئنه صار ثابت بها كالثابت ميثاقاً، ولو عيب في الدار ملكه اليافع،
واليانع يقول: يجب من دى بد بكفا، وثبعت منه المهر، كان المهر قوله، وصار
مسألته: لو ممنونه الإنسان في يد رجل أقر صاحب الدار سمعها من صاحب الدار، وقصر
انتمى منه، وأنكر صاحب الدار الشراء جاءه سمع الدار، يطلب الشفعة، وهناك يقال:
لصاحب الدار، أو سب، بعدوا الشفع في دعوى البيع، حتى يأخذ الشفع مثله،
ويكون العهده عيب، وإن سب، فكذلك اليافع، لو سب، على اليافع حتى يأخذوا
الشفع منه، ويكون العهده عيب، كذا هنا

وكذلك لو كان الذي في يده وهبالي فلان، وفاز الشفع، الشريهان فلان،
وصلى اليافع الشفع، يهر على ما وصفت لك

٣٤٧٧ - وفيه أيق: رجل اشترى داراً بعبد، ولم ينفصها حتى اغور العبد،
ورعى المشرى بالعبد، أو اشترى بركة، كمن الشفع أن ياحد الدار بالشفعة، أما إذا
رعى به المشرى، فله المهر، وأب إذا اشترى بركة فلان البيع وإن انفصع من كل وجه بكرة
بالبند قبل الفحص، لا أن من الشفع لا يطل بالمساح البيع على ما مر، وبأخذها بقيمة
الدن صحيحاً

وكان يبيع بياضاً بعبد معيناً، لأن بيع الدار في رضى بالعبد مع
المسح، فقد سجد من مسرى الدار بغير تسليماً، ثم يحط على مسرى يحط على
الشفع

قوله: إذا كان من حط على المشتري مبروراً أصلاً شفعاً، لأنه حينئذ يانح
يشل العبد، ويحتمل كذا وجود في العقد، أو إذا كان من حط، وروى من أن يوصف الثمن
لا يحط من الشفع ما حط من المشتري

الأمر أن من اشترى داراً بثلث درهم حياً، وبثلث ألف درهم وهو، ويحرم
ه^(١) اليافع، ثم حصر الشفع بأحد الدار بثلث جيه، وحرمه ما عدا حيار الرؤية بثلث
لشفع بدون شرط، وكذلك حيار العيب، وحيار الشرط لا يثبت بدون الشرط حتى ين

(١) وفي نسخة ط: لصاحب الدار

(٢) وفي نسخة ف: يجوز له

من الشترين ذكر، وتتركب الحجار منه، وأصلها الشترج، ولا حجار له، وهذا لأن الواحد بالشفعة شرا، حكاه أبو عمرو، ثم حقه.

ولو لم يكن السميع حقيقاً، لم يكن له حيار له، وخيار العيب من غير حياء.

١٣٤٧٨- رجل اشرفى دهر اسم بهاء فبيعت داره بمصر و اخذها بالصفحة بم
يطلب حيلها، خلاصه عباد الشرح، وهذا لأنه توصل حيله، ما يصل من حسد، لما
عمل ذلك المرحوم؛ فبين المرحوم لا يبو علم صريح المرحوم من الرتبة لا يطلب يصل
المرحوم، فليكن المرحوم هو، كان لأحد الصفحة من رتبة الدار الميسرة

١٦٢٧٩ في الأصل - اشترى نازار، وهو شيخها، وبها مبلغ مائة ووصلوا
 القسوس بيوتها، وألزمه على رجل، ثم باع ما بقي منها، به مائة الف مائة،
 فأراد أن يتفقوا بمائة مائة

فهدا على نوحهم، لأن إداماع ماضي من هذا من معدني عبه، وفقى هذا
شوخه لبراه كن بعض رب فقه في الكل - إم ينص بم سعد (لا لا) " مسرك بين
السرير، وبهي العالب بحق شععه - عتر ب لو كلاله ركي رها بمعده اطلاق - ولو
كانت مشتركة بينهما بمعده مدله، مع أحدهما مر صفا بعنه اب، أو معدن على
وجل - إداماع الذي، لم يكن كتونيك الأخير لن بعض " هدا في الكلي - وإدامع ينص
في انصاف كذا حين

ملوحيه الثاني : لا يخفى ان اولى وحل احمر - كماله - بآية بعض جمعه في الكل.

[illegible]

في الأصل أيضاً سبب الشععة في البيع سبب في الهبة بشرط الموهبة حتى
إن التمتع به أحسن بالبيع فسلم الشععة ثم تبين أنه لم يكر سبباً، وكان شرط
الموهبة فلا شععة له، وكذلك سبب الشععة في الهبة بشرط الموهبة سبب في البيع،
وهكذا كما عرفت أن الهبة بشرط الموهبة والبيع واحد، فكان السبب من أحدهما متابعاً
في الآخر.

١٣٤٨٠ في فتاوى المفتي رجل اشترى داراً وهو يبيعها بالجزء، فطلب
جزء آخر فبها الضعفة، فسلم المشتري الدار كلها إليه، كان يصف بدار له بالشععة،
والضعف بالشرء.

١٣٤٨١ في فتاوى من سرق ثوباً أحمر بين اثنين ورأى عن أبيهما، ولا يضمن
أحدهما ضريبة أن له به ضريبة، فيبعت ثوباً آخرى بجزء منه، فلم يطلب هو الضعفة،
فلما أحمر أن له به يصبى طلب الشععة، فلا شععة له! لأن به طلب طاب المواتية، إن
هو غلب العلم بسبب، والجمل ليس به.

١٣٤٨٢ وفي فتاوى المفتي إذا كان المشتري يبيع رداءً على شخص،
وذلك الشععة، فقد لا يكون سلباً المزار، والسمع على شععة، لأن قوله ذلك
الشععة إن كان مبارأً له الضعفة، فهو يضاف في هذا الخبر وإن كان سلباً للدار كان
سلباً مطلقاً بأداء الثمن، والسبب على هذا الوجه لا يصح لمعنى السبب.

١٣٤٨٣ فيه أيضاً رخص له خمس منقول في رفاق غير مائة، باع هذه المنقول
مطلب الجميع الشععة في واحد من المنقول، فهذا على وجه الأول أن طلب بحق
السرقة في منقول، وفي هذا الوجه ليس له ذلك! لأنه مغربل من غير ضرورة! لأن
السبب عم الكس.

الوجه الثاني أن يطلب الشععة بحق الخوارة وجزءه في هذا المثل لا غيره، وفي
هذا الوجه له ذلك لأن السبب في هذا المثل واحد، وليس سبباً له وعلى العلم
بالصواب، وإليه يرجع رادب.

كتاب القسمة

هذا الكتاب يسمي على ثلاثة عشر فصلا

الفصل الأول في باب فيه القسمة

الفصل الثاني في باب كيفية القسمة

الفصل الثالث في باب في القسمة وحالها في القسمة من عدد واحد

الفصل الرابع في باب في القسمة من غير ذكر عدد واحد

الفصل الخامس في باب في القسمة واستعمالها في القسمة

الفصل السادس في باب في القسمة

الفصل السابع في باب في القسمة على الجبر

الفصل الثامن في باب في القسمة على الجبر وهو ظهور القسمة

بعد القسمة وهو دعوى القسمة على الجبر

الفصل التاسع في باب في القسمة

الفصل العاشر في باب في القسمة

الفصل الحادي عشر في باب في القسمة

الفصل الثاني عشر في باب في القسمة

الفصل الثالث عشر في باب في القسمة

الفصل الأول

في بيان ماهية الفقه

٢٤٨٤ يقول الفقيه نوعان، قسمه في دوا لأعمال كالتكليفات والمواعبات، والعديد من سائر، وقسمه في غير دوا الأعمال من العبادات: للمعاونة كالنكاح والأغنام، والقسم في دوا الأثاث إقرار بعض من الحق حكماً ملزمة من حيث الحقيقة من وجه، لأن ما قسمه كل واحد منهما حسب مكانه من أصل حقيقة ونقص ملك صاحبه، صار به من جهة صاحبه الفقه، فهو معنى قول إتمام ملزمة من حيث الحقيقة من وجه، لأن ما قسمه كل واحد منهما من حيث هو مثل ما ترك عليه يتبين، ولأنه من حق يبرره عند عين الحق حكماً

الأخرى أن أحد من في الأمر جعل كأخذ العين حكماً، حتى سمى تلك المائدة من المستقرق، ومن هنا هو قولنا إتب إدار عين طر حكماً، على كل موضع يمكن العمل بسببه لإدراو والمصلحة يعمل بهد، ومن كل موضع لا يمكن العمل بالشئيين يعمل منه الإدرا، لأن شبه الإقرار واجتبع، لأنه ثبت حكماً من كل وجه، ولهذا كان لكل واحد من الأمرين أن يأخذ نفسه من غير رضى صاحبه

١٣٤٨٨ - زاد فسر راجعاً لمكيلاً لموروثاً بدرهم، وانقسمها صاعاً صاعاً، فلكل واحد صاعاً أو يبيع نفسه بمرمعة نصف الدرهم

والمن ممل أليس أن محمداً رحمه الله ذكر في آخر كتاب الفقه إنا كنا وصي الممن مسلماً، وفي الحركة خمر وخنزير، أنه يكره له قسمه، وبو كان المرحبان في هذه الفقه شبه الإقرار، بمعنى أن يجوز من غير كراهة، فإنه عدنى إنا وكل مسلماً أن يقبل خبر آله، جدر لم يكن فيها من غير كراهة؟

فلما ذكر شمس لأنه يجوز أن يكره إنا كان من إكره الخمر ولا غيره لا يكره

النوم، لا يموت، ولا يتركه، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم
 بملك، فمن حذر الله من، ولا يتركه، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم
 حذره، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم
 للسلام، ولا يتركه، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم
 من الحلال، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم
 كانت عليه من كل وجه، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم
 انما حكمه، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم

وانما الحكم، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم
 وجهه، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم
 بهما الحكم، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم
 واحد، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم
 ترك علمه، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم

وفيما ليس من دواب، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم
 الحكم، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم
 الحكم، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم
 في غير دواب، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم
 النسيئة، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم

في غير دواب، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم
 بالاحسان، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم
 ترها، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم
 فيها، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم
 امور، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم

فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم
 الطير، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم
 بني اسعف، فلهذا انما هو محض سرقة شبهة، والله والشهم

يحبس حتى يبيع ماله ، فمقصود من هذا الخبر الحبس لا بقضي له ما عليه
 ، أما الذي قلناه ان لا يبيت الممرور لان كل واحد منهم يتبع في حقه مصلحة ،
 لانه يحتاج الى تخبير حرمه ، يمنع صاحبه عن الاقدام عليه ، ولا يمكنه ذلك إلا بعد
 التباحث مع أهله ، فالحبر كما يبيت بالأكثريه يبيت باحاجة من أحد الخو - كصاحب
 الدار أو إدارته الدار - وقد كان مجبراً على هذه المصلحة لا يثبت له بعد حكم الممرور ،
 كمنهجي إذا أخذ الدار من مسرى بقضاء القاضي - والله اعلم - خراب -

الفصل الثاني

في بيان كيفية القسمة

في المتن من ص ٥٠ من أبي يوسف قال كان أبو حنيفة رحمه الله لا يرى القسمة على ما كان يصح من أبي ليلى، ولكنه يحرم تدريس من الأرض ذراعهم، ويقوم البناء ذراعهم، ويقوم الخديج ذراعهم، وفنكك في الأرض والنشر بسمهم، فيعطى كل شراعا أصلا، من كان في بدء فصل أخيه، وإن حضر رداء حتى يوفيه

١٢٤٨٦- في الأصل كان أبو حنيفة يقول في أعمال الناس لا يسكن به، وفي المتن الذي لا عثر به أنه كان علوا مشتركا بين رجلين، وسقط له من آخر، وسكن مشترك بين اثنين الرجلين، وعلوه الآخر بحسب في القسمة ذراع من السهل بدرع من العلوه، وقال أبو يوسف رحمه الله بحسب الفعل بالنصف والسهل بالجمع، وقال محمد رحمه الله قسم على أربعة السهل وأعمق، فإن كان فيموضع على سبعة، بحسب ذراع بدراع، وإن كان فيموضع واحدة للأخر، بحسب من الذي يبعثه على السهل ذراع بدراع من الآخر حتى يستويما في القسمة

قيل- إن أبو حنيفة رحمه الله أجاب عنه عن من شاهده من عبادة أهل الكوفة في اختيار السهل من يعمد في السكنى، وأبو يوسف رحمه الله أجاب به على ما سأل من عادة أهل بغداد في السوية من العلوه والسكنى في عبادة أهل الكوفة، ومحمد رحمه الله سأل عن اختياره العادل في دين في البلدان، فقال يقسم على القسمة، وقيل، هذا ما على أن عبد أبي حنيفة رحمه الله لأصحاب السهل جميعا مسعة نظاهرة، ومنفعة مدله، لأن محضر في السهل سواد، فإن لم يكن له جانب، لم يميز بالعمى، ولأصحاب العلوه معهما واحدة، وهو أن يسكن فيه، فما ليس له نبي على عمده، أو أضر أصحاب السهل أو لم يضر، فكان ذراعاً من السهل سواد من العلوه من هذا الوجه

فوقه العلم مستمع هو حذله واحقة، وحيز حذله به السر، والسبل يستمع في

مجانين من يد علم وحسن فوائده فكانت نسخه النسخ على نصف نسخه النسخ
هذه واعراض السهل في النسخ من النسخ

وتعلمنا صاحب النسخ أن النسخ في علمه علم لا يحد لصاحب النسخ
كما أن لصاحب النسخ أن النسخ في علمه علم لا يحد لصاحب النسخ، فسيما في
النسخه

فقال له : يا صاحب النسخ، قد علمت أن النسخ في علمه علم لا يحد لصاحب النسخ
نسخه من علمه وفاء مع علمه علم مع علمه علم في النسخه علم في
نسخه العلم في بعض النسخ، فكون النسخ في علمه علم في بعض النسخ، فكون
نسخه علم في بعض النسخ، فكون النسخ في علمه علم في بعض النسخ، فكون

وقول صاحب النسخ، أن النسخ في علمه علم لا يحد لصاحب النسخ، فكون
نسخه علم في بعض النسخ، فكون النسخ في علمه علم في بعض النسخ، فكون
نسخه علم في بعض النسخ، فكون النسخ في علمه علم في بعض النسخ، فكون

وجعلت من النسخه علم مع علمه علم لا يحد لصاحب النسخ، فكون
نسخه علم في بعض النسخ، فكون النسخ في علمه علم في بعض النسخ، فكون
نسخه علم في بعض النسخ، فكون النسخ في علمه علم في بعض النسخ، فكون
نسخه علم في بعض النسخ، فكون النسخ في علمه علم في بعض النسخ، فكون
نسخه علم في بعض النسخ، فكون النسخ في علمه علم في بعض النسخ، فكون
نسخه علم في بعض النسخ، فكون النسخ في علمه علم في بعض النسخ، فكون
نسخه علم في بعض النسخ، فكون النسخ في علمه علم في بعض النسخ، فكون
نسخه علم في بعض النسخ، فكون النسخ في علمه علم في بعض النسخ، فكون

وقول صاحب النسخ، أن النسخ في علمه علم لا يحد لصاحب النسخ، فكون
نسخه علم في بعض النسخ، فكون النسخ في علمه علم في بعض النسخ، فكون
نسخه علم في بعض النسخ، فكون النسخ في علمه علم في بعض النسخ، فكون
نسخه علم في بعض النسخ، فكون النسخ في علمه علم في بعض النسخ، فكون
نسخه علم في بعض النسخ، فكون النسخ في علمه علم في بعض النسخ، فكون
نسخه علم في بعض النسخ، فكون النسخ في علمه علم في بعض النسخ، فكون
نسخه علم في بعض النسخ، فكون النسخ في علمه علم في بعض النسخ، فكون
نسخه علم في بعض النسخ، فكون النسخ في علمه علم في بعض النسخ، فكون

اد كائنات واد كائنات

لا يسمي حقيقته، حمده الله، الذي أجري محققته باعتدال النفس، وهو المصنف، والد
كتاب في عصره، وهذا لا يصح، يصح للخرقة، يصح لا يصح، وهذا خلاف المصنف
الذي في اختلاف مصنفه، كما في الهروي مع الهروي، وهذا هو منه، وهذا هو
صحيحه، لم يسمي التمس لا يجوز، وذكر الخديك في الحصر، أنه ورسائله لا يجوز،
هذا الذي يعني تحفته، والأشهر من اختلافه لا يسمي نفسه، وهذا لا يصح، لا يصح
في آخر صفاته بعد هذا، ان شاء الله تعالى

[illegible]

ومر من يدع من قال معنى قولنا في سورة الجمعة ان الله لا يهتكم الفاسي
ثمة حجم ان الارى ان لا يهتكم الفاسي ذلك، وان لم يهتكم لا يهتكم

والمخالفات في كتابي في ضوء منهجه، أو هي دار وحده، هي مسيئة، فاعلم
 تيسر كذا في جميع كتابات في الأمور - وقد كنت في دار - حدة، هي مبالغة، حدة
 حصة، حصة، حصة

هذا الجليل - هذا كتاب في دار واحدة هاتين اسمين بسبب رعمه - هو في حقه
ملازمة أو معرقة - في كتاب في دار مختلفة، وهي لأختلاف في معنى ذلك في
الدور - وعرض في كل من الحور والمثار والبريد لا يسلم قسمه جميعه - هناك في هذا
لا يكون معناه - وهو معن القسمه للجمع - أما ذلك - هو معن القسمه
المجمع - يسلم بخلاف قسمه جميعه - وبعض ذلك التي - هي المعن في القسمه - والحور والشار
والليوت معناه - وبنائي بيانه بعد ذلك - إن شاء الله تعالى -

٣٤٨٨ - حواء، كتاب مير التركة دار، وحديث ورواه كتبهم كذا، وراسوا على
 لا ينفصروا المال، غنوت بن، حدمهم من جميع حصصه من التركة جزءاً لأب عبد الله
 حبيبه بما لا يجمع نصيب واحد من أثره من طريق حجير من القاضي، فأما عقد التراضي
 فذلك حديث

٣٤٩٩ - في: «ما ربح الفقهاء» ورواه «الأرد» رأيت واحد من
 القرونة من غير رضا، سأل من جميع نصيبه من التركة من بحر، يعني لا ينفصروا من الأباين
 إلا بإجازتهم، ويكرههم «الأرد» ولا يجعلوه في التركة إلا بإجازة، وهذا
 ظاهر، وما لا يكاد من، ما يقع على أخذ حصصه من مال بعد إسراده إليه، وقيل
 إنه لا يأخذ

٣٤٩٠ - في: «الشيء» رذائيل من مورثة جميع نصيبهم في مورث واحد من
 الصباغ، لم يكن بعد ذلك في دولة، ثم سمعته يروى رحمهم الله، وقال أبو يوسف لهما
 ذلك، إلا أني قد أفسد على ما هي

قال أبو حنيفة في قيمة البسة، فقال بعضهم يحسن منه ما لا يدرعان من
 الأرض [أعمال بعضهم] بالدرهم، فأنقضي حسن ذلك ما يدرعان من الأرض «
 وحكي المسألة أن نساء الكثرة إذا كن يرقن قوم، وذا نساء، وفي أحد الخاتين
 نساء، مؤلفاً أحدها أن يكون موهر تلك نواصم، وذا لأخر أن يكون نواصم من
 الأرض، فأما ينفصروا قيمة نساء المرحوم من الأرض، لأن القسمة إنما هي
 لنسوة، ونساء من نساء كذا الأرض دون الدرهم، فمن جفت حصص النساء
 ما يدرعان من الأرض، بعد نواصم ما هو مشترك بينهما، بل حصصه على البيع،
 وللقاضي راية الإقرار، لا ولاية الحمل على البيع

ولأن مقدم النساء يدرعان من الأرض، فعمل في القسمة، لأن منجز حق كل واحد
 من النساء في حصصه، ومن فومناه بالدرهم يعطي حصة الذي يعطي نواصم، ويأخر
 حق الآخر إلى ما يحصر الدرهم، ويسلمها فكانت التسوية بالنساء، كان من لأرضي أو نساء
 وبين بغير اعتبار، فبذلك نساء بالدرهم، كان من الأرض فومناه بالدرهم، وإن لم يدرعان

يُحِبُّوا قِيَمَةَ إِلَهِهِمْ فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ أَنْ يَرْجِعَهُمْ إِلَيْهِمْ دُونَ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْخَلْقَ لَهُمْ

١٢٩٦- و ان غنموا في الطريق، فقال بعضهم يرفع طريقاً يسيراً، وقال بعضهم لا يرفع، بعد في الحانهم، فإن كان يستقيم لكان واحد منهم طريقاً يسيراً في نفسه، فإنه بهم تغير طريق يرفع لمساكنهم، وإن كان لا يستقيم ذاتاً، رفع طريقاً يسيراً جماعياً، لأن خاص خلائقهم في قسم قدر الطريق، فرفع من به الطريق يظلم قسمه والآخر يربى، فحسمه الحكم في الوجه الأول، ولا يعبأ بحسمته قدر الطريق، ما كان لهم المصلحة قبل الحسمه، وهي الوجه الثاني، فحسمه غير ممكن، لأن حسمه بعضهم يوجب منفعه كان بهم قبل حسمه.

١٣٤٩٢ ونو انفسو مني سمه الطويق وغيفه جمل القبول بهم على عمر من
باب النمر وهو على نبي ما يكسبهم يعني يجمعونه من الأسماء فلو طوي قلاب
لا لي السهوه والاهله وانه طوي القلاب من الأسماء أبجدية ركانة إذا أراد أن
يخرج حناطه من نصيبه بن كادق طوي القلاب فله ذلك لأن هو فيم راد على طوي
قلاب مقسوم بينهم نصيبه ما هو حناطه حقه وركانها طوي القلاب
قربه يجمع من ذلك الأسماء طوي القلاب من الهواه مشترك فيه بينهم والباء على انهواه
الفتك لا يجوز إلا رعاها الفتري

وَمَا إِذَا كَانَ أَرْحَبُ، يَرْجِعُ مِنَ الْحَرْبِ بِفَتْحٍ مَا تَرَى فِيهِ نَصْرًا، لَأَنَّهُ يَحْشَاهُ إِلَيْهِ مِنَ
الْزَّيْغِ فَلَا يَدْعِيهِ، وَلَا يَرْجِعُ دُونَ مَا تَرَى فِيهِ نَصْرًا، لَأَنَّهُ لَا مَنَ،

ويقسم القاضي الأعداد من جسي واحد من كل واحد ، بأن يكتب احصائية لكلية بين الأعداد اسند ومعنى ذلك هو انهم والاعمال والمكيل أو الأوزون أو المقاييس . فجمع عند طلب بعض الشريك او بعض الأقسام المختلفة من كل واحد لا يقسم الأعداد فسمه جمع عند طلبه . على الشريك ، وهذا لأن فسمه اجمع من الأقسام المختلفة يتخصص تقويها حسن ، فسمه على الأبى ، فسمه على هذه القسم كان به معناه الحق وانهم والمقسم . ومنه فسمه اجمع يكون عليه بعض هذه المقاييس ، اما فسمه الأبى و اسم والقياس والقسمه متى تضمنت تقويها حسن فسمه على الأبى ، اما فسمه لا يقسم . ما

قضية الجميع بر جسس الزعم لا ينهضين بغيره من جسس مدعيه عن الأولى، فيقسم القاضي

١٣٤٩٣- وإن كان جسساً واحداً من حيث الجنس، وأجساماً مختلفة من حيث النوع، كالزعم بر جسس معه سيء آخر هو محل القضية الجميع، فدعاهم بقسم الكل قضية جميع بلا خلاف، ويحتمل ذلك الشيء أصلاً في القضية والرد على دعاهم ويجوز أن يثبت الشيء بغيره، وإن كان لا يثبت مقصوداً عرفاً من موطن كثرته، وإن لم يكن مدعيه، غير هو محل القضية الجميع، قال أبو حنيفة رحمه الله القاضي لا يقسمه معه جميع (وإذا لا بد منهم أن يقسمه قسمه جميعاً) فكذا ذكر في الأصل، وذكر أبو الحارث أن على قوتها الذي في فالت في القاضي

واختلف مسامح له غير قوله معهم دال، نعم الزعم بوجه، جميع على قوتها على كل حال، لا يكون ذلك موافقاً لما في رأي العاصم، يقسمهم قالوا هو موافق له إلى رأي القاضي، مما بعد ذلك، إن الرجوع جسس واحد، فإن الكل حكوا، أو إثنائهم وجه حقيقة وحكم، ب حقيقة فلا إشكال، وأما حكمنا بدليل به، فمروج امرأة على عهد محمد بن سميح، كما لو رويها على سوب هو روي رخصات مختلفة من وجه التصديق بينهم في دعاهم، ثم بعد مقتضى الأدلة وب عبد لا يسلح الخلفاء، وشعوباً أيضاً في دعاهم وأبداً والعقل والنسب ليس هو لطوب من الأولى

١٣٤٩٤- وإذا كان جسساً واحداً من وجه، وأجساماً مختلفة من وجه، جسد الزعم فيه القاضي، كما في الزعم، وأبو حنيفة وجهه أنه ينز العمل بالنسب مطرغي حالة واحده، لأن أحد دعاهم يسلم جوارحه جميع الجميع، لأمر بعض، فبمثل بيت في الخلفاء، فمحمده، جسد واحد إذا كان معه سيء آخر هو محل القضية الجميع، فحفظه أجساماً مختلفة، ب سم ينز معه سيء آخر هو محل القضية جميع روي مدعيه مكرراً فكيف للعمل بالسبب، لأن من جسد أجساماً مختلفة إذا كان معه سيء آخر هو محل القضية الجميع؟ يرميها أن يجمع أجساماً مختلفة على الاسم، ب العمل بالأولى، لأن من

(١) ويدد، ط

(٢) مدعيه، ط

الزوجه لصاحبه، وركبت منه النسيئة لصاحب السهم الواحد، كان ذلك السهم له،
وانتفى لصاحب السهم

١٣٤٩٦- وفيه أبقت رجلان بينهما خمسة أرغفة أحدهما عسلي، والآخر
ثلاثة أرغفة، فذهب ثالث، وأكبر حصصاً مسويين، ثم إن الثالث أعطاهما خمسة دراهم،
وعال لهما السهمين على قدر ما تكلف من رعيتهما، قال بعضه أنه ذكر الروايتين
وحصه من صاحب الرعيين درهمين، لأن كل واحد منهما كان راعياً وشارعيهما،
فصاحب الرعيين ذكر من رعيتهما رعيتهما ونثري رعيتهما، فله بذلك سهم من رعيتهما إلا
ثلث رعيتهما، وصاحب الثلاث كل من رعيتهما رعيتهما وثلث رعيتهما، فإلى كل الثالث من
رعيتهما رعيتهما وثلث رعيتهما، فيجعل بمثلثة كل من رعيتهما درهم، فيصير لصاحب
الرعيين درهمين، ويصير لثالث الأربعة الثلاث أربعة دراهم

قال القاضي أبو يوسف رحمه الله: وعسلي لصاحب الرعيين درهمين، وثلاثة
ثلاثة دراهم، لأن كل واحد منهم أكل من الثلاثة وعسلي، ومن الرعيين ثلث رعيتهما،
فيجعل كل من رعيتهما فيصير أكلهما من رعيتهما سهمين، ومن الثلاثة ثلاثة أسهم،
فيجعل ذلك خمسة أسهم، فيقسم الثلث كذلك.

١٣٤٩٧- وفي رواية أخرى من رجل ثلث وركب ثلاث من وركب خمسة
عشر حليبه، فذهب من ماله خلا، وخمس حليبه إلى ثلثه من وخمس حليبه إلى
كلها مسنوبة، فأراد البتة أن يفسد الطريق على هؤلاء من غير أن يزيلها من
مريعاتها، قالوا من ذلك أنه يعرف أنه ألبس حليبه من واحد من حليبه، وحليبه
إلى مريعاتها حال، ويعطي الذي كسبت، فبقي هناك خمس حليبه، أحدها مملوءة،
وآخرها حليبه، وثلاث حليبه إلى مريعاتها حال، فبقي ثلثها من، لأن المسألة
عسلي تقع

١٣٤٩٨- سئل القاضي أبو يوسف رحمه الله عن سلطان مرم من قرية، فماتوا
سبعة تلك القرية، وابتغوا عيادتها، فأنفق بعضهم ينقسم على قدر الأملاك، وقال
بعضهم ينقسم على قدر رؤوسهم، قال إذا كنتم القرية من النعمان مملوكة ينقسم
ذلك على قدر الأملاك، لأن ماله للثلاث، ففقدوا قدر ذلك، وإن كانت القرية

سجده علی عدد الف ورس، لایب منہ امیر ورس، ولا سیء علی
انروی و نصیبان فی دین، لانه لا یتم من لهم

سین حمد، بعد سهل غیر قصه انیس، دل، بقسم بالکواجات، قبل
فقد لم یکن، دل، لایب، قال اللہ فیہ لای البیت رحمة الله بہم، ما یحسان لفظہ تصاویر
فہا البیضاء

۱۲۸۹- سین سید، لا یسرم ابو الحسن علی رجلین سید، عبد کرم علی شرکت
بقسمہ، ثالث سید، کھلا، سیر حله، آوروں بالعمادہ او برواں، قال، کہ، تلمک ولسع،
لان التامس ثمار، نو، الحب کثیرا وریا، حب انساوی، بعض لیں حبیب، فیحور - واث
اعلم بقصود -

الفصل الثالث

في بيان ما يقسم وما لا يقسم وما يجوز من دين وما لا يجوز

١٣٥٠ - قال معمر رحمه الله في الأصل: بيت بن جبريل رآه جدهما
قسمه، ونرى لأخر، وروى عن أبي بصير، قال: إن السك كبر عن لقائه أمكن
لكل واحد منهما أن يفتح نفسه لتفاد التي كما بين القسمين، بيان ما يقسم
سهما، وروى عن أبي بصير، يحب أن يقسم لا يمكن، فكان واحد منهما يفتح به التفاد
تقبل، فإنه لا يقسم، قال الآخر: يعني لنفسه، لأن في هذا الوجه دليل على نفسه
منصب في طلب نفسه، وهذا الإصرار بنفسه، وقد يك، فإنما لم يفتد، قلت: لهما قبل
القسم، وأما ما يرد، وفي الوجه الأول: قال له: «...» فكيف وقع ذلك
على نفسه وعن غيره، وعرفه في الإياه منعت، وإن حبب نفسه في الوجه الثاني
من الخاص، «...» وروى في قوله: «...» وروى أسامة بن حماد في
الأصل: «...» لا يقسم من العشرة وغيره، وإليه مال الشيخ الإمام، لا حق صريح
الإجماع، وروى أنه قال: لا يقسم مقدس سهما، ولكن بشرط، وذلك لأنه
اختصاص بينهما، «...» ترك كذلك، وفيه ما ذكر من الصريح، لأن في هذه المسألة
صريح في تركه، فإنما يفتد عليه، رئيس تقاضى وإليه الإصرار، وروى في
دليل آخر

١٣٥١ - قال: يجب أن يقسم، فلا لا يفتح به إذا قسم
الدين، ويجب لأخره، فلو أن أحدهما التقسم، فقد عني وجهين، أحدهما أن
يطلب صاحب الكبير القسم، «...» الحكم فيه أن التقضى بينهما بينهم، فكذلك ذكره محمد
في الأصل، «...» لا يقسم من العشرة، وقال أبو بصير: حمله الله إذا كان
الطرفين بين قوم، إن القسم به يمكن في جميع الظروف، ولا يقسم، وأما ما بينهم من
روى الآخر، «...» لا يقسم سهما، لأن في نفسه هذا، «...» وكل واحد
طريق وحده، بين القسم بينهم

معنى مشابه ما هو : مسألة محمولة على أن العربيين يذهب على السواء ، وكيف
يجب لو قسم بينهم لا يعني به أحد منهم طريق وحده ، فأنه في كتاب الطريق بينهما على
التفاضل بحث به لا يعني صاحب الفيل صريح ، لا منه ، و معنى صاحب الكثير
طريق وحده ، فأنه معنى عدم د طلب صاحب الكثير المسألة ، تعانى مسألة الفيل في
طلب صاحب الكثير . ٥٥٠ م

[illegible]

انوجه الثاني، يدعوه عبد القلي الغصم، في حقه الكثير ذلك وذكر
الحكم السديد في محضر انهما غصم، واليه ذهب فتح لإسلام، وذكر الفكر في
مختصره أنه لا غصم، وهكذا ذكر العقيد أبو العباس رحمه الله، وجعل هذا قول
أصحنا رحمه الله، وهو رأي الأئمة الأربعة، ومنه لا بد، فالحق واضح
الإمام شمس الأعمى رحمه الله، قال: ^{في} الغصم اشتبه بـ رحمه الله والصواب
على الأول، لأن الظاهر، ومن ناقضه، وهذا القسم لا تضمن قوت صفة كماله
في القسم، لأن فعل القسم صاحبه الكثير يتبع صفة، فكأن ما في حق الآتي في
صفة لا يتلوا، والقسم يستلزم بطلان أحداهما، وهكذا ذكر في مير كمال القسم،

فلا يري له لا جود معه، فلا يصرى احسن الى خلاى الحس لم يرد "عنا
المنطق" واي نساه في عهدها لا يجرى

وأما إذا كان النوع معللاً فإما لا يقسم الخاص إلى كائنه القسمه بشرط الترك ، لأنه إذا قسم شرط الترك ، فقد مره في القسمه إحدى الأقسام ، (فيه شرط فاسد ، والقسمه لا تصح مع الشرط الفاسد ، ولا إذا اذ القسمه شرط القبح فيه) فبهم ، أدنس في هذه القسمه شرط التعدي به به يصبح لهما إما لا يصح فكان الضم ، رد رصايحه ، وهذا الخوف على إحدى الزوجين ، لأن على الزوج الأخرى بهي . لا ينسب بالخاص ، وبه رصايحه : عاذاً .

هذه: طلب المصمم من المدعى، وإن طلب أحدهما من الآخر، فالمقاصد لا
يتم على كل حال، ولم يفسد النوع بقصدها، كما قد النوع قد يبلغ ويكسر
مخالفاته قد يدمر، وإن كان النوع مثلاً، إن قصداً شرط الترتيب لا يجرى، وإن قصداً يسطر
للقلم خبر اتفاق الروايات

١٣٥٧- وفي المعنى نوعين وجعلنا أحدهما قبل الآخر، مثل
 فيرجعه رحمه الله لا يجوز، وإن أوجب أنه جائز، وفيه الطبع بدون قسمة
 تحليل نظر قسمه نوع من النوع بدون التأخير، فإن قسمه سره الفصح جائز، وإن
 أقسمه شرط الترك لا يجوز، وإن وقع الأمر إلى المعاصي، فإن المعاصي لا يقسمه بشرط
 الترتيب، وعلى قسمه سره الفصح، فهذا علم طريقين وإن طلب أحدهما التقسيم
 فالمعاصي لا يقسم لا بشرط الفصح ولا بشرط الترتيب، ولا يقسم الساحة إلا حدة والتأخير
 وكل شيء يحتاج في قسمه إلى كسر أو شق أو قطع بحيث ينقسم به كان في قطعه أو
 قسمه أو كسره صور، فأما إذا لم يكن في ذلك ضرر بقسم، وإنما في التباين في قسم
 لأن القسم هو الحاد، ومصلحة هذا الجنس لا لا يقسمه فلو كان لا يمكن استداكده، يحتاج
 القصد على قول أبو حنيفة حصة الله، فإذا كان خذاد غير أو غير، وسر معه أو من
 فإذا حضر ثلثاء القسم، فإن المعاصي لا يقسم، لأن مقسمه سر لا يجوز بالمعاصي،
 وبذلك مقسمه التباين وشبهه، وإن كان به ذلك أو لا يسر لا من ذلك قسم

الأرض، وبكرت البحر وأقسم على الشريعة، • وكان أسيراً أو أياً من الأرض،
منزلة، • سميت الأباريقوب الأرضية، لأن الأرض • هي عكس من غير مرس،

٣٥٨ • قد سمعتموه، • سمعتموه، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض،
فانقسموا فمضوا بعضها على بعض، • هي الأرض، • أو، • أو، • أو، • أو، • أو،
القسمة، • وهذا التفسير، • وهو

أما كتاب الد • • • • • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض،
قيمة البشر من حساب الآخر، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض،
يكون لأحد هذه القسمة، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض،
بالقوة من حيث الأرض، • وهو القسمة، • وهو القسمة، • وهو القسمة،
بالقوة

١٣٥٩ - وان القسمة العريضة بأشياء صغيرة، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض،
أعطى • • • • • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض،
• • • • • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض،
النساء مثلاً، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض،
حسب • • • • • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض،
نصيبه • • • • • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض،
طريق • • • • • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض،
يطرق • • • • • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض،
حكم • • • • • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض،
التكاح، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض،

الوجه الثاني • • • • • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض،
الياء في نصيبه • • • • • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض،
• • • • • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض،
في القسمة • • • • • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض،
النساء على السرة، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض، • الأرض،

والشرائط ما ينتهي به العقد من غير شرط لا يوجب فساد العقد

فإن قيل : إن لم يشرط القيمة وقت القسمة ، في جهالة حازه على القسمة ، لأن القيمة يجب بعد ذلك حكم ، فكيف طارئة ، على شرط القيمة ، فإن القسمة كانت أحواله معلومة بنفسه ، وجهالة الطارئة على العقد ، لأن حب فساد العقد أن المختار به بعد العقد ، عرفه ذلك في كتاب البيوع

والجواب عن هذا أن يقال : لا ، بل أحواله مقارنة بنفسه وإن لم يشرط القيمة ؛ لأن القيمة واحدة لا يمكن أن يفتت القسمة فيها ، فكأن جهالة مزاربه ، ثم لم ينع ذلك خوفاً منفسه ، فكذلك ، كانت بشرطه ؛ لأنه لا يستلزم الشرط زيادة جهالة لم تكن ذاته قبل ذلك ، ألزجه الذي بين حوا : هذه القسمة أن الحكم بحالها عدم العقد ، والقسمة سم في المعلوم ، فلا يبرهن أنه في الأمانة ، كما لو اشترى أحد الأرباب الثلاثة على أنه بالخيار ، أخذ ما يشاء ، وسمى لكل واحد منهما

بيان هذا الكلام أن حكم القسمة في الأرض لا يتم بدخول من وقتها علم انقسم فيها على معرفة قبعة البناء ، ونسبتها للقيمة ، فلا يتم القسمة إلا بعد ظهور المفاضلة في الكس ، ومعرفة كل واحد من شركاء نصيبه ، فهو معنى قوله : العبد يتم في المعلوم إلا ختماً الأرض مبيع ، وبرهان البناء هي لشركه ، ويقع البناء في نصيب أحدهما إما وجب على من وقع مبيع في نصيبه نصف قيمة البناء ؛ لأنه لا وجه إلى إبقاء البناء مشتركاً كذلك ؛ لأن ما حب البناء من الأرض مملوكاً لأحدهما ، فمضى شركه البناء كذلك يتقرر من وجب منه الأرض في نصيبه ، ولا وجه إلى أن يزمر الذي لم يبيع البناء في نصيبه ، لأنه لا يمكن نصيب نصيبه إلا بعد نصيب نصيب صاحبه ، وفي ذلك ضرر بصاحبه ، فمضى من هذا وجه سوى أن يملك الذي لم يبيع بناء في نصيبه أو قرى ، مبيعاً مباحاً ، من الأرض ، أو يملك الذي لم يبيع البناء في نصيبه الأرض ؛ نصيب صاحبه من البناء ، ويمتلك صاحب الأرض من نصيب صاحبه من البناء ، وتمتلك صاحب الأرض نصيباً ، مباحاً من البناء أو ثلثي - لأن البناء مباح ، ولأن صاحب الأرض صاحب أصل ، وصاحب البناء صاحب فرع ، وتمتلك السبع من صاحب الأصل ثلثي على ما عرف

١٦٦٠ م زاد صاحب الدار في يافق ودفن بمسجد كماله سنة ١٢١٠ هـ بعد ان كتب فيها
 "بسم الله الرحمن الرحيم" وكتبها في سنة ١٢١٠ هـ في يافق ودفن بمسجد كماله
 وكتبها في سنة ١٢١٠ هـ في يافق ودفن بمسجد كماله وكتبها في سنة ١٢١٠ هـ في يافق
 وكتبها في سنة ١٢١٠ هـ في يافق ودفن بمسجد كماله وكتبها في سنة ١٢١٠ هـ في يافق
 وكتبها في سنة ١٢١٠ هـ في يافق ودفن بمسجد كماله وكتبها في سنة ١٢١٠ هـ في يافق

وَعَلَىٰ هَذِهِ الْأَفْئِدَةِ أَنْ تُحْمَدَ الْإِلَهُ مُعْتَمِدًا، وَأَنْ تُحْمَدَ الْمَوْلَىٰ تَحْتَمِلًا،
بِذَلِكَ الْبَرِّ حَصْرًا، عَدَّ عَاصِيًا، وَاسْتَكْبَرًا لِنَفْسِهِ، وَاحْتَمَرَّ عَنِ الْإِلَهِ، ظَلَمًا لِقَوْلِي،
صَبَّاحُ كَلْبٍ فِي بَيْتِ عَاصِيٍّ، أَوْ صَبَّاحُ سَيِّئٍ خَالٍ، أَلَا، أَلَسَ حَصْرًا عِنْدَ الْعَاصِيِّ، وَظُلْمًا
مِنَ الْغَافِلِينَ، أَمَّا، فَالْعَاصِيُّ لَا يَحْتَمِلُ سِرِّيَّ عَنِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، «أَجْمَعُوا
مِنْ دَعْوَتِهِ، إِنْ أَقْبَرُوا أُنْبِئُوا بِمَعْرِفَةِ الْغُرَّةِ، وَإِنْ بَدَّوْا، فَعَبَّوْا بِمَعْرِفَةِ الْغُرَّةِ»
الْقِسْمَةُ الْوَالِدِيَّةُ سَمِعْتُ، وَأَنَا بِمَقَرَّةٍ مَعَهُ فِي الْغُرَّةِ

[illegible]

وَأَمَّا مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ كَوْنِ الْفَتَاةِ مِمَّنْ رَسَى جَدَّاهُ عَلَى أَسْرِ الْإِبْرَاقِ
فَقَدْ كُنَّا نَرَاهُ فِي "سُفَرِ الْبَيْتِ" فِي رِجَالِ الْفَتَاةِ مِمَّنْ رَسَى جَدَّاهُ عَلَى أَسْرِ الْإِبْرَاقِ
وَمِمَّنْ رَسَى جَدَّاهُ عَلَى أَسْرِ الْإِبْرَاقِ

لأن القسمة هناك لا يتقضى بطلان شيء من ملك الشائع، لأن المشتري لا يبعد التقضى ملك المشتري^١ من كل وجه، ولم يبق للشائع فيه حق، ألا يرى أن ما يحدث من الزيادة يحدث على حكم ملك المشتري

وأما المعروف، فله الخاص لا يقسم المعروف من قطع ما يملك من ملك أبيه بما يقسمها حصصاً على الأب، لأن المعروف ما يحتسب عليه شئ ولا نصيب، ألا يرى أن التقاضي يبيع عروض العائيب، وإنما يبيعها حصصاً عليه، أما لعقد مصحفة بتسليمها، فلم يكن قسمتها بطريق التخصيص، بل كان لإزالة ملك الأب، فلا بد بذلك من حجة يقوم عند القاضي

ثم هي قوله إذا قسم العائيب الفلاني الورثة بغير سهم يشهد أنه إذا قسم ما تروهم^٢ لأن حكم القسمة باليه يخالف حكم القسمة بالقرابة، لأنه حكم القسمة بالية يتعدى إلى غير حتى لو ادعى أنه ولد هذا الميت، أو مدبره العتيق، فخاص يقضى لهما بالعتق، ولا يكتفيان إقامة البينة على يمين، وحكم القسمة بالقرابة لا يعطى إلا يرى أنه لا يقضى بالعقوى في هاتين المصروفين إلا ببينة تقوم على الميت، وإنما كان بعض الورثة حصوراً، والبعض عيباً، والدار كلها أو بعضها في يد العائيب، وطلب المأخوذ القسمة من القاضي، وأقام البينة على الميراث، فإن كان المأخوذ واحداً، فالقاضي لا يقبل بينته، ولا يقسم الدار، ومن أبي يوسف رحمه الله أن القاضي يبيع على المأخوذ حصصاً، ويقسم إليه عليه، ويقسم الدار

وجه ظاهر الرواية أن الشريك قبل القسمة إن يمين على حكم ملك الميت من وجه على ما مر، حدثت ملكاً للورثة من وجه، حتى لو أعتق واحد منهم عدلاً من الشراكة قبل القسمة، بذل الميراث نصيبه، وأقل واحد من الورثة قبل القسمة بغير نصيبه وينصيب شريكاً، فإذا خسر دعوى القسمة، كما يدعي إلى له ما يملك من بيت الميت يدعي على ميرك به قطع لأرتفاق نصيبه، فلتنجز للقاضي حسب الوصية به حيث إنه دعوى على الميت، لا يجوز له حسب الوصية من حيث إنه دعوى من غير كراهة العائيب، فلا

(١) ما بين الفرنسيين سالف من الأصل، وإنما يدل على بقية النسخ

حققه، وهو الخلقة من البت، ومقتضى جرس هذه المسائل بعد هذا في هذا الفصل - إن شاء الله تعالى -

١٣٥١٢ - وإن كانت النسخة ببر رجلين فيها نسخة، ومن النسخة بس، وطريق النسخة في النسخة سهل ماء، ظهر الب على ظهر النسخة، جائزاً، وأصاب أحدهما النسخة وقطعة من مساحة النسخة، وأصاب الآخر أثبت وقطعة من مساحة النسخة، ولم يذكر في النسخة الطريق وسهل الماء، فأراد صاحب البيت أن يفسد النسخة عن حله، وسهل الماء على ظهر النسخة، فتمسأله على وجهين الأول أن يكون لصاحب البيت إمكان فتح الطريق، وتسهيل الماء في نصيبه في موضع آخر، وفي هذا الوجه النسخة جائرة، وليس لصاحب البيت حق المرور في النسخة، ولا حق تسهيل الماء على ظهرها، سواء ذكر في النسخة أن لكي واحد منهم نصيبه بحقوقه، أو لم يذكر ذلك

الوجه الثاني إذا لم يكن لصاحب البيت إمكان فتح الطريق وسهل الماء في نصيبه في موضع آخر، وفي هذا الوجه إن يذكر أن لكل واحد منهم نصيب بحقوقه دخل الطريق وسهل الماء في النسخة، ويجوز النسخة، وإن لم يذكر ذلك لا يدخل الطريق وسهل الماء في النسخة، وهذا النسخة

والوجه في ذلك أن هذا ذكر الموقوف اجتماع في النسخة من يوجب دخول الطريق وسهل الماء في النسخة وهو اشتراط الحقوق، كما في البيع، ومن يمنع دخولهما وهو لعل النسخة، لأن النسخة للإقرار، واسطع حق كل واحد منهما عن نصيبه صاحبه، وإنما يقطع حق صاحب البيت عن النسخة من كل وجه إذا لم يكن لصاحب البيت حق المرور في النسخة، وعن مسيل الماء على ظهر النسخة، والممنع بهما جميعاً في كل حال معتد، فممنع لعل النسخة إذا أمكن فتح الطريق، وتسهيل الماء في حقه، وأما شرط حقوقه لأن الممنع مقتضى النسخة في هذه النسخة، ولا يفسد النسخة، والنسخة أصل، والشرط أن يبيع، وحسب بشرط الحقوق إذا لم يمكن فتح الطريق، وتسهيل الماء في نصيبه، وإن كان الشرط أن يبيع، لأنما لم يحصل بشرط الحقوق ما يفسد النسخة، لأنها نسخة ضرورية، ومن يفسد النسخة فسد ما شرط فيه، بقي الممنع محتجباً بالنسخة في هذه الصورة بإلغاء النسخة والشرط جميعاً، وفي العمل بالشرط اعتبار الشرط من كل وجه،

بعضهم يهجم على بعضهم ورمي خمر غير الطنج، لأد الطنج عمره إلى ما يقرب من مائة سنة. ولو استمرى هجره، لم يبق له من نسله شيء، أو أشرفي لم يكن حسناً بمشترى هي بعته الأول في الدار حتى يهجم ويرافق غير.

وله حنفية مسروق من الثلوث وورث آخره رهاب الوارث سائق، وله
المشترى بينه على شرط، وعلى الثلث وعدة لونه، فله المدة على وجهه، وإن كان
لغيره من الورثة ولم يقض لمسرى لم يلب المسرى على الشرع، هو رهاب
لأن ثلث الوارث لا يحدد نصيب الثلث، ومؤكد يحدد ووجهه حقه حصصاً
وقطعت منه المسروق، وقسمته، وإن كان المشتري ذهب وسكن بدر معهم، ثم طلب
تقسمة هو وورثه على غير بطلان، وأقام عليه على ما كره، فله من سهمه
وذلك إذا عطف الورثة أنفسهم دون المشتري، فالقاضي بينهم للاداء سهم بطريقهم
وعلى نصيب الثلث على يد ربه، ولا يقضي له ربه، وإن كان المشتري يقضي
الفرع على نصيب الوارث عائب ولا يدفع إلى المشتري، وإن كان مسرى هو الذي
طلب لنفسه، وإن كان له سهم، لأن لا أعلم له ملك، ولا فضل بينه على
المشترى، والباقي رهاب

وعليه فلهذا من أي يوسف رحمة الله تعالى من رحمة من خلقه، نصيبه وهو
مشتق من رجل ثم المسترى هو الزناح أي يقيم صاحب الدار، ولفظ نصيبه
فما معه، لم يجر مجرته؛ لأن الساتع لا يكون وإنما قد مر من قبله ولم يحزرت
للجنة جمعت ما به من مشرى

١٣٥٢ - واكتفى في بعض النسخ بـ «و» على أن يسهل فتحها
 الفتح، ويأخذ الآخر بفتح «و» وإن كانت تكثر فصل لفتح «و» لأن
 السج على فتح «و» وإن كانت تكثر فصل لفتح «و» لأن
 صمد من ملك الفتح، فاحسب على أن يسهل فتح «و» لأن
 في حاشية الفتح «و» في السج، فاحسب على أن يسهل فتح «و» لأن

ولو كانت حادثة دواع من هذه النوايا، فيعانة دواع ولو أكثر من هذه الأخيرة، فانفسا
على ان لهذا عامي هذه الدواع من انفسا، ولو انفسا هذه الدواع، لا يجوز على

في حصة رحمة الله + لأن السبع على هذه الوجه لا يجوز عند أبي حنيفة رحمة الله ، عرف
في كتاب القسمة أن سبع مائة دوق من ثلثه لا يجوز ، فكذلك لا يجوز القسمة على هذا ؛ لأنها
في معنى البيع

١٣٥٩١ - ورد كتاب الديريور رجلين ميراثاً ، ورسد ، فالتقسيم على فربأحد كل
ولمجد متهما عدلته على أن راءا لعلهما للأخر دراهم مسموعة ، فهو جائز ، و عثم أن ما
يصلح ثمناً في باب البيع يصلح زيادة في القسمة ، قاله اهد والدان ، يصلح عوضاً في
باب البيع حاله كانت أو ، مثله يصلح زيادة في القسمة ، ومكبل ولورون يصلح ثمناً
في باب لبيع إلى كاد دس ، وكان هو مصرفاً ، سواء كان حال أو مرحلاً ، يصلح زيادة في
القسمة على هذا الوجه ، وإن كان عيئاً ، ولم يشترط فيه لأحد ، يصلح ثمناً في باب
البيع ، فإما إن شرط فيه لأحد لا يصلح ثمناً في باب البيع ، فالرسد في القسمة يكون
على هذا الوجه بهذا ، ويبان مكان الإبقاء شرط عند أبي حنيفة ، حمة الله إذا كانت
الزيادة شيئاً لهما حمل ومؤبه عند أبي حنيفة ، وهذا ما رحمتهم الله ببيان مكان الإبقاء
ليس بشرط ، ويسمى عند رداد

قال محمد رحمة الله في الأصل عطف هذه المسائل بعد ما سلم في القياس
سواء ، لكنني أضيف في هذا ، قال بعض مثليهم رحمتهم الله القسمة في الاستحسان
منصرفاً إلى دهن لأحد بين القسمة ، إذا لا يجوز شرط مكبل ولورون ، زيادة في
القسمة بغير أجد كما في القسم ، لأنه في الاستحسان يجوز ، وهذا هو القياس ،
والاستحسان الذي ذكر في كتابه البيوع إذا التمرى صين بمكبل أو مورون في القسمة
حالا فالقياس أن لا يجوز كما أن لرسد القسمة وفي الاستحسان يجوز ، كما أن
استمره للتراهم ، ثم قال رحمتهم الله القيس في الاستحسان منصرفاً إلى مكان
الإبقاء

واجمعا بعد ذلك فيما بينهم ، قال بعضهم القياس والاستحسان ، على قول أبي
حنيفة رحمة الله تعالى ، بين القياس أن لا يجوز القسمة من ثمن ، بيان مكان الإبقاء فيما
له حمل ومورون على أن بين حنيفة رحمة الله القيس أن لا يجوز وفي الاستحسان

بجواز، ووجه ذلك أن مكان الإيهام في القسمة مشروط دلالة، وهي عند الدار مقتضى وجوب القسمة، لأن موجب القسمة للمعادلة بين الأقسام، وأمكن، وقد وجب تسليم أحد التصبيح في الدار، فيجب تسليم البطل في الدار أيضاً، بخلاف أصل التسليم والإجارة؛ ولأن موضع العدد لم يغير مكاناً للإيهام، ثم لا يصح، ولا منصوص موجب عهد التسليم، إذ ليس مبنى عهد التسليم على المعادلة، ألا يرى أن أحد الدلائل في التسليم حالاً، والآخر بعدم في الثاني

وقال بعضهم: لنفاس والاستحسان على موطنهما خاصة، النفاس أن يجب تسليم ما شرط في موضع عقد القسمة، كما في البيع والشراء، ونس الاستحسان يجب تسليمه عند الدار، ووجه ذلك أن في تسليم إنما وجب تسليم القسم إليه في مكان العقد؛ لأن البطل الآخر، وهو راس، إذا وجب تسليمه في مكان العقد، فيجب تسليمه أيضاً البطل في مكان العقد أيضاً، وهذا تسليم أحد البطلين وجب في الدار، فكذلك تسليم البطل الآخر، وصارت الدار في مسائل كمكان العدد في مسألة التسليم

١٣٥٢٢ إ: كانت الدار بين رجلين قسماء فأحد أحدهم قدر الصصة، وأخذ الآخر قدر الثلث، ورفعا طرفاً بينهما قدر السلس، فذلك جائز، لأنهما قسماء بعض الدار، وقضا شركتهما في البعض، ولو انقسم الكل بجور، ولو بلف الكثر على الشركة بجور، فإن انقسم البعض وقضا الشركة في البعض بجور أيضاً، وكذلك إذا شرط أن يكون الطريق لصاحب الألف، وللآخر غيره حق المروءة، فهو جائز

قال شيخ الإسلام: هذه مسألة دليل على جواز بيع حر، حرور، وإحصان أن في حوائج بيع حق الحرور وروايات، وانفق الروايات أن بيع الشرط، وبيع حر المسيل، وبيع قرار الطول على المسفل على الأحرار لا يجوز، وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح هذا الكتاب من الحلقات يند على حواف هذه المسألة على الروايات كتب، وإن كان في جواز بيع حر الحرور وروايات، قال: ما عني الطريق كان بمنزلة لهما، وكان لهما حق الحرور، وقد جعل أحدهما نصيبه من وقبة الطريق ملكاً لصاحبه عوضاً عن بعض ما أخذه من نصيب صاحبه، وبقي نصيبه حق الحرور، وهذا جائز بالشرط، كما باع طريقاً لمولود من غيره على أن يكون له فيه حق الحرور، كما باع المسفل على أنه حق لرب الطول فإنه

يجوز، كذا في

١٣٥١٣ - وإذا ثبت أن بعض وحلي، وموسى بن علي بن خنيس قد علم على أن أحد أئمة الهدى والآخر ساجد - فإن هذا أن ساجد التيفاض عنه، بالتسمية جائزة، وإن لم يثبت، فالسنة مرفوعة، وإن علم أحد هذا، ولم يثبت الآخر فالسنة مرفوعة، وهكذا ذكر مسألة في الأصل في هذا الكتاب، وقد يعرض المحوّل فيها تفصيلاً، فمن يصح من ذلك، يجب أن يكون أخباراً ممنوعاً، تفصيلياً لا علم بالشرط له التخصيص، حيث التسمية بالخلاف، فإنه جهل بتأثيره، وإن جهل التسمية له، وبعد الشارط، كانت المسألة على الخلاف، على عيوب من حنيفة ومحمد وحسبهم الله، تكون التسمية مرفوعة، وعلى قول أبي يوسف وحنيفة الله، تكون جائزة، وهذا القاضي يعرض مسألة التبع المذكور في كتاب التسمية

مردود، ويرجع الركن نصية من غير من ركن، فإنه يجب أن يثبت التسمية، وهو يعرض أيضاً، إلى عدم المتسقين، ولم يعلم أن مع جابر لا خلاف، وإذا علم التبع، ولم يعلم بشرط، ومسألة على الخلاف، فكان ثابتاً، لا بد من كتاب التسمية إذا جهل أحدهما، لا بد من شرط له

وقوله، التسمية مرفوعة، يعني في قول أبي حنيفة ومحمد رجبهما الله، ومسلم من ذلك، لا، بل اجتمع ما هو مسأله التسمية على ما أطلق، والتسمية مرفوعة في قولهم جميعاً، وحنيفة يثبت بها، فإن يعرضهم، إنما أحسن جواباً، لا خلاف الموضوع مرفوعاً، فإنه شاع به، حيث التبع في نصية، فبذلك ثبت التبع بجميع نصية بحكم الإحصاء، فلا يثبت ما يبع من متابعه، بل ذلك ما يثبت، حيث نصية كذا، فإن الموضوع مسألة كتاب التسمية أنه ذكر، في من عدة، غير عدة، إلاهما، وعند ذكر التخصيص، فإنه، لا جهل يقع سبهما، بل في عدة، الفصل الشارط، يقول: حيث ما التخصيص، بعض نصية، والشرط له يقول: في جميع نصية، لأنه لم يثبت، كما يثبت من أكثر يطلق على الغلب، يقع به مرفوعة مانعة من التليم والتسم

ورق مسألة التبع من مسألة التسمية ما إذا حال التبع، نصب بسبب من التبع، ولم

ج ١٦ : كتاب الفقه - ١٥٧ - فقه ٣ : باب ما لم يوف لأخيه
 يقين عند مصبي وهذا لا يحوز بيعه وحمل أحد من المصبي ، وورث مائة
 مائة من مائة الفاعل ، وقال الشافعي القول في ذلك لأخيه وهذا كذا
 محجوز في القسمة فباحرأه في البيع ، وإني عفا من عفا لسلام معروف
 من قولهم راد ، ومنع لأخيه السرخسي وصحها الله

ومن المنابع من فرق بين القسمة والبيع ، والفرق أنه ليس القسمة على المعادلة في
 القيمة والمال ، ولا يقدر ذلك معمولاً [لكل واحد مائة] ، لا بد كان الشخص معروفاً
 لكل واحد من المصبي ، فم البيع عند مقابلة بقصد به الاسترخاء ، لا يسرى هو الذي يتخص
 للبيع ، فيسرد أن يكون مقداره معلوماً له ، فأما حين البيع في السر ، وهو معلوم ،
 فينقل هذا الأمر

نقله الفقيه : - م السركاء هذا سهم واحد أو سهم مائة أو سهم مائة
 وهي لا تصح القسمة ، وإن فعلوا ذلك بامر القاضي صححت القسمة ، لأن فعلهم بامر
 القاضي كعمل القاضي نفسه ، ولو قسم القاضي مائة وسهم واحد أو سهم مائة
 القسمة ، ويصحب أحدهم حصصاً من المائة كذا ، بعد بامر القاضي ، وإن قدم
 المائة وأجره قسمهم ، كذا في البيع الصغير ، ولا يصحهم لأن عدم صرف
 عند ، وله صغير حال ولو عدا ، فإن لمعجب صغير ، وكذا في البيع الصغير أو وجه صغير
 وكان تصرفه فلهذا لونه صغير حال ولو عدا يتوقف ،

باب حل في هذه بوضع الشراء ، من مائة الف النور : لا شيء ؟

قلنا السر ، ما لا يوجب ، قد كان شراء صحبه من شرا شيئاً لغيره بامر هم غير
 نمره ، فأما إذا كان سره فيه ، فإنه يوجب كذا أو أكثر من ذلك ، وقد ظهر من
 سره الجارية به ، لأنه بيع من مائة ، إذا ثبت هذا فنقول : فيه المصبة سره عجب معنى
 البيع ، في جاز أن يند ، فإن كان الفاعل أو المصبي فاجاز ، فإن كان المصبي أو ورث عند
 أبي حنيفة وثني يوسف ، وهذا محمد ، حرمهم الله سطل القسمة ، فوجه قول محمد رحمه
 الله تعالى أنه مائة من الإجارة قبل الأداء ، يطل العد كبيع محض

وجه قولهما : إن لو أبطلت القسمة موب من له الإجارة ، حلت إلى عده مثلاً ثاب

بعد طلب مسمى السرداء، فلا يبيد الاطلاق، بخلاف نسخ المخصص لأن ما كان في البيع
 يثبت من له الاجارة لا يبيد الاطلاق، فكذا في حادثة منتهى فائدة، فكان من الإبطال فائدة، ثم لما جعل
 الإجارة من المضافات أو من راء به، من المخصص أو من المخصص بعد التبرع، إذا كان ما في
 على المسمى فانه راء الاجارة، فاما ما في ذلك فلا، كذا في المخصص، فموقوف على الاجارة
 لما جعل في الاجارة، إذا كان المبيع فانهما وقت الاجارة، وكذا في الاجارة، فموقوف
 بالقول في الاجارة دلالة بالفعال، كما في نسخ المخصص، والله اعلم.

المحبل الرابع

فيم يد حل نحب القصة من غير ذكر وما لا يد حل

١٣٥٢- ويدخل الضحية في نسمة الأرمسى وإبنا لم يدكر، حقوق وأحق،
كما يدخل في بيع لا حق ولا يدخل الزوج والنساء في نسمة الأرمسى وإبنا دكر،
الحقوق؛ لأن النكاح وانزع جسد من حقوق الأرمسى، محمول ليس به لا يستمع بها
يكون الأرمسى، يكون من أنواع الأرمسى ونزوح ونسمة لا يستمع بها دون لأرمسى فلا
يكون من أرمسى، محمول لا حق، نسمة لا يدخل في جميع المحصر ذلك حقوق، وكذلك
دكر لموافق مكر محمول لا يدخل نسمة ونزع في محمول به لا في المحمول به
الموافق الحقوق نسمة دكر لم يرد في الحقوق نسمة

ثم ذكر: في البسمه مكمل لعل كثير هو فرب وب إله وال بعد ذلك من
حقوقه لا يدعى الشار وال رب وال اسم من حقوقه بدخله لا منعه لرفع
علا لا دخل على كل حال لا الأسماء بل كلفه لا يبدى له روحه ما وهو إله
شروط تصاحبه كل نفس وكثير هو وب وما لا يكون له ولا يكون منها لا يكون له
مخلقه البرع لا البرع ما من في وجهه [ومعها من وجه] لأن البرع متصل بالأرض
انفصاله كسبها بطريق دخل البرع في مع الأرض بدت من نفس كسبها وبها

[illegible]

Figure 1. Study design.

$$I = \frac{1}{2} \int_{-\infty}^{\infty} \dot{\phi}^2 dx$$

حائز على كل حال، والقسمه جده. إذ أمكه لم تحسن لأرضه سرب وطربها من موضع
آخر، وإن أم يكنه من عدم. والقسمه، أن لا طريق ولا شرب به، فكذا القسمه جازمه.
وإن لم يعلم، فالقسمه باسمة. لأن الملح وضع بطلت ما بعد عيب البيع، وما حصل
هذا المص على كل حال. لأن القسمه هكذا من عيب مسمى نسبت لغيرها معنى الإقرار.
ثم كان إهم من سبعة، وأما من القسمه، وإنما يستحق الإقرار في مسمى تعريض
سبعة على بعض شركاء سبعة كالمهم قبل القسمه، بعد ذلك لا يكون خمسة على
المعقبة. فيوقف على ردهم.

ثم إذا ذكر الموقوف وذكر في التسمية، فإنه لا يحل له أن يرد به الموقوف الموقوف
فما قيل من أنه لا يمكن أن يرد به الموقوف، إنما إن أمكنه ذلك، وقد ذكرنا
في هذا الباب ما تقدم.

وذكر في الميزان في ارض غير مستحق كل واحد من الطرفين ذكر الحقوق
 ولكنه ابتلا طريبي حر وإلا لم يذكر الحقوق والرفق في المصلحة، وإنما ذكر كل قبل أو
 كبر هو فيها (مهم) من، على الطرفين، فتمت ذكر شمع الإسلام، مما ان في المسألة
 روايتين في (دنيا) لا بد من، لأن هذه الحقوق ليست من المبيع، ولا مباح وهي في
 هذا الكتاب مدخل بحكم المرفوع، وإليه كما لا بد منه، فكيف الحال، في مباح وما يربطها
 إذاً هذه الحقوق

[illegible][illegible]

وعلى قول محمد رحمه الله ، لا يستحق ، فمحمد صاحب نبي يفرق بين الشيع واليه
النسبة ولا فرق ، والعرق أن هي النسبة بعض ما يصيب كل واحد منها باعتبار أصل
ملكه ، وأصل ملكه فب نسبه ، وما يكون دخله قبل القطع ، ومن ضروره استحقاق
بعض النحلة لأصلها استحقاق جميع النحلة بأصلها ، وكذلك هي الأقارب ، لأن الأقارب
إحسان تلك النحلة له ، كما يجب بملكه مستند فلا يستحق به إلا الحسب فيه ،
والنحلة اسم ما يرفع من لأرض بالأرض ، فلا يجوز أن يملك أحداه في جزء
من الأرض بسبب النحلة في الشيع ما له بملك النحلة بأصلها ، وإنما يستحق في الأقارب
والنسبة والبيع بالمعنى الروباني ، هكذا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله في شرحه

وذكر الخصاص في كتاب الشروط أن الحائض والسجدة والسجدة يسوان ثم ذكر
محمد ، رحمه الله في الكتاب أن الشجرة تستحق ما يصيب في النسبة ، ولم يذكر مقدار
ذلك ، بعض مناصبها فالأصل بدخل في النسبة من لأرض ما كان يوم المصروف يوم
النسبة ، أما هو فإما يصعب تلك الشجرة ، وله ملك الشيع تبسبب الأمانة المخرجة
وحسن الله ، وبصمهم فإني سأل في الأرض تقبلوا عنه شجرة يوم الغنمة ، وإليه
ما في الكتاب ، فإنه قد رادوا النحلة علف كان صاحب الأرض أن يملكها
أرض ، قد أن يترك ما تبسبب من الأرض مثلاً غلط لشم ، ركب النسبة ، بين طلع الذي
أصلها النحلة والشجرة ، له أن يورث ملكها ما بدأ له ، لا ، صاحب من الأرض
يقدر القلط الذي كان وما نسبه ، فكأنه أن يصرف فب ما تده ، فإن أراد أن يورث
فبها صاحب لأرض عنه إن ذكر وأحق النسبة بذكر هو قوله ، ليس لصاحب
الأرض أن يملكه ، وله الطريق إلى جاع ، وإن سرقه ، فإن ابن علم وقت النسبة أن لا
هو في ذلك فالنسبة دائمة ، ولا فالنسبة موقوفة

١٣٥٢٧ - كتاب غيبته وأرضي ورحم الله من يوم المصروف ، فاستسموها ،
فأصلها ، حل الرعي وهو ما ، وأصلها آخر أبيه موقوفة مسماه ، وأصل آخر أبيه
آخر حقه مسماه ، فاستسموها تكن حق هو لها ، فإذا سأل الشجر أن يورث في
أرض أصاب صاحب بالنسبة ، فبها صاحبه ، فليس له سعة إذا كان فيه في وسط
أرض هذا ، ولا يصير إليه لا يارصه ، لأن ذكر الحقوق وملكه هذه لاستمرها هذا

والشمار، بهير الأهاب والشمار مقسومة، وإن لم يفر لا ذلك، بقى مشتركة؛ لأن
 قسمه العفار ربع ربع الكرم لا يكون شيئاً للأعقاب والشمار إلا النصف، لم يذكر
 القليل والكثير .

في مدرج أبي الليث رحمه الله . كرم بين اثنين أقسماء، موقع النصف الأعلى
 في نصيب أحدهما مع الطريق القديم، وموقع النصف الأسفل في نصيب الآخر مع طريق
 دهموه للنصف لأسفل، وفي الطريق الثاني للنصف الآخر أشجار، قال الفقيه أبو
 القاسم الأشجار من ضمنه الطريق، وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله بن حملاً منك
 الطريق له، فالأشجار له؛ لأنها بمنزلة بيع الأرض والشجرة تدخل في بيع الأرض تبعاً.
 وإن حملاً من ضروري له لا ملئت الطريق، فالأشجار مشتركة بينهما كما كانت.

فيه أيضاً . وكان من ضروري طرف فرة ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ووجه ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦ ثم قسم
 للذين، فثبات موضوع لا يدخل في القسمة إلا بالذكر، كما في البيع والله أعلم
 بالصواب

ولذا كرههم بين قوم ساءهم، عليها قيل أن حمود، فيهم يخرج سهمه لولا
 عفوانه كذا الأثر في الأصول. فهذا لا يجوز؛ لأن ذلك محذور، لأنه لا بد من نصيب كل
 واحد منهم بعد الإخراج، به لا بد من أي عشرة معللة بحيد، أو توسط أو طرفي. وهذه
 سهالة محصية في سائر هذه، فوسط الخمسة، كما يعتمد النفع، وإن كان في القدر إلى
 ونقر: نعم، محصن لأن لقسما وتقرر قسما في القسم بسبب، ثم ساءهموا شيئا،
 وفردوا عهد، حار، لأن ما نصيب كل واحد منهم بعد الفرعة معدومة، بخلاف الفصل
 الأول، فإن ما نصيب كل واحد بعد الفرعة ثمة ليس معدوم

١٢٥٢٦ - وإن كانت يدري رجلين، فاشتما على أن حده أحدهما الثلث منه
 مؤخره، مجتنب خلاف رعيه الآخر الثلثين من مقدمها به جميع حله، فذلك واحد سهمان
 يرجع عن ذلك ما به يقع الحدود بينهما ولا يعتبر بهما بما لا في وضع الحدود،
 وإلا، في رضاء بعد وضع حدوده، وهذا لأن الرغب بالقسمة إلى يعتبر وقت وجود
 القسمة ومكانها، كالرغب في بيع يعتبر وقت وجود البيع ووقته، ولما القسمة بوضع الحدود
 والاعتين إلى المصير أو سائر، لأن الإمرة في حتم

ذكر في الأجداس القرعة للآب، الأولى لأسباب حتى ويحال حتى أخرى، وفيها
 باطلة، كما اعتن أحد عمده به غير عيب، ثم بين ما قرعة، والأخرى لطيفة النفس،
 وأنها جائزة، كما بين في المساء، فساو بها، والثالثة لإثبات حتى واحد، وفي مقابلة
 منه، فيعرض لها كل حقه كالقسمة، وهو جائز والله أعلم بالصواب

ما يورث، وأثبت في نسب غير الرؤية، قال مثليحت وحدهم الله أراد بما قال - الخطة
والشعر حبساً، والمكبل و يورث حقيقاً لأحدهما على الآخر، حتى يكون التقسيم
أختصاصاً، فيكون قسمه لا يورثهما حكم تفرقيهما، حيث فيها خبر الرؤية، وإن أرفق
من ذلك الخطة على الآخر (أثر السمع على الآخر) فهو مجهول على ما إذا كان
صعباً مستعصماً، بأن كان البعض عنقه وخرقاً، أو البعض حمراً، أو السمع يبقياً،
واقسم كذلك، حتى تكون القصة واقعة على وجه لا يورث الحكم، أو كانت صعباً
وإحالة، إلا أنه أصاب أحدهما من نعتي الصبرة، وأصاب الآخر من أسفه، وهكذا
الجواب في الذنب النهر والقصة التبر، وكذلك قوتى الذنب والقصة والجوهر والذات،
وكذلك العروض كلها، وكذلك السلاح والسيوف والسرور

١٣٥٣ - وإذا كانت ألقا فرعم بين رجلين، كل ألف في كيس، فالتسما على أن
لأحدهما كيس وللآخر كيساً، فلو أن أحدهما المال كنه، لم ير الآخر، فإنه لا يثبت
خيار الرؤية؛ لأنها تسمة وضع على وجه يورثها الحكم؛ وهذا لأن المرفق والذات
أشرف من كل وجه، ولا مقصود من غيرها، إنما المقصود التسمية، ومعرفة القدر يصير
المقصود معلوماً على وجه لا يتعلو، يتم الرضا به قبل الرؤية، بحال سائر الأخبار

قال: إلا أن يكون لسم الذي ير القال شرطهما، فيكون له خيار، وإن شاء رد
القصة، وإن شاء أتمها، واختلاف المشايخ في تعليله، قال بعضهم: لأنه إذا كان تسمة
شرطاً، أن كان ديو كان ذلك عبءاً، ويحذر العيب، لا يجوز الرؤية وخياراً "المسب
ثبت في التسمات كنه،

وبعضهم قائل: لأنهم يكوشوا يشتمه على أن يكون في القصة بتل ما أخذ
صاحبه، وإذا كان دون ذلك لا يسم به الرضاء عيشير في ذلك، كما هو أي عند اشتراء
جود من المكبل أو المردود، ثم كان ما بقي شراء بما رأى، هذه سبب نه الخيرة فهذه
إشارة إلى أن الرد بحار الرؤية

١٣٥٣ - وإذا اتسم الرضاه بتلقاً وكرماً، فأصاب أحدهما البطلان، فأصاب

الفصل السابع

في بيان من بنى النسخة على الغير ومن لا يبنى

١٧٥٩-الأصل أن من ملك بيع شيء ملك نفسه، لأن من النسخة يبيعها ويخزأ، ومن ملك بيع شيء ملك يخرأه ضرورة، إذا عرفت هذا، فنقول الأب يقاسم مال ولده الصغير، ففإذا كان أو متولاً يعني يسير، ولا يملك بيع ما حشر، لأن يملك بيع مال ولده الصغير عماراً كان أو متولاً، يعني يسير، ولا يملك بيع ما حشر فكذلك نفسه، ووصى الأب في ذلك بميراثه لأب، وللهذا ثبت الأب حال عدم الأب، ووصى الأب بميراثه لأب

وأما وصى الأم يقاسم مال ولدها الصغير ما سوى العمار من تركه، لأن إذا لم يكن للصغير أحد من سميتها، ولا يقاسم ماله من غير تركه الأم، العمار والمتول في ذلك على الترادف، وهذا لأن وصى الأم قائم مقام الأم، والأم كانت منك حال حياتها، كانت يملك بيع متولاتها التي يرثها هذا الصغير حصتها على نفسها وعلى الصغير، فإنها ما لم تحسن ذلك ويحفظها لأبيها بها، ولا يصير موروثاً للصغير عن جهتها، وكانت تملك أن تحفظ ما ورثه الصغير من غير ما يعيب، وما كانت تملك بيعها العمار ومتولاً في ذلك على الترادف، وما كانت يملك بيع عمارات نفسها التي يرثها هذا الصغير حصتها، لأنها محصنة بنفسها، وإنما كانت تملك بيعها لما احتج إلى الثمن، إذا ثبت هذا في حق الأم ثبت في حق وصيها الذي هو قائم مقامها، فبذلك وصيها يبيع المتولات التي ورثها من الأم تحصيلاً، ولا يملك بيع عماراته التي ورثها من الأم تحصيلاً، وإنما يملك بيعها لما حشر، يعني نفسها، بأن كان عليه دين، ولا وده به، لا من نفسها، ولا يملك بيع ما ورثه الصغير من غير الآباء، المتكفل والمتكفل في ذلك سر

وإذا عرفت حواش في البيع ظهر الجواب في النسخة، متى كل مريض ملك هذا المرضي البيع منك النسخة، لأن من النسخة يبيع، فإن الإنسان أندر على تحصيل النسخة، ومن كل مريض لا يملك البيع لا يملك النسخة، وكل حواش عرفت في وصي

[مع صيت الصخر وفاسم الكتيب^(١)]

١٣٥٤٤ - ولا عجز المسحة على للرسم والمعمى محبته رالدى بجر ومبني إلا
 برضه، أو وكائه في حاله صحت وإفاقته، وهذا لأن هذ 'بما رضى عنى شريف أن والى،
 فكان ملحفاً 'عدم'، بل أنه موجه حقيقته، فما يثبت بغيره من أنو لايه انشائه
 بأكوائه حاله 'نصحه لا يروى' وما له يكن ستاً للصخر عنه من الولاية لا يثبت

ولا يحتاج إلى أن يبيع كل واحد من الورثة بما يخصه ، وكذلك لو أن العاقص لم يسل الورثة عن الدين ، وقسم الميركة بينهم حتى حازت القسمة طامراً ، ثم ظهر الدين ، فالعاقص يتقصر القسمة ، لا أن يفسوا الدين من مالهم - على الورثة - بحيث يند العاقص لا يقضى القسمة من المصير جميعاً

وكذلك لو أبرأ العريم لبيب عن الدين لا يقضى القسمة ، لأن لو حبس للمقضى حق العريم ، وقد رآه قبل الناس ، فيسحق لتقضى ، وهذا كونه إذا لم يعزل الورثة صحيب العريم ، ولم يكن للمعيب ما ، آخر سوى ما اقتسموا ، أما إذا عروا ، أو كان للبيات مال آخر سوى ما اقتسموا ، فالعاقص لا يقضى القسمة

وكذلك اجواب فيما يدعى الورثة الميركة لأحسبهم ، ثم ظهر العريم ، وكذلك لو ظهر وارث آخر ، ثم تعرفه الشهود ، أو ظهر موصى به بالنسب ، أو الربع ، وقد قسم الورثة الميركة بأنفسهم ، فإن يعاقص بعض القسم ، ثم يستأنف بعد ذلك ، لأنه تبين أنها وثقت بغير محضر من بعض الشركاء

فإن قيل أي دونه في بعض القسمة واستأنفها من سائر؟

قلنا إن لم يقضى القسمة يحتاج هذا الورث أو الموصى له إلى أن يستولي عما وصل إلى كل واحد منهم للحدار نصيبه ، فيتعرض نصيبه في مواضع وإذا استؤنف^(١) القسمة لا يعرف نصيبه ، وهذا بلائذ ظاهراً

فإن قلنا الورثة نحن نفسى من هذا الوارث أو الموصى به من مالنا ، ولا تقضى القسمة ، لا يلتزم لى قلوبهم ، إلا أن يرخصى هذا الوارث ، أو الموصى له ، موقى من هذا ويصا إذا ظهر عريم أو موصى بألف مرسله ، فعالت الورثة نحن نفسى حقه من المال ، ولا تقضى القسمة أن بهم ذلك ، والعرف أن حق الوارث ، والموصى بالنسب ، أو الربع من حق الميركة ، وإذا أرادوا أن يعطوا حقه من مالهم فقد فصلوا شره نصيبه من الميركة ، فلا يصح إلا برصه ، ألا ترى أن من لا يملكه أو لو أن الميركة أن يسموا جميع الميركة فيما بينهم ، وفسوا عن وارث آخر ، وعن الموصى له بالثلث أو الربع من مالهم ، ليس لهم ذلك ، وطريقه ما قل

(١) مكفاني ظ ، وكان في الأصل وم . مستوفيت .

هذا الخبر : هو خبر من خبرك التي كنت فيها ، بعد ذلك بعد ذلك بعد ذلك

و لا تقسمه في هذا الزمان فان علي آله يسي بحير من لهم ، واما فانهم هاهنا

١٣٥٨ هـ / نوادع احمد بن محمد بن تمام القصبه في ادب الوصفي لامية الصوفي شاذي

وَقَدْ لَاحِظَ بَعْضُ الْمُؤَلِّفِينَ أَنَّ هَذِهِ الْفِعْلَ وَالْمَعْنَى هِيَ الْمَعْنَى الَّتِي فِيهَا يُقَالُ:

كبر الامر، وادعى التوفيق، بسبب معه، واقباله معناه، لا لا مانع منه

٢٥٢٩ سورة النمل عند الموت يعجز القوي عن طلب العون من غيره

به من آید و امانت با هم می‌دهم، و نیت حیات بعدی می‌دهد، به ما و او میسر باشد یا

بسم الله الرحمن الرحيم

حاصل مقام ان کے لئے ہے۔ یہاں پر یہ بھی یاد رکھنا چاہیے کہ یہ مقام ان کے لئے ہے۔

القبر ، واما ما بهن ظاهر

٤٥٥ - ردّ الاربعة من ثمانين ثلاثة عشر على باب طه ووردت اسما

كثير، ونفسه هو رغبته، لأن نفس علي ميراث الجلاء، والابن دم به رجس او صبي

منه ما يوقه لولا هذا القسط من جسمه فيكون كذا في القسط

۳۵۴) و لم یجدوا فی الجبل الذی ذکرت فیہ صلابۃ

لا تتركوا هذه الأمور في أيديكم، بل اذهبوا بها إلى الكهنة فاحرقوها.

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

لجميعه قد هم لا انا عذب بل اني كذب على الحجة و دور خطبك بصدق قبيح، وان

فليس من حقنا أن ندينه، وليس لك أن تدينه لأنه لا إله لك.

في الخصم لأنهم يبيعون خصي وثمنه غير معلوم.

يقول لا، بل في نفس الخلق فتارة لا تفتت معاً، كما يسمون بكفار جاسريه

مفتی محمد رفیع الدین صاحب دہلی

وہاں گرجے، اسکول، بازار، ہسپتال، پولیس اسٹیشن اور دیگر عوامی سہولیات ہیں۔

البرقة من الوحي أن الله عز وجل قد خلق الدنيا في ستة أيام وخلق آدم عليه السلام في يوم السابع.

ذات بیسم و پیوسته زبانتان معنی - ۱۲۶ - با پیوستن با آنکه که بشری به امر و دیگر

دلك طبر اُتت، كد غي

١٣٥٥٢ - ولو ادعى نوارث أنه كان لشري تميم أبه منه في حياته ثمن مسمى،
وقد انتمى، وأن المينة على ذلك، فهو جائز؛ لأنه غير ماضٍ في هذه الدعوى؛ لأن
شراء تميم أبه لا يوجب مساد القسمة، ولا ينافي مع ذلك، بل يقرر، وتكون
القسمة جائزة؛ لأن ما ادعى من الشراء لو ثبت معانية ثبت القسمة على الصفة، كما إذا
ثبت باليمين.

١٣٥٥٣ - وإذا أقر الزوج أن غلاتنا مات، وترك حده بدل مرثا، ولم يفل لهم،
ثم ادعى بعد ذلك أن الميت أوصى له بثلاثة، لو ادعى جهنا، وجبت بشفه؛ لأنه لم يصح
مقتضى إلى الدعوى؛ لأنه لم يسبق قبل هذه الدعوى سوى الإقرار الأول أنه هذه الغلات
متروكة الميت، لأز مبررات الميت ما تركه الميت، والدفن والوصية لا ينافي كونه متروك
الميت؛ لأنها إما بعضيات من متروكة الميت - والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

الفصل التاسع

في الغزو في القدس

يحب أن يعمد أن كل اسم يرجع إلى الحكم بأكثر من خمسة درجات لأن على
كل قسم في كل واحد لا يثبت فيها حكم العزوة. فإن حصلت براهينهم وكل
قصة لا يرجع الحكم ما ثالثه منه لا يحل لأبي عنها. يرضي فيها حكم القزوة.
كل قسم في حشر. فأن كل قصة يرجع الحكم فلا لا يثبت فيها حكم القزوة. بما
لأن الحكم إنما كان يرجع من حيث الحكم كأن يخاصي الوعد. أو لا يكل واحد
منها مضطر في هذا القسم. ولا حصلت براهينهم على ما سر في مسائله فكانت
ولا لا يثبت لأبي العزوة لأن القزوة إنما يثبت ما محار. ألا يرى أنه اشيع عند
استحقاق التزويج من خمسة ما على حشر. لأن من لم يكن
محتاجاً في الأدمية

١٣٥٤، وكذا في لأب: وعلى جزيرة لسه - وعنف - واسمها قهرم
 بقية الرقة على لاس وهرم ما كان - لأن القصة فيها عذابي وحرور إذا كان
 قصة بر جبه الحكمة إقرار لعين من وجه - وبها من راحة من ممرق صدر
 الكتاب، واعتار له ما بعد أن كان ينت فيها حكم العرو، وبغيره من إقرار لا يثبت
 فيها حكم العرو بالنسبة، بحالها إليه المحصر

اما على الامر الاول لان الملاح - خارج النسخ - وبس قصص فيه ، وانما امر
المجلس العلمي علانه بس له بقره اخبر بوجه من الوجوه ، واما ان يكن بمشوري به حق ،
فقد التزم بوجه من الوجوه .

أما نفسه فيحللناه، وإن كل قدماً لا خرجها أنكم قد استأجرتكم منكم، فحكم الله في ذلك، لأن كل واحد منهم غير مستطير في هذه القضية، لأن كل واحد منهم غير مستطير من تغيير ملكه بنفسه كل واحد على حده، وإن كل واحد منهما غير مستطير من غير الآخر حقيقة، فلا يمكن، لا حكمة لأن ما حصل إليه ليس به مثل ما كان له، لأن ما حصل إليه ليس به مثل

الأرض، والأرض يست مثل الله حتى يجعل جميع وصول مثل اليه كوصول عين الخمر، فود النسخة المخلول داراً بينهما يشرأء، أو ميراثاً، يبي أحدهما من نفسه الذي أحدهما، ثم نسحو من نصيب سلى الموضع الذي فيه سنة ١٠١٠، ود نسخة وأبطالها، لا يرجع على شريك من نفسه السادة لأن هذه نسخة يوجبها الحكم

وإن كان دارين عهداً، فاحدهما وأحد هذين، وهذا داراً، ومي أحدهما في ماله التي أخذها، واستحب ثلث لغيره، رجع على شريكه نصف منه سواء ذكر أنساده في الكتاب مطلقاً من غير ذكر خلاف، من شايحت وجميعهم الله من قال للذكور هي الكتاب قول أبي جعفر رحمه الله، لأن هذه نسخة لا يوجب حكم على قوله، أما على قولهما من عهد الله هذه نسخة يوجبها الحكم، ولهذا يحبر الأبي عنيها، ثبتت فيها حكم العرود

وحكيم من قال هذا لم يوجب جميعاً، لأن هذه النسخة لا يوجبها الحكم لا نسخة، فذهب إلى يوجب الحكم إذا رأى التي هي التسلخ في أن يسحقها على الواحد، أما بل روي في نفس ذلك فلا، والجواب في الأربعة كما جواب في الثمانية

١٣٥٥ - ولو كان خادمين، فاحفظنا على أن ياحد قد حادث، وذلك خادماً، فغلب إحدى الخادمين من شئ أصابها، ثم استحقها وحل، رجع من شريكه بنصف قيمة قوله، وهذا جواب ظاهري على قول أبي جعفر رحمه الله، لأن هذه نسخة لا يوجبها الحكم على قوله، وكذلك على قولهما على قول من يقول من اشترى وجميعهم الله، إن نسخة الرقب نسخة جمع على ما بينهما موكول إلى أي العاصي، وأب على قول من يقول من الشايح وجميعهم الله، إن الرقب عدهما وجميعها الله ينقسم نسخة جمع على كل حال لا يثبت حكم العرود لأن هذه نسخة يوجبها الحكم لا معاملة

١٣٥٦ - ورد كان دار واحدة وأرضي ملاء بين ورثة، فانقسم مير قصه، وصي أحدهما من نفسه سنة، ثم استحق نسخة، ونقص سنة، ورد نسخة، لا يرجع على شريكه من نفسه السادة، كذا ذكر في بعض نسخ كتاب النسخة، وهو محمول على ما إذا

(١) هكذا في الأصل نسخة

(٢) هكذا في الأصل نسخة

انقسموا بالدار على حصة، والأرض على حصة، فتكون هذه حصة يوحىدا الحكم

وذكر في بعض النسخ أنه يرجع على شريكه نصف حصة الماء، وهو مسئول على ما إذا انقسم ما حدهما من الأرض، وأخذ الآخر الأرض، فتكون هذه حصة لا يوحىدا الحكم

١٣٥٥٧- وإذا كانت الدار بين قوم، ففسمها الله على بينهم، ورجع نصيب كل واحد منهم في دار على حصة، وأجيرهم على ذلك، وبس أخذهم في الدار الذي أصابه بناءه، ثم استحقبت هذه الدار، وعلهم بناءه لا يرجع على شريكه بالنسبة، أما عندهما وحبهما الله، فالآن هذه حصة يوحىدا الحكم عندهما رحمة الله من رأى القاضى الفصل فيها، وأما عند أى حصة رحمة الله فالآن الذى فى د فسمها حصة جميع، فقد جعل حصة الله فى نفس مجتهد به، فالنصف بالدار الو حصة عندهم جميعاً

وفى المتن "هنا عن محمد بن حبيب" الله دار بين رجلين، جاء رجل إلى أحدهما وقال: وكنت شريكك فى أماسيك، فلم يصدقه، ولم يكده، فقاما، ثم بنى ليلى صدار له بناء يسمى الشريك الخاص - ثم جاء الشريك الثالث، وأتوا فكون ذلك، قال يرجع صاحب البناء على الوكيل بقيمة البناء إلى شدة لأتفه غره حواله أنهم بالصواب وإلى المرجع والمآب

على صاحبها فيه وفي كتابه ما لا يدرى به من منزهة ربنا ورحمة ربنا
صاحبه بحسنه ودينه تصبغ ما في يد صاحبه، «إنما نزل كتابه على من لا يملك
يرجع تصبغ ما في يد صاحبه، عند مشققات التوراة» جمع جمع من يده صاحبه،
وعلى هذا القول من - ٦٨٥ -

الوجه ثالث في تسمية حروف التوراة بأسماء وأحرفها، وهي هذا الوجه
ثلاثة لا تعدد، أول حريته «حمه الله»، والتسبح عند بالآخر غير نحو ما يدرى، فإن
آخر التسمية وكان تسبح نصفه مثلاً، رجع على صاحبه برجع ما في يده، وقيل
تو يو سي بعد التسمية وبها في التسمية، وهو محمد، حمه لما يصير في صبح
أي حصى مع أي طبيعة رخصت الله، وهي تسبح أي سليمان مع قول أي يوسف
وحمه ما الله، وهكذا الآية في كل من يتنصر، ولأن التسبح، الحمد لله، ير صاعه
رحمة الله وابن يسح حمه الله، حمه الله مع قول أي خباز حمه الله.

وجه قول أي يوسف حمه الله، أن التسمية من تسمية الأبرار، وبها التسمية
والحصى قولاً تصبغ غير تسبح عليه، لم يحصل البر بعد تسبح عليه، فعد
تسميته، كما في تسبح حمه الله مع قوله الله.

وجه قولهم، «إن هذه تسمية أدب مقصودها» أن ما يدرى من هذه التسمية أشهر
تسمية كل واحد من معاني «الفرع الشريفة» و«الفرع» من الأسماء، من الأسماء كل
أحد منها في تصبغ ما فيه إلا أنه ظهر لأحدنا شرب في تسميته، وحصل هذه
الفرقة في أدب الله، لا يوجد له إلا في الأسماء بالفرقة الأولى، فإن كثر
حظه بين اثنين التسمية، واحد في واحد كراهية، حمه الله، وحده في حقه ما كثر
حظها، فإن التسمية لأدب من غير حمه الله، فلهذا في الأسماء جميع تسميته.

ولو كان باع حمه الله، تصبغ ما في التسمية، من تسبح ما في يده، فإنه يرجع
على ما يدرى ما في يده، عند أي حمه الله، حمه الله، لا يدرى، إلا في ما قبل
الحمه الله، لأن الأسماء لا يدرى على و«ما في يده» لا تسبح، و«ما في يده» عجز
عن إدراكه لتسبح فلهذا سقط خبره، وإنما على قول أي يوسف، حمه الله
فالتسمية فائدة نوك، فو، تسبح، أي يا تسبح عليه كتابه، فلهذا بحكم

ج ۱ کتاب المصنف _____ ۱۴۷ فصل ۱ عید یسحق صباغی
 صباغی صوری حبس شده در هم، واحد آخر من مساوی حصد مرانی، و مسخر سادات
 الاربعین به دوی عشرة، و دره بر جمع علی صاحب محبت در هم بر نفس شاه می
 درونیه و دیگر المصنف حائز به عندهم، و اخیار المصنف عید، ما بقصد عترة ثلاث
 اسحق شریعیه به به لا صبر المصنف بحیه لأن طهانی لم یفسر مصنفاً به خطای
 المصنف و آن الرمز به به به هم لأن ا حتی ثلاث صوری عشرة در هم، عید
 ملنگ به، فلا یرجع به علی احد و صیغها قد تشریه من مساجد و ا ث شخص در هم -
 و الله اعلم بالصواب -

[illegible][illegible]

وَرَدَتْ بِهَا نَفْسٌ مِّنْهُ بِمَا كَرِهَ لَهَا وَالْأُولَىٰ بِمَا شَاءَ فَكُلَا مِن مَّا رَزَقْنَاهُ وَأَطِيعَا أَمْرَ اللَّهِ وَأَطِيعَا أَمْرَ الرَّسُولِ إِنَّ هَٰذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ

(عبداللہ) فتوحی نفسہ، کتب فی نفس الجینہ

[illegible]

لأنه كما أن الحق على قدر حقيقته أو ما نطق به، فكذلك الزاوية صاعدة ذراع في حيزه
لا تشمل بعد ذلك، وكذا من لا يفسد انفسه ولا حيا سعيه، ولا يذهب إيمان الله ولا ينجي غيره
عن الله على قدر في ذلك، فهو في حيزه على قدر حقيقته، لا يشترط
لذلك، بل يجب بقدره الباطني على قدر حقيقته، وليس كما عاده الفلسفة على أنها

[illegible]

عند أبي حنيفة رحمه الله، لو أن بيتاً من كتاب التورع، ولا غير، العشاء، إلا أن بيتاً من
التورع عند أبي حنيفة رحمه الله، لو أن بيتاً من كتاب التورع، ولا غير، العشاء، إلا أن بيتاً من
من بيتاً من كتاب التورع، ولا غير، العشاء، إلا أن بيتاً من

ثم إنهم لم يروا بينه وبين إلهاده الواحدية، فقلنا في الرد على ما بعد النسخة،
وقالوا في الرد الواحدية بعد النسخة، وكان يجب أن لا نلزم بالنسخة في الرد الواحدية
أيضا، ونسحق بسبب ذلك الرد على صاحب المذهب عليه، فقاموا أيضا، ولأن
الإلهاده لم يصر من مذهبي كمالا يصره نصيبه، ولا وجه أنه لا يصره نصيبه
أدفع عليه، فلا يصر منه مني فحق له بذلك لأنه حكاه استحقاقه نصيبه، وإن
أدعى عشرة أدفع سادس، فكذلك لأنه لما شرط له عشرة أدفع من نصيب صاحبه شاقق
جميع خمسة ثم دعي يصر نصيبه متى نصيب صاحبه مائة جزء، صار نصيبه ثلثيها،
وإنما ثلثيها لإلهاده في الرد الواحدية، لأن نصيبه خمسة مائة نصيبه أنه ادعى له صاحبه
شرطه عشرة أدفع من نصيبه، قال ولا أدفع كتب ثم طنو عشرة نصيبه أصغر
بنصيبه، لم يسبق له جميع نصيب صاحبه، وشهد الشهود له بعشرة بطلقة، ومضى
كتبه أخذته عدة (سبب الإلهاد من المذهب بالتعريق) لأنه على مذهب أن يكون المشروط
عشرة نصيب نصيبه بنصيبه لا يكون نصيبا بالتعريق، جاء ثم يقدم ماضيه كيف كان
تسوية من النصيب حتى ما هو المسمى لكل واحد منهم في الرد الواحدية بالنسخة
وهو أن يكون نصيب كل واحد منهما خمسة من مائة واحد بخلاف الرد

[illegible]

١٢٥٦-هـ، أو ١٨٤٠م رحل إلى عترة أوانه، فاختار جديده، به وأخذ بالآخر
 منه، وألقى أحد لا به، فوبى به من السه له فصاره في نسبه، وأقام على ذلك بيته،
 وبه بعض له بيت، سواء في عترة ما أنقى من القرد، أو له يسر، أو لم يقم له به

ذكر في الكتاب أن صاحبه يستحقه ، ولم يوجب التحالف ، فهذا محمول على ما إذا أقر بقض ما ادعى ، ثم ادعى أن صاحبه أحد ذلك من غلط ، فيكون مدعى لمصيب على صاحبه ، وهي منزلة الأجب التحالف ، فإن ادعى أحد الأربعة بكونه من الستة فله أن يثبت من قسمه ، وأما الآخر أنه أصبه في قسمه ، فهي ستة صاحب الأربعة ، لأنه خارج عنه .

قال : والإشهاد على القسمة لا يجمع دعوى الزيادة على صاحبه ، بخلاف الإثبات على الاستيفاء ، والفرق أن لإشهاد على القسمة لا يقتضي إثبات قبض جميع الحق ، كملفظة القسمة ، بخلاف لإقرار بالاستيفاء ؛ لأن الاستيفاء عبارة عن قبض جميع الحق ، والإقرار بالاستيفاء إثبات يسمى جميع الحق ، يصير منه بعد ذلك أنه لم يقبض بعضه .

١٣٥٩٥ في الثمنى ابن سحاحة عن أبي يوسف رحمه الله دار رجلين ، قسمها القاض بسبب ، فقال أحدهما لصاحبه الذي في يدي هو بشي أهلك ، والذي في يدي ليس ، وكان الآخر لا ، بل الذي في يدي هو الذي ليس ، لئلا لكل واحد ما في يده ، ولا يثبت على صاحبه

وفيه أيضاً إبراهيم عن محمد رحمه الله ، رجلان بسبب دار ، ميراثاً من أبيهم ، قال كل واحد منهم بصاحبه ، لك هذه الدار ، ولي الأخرى ، عنى أن كل واحد منهم مائة أذرع ، فإذا أحدهم مائة وربع ، بينهما ثمن يظلل القسمة

وقوله قال كل واحد منهم بصاحبه يعنيك نصيب من هذه الدار بصيبك من الدار الأخرى على أن كل واحد منهم مائة أذرع ، فإذا أحدهما مائة وربع أو أكثر من ذلك ، لأن هذا بيع ، والأول قسمة - والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب -

قد يرمى ملكه لأن السنة حرة و... لا يندوب... راء السنة لكي لا يورون وهو علة
الإستماع من الجمعية المعمورة أنه لا من جهة غيره شرط ذلك أو من بشرط
ولها أن يمس المني، وبشلا نهاية إنابة لها في لحد من لال الأصل فيها
للقصود وهو نيز أن السنة العن، والنهاية حلف عه لا ترى في الإبداء بطلب
لحدها سنة العن، وطلب لآخر من القضي لنهاية، والخاص لا يباين بهما، فكما
في الإنهاء لطلب لحد من السنة لعم لا يستدح المنياء

وذكر محمد حقه في باب النهاية في الحيوان . بكل واحد منهما نفس النهاية
حقه ومير عدر، قال شيخ الإسلام . رحمه الله . هاهنا صدر الرواية . والله شمس
الأئمة المفلو . إما يكون لأحد من نفس النهاية : إما أن يمس من العن
أو قال . أريد أن يمس العن من يصير يصيب كل واحد من . فهاذا قد أصبح المنياء
لعود النافع مسرعة كما كانت . فلهذا في لا يحبه إلى دلت

وروي في سماعه من محمد . رحمه الله . أنه ليس بكل واحد منهما نفس المنياء
في غير هذا صاحبه . فهاذا قد عرفت . وكل شمس الأئمة المفلو . رحمه الله . عان
في هذه الرواية . قال شيخ الإسلام . رحمه الله . وإنما يكون لأحد من العن
ويعبر على ظاهر الرواية . فهاذا حصل لنهاية من صيها . أما إذا حصل بحكم
الحاكم . ليس لأحد من العن . فهاذا لم يسطع على العن . أما إذا حصل بحكم
الحاكم . فهاذا لم يمس أحد من أصحابها إلى إجماع منها . أما إذا حصل
في إجماعها . لا يمس في إجماعها . فهاذا لم يمس في إجماعها . فهاذا لم يمس في إجماعها
هذه المسئلة . وهي لعمدة بهما . فهاذا .

وليس كواحد من العن . فهاذا لم يمس في إجماعها . فهاذا لم يمس في إجماعها
النهاية . فهاذا لم يمس في إجماعها . فهاذا لم يمس في إجماعها . فهاذا لم يمس في إجماعها
في يد الأخر . فهاذا لم يمس في إجماعها . فهاذا لم يمس في إجماعها . فهاذا لم يمس في إجماعها
إجماعها . فهاذا لم يمس في إجماعها . فهاذا لم يمس في إجماعها . فهاذا لم يمس في إجماعها
نهاية في العن . فهاذا لم يمس في إجماعها . فهاذا لم يمس في إجماعها . فهاذا لم يمس في إجماعها
لا يمس في إجماعها . فهاذا لم يمس في إجماعها . فهاذا لم يمس في إجماعها . فهاذا لم يمس في إجماعها

التصريح به لا يمكن من وجوه ، من حيث المصيبة ، ومن حيث مقدار القلة ،
لأن المبادىء من مسائل جبري يستلزم القصد بحكم الإيجاز ، فيبطل في الاستدعاء ،
فيضاهي ، فلا يستجره استعجال القضي ، وقد ضعف بطلان ما جبر الأول ، ولذا وقع
اقتضات من وجوه ، كان دعاءه ، وعلى بعض القلوب لا يعتبر المصيبة مكرراً ، بل يعتبر
مصادفة من كل وجه ، كما في قسمه الغير في اجتناب المختلف (١) فعلى (٢) إذا احتسب مباداة
من قل وجه كان هذا مباداة متعده بمصيبة من جنسها ، وقد عانت مكرراً ، فلا
يجوز وليد تراخي عيب

وأما في العبد في ذات جاز السهاو على الاستحسان لأن نسبة عيب على هذا الوجه
موضعية ، جازة عند الكل ، وإن كانت لا تجوز من غير تراخي عند أبي حنيفة رحمه الله ،
فكذلك صفة المصيبة على هذا وجه ، ولأن العبد في الاستحسان في النظر والمطر ، لا يتناولون
في المصيبة إلا بسبب ، فلا يقع ذلك اعتبار معنى الإفراد ، فنكون المباداة في حكمها
بمكرراً من وجه ، فلا يعرف المساء بسبب الحسن ، لما كان خروجه ، مسبب الحسن
يختص بالمباديات من كل وجه

ولو ثبت في العبد على الاستحسان في ذات جاز ، هذا أمدهم ،
فيكمل عنه ، ويؤجر هذا العبد الآخر شهراً ، فيأكل عنه ، ثم يجرى في قول أبي حنيفة
رحمه الله ، وجاز من قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله ، هذا بقولان المصيبة إذا
استويا في النظر والمطر ، فلو لم يكن في العبد ، لا بسبب ، فلا يقع ذلك دفع
الإفراد ، ويشترط في ذلك في فصل الاستحسان ، ولا في حنيفة رحمه الله ، أن المصائب
من العبد في الاستحسان تغايرت في حق ، فبأنه عبيد سودا في النظر والنظر ،
ويستأجر أحدهم ، كغيره بمسألة إلى آخر ذلك حرافة في أحد ، باعتبار المهادنة حية
مبذلة من كل وجه ، عذر من سبب الحسن ، وإن تراخي عنه ، بخلاف ما لو
تراخيا على قسمه العبد على هذا الوجه ، حيث يجوز أن كان ذلك ، لأن ذلك لا
يشتمل انفراداً ، ولهم كماله من حيث يجوز الشهادة في ذلك ، فلا يقع ذلك في حق
اقتضات من أبي حنيفة رحمه الله ، لأن العاقلة كفاية عباد معنى ادريه

ولما أصدر لأمر بالحدود بين الأديان والأديان ، وبها كتاب قسمه

الأرضين إقرار من وجه، مبادنة من وجه، فيمكن اختيار معنى الإقرار في هذه المهادنة بأصيل معنى لأرض، ومهمامكن غنسلو معنى للإقرار لا يثبت حرمة النساء بسبب الجنس، علما ليس في العدد سنادا يكره التفات ما اعتدوا أحدهما محتضا، وما اعتدوا الآخر بصيرا، إنما هو شيء واحد حتى في الأصل على التفات معا، ما فاحشا، فاعتبر المهادنة فيه صلته من كل وجه

١٣٥٧١ في لفتي : جاز يشك بين رجلين فهدما بين بهان على أن يرجع هذه إلى هداسج، وترفع هذه من هداسج، كمال جتزأ، قال : ولا يسه هذا ليز القدر والإبان والعمد، علل فقال : لأن البان بين آدم لا فيه لهد، وأبان هذه الأمية لها قيمة

١٣٥٧٢ - وإذا تباين في الدايين وكوتا أو استغلا لا يثبت على أن يركب هذا هذه الداية شهرا، وهذا هذه الداية الأخرى شهرا، لو تباين على أن يركب هذا هذه الداية شهرا، وهذا هذه الداية الأخرى شهرا، فهذا جائز في كل شيء يوسم ويحمد وحمهما الله، وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يجوز، والكلام في التباين في سلال الدايين، فظهر الكلام في التباين في استغلا الدايين، وقد مر هذا

في الكلام في التباين في الركوب، فوجه قول أبي حنيفة : حله الله أن التفوت في الركوب تفوت عاصي، وهذا، أو استأجر دابة للركوب، ولم يبر الرابك لا يجوز، فتعسر للمهادنة من كل وجه، فيتمسك الرابك لأنه مقابلة مفعلة من جهة

ولهما : أن التباين من وجه واحد، وهو الرابك : لأن حيث التفوت والتسببه، فكان يصور، فتعسر المهادنة بمرأى من وجه، فلا يمكن الرابك : أو في الدابة أو الحقة لا يجوز الهليق استغلا بلا خلاف، وهل يجوز التباين ركوب لاسك : على قول أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز : وأما على قولهما رحمه الله، ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أنه لا يجوز : لأن الدعاوت يمكن من وجهين، فتعسر المهادنة مبادنة من كل وجه، وذكر فخص الأئمة السر على رحمه الله : أنه يجوز

١٣٥٧٣ - إذا تباين في ركوب استغلا، تباين حدتهما، أو أتى انقصص المهادنة لأن كل واحد منهما إثم حتى يسلمة الخدمة له آخر بشرط أن يسلم له حده

فقدى في يمينه. ولم يبدى، ولو استعمله الشهر كله إلا ثلاثة أيام بعض الآخر من شهره
ثلاثة أيام، فلا بد. وما استعمله الشهر ورواحه ثلاثة أيام، فإنه لا يراد إلا آخر ثلاث
أيام؛ لأننا نوزعها بحكم الإثبات لا بحكم العقد؛ لأن الأمانة لم تقابل مرزوق الشهر.
والقبح لا ينعقد بالإثبات من غير عقد، فأما عقد العقد - ثلاثة أيام، هذا نمطها لعقد ما
بحكم العقد؛ لأنه ذات بعض معمود عليه قبل القبض في منه العقد. فلا يسلم الآخر
هذا "بارع من الدين، بحكم العقد.

ولو أتي أحدهما أشهر كله، فاستخدم الآخر فاشهر كله، فلا شبهة، ولا آخر.
وكان يجب أن يضمن بضمة أحد الجبل؛ لأن الأمانة مبدأة من وجه، وبنائه من كل
وجه لا تفتح بها. عند انقضاء قبل القبض، من يضمن، وله أن يألوا من استأجر
شئ بعيد، وهو المبرور. ولم يضمن الضمة حتى حلك العقد، ثم يمكن الدخول، فإن عيه
أجر لقتل؛ لأن يهلك العهد بعد العقد، ولم يفسخ. فله من يضمن يضمن يضمن بحكم
عقد فاسد، والجواب النهائي؛ مبدأة من وجه، إقرار من وجه، فاعتبار لبيته إلى كذا
تعمد الخلف باعتبار الإقرار لا عموم. فلا يقوم بالنسك

١٣٥٧٤ رد عطف أحد الخادمين على ختمه من ثم هذه الخادم، فلا ضمان
عليه؛ لأنه عطف من عمل مأذون فيه، وكذلك إنزل من أسد من سكنى من شرطه،
ولا ضمان؛ لما دنا

١٣٥٧٥ وكذلك من حرق الثمن من زاد فوعدا منه، فلا ضمان؛ لأن هذا من
جمله السكنى، لا من أن مستأجر واستعير بكنة ذلك، و سكنى مأذون فيه

١٣٥٧٦ وكذلك من رخصاً فزى وجزى برخصه، أو رخصه في شيء، فخر به
بشأنه، فلا ضمان. ولو رخص فيها بئله أو اشترى بشراً فيه، فضمن بغيره أن حلك
صاحبه، حتى أنه إن كان به صاحبه فقتل فضمن بغيره. وعنده يضمن المصنف
على كل حال. فقد جمعه حديثاً بالعصر والبناء في عطف صاحبه. وإن كان مأذوناً
بشئ من فيه

ومن أصحاب رحمهم الله من قال: هذا كله من عطف من ابتاع؛ لأن البناء ليس إلا

وصح الآخر وطلق واحد منهما على الآخر ، ولو صح جميع ذلك في الذمة لا على وجه الباء ، مع يضمن ، كذا هنا

قال شمس الأئمة حيواني رحمه الله فإن كل واحد من ذل لا يملك به ، أن يكون الجواب في المساجد ، إذ ليس لها شئ ، تعطى بها بيتان لا يضمن ، كما لو وصح فيه شئ ، قال رحمه الله ، ورويه عن حلاله قولهم - وأما راية من رويته في فصل الإجارة أنه كان مضمومة عليه

١٢٥٧٧ - أنه من حجب ، فحلف كل واحد منهم صاحبه عنيها ، فقال أحدهما يكون عندك يوماً ، وعندي يوم ، وقال الآخر - بل تضعي نسي يدي عندك ، فأنى أحلفها عند كل واحد منهما يوماً ولا أضعها على يد عندك ، هل مذهب رحمهم الله ، ويحاط في باب الفروج في جميع لو صح وهو معتق في الحسرة ، والطلاق في النساء في فصل المهاد وغير ذلك إلا في هذا الموضع ، فإنه لا يحاط بحسبه ملكه ، وهو نظير ما أنكر العاصي أن يأنى جوارحه في غير الثأني ، وبسمعه في الداء ، وبطل وجهه في حاله الخضر ، وأنه من غير سبيله ، لا يكون للقاضي عليه سبيل لحكمة ملكه ، كذا هنا ، فإن شاع في البداية بالقاضي بدأ بأئمة شامه ، أن : أفرع قال شمس الأئمة السر حتى رحمه الله ، والآخر أن يفرع بهما بطيياً لغيرهما ، وإليه مال شمس الأئمة المخلو في رحمه الله

١٢٥٧٨ - عهد رامة من حليل ، فتجهتا فيهما على أن يحده الأمان أحدهما ، ويخدم الآخر ، أو غير أن غير كل واحد منهما طعام الخادم الذي شرطه في الشهادة ، فأصل ما هنا ثلاث مسائل ، هي كل مسألة قياس واستصحاب ، أحدهما : أئمة إذا سكتا عن ذكر الطعام من العهد من بحت طعام العبد والأمان عليهما نعمتان ، وفي الاستحسان يجيب على كل واحد منهما خادم الذي شرطه في الشهادة ، وفي الكسوة إذا سكتا عن ذكرهما بحت كسوة العبد والأمان عليهما نعمتان ، قياساً ومحمداً

والثانية : أو شرط في الشهادة أن يكون على كل واحد منهما طعام الخادم الذي شرطه في الشهادة ، وبمقتضى الطعام ، القياس أن لا يجوز ، ومن الاستحسان : يجوز ، وفي الكسوة إذا لم يبيد القدر به يجر قياساً واستحساناً

والثاني ١٠ - مقدار النقص - وليس لنا جوارر راسي لا - - - - -
وكذلك هي التكرار، فخره "مفقود لا يجوز داسا"، جزم - - -

٣٥٧٩ - وفيها بعض من باب خبره عنده - - - - -
لهذا - - - - -
جاءه - - - - -
سلف - - - - -
جاءه - - - - -

الفصل الثالث عشر

في المنعقات

٢٥٨٠ - يجوز نصب من لا يأخذ على نفسه أجرًا ، ولكن المستحب أن لا يأخذ ، وهذا لأن من نصب من لا يأخذ على نفسه أجرًا ، لم يرض عن نفسه ، فيأخذ بها ، وفي الذي يرض عن نفسه ، حذر النبي على نفسه ، لأن بها سببًا بالنفساء من حيث إنه تعالى : ولأنه نصب ، حتى ملك نفسه جبرًا ، ولم يبد لأحس ، وفي حيث لا نصب ، حذر أحد لأجر عبيها ، وعرف أنه نصب نفسه ، مستحب أن لا يأخذ الأجر ، وهذا هو حقيقة رحمه الله ، أنه ما سمع الدور ، وأرضى عن عدد الروايات ، وقال : على من الأنصاء .

وهو قوله : من ثلاثة من لأحسهم نصبها ، وأجر + وأجر - له .
وجه قول من حصة رحمه الله : إن عمل القسام واقع بهم بالنسبة ، لأن عمل القسام نصيب من واحد منهم ، ولا يكف ذلك إلا بمسح الكيل ، فهو مني ، فلو عمل القسام واقع بهم بالنسبة ، فيكون أحد عليهم بالنسبة

وهو ما قولنا : من له - أم في نصب صاحب ، الكثير كثير ، لا عمله المسخنة والفرع ، وإنه يكثر بكثره من ، فلو أن هذا إذا علم من القاصي القسبة بهم ، فمهم يوم قاسم القاصي ، لأن ذلك من أكبر وأربلا أنفسهم ، فإن لا حرة عليهم بالنسبة ، وكل يرجع من حيث يغفل عن مصالحه الكثير - لم يزل ، فإن لو حصة حصة الله لا يرجع ، وقال يرجع

وكذلك ذلك ، كما رجلا من رجلا لا يقب بسم ، من أجز الزكيل ، فإن الأجرة من الزكيل ، وحسنه هو الزجوع ، قال أبو حنيفة رحمه الله : يرجع من بالأجرة من السوا ، وقال يرجع من كذا ، من منهم صدر الملك

واجتر الفقه، ثم مات الفقه في يد الأحمى، قاله الفقه جازراً، وبقي الأحمى له جازراً، ولا ضمان عليه فيه، وإن مات قبل الإجازة بطلت الفقه، ولما مات بعده الفقه الباقي - وهو يفتقر من نصيب حصص من الفقه - إن شاء، فمن الذي مات في يده، وإن شاء ضمن سريته، وأيهما ضمن لا يرجع على الآخر بما ضمن.

قال في برادر ابن رستم رحمه الله في المنهاج في غير ما يوجب أحدهما القسم. وجه سحر أعضائهم طلقه على قسم الآخر، فله أن يذنبه بقطع لأعضائه. رواه عن محمد رحمه الله. وروى ابن سماعه رحمه الله عنه: أنه ليس به ذلك؛ لأن الذي أصابه الشجر استحق الشجر أجمع أعضائه.

١٣٥٨٦ قال في الأصل: وإذا أصاب الرجل من الفقه ساحة لأبناء جيبه، وأصاب الآخر الساحة، أَرَادَ صاحب الساحة أن يبي ساحة، ويرفع يده، فقال صاحب الساحة: إنك تسد على الريح أو الشمس، فلا أدعك ترفع يداك، فبصاحب الساحة أن يرفع يده ما بذله، وليس بصاحب الساحة أن يرفع يده من ذلك؛ وهذا نصير من يحيى وأبو القاسم الصغار رحمهم الله لصاحب البيت أن يرفع يده من ذلك.

والوجه بظاهر الرواية: إن صاحب البيت كان يرفع يده، لم يملك صاحب الساحة من البيت، فبصاحب الساحة إذا صدأ بهو البيت، فبأنه من لا يرفع يده، ولم يملكه حله ملكاً ولا ساحة ملكه، فلا يرفع يده من ذلك، وحصل كما لو كان لم يملك ساحة من البيت جاره أَرَادَ قلعها، لا يرفع يده، وإن كان فيه ضرر للجوار؛ لأن صاحب الشجر ما يقطع يده عن الاستغناء عنه. ونصير هذه المسألة رواية في فصل لا روية لها في الكتب.

وصورته: ذو خانه است، يكي يك را كيد، ويكي ر دو ر، ويستم به روي بام خانه ديكر، خداوند خانه ديكر من حوله خانه خويش را دو تنيه كند اي، خداوند طاقچهها باز می دارد می كويد طاقچهها من دسته می خرد، هل به أن يرفع يده؟ ينبغي أن لا يكون له المانع على ما من هذه المسألة؛ لأن صاحب الساحة الآخر لم يجعل بيته ذي سعة من صاحب الطاقحة من الاستغناء بهو ملكه، كما في هذه المسألة.

وقد ذكر المصدر الشهيد رحمه الله في عنوانه الصغرى: إن كان البيت في العلم يستغنى واحد، فبصاحب الطاقحة أن يرفع يده من ذلك، وإن كان في المدين يستغنى،

بلى الرواية التي لا تخبر صاحب حق المروءة على الأبرار.

ودعني سيد رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الكتاب إن ليس بهيم الزنا، وإن كان
لصاحب الطريق حد مقرر، فإن لأن حق المروءة إن كان متعمداً فله حد أعظم له
حكم العين، ويدل ذلك على أنه على الحقيقة كره الناس سب ثلاثاً، كره
عيا، وهذا إشادة إلى الرواية التي يجوز بيع حق مروءة يانبراد.

روى عن محمد بن حماد أنه في هذه الصورة أرى واحد من سركم الطريق
يقرب من حصنه من النعمة وصاحب الطريق يقرب من النعمة التي لا تسمى في، وطريق يعرف ذلك
أن يظهر إلى قيمة النعمة ولا طريق فيه، ويظهر إلى صاحب وجه الطريق، فمصر صاحب
الطريق أفضل النعمة بها من ذلك، ويصير كل واحد من تربيته من صاحب قيمة
تقوية إذا كان فيها طريق.

١٣٥٩- وفيما؟ عا الدار يجب طريقين رجلين وطريق لأحد من ناحية أخرى، وأرد
أهل النار حسنة ومنعهم أهل الطريق، فربما يترك صاحب طريق واحد، كما لو كان الحق
مواحد، لأن الطريق في برقع لمروءة ويظهر إلى الواحد يكفى بهما بمروءة، وهذا هذا
وما جاز كان حق مروءة للرجل واحد - والله أعلم بالصواب، والله الموفق والسامع.

كتاب الإجارة

هذا الكتاب يشمل على ثمانية فصول

الفصل الأول في بيان الأحكام التي فيها الإجارة في ماله، وسراطينها، وحكمها، وما يصلح ثجراً وما لا يصلح

الفصل الثاني في بيان ما هو من الإجارة

الفصل الثالث في الأوقات التي يقع عليها عقد الإجارة

الفصل الرابع في تصرف المؤجر في الإجارة

الفصل الخامس في الخيارات (جدة والشرط)

الفصل السادس في الإجارة على أجرة شرطية، أو على شرطين أو أكثر

الفصل السابع في جوارها - - -

الفصل الثامن في انعقاد الإجارة بغير عقد، وفي حكم عقد الإجارة في انعقادها، وجودها، وفسخها

الفصل التاسع في ما يكون لاجر مستطاع إخراجها، وما لا يكون

الفصل العاشر في إجارة بعض

الفصل الحادي عشر في الاستئجار لخدمة، ويقتضيه إجارة، فليس ولا يستحق له

الفصل الثاني عشر في صفة تسليم الإجارة

الفصل الثالث عشر في ما يترتب من الإجارة من إخراجها من يد المالك

الفصل الرابع عشر في جلد الإجارة به، صحتها وإبطالها

الفصل الخامس عشر في ما يجوز من الإجارة وما لا يجوز، وما يتعلق على

أنواع ، نوع دسده الهمه فيه فكان جهالة ، ونوع بعضه عقد فيه فكان
السرط ، نوع في قسم الطحان يوم هر في معناه ، ونوع في سد
الاجرة ، فكان يستأجر مشغولا بمره ، ويصل به مسائل فيسبح في
الاجرة ، ونوع في الاستئجار على فمعاصر ، ونوع في المكربات
فصل السادس عشر فيه يجب على المستأجر وفيما يجب على لايجز . وفيما
يجب الموبيع

الفصل السابع عشر في الرجز ساجر مما هو غير ملك
الفصل الثامن عشر في بيع لإجارة العبد ، وفي ما يهدى عود ، أو لا يهدى
فصل التاسع عشر فيما يجب من حق ، وفي الأحكام المستعمدة بالفسخ ، وما لا يكون
سجاً

الفصل العشرون في جارة البيت ، والأمتية والحلي والفسخ ، والمساكن
الفصل الحادي والعشرون في إجاره لأجر فيه تسييم ، حقوقه عليه في المستأجر .
الفصل الثاني والعشرون في بيع التبرعات التي يجب استأجر عنها ، والتي لا يجب .
وفي تصرفات المصبي

الفصل الثالث والعشرون في استئجار الحمام وطريق
الفصل الرابع والعشرون في كفالة ، لأجر والمعهود عليه
الفصل الخامس والعشرون في اختلاف أنواع من لأجر ، وساجر في لدموى
واخصومات ، وإقامة البيئات ، ويثني ينسمل على أربع ، مخرج منه
الاعتقالات الواقع بين الشاهد بين الأجر ، وفي اختلاف أنواع من
الأجر ، وساجر في اليد ، أو في اليد

الفصل السادس والعشرون في استئجار القوم
الفصل السابع والعشرون في مسائل الضمان ، خلاف الاستسار ، والهيبة ، والطلب ،
وعر دوك

الفصل الثامن والعشرون في بيان حكم الإجارة الخاصة والعمومية، وأنه أنواع، نوع في
 الإجارة الخاصة من الإجارة المشتركة وخاصة، نوع في إجارة محلات ومكاري
 الدابة والسعيه، نوع في إجارة الخيل والقطيع، نوع في إجارة العمالة، وفي
 إجارة مخدم، نوع في إجارة البقال والراعي والحارس، نوع في إجارة العبداء والمسلمة،
 نوع في إجارة قدامت

الفصل التاسع والعشرون في التوكيل في الإجارة

الفصل الثلاثون في الإجارة الخيرية لرسومه - جازي

الفصل الحادي والثلاثون في تعليق

المصير المتضمن والثلاثون يرمي من المسائل التي هي بمعنى فغير جازي

الفصل الثاني والثلاثون في الاستصناع

الفصل الرابع والثلاثون في إجارة

الفصل الأول

في بيان الأنظمة التي تعقد بها الإجارة وفي بيان أنواعها وأبرز أقطارها وحكمها

١٢٥٩١ - لما كان من شرط العقد في الإجارة (أي: العقد المعتبر بمقتضى ما يفسر به من معنى الماضي، وهو من يلزم من جهة الحرف، وهو الآخر) أن يكون أو أساساً حراً، ولا تعقد بالمظن أحدهما، فمقتضى ما في الاستيعاب، وهو أن يكون حراً من أصول الآخر أجرت. وهذا لا يوجب الإجارة مع نفسه، فمقتضى بيع المبيع، وإن بيع الدين إنما يفتقر العقد بالمظن، وهو ما هو من الماضي، ولا يفتقر بالمظن، نعم ما ذهب من فسخ، كذا هنا، في عقد المظنة العارية، يفسر - من إرادة قال تعبيره - فمقتضى هذا منه شهرًا يفتقر إلى أن قال: "في شهر كذا، وفي هذا طبع، فمقتضى إيجاره صحيحه

وذكر شرح الإسلام رحمه الله في كتاب الفقه في جانب المصنف العارية لا يفتقر إلى أن يجره حتى لا من قال تعبيره، أجرتك تاروي عنه. ر. س.، كذا في الإجارة فاسدة لا عارية

وفي باب الموقوف في الفقه من شرح المحقق الشهيد رحمه الله: إذا ذهب من جهة الموقوف من آخر شهر، فمقتضى دراهم، في آخر شهر، فمقتضى دراهم، فمقتضى ظاهر الفقه من جهة الله من أبي حنيفة رحمه الله عنه، أنه لا يلزم من استيعابه، وبعده استيعابه، فمقتضى ما يفسر به

١٢٥٩٢ - وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله في شرح كتاب المصنف من الإجارة: ما في. والمصنف وذكر شرح الإسلام رحمه الله في شرح كتاب الفقه مقتضى الإجارة لمقتضى الفقه، وفي المصنف من جهة الأعداء إذا قال: "أرى هذه تلك هي إجارة كذا شهر بكذا، أو قال: إجارة هذه، فمقتضى إيجاره من الوجهين، (أي: بذكر في الكتاب) فمقتضى الإجارة من كذا لأمره، وذكر أحصاف رحمه الله: أنه لا يكون لأمره حتى كذا لكراً واحد منهم أو يرجع منها قبل الفسخ، ويكون لكن به حده منه، أي: فسخ قبل

[illegible][illegible]

وذكر كتاب الصلوة في الروح على السواء، والصلوة صلب عن الصلوة، فالحق
 في الصلوة لا بد من الروح، والروح في الصلوة، والروح في الصلوة، والروح في الصلوة،
 ويذكر في الروح، والروح في الصلوة، والروح في الصلوة، والروح في الصلوة،

[illegible]

فيه غير أن عندنا في باب اسمه يعني موضع الحنفه نسسم، وهذا لا يعني، ولكن
في إحداه الأرص والدان نسسم هذا لأرضي وأندلا الشأخر، وفي العمل سده حسه يوفيه
المطل

١٢٥٩٩ وفي بوزر شدم عزائي يوسف رحمه الله ربح سباحه ربحنا
طعام في العمل وسيسم أي يهجر الطعام قال: هو جائز في قول أبي حنيفة رحمه
الله، وثان محمد رحمه الله، وقد يخلط السله في قول أبي حنيفة رحمه الله

١٣٩٠٠ وإد كتاب الأجره عره هيا أو شلما، يسره فيه جميع سرانقا مسلم
لأن الأجره مظهر مسلم فيه على ممر، فيشرط فيه جميع سرانقا مسلم

توضيحه أن رجب البيه في القصة عره، بشرع خلاف الفهم، وأند
بذات الشرع به يهجر مسلم به، فيشرط فيه جميع سرانقا المسلم، وفي هذا كله إذا كتب
الأجره هيا، فيأعلامه بالأفرا، لأن الإفسره أبلغ أسلف الفهم، وإد قلبه الأجره
حيوننا لا يهجر، لا إيد كان عهداً، لأن الحيون لا يجب ديث في الدمه بدن عهد هو مال،
وإذا كانت الأجره مظهر، إن كانت من جسي المعهود عليه ربحه، حلالاً للشأخي
وحده الله، وإد كتاب من خلاف جسي المعهود عليه جاز به خلاف

بيان الأول، إن الشأخر سكي دار سكي دار، بيان أن إيد سباحه سكي دار
برحوم دمه، وإن سنا ييد، وبين الشأخي رحمه الله فرع مسألة أخرى، عرفت في
كتاب البرج أن الشأخي في "بحر المسألة" حلالاً للشأخي رحمه
الله، حتى لو أسلم فرأى في قومي لا تخور عبداً، خلافاً للشأخي رحمه الله، وبين
المعصية مظهر من حبه، عذرة ببحر الشأخي رحمه الله، لأن الشأخي من أيد، ما لا يكون
عبداً والنعمة ليست ببحر، لأن معلومه، فكان سنا، والحنسيه في منعه "بحر
الله، خلاف ما إيد اختلاف الحس، لأن الشأخي في الحس المظهر ليس بحرام، كما
في سح طبر، حتى إنه لو أسلم فو هيا في مروي جاز، عهد كذلك

فإن قيل: إيد اختلاف بلحس، إن كان لا يصح هذا العقد من قبل الوجه، فيفسد من

(١) هكذا ورد، وكذا في لاصد في النص

(٢) هكذا في ط، وكذا في الحسن ديم في النص

وجه آخر: لأن المتبعة تدين من الخسنيين، والقبيلة من الجاهليين بموجب الفساد، وإن اختلف الدين؟

قلت: فلا تبدلين من حيث الحقيقة إن لم يكن عبداً لأنب معدومه إلا أن التي لم يصحبها حرف ساء بغير عبء حكماً، لأنها معقود عليه، ولا بد لامتداد عدد المملوغة من قيام المعقود بعبء حاله العتد إذا لم يكن مسلماً، وإن كان كذلك أنتم محل المتبعة فيها لم يصحبه حرف باء مقام المتبعة، فيكون عبداً، فلا ضرر، لئلا يصحبه حرف ساء لأن ما صحبه حرف الباء، يجوز أن يكون عبداً، ولا ضرورة هذا إلى أن يعشبر عبداً، فيبقى غير عبيد متفقاً، وحكماً، والآخر احضر عبداً حكماً، فكان بمنزلة بيع اثنين ساء بخلاف جهة

١٢٦٠١- وفي رواية أبي ثعلبة رحمه الله، لا خبر من مباحة التبرير إلا بالتبرير لأنك قدس، لأن استبداد متبعة بكثرة من جسمها، ثم إذا لم يكن متبعة بضمه من جسمها حتى غلبت القوة، وأما في الآخر لما تحته كذا عليه أجر امتن في طهر الرواية، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا شيء، عبداً، لأن فصحة إيمانهم، إذ قولك مسلم

وجه ظاهر الرواية: أن لفظة الإجارة لفظة معقود، فعبداً حكماً، مستأجر دارك، ولم يسم الأحرار، ومكانه هناك يوجب أجر المثل، فهذا كيدك، ولو كان عبداً واحداً بين اثنين، فتأليفه مضموم أعدهم يوماً، ولم يعلم الآخر، فلا أثر

١٢٦٠٢- وقال أبو الحسن رحمه الله في جامعته: إذا كان عبداً وحمي الشئ، أجزأ أحدهما نصبه من صاحبه، ليحلط معه شهراً على أن يصوغ نصبه مع هذا شهراً، فإن هذا لا يجوز في الجسد الواحد، وإن يجوز في العملين المختلفين (إذا كان في عبيد)

وأما بناء حكم الإجارة فنقول: حكم الإجارة ومنع الملك في البدن، كذا في بيع اتين إلا أن الملك في بدلي في بيع اتين يقع معاً، كما مر من العقد الاتين، ومن الإجارة يقع المثل في الدين ساعة فصاعده متدناً، لأن دعاء فيه نفسى السوى: ألا الظاهر من حد الماتدين أن لا يرصيان بالتعاملات، وذلك في المتبعة ببيع ساعة فصاعده على حسب حدوثها، فكذا في بدليها وهو الأجرة، وهذا لأن حكم عقد يسي على

[illegible]

الأمرى به الجمع بشرط إظهار بعدد فيمن اشتد عليه ، ولا يبعد الحكم في الحال ،
ويصير العقد العهد في حق معدن في أن يصير كلامه من ومياً ، + معدن للحكم في
الشيء ، وكونه سبباً منه الخلاء ، + الكلام يشتر في وجود الشاعدين لا إلى العلي ،
ويصير بعدد العهد في حق الحكم أنه يعمل ذلك لأبسط العهد في إبطال الحكم في
الحال ، وثبوت حكم في محل لا يبعد من الحكم ، ومحل الحكم وهو المنافع بالجملة هي
الحال ، فلا بأس بذلك ، + إن الإحصاء في الحد من معدن في حق الحكم ، كل حي
صاحبه في حق المتعاضدين ، + بما يبعد في حق الحكم على حسب وجوده ، ويصير
الحد في حق من حكمه ، + في وجوب وجود الشفعة ، وشفعة غير ، والمصلحة

أَلَا مَرِي سَ بَدْر، يَا لَيْلَ لَيْلَ عَلِيٍّ لَدَّ جَبَلِيٍّ بَدْرِهِمْ يَكُونُ رَدًّا قَبْلَ الْخُلُودِ
وَيُوسِرُهُ ذَلِكَ

١٣٦٠٣ ربيع الثاني ١٤١٠ هـ: أن انعقد في يوم الخميس بتاريخ ١٢٠١١٢٠١٣
الغداة ويكون مهيأً بمسارعي يوم الخميس، كل هذه العقد في حق حكم مضاف إلى
بعض وجود التبعة، وليس بمصلحة في، بل إن أكثر ما فيه لأن نصيبه مرسلة، لا أنها مرسلة
صادرة، أم مضافة معي، وهذا لأن الأخير بعد الإجازة هناك انقطاع لأن الإجازة
لما كانت انقطاع، ومصاريفه فيها بعد ملكات مبالغ فيه الدور، وبما هي محدودة
للأصل، فكذا هذه المصاريف إلى وقت وجود المصلحة، إذ لا بد منقول بإضافة العقد
إلى مذهب بيتي، حرد يحرق في ذلك الزمان، أما لا يصدق وجوده في الحال أو نسب

بذلك الإجارة بالنمجن في هذه الإجارة

وكذلك إذا أجرة مكان البيع في روية ينفذ إجارته، وبهذا المصنف، وفي روية قال لا ينفذ كما في البيع، كشأنه - الطهرى

١٣٦٠٦ ومي مناروى أبي الليث رحمه الله إذ قال نحره إذا جاء رأس الشهر، فقد أجرة هذه الدار، ويجوز أن كان فيه دقيق، وإما قال. إذا جاء رأس الشهر، فقد فاسدت هذه الإجارة لا يجوز - والله أعلم - نصيراب =

المساواة إذا سار مع حله يجب عليه حصه ما استوفى

قال القنبري رحمه الله وهو قول أبي يوسف ومحمد، رحمه الله، وفي الإجابة
ثنى تعهد عن العمل، فيبقى له ثلثي المدين، فإنه لا يجب عليه شيء، إلا أجر الأجر
إياه المدين كنه

وإن كان حصه ما استوفى من العمل معلوم إلا أن يكسبه بفعل الخطأ والتقصير في
صحة يجب للمال، حيث يكسبه بأحوال فيه كالحواشي في احتمال على ثوبه الآخر، يجب
على الزوج إياه الأجر بعد ما مشوا من المنفعة إذا كان له حصه معدومة من الآخر، كما
في الحال

موجه قوله الأول، أنه ليت من أصلنا، إياه الأجر لا يجب إلا بعد استيفاء
المنفعة، والآخر أن يده أحد يبدل في المدقة إذا كان لا يجب إلا بعد استيفاء البدل
الأجر، فإنه لا يجب إياه شيء، إلا بعد وجود استيفاء جميع البدل، كما في باب
شبيع، فإنه لا يجب شبيع يده على إياه الثمن، لا يجب شبيع شيء من البيع
قبل إياه جميع الثمن، كذا ههنا، وجده قوله الآخر، إن الثمن من ماله المبيع أن يجب
على البائع شبيع يده بغير ما استوفى من الثمن حتى يسوي في ماله بغيره، لأن
المطلوبة تقتضي التساوي في المسكن حصصاً، وقد أسوب في ملك الرقة، يجب أن
يسوي في ملك البائع، لأن مركبة هذا القدر في مع المبيع، منه من معنى الرهن،
وهو حين البيع، ومن حكم الرهن حين الرهن بالدين، ومن حكم الرهن أن لا
يجب على الرهن تسليم شيء من الرهن عالم يوجد بهما، جميع الدين، فركب هذا
القبض في البيع، منه من معنى الرهن، وهذا المعنى لا يأتى في كل إجازة ليس
للمعاجر حق الحبس بعد الفراغ من العمل، وبعد إياه منفعة، لأن معنى رهن إنما يشتت
شروط حق الحبس منوًجراً، فكل إجازة ليس حق الحبس كالتصره حقيقة القبل،
وحقيقة القبل أن يستوفى من ملك الرقة، وإنما استوفى من ملك الرقة، فواجب إياه
الأجر بغير ما مشوا من المنفعة، كأن القبل لم يجب إياه الأجر بغير ما استوفى من
المنفعة، وإلا فلذلك حتى يتوفاً، لكن مركبة القبل في القبل، لأنه لا يعرف حصته
من الأجر، وهذا لا يده حصته من الأجر فالحقنا بالقيل

فأما إيدانته فيمكن من الاستيفاء أصلاً، أو تمكن من الاستيفاء في منه في عبور المكان الذي أصيب إليه العدو، أو تمكن من الاستيفاء من الأمان. فلو كان بين أصيب إليه العدو خارج منه، لا يجب الأحرار، حتى إذا من استأجر دابة فوق لأجل الركوب، فحسبها ذلك تصرف في ماله، ولا يركب حتى مضى اليوم، ولا يستأجره يركوب في تصرفه، يجب عليه الأحرار يمكنه من الاستيفاء في المكان الذي أصيب إليه العدو، لأن المكان الذي أصيب إليه العدو هو العدو، وإن استأجره يركوب خارج تصرفه إلى مكان معصوم لا يجب الأحرار إليه حسيبه في الحضر، لعدم تمكنه من الاستيفاء، فلو كان المكان الذي أصيب إليه العدو لأن المكان الذي أصيب إليه العدو خارج الحضر، ولا يتحصى ضمنكم خارج الحضر من الركوب والديانة فيه.

وإن ذهب ببدانة من دينه فكانت في طيروم، ولم يربح بسبب الأعراس فتمسكه من
الاستعداد في المكان لدى أستاذ بقية الفقهاء في الأعراس. - ٥ - من دينه، الملك خارج
المصر بعد مقصود الطيروم ببدانة، وسبب ربح لا يجب الزجر، إن تم من الاستعداد في
الكتابة التي أجريت له الأعراس، وأنه تمكن بعد مقصود

٢٦٦ - وفى الزمان إذا استخرفناه إلى مكة، وم يركبها على منى
واحدا، على أن يعبر على منى، فإنه، تصد الأجر، لأن معبوده يمكن الاستيعاد،
ولا لم يركبها معه فى الزمان، أو لم يركبها، بحيث لم يركب على الركب، لا آخر عليه،
وهكذا ذكر فى المصنف من أبي يوسف رحمه الله

[illegible]

يعطى الآخر ، له ذلك ، وقال : فرحمته الله ليس له ثبوت

يجب أن يعلم أن في صانع ليس لقصده أثر قائم في معنى « الحامد والفلانح والعتان » لا يكون له أن يحصر معنى بالأخر فالأجماع ، وكل صانع ختمه أثر قائم في المعنى ، كالصانع وما ثبت أن مرغ من الفصل ، أنه أن يحبس المعنى بالأجر ، لأنه طبعها الثلاثة ورحمهم الله ، حلالاً مرفراً رحمة الله حجت في ذلك أن الصانع وقع في يد المشتري بوقضا البائع ، وحق حقه في حسن قبضه على ما لو عمل انحصار في ثبوت صاحب الثوب ، فيسأ على الملاح والمكالي

وإنما قلنا أن تبين ذلك في يد المشتري : لأن المبيع ههنا به أثر عمله في المعنى ، كما في ثوبه باطله ، أو مال ولم تكن مألوف كالتصباغة ، وقد وقع فيه في يد ميسرى ، وهو صاحب الثوب ، لأن به اند من على الثوب يد صاحب الثوب ، لأنه اند من أمه في حق الثوب ، ويد الأخير يد صاحب المال ، كما في يد الودع

وإنما قلنا برصاه لأنه داعي مع غنمه أن عمله يقع في يد المشتري صائر واضعاً بوقوعه في يد المشتري

حجب أن يقع وقع في يد المشتري بغير رضا : صانع فلا يطل في البائع في المعنى ، كما في بيع معنى إذ حصل المشتري المبيع بغير رضا البائع ، فإنه لا يطل في البائع في المعنى ، فإنه حصل في يد المشتري : لأنه حصل بغير رضا

برصاه أنه لا يملكه إلا حرار عن وقوع عمله في يد الخاطف ، لأنه لا يملكه من الخطف حانه العمل ، وبه يحفظ به من حب لانه وإذا لم يملكه الاحتراز عن وقوع العمل في يد الخاطف ، كان يضر في ذلك ، ولو فضا لا يثبت مع الاحتراز ، كقصد نيلو فاني السبل ، وبس كما لو عمل في بيت صاحب الثوب ، وذلك لأن خبيث هناك وقع في يد المشتري برضا البائع ، وذلك لأن الثوب في يد صاحب ، وكما أنه لم يملك على الفلانو ، ويمكن بعد أن يعمل عن وجه لا يقع عمله في هذا اليد ، بأن يعمل في بيت غيره ، وإذا أمكنه الاحتراز عن بيعه ببيع في هذا البيت ، لأنه لم يحتضر صدر راقبته سلك ، فيصير حقه في نفسه ، فلما ههنا لا يملك الاحتراز عن ما يبيع ، فيكون مضطراً في إيقاع العمل في يد الخاطف ، والاضطرار ينافي الرضا

والاحكام في عدة مسائله ينظر لاحكام في الوكيل ، اذا قد تمس من ماله ، وقضى المسترعى ، كان له أن يحسن على الوكيل حتى يستوي التمس ، ونفس التمس وقع للمسح في يد الوكيل ، لأن به بذل الوكيل جيل إحداث المسح ، وبه يدل منه في المسح عندما لأنه مصدور في ، نوع المسترعى في هذا الحد لا يمكنه نفس على وجه لا يقع في يده ، فلم ينس حقه في حسن حقه ، وظل عدو ، حقه في ههنا ، وليس كاحكام والمكافأة ، لأن السبع ههنا بس بعاتم ، لأن حيب الحبيبه ، لا في حيب الاعسر ، أما من حيث الحقيقة فلا إشكال ، لأن البيع حر كات العصب ، ومصب ، وأما من حيث الاعيار ولأنه لم يبرهن نعمته أثر في العين حتى ينام الأمر مفاد للعمل ، وحتى الجبس إنما ثبت في البيع ، فلا بد من قبله ، ها ههنا يثبته

وأما العصب ، إن كان يقصر بالسائح أو يبيعه النفس ، كان به حق العصب ، لأنه اتصل بالثوب حال ماتم ، كما في النسيخ ، فاما كان يبيع الثوب لأخر ، حذفت التتابع وحتمهم الله عنه ، منهم من كان له حق الحبي ، لأن اليد من اليد حذفت في الثوب أثر عمله ، فيقوم مقام البيع ، فيكون به حق الحبي ، كما في الحياطة

ومهم من يفرق ، لا يكون له حق الحبي ، لأن اليد من اليد حذفت في الثوب حر مضاف إلى عصبه ، لأنه غير عاروب بعمله ، بل الجلس كان عاجلاً ، لكن استمر بالقدرة ، مرال ذلك بعده ، وظهر ساهي الدين كمال في الأصل ، لأن الب ، حق الحبي بالأجرة عتداً ، لم يهر باخر ، متعدياً ، فيبقى العين عند أي حيلة ، وحبه الله أمانة في يده كما كان ، فها ههنا يعبر صبه لا يصح شيء إلا أنه يصعد لأخر ، لأنه ههنا العمل قبل التسليم ، وذلك مع قل تسليم برحب موقوف ليدن ، كاتبيع العين إذا عت في يد البائع ، وأما عند أي يوسع ، محمده وحتمهما الله ، فالعين كات مضمونة على القيد والتمساع بسبب العصب إن حصل الهلاك بأمر يكتسب الشجر عنه ، حسن مد الحبي مضموناً كما كان ، فاد ههنا نصبه حبه اختيار ، إن شاء صبه غير مضمون ، لأنه لم يهر مسلماً الحبل ، فلا ينسح الأجر ، وإن شاء عصبه مضمون ، لأن العين مضمون ، عتداً بالقبيصة ، والفصل مع لعين ، والسبع يوفق الأصل ، ولا ينالعه ، فاد كات الأصل مضموناً بالقبيصة ، سار السبع مضموناً بالقبيصة أيضاً

[illegible][illegible]

وَمَعْلَمُ الطَّرِيقِ وَالْمُنْتَهِى إِلَيْهِ يَتَّبِعُهُ الْمُتَشِيقُ

هو شرح لدور في وقت الترويج في العالم الإسلامي الآخر بعد ذلك
المثلث في بعضه، سر به ذلك لأن في الحاشية (أ) بعد عام حمل في الموضوع
من عام الف. ولا يثبت هو الحاشية قبل فهم

وَمَا يَتَّبِعُ إِلَّا مَثَلُ مَا كُنَّا نَعْمَلُ

١٢٠٦- اصبحت حرة الرجل من امره ذات فريج كد، بنسماحهم على الآخر،
يجوز وكما ان سماحهم عند ابن، كانه لمسامح على الآخر بحوزة، ذلك سماح
لأخرا، فلا د لمسماح، بحسب المسماح ما في السامح، فانه د منه، ويركع
الإجارة د منه، ويسد الف حاكم عند السيد، فأ د سماح، بحسب المسماح
تلك الحيا، الس د منه

والله في بيوتهم ان العلم لا يعلو بالقس - وإنما يعلو بالتدبر لا بغيره لا حرمه من
العلم لا يسلط العلم - فمن ذلك شرط التحصيل فهو لا حرمه من العلم
ووعظت لنفسه بهد - وصار الآخر منه الآخر طريقه فهداه فهداه فهداه
حققة - فهداه في الآخر فهداه في العلم لا حرمه من العلم - فهداه في العلم

قد جعل الأعراس مشروطة بالشعبي، فكر الأعراس لا تبدأ ولا بعد رئيس سدة القضاة
الشعبي في الأعراس، والاعراف التي لا بد منها في الأعراس، ولا بد من أن يكون رئيس الأعراس
للقضاء، فلا يصح أن يصوب الأعراس أصلاً لغيره بسبب العهد، ولا ذلك حسن
للمعية، فإن كانت الأعراس، ولا حرم رئيس العهد، كذا في العهد، لأن الأعراس لا بد من
أن يكون لها من حسن عهد، فإن كان في الأعراس عهد، فيكون أصله من عهد

[illegible]

والأخرى من العبد الذي نهى في المعركة بحجة أنه من أعداء ولاة عهده، وأما في
مجلسه، فصار كالمسح بظلمة من الشمس، والحق لا يتركه، والحق ليس ذلك عليه
عنه وإنما يتبعه خيال ما في المعقود عليه حالاً معدلاً، فإذا سبى، لم يكن لشروطه
فقد له من النعم بتمامه، فلا يسهل أحد، ولا يترك أحد، ولا يسهل أحد.

[illegible]

الفصل الثالث

في لأوقات التي يقع عليها عقد الإجارة

١٦٦٠-١٦٦١ - عرّف شهرٌ ما هو مخلوقٌ ، راسماً حرّياً منه ، أو كل شهرٍ قديماً ، القُدُّم حينٌ بعد ذلك الخراب لا يمكن لبساً ، اسماء كل شهرٍ ، لأن الإجارة تناولت الأثر ، فلا ، وأن مدّ من الشهر من حينٍ ، ولع عدم الإجارة ، وإنما يشك في هذا ما استأجر شهرٌ واحدٌ ، فإنه يجب الإجارة الشهر الذي من العدة ، وهما سبباً شهرٌ صديراً لا شهرٌ به ، دعوى الشهر الذي يلي العقد حين عدله ، أو بمقتضى مظهر العقد ، أم عدله ، فإن كان العقد من حيث مدّ من العدة ، أن يعقد العقد من بعده ، أو الصبح ، وإن يقع الإجارة من لم يكن الشهر الذي بعده ، لأنه عند كونه الإجارة على شهرٍ ، عليه ، وأما بمقتضى مظهر العقد فلا ، مظهر العقد يجب حكمه للحال ، كعدم المدد ، وحكم الإجارة هو في ذلك يساهم من المصلحة ، وإن يقع الملك من مديعه ، إلى أن دعي الشهر الذي يلي الإجارة ، وأما بعد الشهر الذي يلي الإجارة ، فإنه لا يمكن الإجارة ، على شهرٍ ، وهذا لأجل أن الشهر الذي يليه ، فلا ما قبله ، لأن بهلان ليس في الشهر ، والأهم كالمدة ، وقد أمكن حساب الأصل ، فلا يصح من ذلك ، وإن وجد الإجارة في وسط الشهر ، معرّفه بالأيام ، وأنه عقد اعتبر الأصل ، معرّفه بالبدل ، هذا إذا وقع الإجارة على شهرٍ واحد .

وإن وقعت الإجارة على كل شهرٍ ، وكان ذلك في وسط الشهر يعتبر الشهر الذي يلي العقد بالأيام ، وكذلك كل شهرٍ بعد ذلك من خلاف ، ما عدى في حصة واحدة ، فلا يحسب العدة بالأيام ، وقعت الإجارة في وسط شهرٍ ، فإن آخره يقع وتوّلها ، معروضة ، فإن استأجرها شهرٌ ، عرّفه ، أو ما سببه ذلك ، ، فإن لم يكن آخره مائة ، أو ، ، وإنما عند أبي يوسف ومحمد ، محمد الله ، أما يعتبر الشهر الأول بالأيام ، ولكن من آخره ، وما بعد ذلك ما قبله ، أو كان حرّ المدة معنوياً حتى

ح ١١ - كتاب الإجارة - ٢٣٤ - فصل في الأمانة التي يقع عليها عقد الإجارة
 أمكن إكماله لأربابها، وهذا أمر الله مجبوه، فلا يمكن إكمال الأول بالأخر،
 فيجب إكماله من الشهر الثاني

وإن وقع الإجارة على أي عشر شهرًا، أو ما أشبه ذلك من أشهر السحابة،
 وكتب الإجارة في رسم الشهر، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله يسير جميع الأشهر
 بالأيام، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يعتبر الشهر لأول بالأيام، ويكمل
 من الشهر الأخير، وبالنسبة للشهور بالأهلة، فوجه قولهما: إن في الشهر الأول والأخير
 اعتبار ما هو الأصل، وهو الهلال غير مكتمل، فلا يعتبر، وفيما عدا ذلك يمكن اعتباره في
 الشهر الثاني والثالث، لأن الشهر الأول يجب إكماله من الشهر الثاني، لأنه متصل به،
 وإذا وجب إكمال الشهر الأول من الشهر الثاني لتتضمن الشهر الثاني، فيجب إكماله من
 الشهر الثالث، لأنه متصل به، ولم يلم إلى آخر الله، فله تعدد منار الهلال في جميع
 السنة، فيعتبر الأيام

وروي الحسن بن زياد رحمهما الله عن أبي يوسف رحمه الله، من رجل استأجر
 عمر لكل شهر بثلاثة دراهم مثلاً، قال في قياس قولنا: الإجارة فاسدة، لكن استحسن
 أبو حنيفة ما في أرب شهر، فأبى هذا، فكل واحد منهما أن يفسد

فإن الحكم لم ينص رحمه الله أولاً بقوله في قياس قولنا القياس على ما إذا
 اشترى كل قير من هذا الطعام بدينار، فله على جميع الطعام منها، وعمل كلمة كل
 في النسيئة والإحاطة، فالقياس أن يعمل كلمة كل منها في النسيئة والإحاطة، ويتناول
 جميع الشهور، إلا أنه من ذلك جميع الشهور فسد العقد؛ لأن جميع الشهور
 مجبوه، ولكن استحسن، وقال: يجوز العقد في الشهر الأول بصفة الترتيب؛ لأنه لا
 جهة فيه، ولا أمر حم له، وبما عدا ذلك يستحق العقد بغير الإحاطة، وبما عدا
 القصاص لكل واحد من المتعاقدين صحيح العقد، فإذا لم يتصح حتى دخل الشهر الثاني لزم
 العقد به

١٣٦١ - روى لأبي إذا استأجر الرجل من آخر دار كل شهر بدينار،
 فله أبا حنيفة رحمه الله مال: هذا جائز، وكل واحد منهما أن ينقض الإجارة في رأس
 الشهر، فإن سكن يوماً أو يومين لزمه الإجارة في الشهر الثاني

لأنه يسلط على نفسه من جهة الأثر عشر رطل من صبح، و رطل من صبح
 يملك التصرف من رطل من صبح من المسحوقين يبيع ثوباً من رطل من صبح
 خير من رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح
 لرب من رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح
 تمحضر من رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح
 لشخصين من رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح
 بخسرة صاحبه أو بغيره صاحبه، و لم يذكر فيه خلافاً

٢٢٨- رطل من صبح و رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح
 قبل الكمال منه حد من رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح
 لرب من رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح
 أحمد السردي رحمه الله، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح
 ثلاثة، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح
 التبريل سيد دلالة، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح

٢٢٩- رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح
 يستعمل منه من الصبح الذي من رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح
 و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح
 من رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح
 الصبح، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح

٢٣٠- رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح
 الأثر من رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح
 الصبح، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح
 من رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح
 و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح
 اسم اليوم يظن من رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح، و إذا خسر رطل من صبح

هذوع لفتح في بعد صلاة عشاء صلى من الإحد عشر غلبه لأجل الإجراء
لا يملكون قبل صلاة العشاء (أي يساجد) يحضر يومه من صلاة العشاء لأجل
يعملون إلى العشاء (أي يحضر إلى عروسة العشاء) وليس أحد الزوجه تأخذ من
الأحد، ويحضر لاسم من يومه من صلاة العشاء

[illegible]

دوسرا اثر ادا کرنے والے کے لئے یہی حد ضروری ہے کہ وہ اس کے لئے عروبہ
اشعر میں ہو۔

١٣٦٢ هـ - في هذه المائتين، ولدت في حلب من ذريه علماء الفقه إلى
 وقد مررت على... من هذه المائتين... من ذريه علماء الفقه إلى...
 في حلب من ذريه علماء الفقه إلى...

وَمَا مِنْ دِينٍ إِلَّا يَخِلُّ بِهِ فَجُورٌ مَعِيشَةٍ مِنْ أَهْلِهَا يَتَمَرَّدُونَ

[illegible]

المحل، فبعد ذلك مناقشة، مطلب الإجازة ضرورة، إذ كانت الإجازة مبدأ، ووجهها
أنه لو نزعها منه، وليس تحت حر ذلك، أو سم يقبل، لا يبطل لأخره؛ لأن الحكم مشاه
الإجازة ممكن هناك، لأن محل الأخر، وكانت هناك، ووجه رابته، فيمضي جام
محل الأجرة مقام، لا آخر، بله، لمعقد بقدر للممكن

١٣٦٤) وبهذا بعض الأجرة، ونه أن بعض الأجرة، أما
 عن قول محمد بن حماد بن عمار، وأما على قول أبي يوسف رحمه الله، قلنا يعبر
 بها على ما جعله من الأجرة، وروى على ما بيني وبينه، ولا كذلك
 الكل، وإن كان هذه التصريح من الأجرة بعد البيع، فمعه، أو بعد التحويل
 حازت بلا خلاف، لأن هذا المبدأ، المشتهر أو بعد البيع، لا يعبر به
 للمالك، فيهم الأساطير، التي هي قول أبي يوسف رحمه الله

[illegible]

وحد قوله الامون - اعد قون محمدا وجمعه - في هذه المصاحف يدوي و جب حال المصاحف و في ما يجوز الاستبدال به في حوز كذا بعد استبداله

سألته أن ينصّب من يشاءه الشراء إلى الأجرة ويقوم بمقاصده من لأجرة وبذلك

التصرف، لا لا يشترط معية، وإن شئت هذه النقطة من الأجر، وبذلك التصرف إلا بعد اشتراط التمتع في الأجر قبل التصرف، لأن النقطة قبل التصرف بدين يجب حكماً بعد عقد التصرف لا يجوز، ألا ترى أن من اشترى ديناً بمعرفة دواهم، ثم إن اشتري القليل باع من مائع الدينار موطاً بمشترطهم لا يقع النقطة من ثمن الدينار، وبين ذلك الدينار، نقاباً لم يصعب، لأنه دين وجب بعد عقد صرف، وإذا كان هكذا، فحسب هذه الإضافة شرط التمتع قبل عقد التصرف، فكانت شرطاً لتعجيل قبل التصرف، ثم تصارف، بخلاف ما إذا كانت الأجر عيناً، لأن أكثر ما في الباب أن يشترط التمتع هناك مقتضى عقد التصرف مع هذا لا يجوز، بخلافه، لأن الأجر إذا كان عيناً مبيعاً، يصير المأجر بهذه النقطة مسبباً لا يبيع قبل الفسخ، وأنه لا يجوز، أما إذا كانت الأجر ديناً في النقطة، فالإضافة ليس القبض جائز

وجه قول أبي يوسف رحمه الله الآخر، إن هذه تصرفه بدين غير واجب حاققة المصارفة، لأن الأجر، غير واجب قبل مسيء، النقطة وقبل اشتراط التمتع،

وأما قول محمد رحمه الله، بأن هذه الإضافة تضمنت اشتراط التعجيل، قلنا غير المصروف إلى محصل مضموناً لتصحیح أصل التصرف لا الإبقاء، التصرف على المصلحة، وهذا لأن جبر غير مضمون مضموناً، بخلافه، وخلافه الحقيقة لا يصح إبقاء إلا في موضع ورد لاسم، والاشتغال ورد في تصحيح أصل التصرف لا في إبقاء التصرف على الصحة

والله في ذلك أن الله، مع الأصل، والقصص سناً، هو أثبت القصص لإبقاء المصلحة على الصحة بعد جبر التمتع وهو البقاء أصلاً، وأنه لا يجوز

والقائمة عند غلظ، بخلافه والأجر صحيحه من غير اشتراط التعجيل، وإن لم تكن الأجر واجبة إن شرط من الأجر، وإن لم يمتد بطل العقد بعد الصحة، قلوا أننا اقتصرنا على التمتع، بما لا يفسد مقتضى بقاء التصرف على الصحة، لا مقتضى تصحيح أصل التصرف، وأنه لا يصح

صرح محمد رحمه الله في الأصل على مسألة المصارفة، فعاد إذا وقعت

الساحر يرجع على م حر بالدرهم ١٠ لا يرجع بالدرهم ٢٠ لان العرجى حرام ملكا
 للمؤجر بالشرع ١٠ و بشره لم يفسح بالفساح لا حارة لان الشراء من ذلك متعلقا بين
 الاجرة حتى يفسح يستوفى الاجرة و انما يفسح بغيره بعد انفس - الاجارة لا
 كذا للام اجرة على امره من سبيل ١٠ اقبل افسح ١٠ ج ١٠ ورجع بفساح على
 رتبته بالدرهم لان امره من اجرة حكمها بالدرهم ففسح بما لو اوفاه خضعة
 هناك انفسه الاجارة فان افسح العمل كذا للمفسح اجرة الرجوع بالاجرة كذا
 مع

و لو افسح لاسره رهنه كذا سار في قولهم سببا، ان سار قول محمد
 حقه في نظام و اما على من افسح رجعة في كذا ان من و كذا و سببا
 و انفس هذا المفسح كذا من رهنه سببا في البيع لشروط سببا

١٣٦٥ - محمد حقه في و انما المفسح الرجوع بالدرهم و كذا
 فليس لرب الدار ان يبيع ثوب قبل ان يبيعه لاسر سببا و لا من غيره بمثل المبيع
 الا يرى انه لم يفسح ان يفسح في رهنه و انفسه الاجارة و كذا في سببا
 اجرة سببا و سبب سبب سبب في الفسخ لا يجوز و قد ثبت في سبب سبب سبب
 قاطع من و الجوز و غيره

و ان كذا لا حرة في كذا و الجوز و غيره من سبب سبب سبب
 ان يفسح لاسر من رهنه ١٠ ج ١٠ سبب لاسر سبب سبب سبب سبب
 سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 حقه لا يفسح سبب سبب في سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب

١٣٦٦ - رد سبب الرجل و انفسه يعينه سبب و اعتبر رهن الدار بعد قبل في
 بفسح المفسح من سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 ملك له في المفسح لا ملك باقا و لا ملك موقوف فامناه على مفسح الاجرة لا ملك الا
 سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب

و ان كذا رهن الدار بعد مفسح المفسح لا ملك سبب سبب سبب سبب سبب
 انفسه لاسر سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب

ملك هذه، فبعد أن خدمت في كد بعضها لتأخر، أو عرفت، أو أصبحت، على
ثقتي بحمد الله، لأنني لم أعلم تلك الأجر، فبحر على ما أفهم من الله،
وهو العبد، ويعبر به، صواب السبب المعنى، فبحر ربه معنى قد نفهه، وهذا ويصح
التميز في هذا الحكم على السواد

١٦٦٧ هـ من ربيع ثلث جنوب دمشق مشرقى. جيد، حديد، وهناك الثوب في
القبلي، يجب على من العبد رديعه لعد، وطريقه ما لا

وله سكنى من أحرار الناس ، وهلك العبد بعد ذلك من يد استأجر قبل تسليم
بني ربه لقوله فإن على استأجر نجر من الفلز ، من حقه أن يهرأ لأبيه ، واستأجر
هلك قبل الفلز ، وهو عب ، وأشد من الآخر وهو القيمة غائبة ، لأنه يحب جسمه على
الاستأجر ، فلا يبيع العبد ، ولكن يقصد كما في مع العر من ، فعد ، من المستأجر ود
ما يقصر من استأجر يحكم بعد العبد ، ويعذر ود عبها ، فحب ، فقيمة العبد
نجر مثل إلا أنه يجب أحر المير هب بالمال ما يبيع ، حتى د كان أحر المير أكثر مما يخصص
فمنه من عبه العبد بعت ذلك كله ، بخلاف ما إذا كانت الإجارة ماسدة من الأبناء ،
لأنه لا يراد أحر المير على ، يخصص نفسه من عبه العبد

[illegible]

وخرجني لإحصاءه ومن النكاح، فإني من ترجع امرأته بعد رجولتها تعد قبل الثمام، أو استعد رجوع المرأة من الزرع حقه العدل، من بعد لا صحة العدل، وهو منافع يصحبها، من ماله لإحصاءه قال: عنى هؤلاء العبد قبل التسليم حرب الظهار بجمع

خيمه المبلد، وهو المذموم لا ينفع البدن، وهو المبد

والفرق أن التذمُّح لا يحمل النسخ بسبب من الأصناف، فلا يحسب مهلاك
العبد في السلم، أو استنصافه بقي أنسب المخرج حسب النسبة، ومن حاجر من
سليمه، فيجب بسبب قيمته، ما الإجازة يحمل النسخ بسائر أسباب النسخ، فيصح
مهلاك العبد في السلم واستحقاقه، أو عسده، وإذا نسخ أو عسده، يجب رد النسخ،
وتعذر ردّها بصورة، فيجب ردّها ممّا يردّ قيمتها - والله أعلم بالصواب -

الفصل الخامس

في الإجازة والشرط فيها

١٦١٣٨ - ذكر المصنف الشهيد رحمه الله في المندوب الصغرى إذا استأجر
الرجل رجلاً ما يستدركه ويشتد به من بلد معلوم، ففعل ذلك بالعمرة، وانتهى عن
القبض، قال: إن كان قد أراه المندوب وقبض الاستحجار، بجبر على الباقي، وإن لم يره
لا يخير، لأن في الوجه الأول الإجازة قد صححت، وفي الوجه الثاني لم يصح لجواز
الظنود عليه، وعلى هذا إذا استأجر رجلاً ما يستدركه ويشتد به من بلد، ففعل ذلك بالعمرة،
وانتهى عن الباقي، فهو على الوجهين اللذين ذكرناهما

وأصل هذا المسألة ما ذكر محمد رحمه الله في الإجازات أن من شرط قصرها
على أن يقصر له عشرة أبواب بذلك معلوم، ولم يره الثياب، ولم يكن عنده كان فاسداً
وإذا أراه الثياب كان جائزاً، وإذا أسى له جساماً أشيا، ذكر الشيخ الإسماعيل
الإسلام المعروف حواشي رده رحمه الله في شرحه أن هذا نظير ما لم يره ما يسمى
يكون فاسداً، وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في شرحه أنه إن بالغ في بيان
الصفة على وجه يصير مقدراً عمله معلوماً، فهو وإداه الثياب سواء، فيجوز أن يكون
قول شمس الأئمة رحمه الله في مسألة الظنود والزميني قوله في النص: فيأجل عند
تصوي

وهي بواقي سبحة في أبي يوسف رحمه الله لمصر شرطه رجل على أن
يقصر له ثوباً مروباً بصرهم، ورضى به لفصله، ظف رأي الفقهاء الثوب: قال: لا
أرضى به، هذه ذلك قال وكذلك الحياطة والأجل فيه أن كل من يختلف في نفسه
باختلاف العمل ثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية العمل، وإن عمل لا يختلف باختلاف
للعمل، لا يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية العمل، والنصاراء مختلف باختلاف العمل،
وكذلك الحياطة، فلاجل ذلك أيضاً خيار الرؤية فيها.

قال ثمة ولو استأجر رجلاً لكيلا له كمر حنطة، لمساوى الحنطة، قال: لا

أو في غيره، فليس له ذلك

وكذلك في مسأله خلا سجنهم له حتى، وهو من، بعد، كسب من ظهوره
قال، لا أرضى به، بعد، بذلك، لأن المعنى عهد لا سجن

١٣٦٣٩- ذكر الحكم بسند، رحمه الله في المسألة، رجل أسأجر خلا سجنهم
عنى أو يخرج له نكاحاً معزماً، وسئل، فهو حائز، قال، لا أرضى به، وكذلك إذا
قال، يقهر لى، فإنه من موى، حائز، إذا كسب القيد، فإنه لا أصل أن لا يستحجر
على عمل في، من هو عهد، والامتياز على عدى في محل من عمله لا يجوز،
كما لا يجوز بيع، من عهد، فإنه وهو بالخيار، إذا رأى البعد، ولا عذر له في مسكته
القطر، فهو منه على الأصل الذي هنا

١٣٦٤٠- وفي مورد فساد، عن محمد، رحمه الله، رجل أسأجر خلا سجن
بأجره، فاستمع لسلام، وصحت النسبة، وطول الحول، فاعلام في الدور، ولم يكر رأها،
فقد لا حجة في، قال، ذلك، وإنه يجوز مثل خلاسه
في المسألة نوع مكان، (وجه الذي مرد بحيازته) أنه سمع العدد من الأصل،
وصبر استمع منه فلا عهد، فكيف يفهم؟

وخراب أن لا يسمع لا يظهر في حق المسوقى أو طوق، استمع كب معوم
بالعهد يتفهم بالشرط، وهذا بخلاف الرتبة لا يسمع أن الشرط لم يكن، ونسبت خبر
العييب في الإجارة، كما في السبع، إلا أنه في الإجارة يفهم من مجرد قبل القبض،
وبعد القبض، وفي البيع يفهم من مجرد القبض، وبالرد قبل القبض، وبعد القبض يحتاج إلى
انقباض أو الرضا

ج ١١ - كتب الإجارة، رحمه الله، رجل أسأجر خلا سجنهم
بأجره معلوم على ما بالخيار فيه شهراً، ودفعها إلى الساجر، سكة أسأجر قبل أخذه
ور الدار الإجارة، فلا جرم عليه فيما سكر، وإنما يجب عليه الآخر فيما سكر بعد
إجارة، فإنك، ورجل خيار بالإجارة، فإنه يسمع في حواكم، كما في باب السبع

١٣٦٤١- وفي مورد من محمد، رحمه الله، رجل أسأجر خلا سجنهم
بأجره معلوم على أن يغلق هذا حتى إلى موصوع كذا، لا يسمع ولا حي نام

[illegible]

۳۶۲- مؤلف: سید ابوالفتح محمد بن ابی طالب، ۲۹۰ هجری قمری، ۱۸۰۰ هجری شمسی
 نام کتاب: سیرت مصطفیٰ و قول علی (کتاب ۱)، مصنف: سید محمد
 باقر

١٣٦٤ - رجب بقيا خبر حياها ميتة بيدك يا سيدي علم ان حفظ علي احد
صهرين اعظم من اجاره منده و در ده سرمد بهر منحصي القعد لا ان متشبهه
و بايه اجاره ده اعظم سدا تا اكنه و افضل و لا حركه منته اخره سكرير مناصه
منحصي الامتداس بر حال علي ان مقصد با خد صحتك و در جرحه فيه يدور
لاقيه امر من منحصي حقد و سر

وہو چہ نہ دے فی حق صاحب شجرہ از سو پ بنامہ الی محیطہ لوت
 ہر بن محیطہ عدہ ہر بن نامہ لوت بنامہ لوت بنامہ لوت

[illegible]

والله اعلم بالصواب، فان شكك فقد انما جازاه الله سبحانه الاخر بطلان
الامر، او اعراضه عنه، وذلك في الامور التي لا يمتنع فيها، في الامور التي لا يمتنع فيها
الفتح، والله اعلم بالصواب، والله اعلم بالصواب، لا امر، ولكن منصوصاً على
المرضى، انهم، وهو في نفي الامر، فلهذا لا يمتنع في الامور التي لا يمتنع فيها

وحدثني الشيخ في هذه الأخبار بلائحة، وأما يقع من حسن سقوط خيار، فيصير بعض
الضمانه ومن بعده أن إضاعة الإجارة إلى وقت أن لا يجوز، بعد ذلك أتبعه؛ لأن
المسح فائمه من سقوط خبر، يقع أملاك من وقت العقد، لا من وقت سقوط الخيار،
ولا يصير كغيره المصنف، وتضمنه وحدهم الله وهو من ذلك إلى أنه هب كأنه يصير
بمرة الضمان إلى وقت سقوط الخيار إلا أن إضاعة الإجارة، ليس وقت أب جثث عندنا؛
لأن الإجارة من يتجدد انعقاده على حسب حدوث المانع من تسببه، فيصير مضائق من
حيث الاعتبار، فيصير المسألة على خلاف مرة لتلك المسألة، لأن سبب في الثلاثة الأقسام،
قد لزم الإجارة وكان عليه أجره سكنى، ولا ضمان عليه بعد انقضاء

فقال: أو رده له لمصلحة الأولى لئلا يتبع حكم حاره صحيحه شرط فيها الخيار
للمستأجر حتى ينقض العاقبة به

١٣٦٤٩ حر من استأجر مائة من رجل يطحن حجره كل يوم عشرين فيعتبر أنه،
موجبه، المستأجر لا يطحن إلا عشرة أشهر، كان الفسخ من الخيار، إن شاء رضى به
كذلك، وإن شاء رده لأنه لم يسلم له شرط متعده، فخير كذا لو اشترى عمداً على
أنه كتب له خيار، فوجده غير كائن وغير حيز، فله رضى له رده من كل يوم تسامحه،
كما هي مع العين إذا رضى بالعد، كذلك غير كائن وغير خيار، لزمه «مع العين» وإن
رد كان عليه حر اليوم الذي استعمله تسامحه، ولا يحط عنه شيء بسبب انقضاء من
العقد، لأن لا ضرورة من على الوعد، ولهذا يستحق الأجر، وإن لم يطحن عليها
شيئاً، وكان دفعه بعد بيان فيه إقذابه ويبلغ عمله، لا ينبغي التمسك به، فإذا كان اللفظ
وتضمن من الوقت لا على العمل، يورع الأجر على الأجر لا على العمل، فله رده أحر
اليوم الذي استعمله تسامحه - والله أعلم بالصواب -

بالسكنى، من ناحية، الآخر، أنه لم يسكن المار بعد ما حكي الآخر به روى لاد،
يجب لأجر، بالنسبة، وقد كان الآخر يجب بالنسبة، لأجر، يجب لأجر،
لوجوب، لأن لا بد من، من جهة، ويجب للمحدثه، يجب عشر، أو بدعيًا، فمجب
خمس، محلات الروس والعماسي، لأن هناك الآخر لا يجب، لا بالعمر، ولا يحمل بعد
وجوده معلوم في نفسه، فكان الآخر معلومًا حالة الوجوب، وأبو حنيفة رحمه الله يقول
على قوله لأجر لأجر، لا يثبت نفس العقد حسنًا، وإنما يثبت بالعقد وحالته فيحصل
الأجرة معلومة، وعلى هذا، جرحه من إنسان إلى مكان معلوم على أنه في حمل
عليها حظه فالآخر عشرة، ويحمل عليه شعيرة، فالأجر خمسة، مما في قول أبي
حنيفة رحمه الله الآخر، خلاف بينهما

وعلى هذا، إذا سأل عن ذلك، مكان معلوم على أنه إن حمل عليه هذه الحصة،
فالآخر عشرة، وإن ركبا، فالآخر خمسة، فاعتمد جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله
الآخر خلافًا بينهما، ثم قال: إن الآخر قد يجب بدو، الركوب وعمر، الأجر أنه لو
سألهما ولم يركب، وقد شرط في العقد الركوب، يجب الآخر، كذا إذا سأل، ولم
يحمل عليه، وقد شرط في العقد الحمل، يجب الآخر، وقد سأل في العقد
ما وحصل ذلك من الركوب والعمر، لا بد من ما يعطيه من لأجر

ولم يتبعه رحمه الله ما ذكر من أن الآخر لا يجب بنفس الممعد، وإنما يجب
بالحمل، وهذا، وجوده لأجر معلوم، احتلف عبارة، الشيخ على قول أبي حنيفة
رحمه الله في تحرير مسألة أندلس والفعل إليه إذا سألهم يسكن، ولم يحمل
عليها سألهم، وأسلمه الله ولم يحمل عليها سألهم، لم يركب، معصية فاقوا، يجب أقل
للمسكن، لأن المسكن لا يكون لهما، وإنما يكون لأحدهما، فمضى حصة له خاتمة
ولشعر لو يركب وخمس واحدة، ومضى حصة له زيادة، أو بهجة أو لحمل،
فالمتروكة، حصة، وخمس مائة، وما زاد عليها مشكوك، وإن لا يجب بالسكن، وقد
كانت كذلك ما وجب هذه الحصة متى وجب لأجر بالسكن، بدو الحمل،
وتسمى بهما كذا مبيع أو وجد السبعة المفعة، وكل ذلك معلوم حالة الوجوب

وحصصهم بالمراد، إذا وجد أنسليم ولم يوجد سنبل، فمضى يحمل لتسليم لهما،

يؤذي ليس أحدكم بأن يجعل الشجر بينه وبين الآخر، فيجعل النصف يهدأ، والنصف الآخر، فيحجب نصف الآخر، فلهذا جعل أحمر القبر، ونصف من ضمن، ونصف آخر من كبر. وإن أحب منك، أبداً من حب هذا الآخر، وسيع ونصف مني، وجب الآخر، فيسلم بدون استبعاد، فلهذا وإن وجد أسير، يراه المهرمة يجب، سمي عمدة تلك النصف، وكان الله هو يوم جاءه أبو حنيفة.

[illegible]

و ضرورة ما ذكره النكح في رحمة الله عليه ، انه اذا جرد منه بعد ذل إلى التخصير
محضة ، وبني النكح بمسره ، فإن كان السابق إلى التخصير نصف أصالة بني النكوة ،
فلا تعد حائزاً ، بل كان فلا أكثر من واحد منه ، وهذا لأن لصاحبه بني التفسير إذا كانت
نصف السابقة إلى النكوة محضاً ، صير الأجر معلوم ، وهو خمسة في النقص ، وإن
كانت أقل من النصف أو أكثر ، فكان ما يبيع الآخر مجهولاً ، لأنه لم يحدوز النقص ،
فالأجر خمسة ، وإن حوز ، فالآخر إلى التخصير بقدر خمسة ، وبذلك ، خمسة أو
عرقها ، فكان الآخر مجهولاً ، لأن صاحب النكوة ، وهذا على أصل محقق ، لأن عليه
حالة الأجر ، وهو ، بوجوده بعد العقد ، عما على أهل بني حبيبة رحمة الله
فلا تعد حائزاً ، بل كان فلا أكثر من واحد منه ،

ورب الحاكم الشهيد رحمه الله في "التلخيص" أن من ساجر من آخر دابة على أنه
 إن أتى عليها الكوفة فبمسرها وإن أتى القصر وهو المنتصف فيحسبه هو حاتم ، قال ،
 وإن دلت وإدلت القصر وهو المنتصف فحسبه لا يجر ، قال لأنه إذا أتى القصر لا
 يجر ما عليه سنة أو خمسة

١٥٦-١٦٣- کتاب ابن ابی سعید، حقه الفانی محمد، حقه ١٥ فی حل ساجی

[illegible][illegible]

ولو قال سبحانه إن عطفه اليوم فلهم، وإن عطفه غدًا، فلك نصف درهم، فالنصرط الأول، صحيح في قول أبي عبيدة رحمه الله، حتى إنه لو عطفه في اليوم الأول، لوجب له درهم، والنصرط الثاني قاسد حتى لو عطفه في اليوم الثاني، يجب أجر فضل، وقال أبو يوسف، صحيحهما، أشد على الحر، حتى لو عطفه في اليوم الأول، فله درهم، ولو عطفه في اليوم الثاني، فله نصف درهم.

١٣٦٥ = وقال في ترجمته الله الشرف من الحلال، وذكر ذكر سيانه في الخلق
 طبعه وذكر في حارة الأصل: قد وقع طر من الرجل، ومن أن يعطاه عيباً،
 وقال له: إن خطبه اليوم فليكن فيهم، وإن لم تقع في يومه فليكن فيهم، وذكر
 اختلاف على حرم وذكر في الخلق الصبي، حكى عن بعضه بن لقمانه استشار
 رحمه الله أن قال: مع ما هو مشهور في الخلق الصبي أنما على ما هو
 مشهور في كتاب الإجماع ينهي أنه يفسد الإجماع في اليوم والعدد جميعاً لا خلاف.

ووجه ذلك أن هذا عقد، وقد شرط فيه شرط غشدي، ومنه هذا الشرط لا يوجب فساد الإجارة.

وبأنه لو لم يدره، ولو لم يفرغ منه اليوم ليس بالإجارة على حدة، لأنه ما لم يفسد في الإجارة، فيكون شرطاً مشروطاً في الإجارة المصاحفة إلى اليوم، وأنه شرط فاسد، لأنه يوجب تعيين الأجر الواجب في اليوم إلى التمهيد، لأنه متى شرط نصف اليوم في اليوم مثلاً يجب نصف الأجر نصيبه للفقد النقص إلى اليوم، وإذا لم يخط السقي في اليوم يصير آخر ذلك النصف ربعاً بعد أن قد عصفاً، فهو بمنزلة هذا العقد واحد شرط فيه شرط فاسد، بعلام قوله، إن خطته اليوم، ذلك درهم وإن خطته غداً، فذلك نصف درهم لأبى حارث، لأن قوله، وإن خطته غداً ما يستلزم الإجارة، ولم يشترط في إحداها شرط فاسد، فعلم أن الصحيح موضع ما ذكر في أحاديث الصبر.

فريق آخر يجادل رحمه الله بأن هذه المسألة وببعضها لا بد من خطته بركبة أو أقل يوميه، فذلك درهم، وإن خطت فارسيه، فذلك نصف درهم، لأن هذا يجوز الشرع لا خلاف.

والفريق أن في مسألة اليوم والعدد عطفاً فاسداً، فإما من يومين يعرب العمل في اليوم، وهو جواز العمل في العدد، لأن كلمة إن للشرط، ومعنى الإجارة العمل في العدد إن كان صحيحاً، لأن تعليق البطلان، بإلغاء المقنن عليه، فتعلقها يعرب العمل لا يصح كعلقها بشرط آخر، فأما في اليوم استحقاق الأجرة معلقاً بإلغاء المقنن عليه، وهذا لا يوجب فساد العقد، وفي التركيب والمدرسية ما علق الأجر بهوات نسبه، ولا بوجوده، فإنه يقدو أن يشترط للعالم بأى عمل شاء، فيصير الأجر معلوماً، أما في مسألة اليوم والعدد لا يحد من يشترط بالعمل في العدد، إلا يعرب اليوم، وهو العمل في اليوم، فيعلق استحقاق نصف درهم بالشرط، فهذا المبدأ، فوجب أجر مثل في اليوم الثاني، فإن خاطه في المبدأ، فله أجر منه لا يرد على درهم، ولا ينقص من نصف درهم، فهذا يسير إلى أنه يجوز أن يرد على نصف درهم، فهو رواية الأئمة والخامس الصغير.

وروي أبو سعيدة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أن له أجر منه، لا

يرواد عن مصعب بن هرم، عن أبي حنيفة رحمه الله في المرأة روبا، وما حج
المعصومي روبا من سدعة رحمه الله ولو سئل في اليوم لست، عند آخر سنة في
خولهم جميعاً، وحديث الرويات عن أبي حنيفة رحمه الله في ذلك، وروى عنه أنه لا
يرواد على درهم، ولا ينقص من مصعب درهم، وروى عنه روبا أخرى أنه لا يحل روبا
مصعب درهم، وينقص عن مصعب درهم إذا كان أجر مثله قبل من مصعب درهم،
ولا حطب ثرو باب في ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله في ذلك، ولا يصح
مثنى أنه ينقص من مصعب درهم، ولا يرواد عليه

١٣٦٦- ويوفى ابن حطيمه ليوم فلك درهم، وابن حطيمه عذرا، فلا أخرك،
قال محمد رحمه الله في الأمل: ابن حطيمه في اليوم الأول له درهم، وفي حطيمه
ثلاثون الثاني، له درهم لا يرد علي يومه في ثوبهم حبيبا، لأن إسماعيل الأحمري
اليوم الثاني لا يصح وجوبه في اليوم الأول، وفي التسمية: في اليوم الثاني لا ينهي أصل
المقد، وكان في يوم الثاني عذرا لا سعة فيه، يجب اجره مثل

هذا الذي ذكره جماعة بين الأعراس، فأما إذا أردت بعدد من يزوجهم يذبح هذا
صنعة اليوم عند فرهم، وقد ورد من هذا، فحاشاه من العدد من يسحق لأمر؟ لم يذكر
محدث رحمه الله عند الفقيه في شيء من الكتب، وقال رحمه الله أبو بكر السجستاني رحمه الله
يقول أن من يزوج يسحق آخر القتل من خاط في العدد لا يسببه لك؛ لأن ذكر
اليوم عند هذا حاله لا يورد بل سمع من لا الموقوف، وبعد، فحاشاه هذا الأثر عند هذا
حالة الأثر على ما يابى بأنه بعد هذا - إن شاء الله تعالى

ولذلك كان ذكر النواحي حال الانحطاد عن علمهما للاستعجال لا بدق حيث كان العمل دقيقاً
في العمل على توليها بذلك، فيكون عاملاً محكماً لإحصاءه. وفي حال الأخر، إلا أنه
يستحق أجر مثل ذنب اسمه، لأن الشاغل إذا سرده في الذمهم في حادثة معينة في
اليوم، يدل على بخله من جهة، والخطأ في الحادثة بعض من الخطأ في بخله من حيث
المسألة فكانه أن في الأمر في الذم، ولكن حقيقته هي صفة من الصفات ما سرده، وهو
كان كذلك، كان من صفات الذم، أي بخله من جهة، لأن
الشيء حتى يندم ضرراً في شخصه

هي نفسه، قلنا ع

وأما على قول أن عبدا رخص له طفلا أن يقتل فإنه لا أثر له متى عمل في القتل لأن أبا حنيفة رضى الله عنه يجعل ذكر اليوم للتوقيف حالة الانفراد، حتى قال بفساد هذه الإجارة؛ لأنه باعتبار التوقيف تكون الإجارة معتدة، على سبيل النفس في الملة، وباعتبار ذكر العبد تكون الإجارة معتدة على العمل، وبعبارة نفقود عليه مجهولا

وإذا ثبت هذا بر مذهبه حالة الانفراد فتكون لأحد العسارين، وهو عبء العقد على العمل يجب لأجر إذا عمل في العقد، واعتبار الآخر وهو التاقيث لا يجب الأجر؛ لأنه لم يبين العقد، وأنه لم يذكر واجبا، فلا يجب الثالث ولا احتمال

ولقتل أن يقتل، فإن علمه الآخر؛ لأن العقد معتد في اليوم، أي الأمرين ما اعتبرنا إلا أن يأخذ الاعتبار بين يمين في العقد، واعتبار الآخر لا يفي، والتعقد كذلك، فلا يرفع بالثبوت، وقد على لعدم كونه عاملا في العقد يحكم بمعد، إلا أنه يجب أحر الخس؛ لأن العقد في معد يمين بوصف الفساد؛ لأنه يتم من وجه درد وجه، ونقل هذا يوجب صلات العقد، كما سي بيع المتواضعة إذا هلك أحد المملوكين بقي العقد إلّا^(١) ولكن بوصف الفساد كذا ههنا، فكان المانع في شدة مبراهة يحكم عند فاسد، فيجب أجر المثل

وكان متصل بيد العصل

٢٦٥٧ - يجمع في هذه الإجارة بين أنوف وأسماء قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير رجل استأجر حرا أو أليخبر له هذه العشرة المخابر ففي هذا اليوم بذره، فهو فاسد، وفي حارته الأصل حر، أي يوسف ومحمد، رحمه الله أنه جازا، عما بهر لادن تصحيح^(٢) التصود واجب ما لم يكن، وقد أمكن بأن يحمل العقد وقفاً على العمل، وهو الخبر فيكون أليخبر مشترك، وهذا لأن أوقع محمد على العمل

(١) حكاه في الأصل

(٢) حكاه في ج، كانه في الأصل وم تصحيح التصود واجب

ينشاء

وقوله: «يوم وإن كان ذكر الوقت» إلا أنه يحتمل أنه أراد به إتمام العقد على
الشفقة، فيكون أحرر وحر، بمعنى العقد بحاله، معمود عليه، ويشترط أنه قصد مدرك
أشرف الاستعجال، لا إتمام العقد على الشفقة، فيسمى «غير مشترط»، فيصح العقد،
فيحمل ذكر اليوم على سبيل الاستعجال، لا قصد مدرك، وأما حقه ووجه
أنه يقول: «المعمود عليه محبوب» وجهه: «المعمود عليه» مع حوزر بعد

بأنه لا ذكر الوقت، بل على أنه المعمود عليه، فإن الوقت يخصص بعد
الشفقة، وذكر المعمود على لا يندفع عنه، بل على أن المعمود عليه، لا يخص به غيره
محتمل، لأن المبرور من ماله معموداً عليه لا يجب إلا أن يكون «مولى» ماله المعمود
عليه الشفقة يجب بسبب النفس وأقرضت النفس محتمل، فحينئذ المعمود عليه وقته
يرحب قتلاً، مع.

وقولهما: «أن ذكر الوقت للاستعجال فيه نظر» لأن أحرر من المبرور وعيائهم مختلفة
قد يكون أحرر من حر المصير، وقد يكون أحرر من إيداع العقد العقد على الشفقة، فلا
يرحب اجتماع مع معانته من رغبة من غير ذلك.

١٣٦٥٨- ومضى بحث الأصل، إنما المستأجر سرحل من حوزة المالك
عليه كل يوم عشرين فيروز، بهذه الإحصاء جدره، وسير يدرب خلاف، في شقيق
رحمته الله من قال: قد استقرت يجب أن يكون قولهم: «أما على قول من حقه ووجه
أنه يسمى أن قصد الإحصاء على قياس مسألة آخر، لأنه جمع بين الوقت والنقص من
الشمس حينئذ، فكان المعمود عليه محذوراً، ومهم ما قال: لا، من هذه الإحصاء جائرة
على قولنا: «نكحل» بهذا القائل، يجب أن يكون المبرور أحرر من هذه المسألة، ويح
مسألة أخير.

وأقرض هو أن ذكر مدة العمل في سبب المعلن في العرف والعادة لا يكون محلي
للمعذور، بل على صير «مولى» معموداً عليه مع شرفه، بوجوب بعد الإحصاء للمعذور
وإذا ثبتان فوا بداهة، وصح صفة، وإذا كان بهذا، فذكر في العرف والعادة، يقت

الإجارة على الوقت، فجزر عندهم جميعاً

فما في خبر^(١) مقدار العمل لا يذكر عرفاً وعادةً بيان قوة الخبر، وسيلح عليه، وإن يذكر لتعليق العقد بالعمل، وصيرورته^(٢) مقصوداً عنه، فيصير حاصلاً بين الوقت والعمل، فيصير المفرد عنه مجهولاً، فأوجب مسأله حسن، في مسأله الخلف لو كان يذكر مقدار العمل بيان قوة خبر، ويبلغ عنه يقول يجوز الإجارة عن تولي شيء رحمه الله.

وفي مسأله الطعن لو كان يذكر مقدار العمل لتعيق بعده، يقول بأنه لا يجوز الإجارة على قول أبي حنيفة رحمه الله

وفي الأصل أيضاً لو شرط على الخياط^(٣) أن يجزئ له هذه العشر الحاقيم دقيق، وشرط عليه أن يفرغ في اليوم، يجوز هذه الإجارة عندهم جميعاً، وإن ذكر الوعد والعصية، فأبو حنيفة رحمه الله يحتاج إلى التفرق بين هذه لسأله وبين مسألة الأولى

والتفرق أن في مسأله الفرع اليوم ما ذكر مقصوداً، وإن ذكر لإساق صفة في العمل، وهو الفرع منه في اليوم، وصفة العمل بيع له، والعمل لا يصح مقصوداً عليه مقصوداً، فكذلك لا أحد من اليوم لا يصح مقصوداً عنه مقصوداً، فتصير العمل مقصوداً عليه، جاز مرة ما أو أخرى عبداً على أنه كاتب أو حبار، فإن الكتابة والخياطة لا يعمل مقصوداً عنه مقصوداً، حتى لا يكون يلزاماً نفس لأنها ذكرت صفة للعمل، فكأنه شرط، فكأنه شرط

فأما في تلك مسألة اليوم، فما ذكر لإيجاب صفة في العمل، فكان مذكوراً مقصوداً كالمعمل، وقد أصعب العهد إليهما إصلافة عن السوء، ليس 'عنده' لأن يجعل مقصوداً عنه ما ليس من الآخر، فمبهم المفرد عليه مجهولاً

١٢٦٥٩ - قال في الأصل آية - وإذا دفع الرجل عبده، إلى سائلك وطلبه

(١) هكذا في ط، وكان في الأصل يوم الخبر -

(٢) هكذا في ط، وكان في الأصل - وصيرورته

(٣) وكان في صحيح النسخ أحمد

(٤) هكذا في رواية النسخ، وكان في الأصل وليس لأحد

حرم هذه المصنفات على علم الله تعالى في هذه المسألة من حيث ما يوجب من ذلك هذه المسألة من حيث
 وجوبها على من يوجب حرمه الله تعالى في ذلك لا يخرج من ذلك هذه المسألة من حيث ما يوجب من ذلك
 المصنفات وحيثما من ذلك ما ذكره في هذه المسألة من حيث ما يوجب من ذلك ، وحيثما من ذلك
 ان حرمه على من يوجب حرمه الله تعالى في ذلك لا يخرج من ذلك هذه المسألة من حيث ما يوجب من ذلك
 بالتصريح

١٩٠٠ في حرمه الله تعالى في هذه المسألة من حيث ما يوجب من ذلك ، وحيثما من ذلك
 ايلا في حرمه الله تعالى في هذه المسألة من حيث ما يوجب من ذلك ، وحيثما من ذلك
 هذه المسألة من حيث ما يوجب من ذلك ، وحيثما من ذلك ، وحيثما من ذلك ، وحيثما من ذلك
 يتبين على من يوجب حرمه الله تعالى في ذلك لا يخرج من ذلك هذه المسألة من حيث ما يوجب من ذلك

وهي من حيث ما يوجب حرمه الله تعالى في هذه المسألة من حيث ما يوجب من ذلك ، وحيثما من ذلك
 مسماة ، او من حيث ما يوجب حرمه الله تعالى في هذه المسألة من حيث ما يوجب من ذلك ، وحيثما من ذلك
 يوسف بن أبي حنيفة وحده ، ان حرمه الله تعالى في هذه المسألة من حيث ما يوجب من ذلك ، وحيثما من ذلك

قوله الكريم في حرمه الله تعالى في هذه المسألة من حيث ما يوجب من ذلك ، وحيثما من ذلك
 لا حرمه الله تعالى في هذه المسألة من حيث ما يوجب من ذلك ، وحيثما من ذلك ، وحيثما من ذلك
 القصد هو حرمه الله تعالى في هذه المسألة من حيث ما يوجب من ذلك ، وحيثما من ذلك ، وحيثما من ذلك
 اصل ، في حرمه الله تعالى في هذه المسألة من حيث ما يوجب من ذلك ، وحيثما من ذلك ، وحيثما من ذلك
 فسبحي لعمري ، انما يفعل في حرمه الله تعالى في هذه المسألة من حيث ما يوجب من ذلك ، وحيثما من ذلك

وموضع به حرمه الله تعالى في هذه المسألة من حيث ما يوجب من ذلك ، وحيثما من ذلك ، وحيثما من ذلك
 وذكر المصنف في حرمه الله تعالى في هذه المسألة من حيث ما يوجب من ذلك ، وحيثما من ذلك ، وحيثما من ذلك
 ان قلم يحرر

وحيثما من ذلك ، وحيثما من ذلك ، وحيثما من ذلك ، وحيثما من ذلك ، وحيثما من ذلك
 ليحرره الله تعالى في حرمه الله تعالى في هذه المسألة من حيث ما يوجب من ذلك ، وحيثما من ذلك ، وحيثما من ذلك

معلم في ما ذكره ذكره عن بسن صحيح وأما في المسألة رواية عن قول أبي حنيفة رحمه الله، وقد بين المنزوي على قول أبي حنيفة رحمه الله عن المسألة موكباً بتدقيقه وذكره له ثم ذكر العمل الذي به ثم المقتضى على ذلك هو لا، بأن لم يذكر الأجر معه، فمما يفتقر العمل على الذكر ولا بأن ذكر الأجر معه، ثم ذكر الذي لا يفسد العقد عند قهره، رحمه الله، وهو ما لا يفسد العقد، فقام بذكر المسألة

وصورة ذلك إذا كان للخبير لمصلحة جرت عليه يدرهم عن أن يحرق له كذا، وقال استأجرته على أن يحرق لي كذا يدرهم اليوم، وهذه الإحارة عند أبي حنيفة إلى حنيفة رحمه الله في أن يحرق جبهة

١٣٦٠٢ - ١٣٦٠١ - وقال استأجرته اليوم على أن تحرق لي كذا يدرهم، أو قال استأجرته على أن يحرق لي يوم كذا يدرهم، فهذه الإحارة عند أبي حنيفة لا يحرق في أن يحرق جبهة، وهذا لأنه إذا لم يذكر الأجر مع الأجر، فإنه ذكر الأجر مع ذكرهما، فقد تأخر الأجر بشئ، كن واحد فيما يصلح معقوداً عيب، ربيس حدهما يلوئى من الآخر، فكان معقود عيب بهجولا، فصل العقد عند

وإذا ذكر الأجر مع الأجر، فقد تم العقد ومعين، لأن مراد من العقد بشئ من انعقد، فالتأني لا يصلح من أحده، ويكون ذكر الثاني من سبب العمل أو لتعجيله، فلا يفسد العقد عند

وروى محمد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا كان في اليوم، يحوط كذا ما كذا، مثلاً ما إذا كان اليوم، وهذا لأن قوله في اليوم يظهر أن مراده من ذكر المسألة الاستعجال، لأن من نظروا، والمقاروف قد يشترط حره من الظرف لا حبيبه، فلم يصلح ذكر اليوم مع حرف في تنفيذ العمل به

١٣٦٠١ - ١٣٦٠٢ - وفي رواية أبي حنيفة رحمه الله أنه نفل الرجل من رجل طاعتاً على أن يحمله من موضع من عشرة يوم تكذا، فيه خمسة من اثنين عشر يوماً، من حمله في أكثر من ذلك، فإن لا يلزمه الأجر، كما أن جرحاً على أن يحيط به في يومه يدرهم، فإحارة في العقد، وعقد الجواب سئل عن ما إذا أتي حنيفة رحمه

الفصل السابع في إجارة المستأجر

٢٦٦٤ - قال محمد رحمه الله: والمستأجر أن يأجر الثيب لمأجر من غيره.
فالأصل عندنا أنه: مستأجر يملك الإجارة فيما لا يتجاوز الدس في الاستيعاب به، وهذا لأن
الأجرة لتكميل المنفعة، والمستأجر في حق المنفعة قام مقام لأجر، فكما صححت الإجارة
من الأجر يصح من المستأجر أيضاً، فإن أجرة ما كثرها المستأجر به من جسي قتلته، ولم
يؤد غير لغير سيئ، ولا أجرة معه شيئاً أجرة من ماله في يعود عقد الإجارة عليه، لا
يطلب له فلو رده عند الله، وأما حكمهم الله، وعندنا ما في حقه الله يطلب به الزيادة،
حججه في ذلك أن هذا ربح ما قد حصل، فتعيب له، كما في بيع العين، عليه إذا استوى
شيئاً فباعه بأكثر مما استوى بعد التفتيش، عليه يطلب به المبيع؛ لأنه بيع ما قد ضمن،
فكذا هنا

بقائه: أن الدعاء من حكمه القضي وقض المستأجر ٤ من غيره، وهو للمستأجر
الأول، ولهم، وحجب لأجر من الأول، كما لو حدث الخلع في بيعة، وإنما لم يقض
الثاني عن بعض الأول، كانت المبيع حلاله في حسن الأول، فيلزم ربح ما قد ضمن
من وجه، وربح ما لم يضمن من وجه، فيحل من وجه، ولا يعمل من وجه، فهو ربح
جانب الحرمة احتياطاً

بوجه: أن القبض الثاني قبض الأول حكماً، فمن الآخر، يجب عليه، وليس قبض
الأول حقيقته، لأن ما دفع لم يحدث في يد الأول حقيقته، فالقبض وجبه من وجه، ولم
يوجد من وجه، والضمم حكم القبض، فيكون ثانياً من وجه، غير أن من وجه

ويظهر هذا ما قد فهم من استوى جيداً قيمته ألف درهم بألف درهم، فقتل قبل
التحصيل خطأ، في حصار المسروقات، (أحد من ألفي درهم، فله يصدق بألف
درهم؛ لأنه ربح، له به من وجه، وربح ما قد ضمن من وجه، لأن المسروقة
من حيث الخلق لما حصار انزع بطلان، ولهذا تأكد عليه المس، كما لو قتل بعه، ولكن

١٦٦٧- قال الفقيه أبو النسيم رحمه الله ذكر في كتاب الزراعة : أنه وقع لوصفه من أروعها ثم إن رب الأبرص أخذها من أروعها من الخروع وهاهنا روعة الذئبة ، والله في خلقها كلها من الأحرار .

١٣٦٨ هـ. إن كنت جمر أعظم المستاجر من الملك لا يسقط عنه الأمر بلا خلاف
في المذهبين رحمهم الله.

١٣٦٩-١ من انشأ بر اقيم عند محمد و محمداه و حل السحر و دامن
 - حل - ثم ان السحر اجره من حبسها او اعادها عنه ، فذلك نفس ملاجه ، لأولى ،
 و ان السحر اذ حل ، ثم دفعه من حبسها عزاه ان كان اليد من من رب الأرحام
 - حجر - و حله ما مضى ، و ان كان اليد من حل السحر حجر ، أم انكلام من فصل الإجابة
 و الإجابة ساء على أنه لا حور للإجابة الثنية والعزبه لا بعد مسح (عازر الأولى
 يصفهون الله به على العبد الناس فسنة الأولى

وَأَمَّا الْحُلَاةُ فِي الْمَرْحَةِ فَلَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ مِنْ عَمَلِ رَبِّ لَا يَصِلُ إِلَيْهِمْ مَسْتَأْجِرِ
الْأَرْضِ، وَتَقْبِضُ بَدَنَهُ عَنِ مَسْحُورٍ لِلْجَوْدَةِ الْأُولَى.

ويذكر أن رسم في "نودرة" عن محمد- أبدا لا يسمو دافع لأرض المساجرة
صنوعه إلى رب الأرض، مذكور في ظهون جهة- الأرض من جهة، تستأجر
ولو استأجر رب الأرض بالمرام ليحل في الأرض جاز

١٣٦٧- وهي بلاد ابن سماعة عن محمد بن حمزة، الله. ابن اسحاق بن أحمد
 ذكرنا، أو أرحنا، ابن اسحاق بن حمزة، ابن اسحاق بن أحمد، أو عمار بن
 نقضاً للإمام الأبرار، ابن اسحاق بن حمزة، ابن اسحاق بن أحمد، أو عمار بن
 حمزة بن اسحاق بن أحمد، ابن اسحاق بن حمزة، ابن اسحاق بن أحمد، أو عمار بن
 حمزة بن اسحاق بن أحمد، ابن اسحاق بن حمزة، ابن اسحاق بن أحمد، أو عمار بن

١٣٧٦- رمى فتوى العسلى استأجر من رجل داراً بداره طريفة، ثم أجرة من الآخر مساهمة، لأنصح الإجارة الفلقة، وما أخذه استأجر لأولى من الآخر الأول، فهو محسوب من رأس المال، ولا حشره الأولى منضم في السهم لأولى الإجارة الثانية.

صوره دفع المستأجر إلى الآخر مثلاً ديناراً، فلهما استأجر لأجر من المستأجر
مستعرة دفع الآخر إلى المستأجر أجره شهر مثلاً ديناراً، بذلك الدمار بحسب ملك المائة،
علماً فيما بعد الشهر الأول سبب الفصل. حصة الله في استأجره لأن الإجارة الثانية
وقعت على شهر واحد، ثم قال: كلما دخل شهر بعد شهر يجب أن ينقص^(١) الأولى؛
لأنه كلما دخل شهر انقضت الإجارة الثانية، وهكذا قال القاضي الإمام ركن الإسلام
على السعدى رحمه الله، وجعله نظير ما لو باع ثم باع، فإن الثاني يفسخ الأول، فكذا
ههنا، فقبل ركن الإسلام، قد كس نظير ما لو باع ثم باع، لأن ذلك كل واحد من
الريعي صحيح، فصار أن يفسخ الأول بالثاني، وهذا الإجارة الثانية فاسدة، فكيف
تفسخ الأولى بالثانية، فأنشأ ركن الإسلام إلى أنه يجوز أن يقع بمقدار سنة، ويوجب
انقضاء عقد دفع صحيحاً.

فقال الأثرى أن يشتري إذا باع المشتري قبل القبض من باعه، فهذا العقد لا
يصح، وهو حيب انتقض العقد الأول على ما رواه خالد بن صبيح عن أبي يوسف رحمه
الله، وروية خالد بن صبيح مخالفاً لظاهر الرواية، قال في ظاهر الرواية لا يتفق
اليح الأول بهذا البيع.

وذكر في كتاب صحيح مسألة نقل على أن المستأجر يثبت الإجارة من الملك،
وصحروية اعرصى له بعد حيد منه إذا آخر العقد من أجبى أو وارت عرصى أنه يجوز،
ووجه الدلالة أن الوارث يثبت مقام المورث، وحال اعرصى له بالعهده كحال المستأجر،
وإذا جاز للمستأجر استأجر من رجل، ثم إن المستأجر الثاني أجره من الملك، كان
القاضي أثره من السهم حصة الله يحكى عن إسناده أنه يجوز، وهكذا ذكر الحاكم
الشهيد، حصة الله في "أعظم" عن محمد رحمه الله.

قال شمس الأئمة الخبواني رحمه الله وذكر في سماعه في قوله: عن محمد
رحمه الله أن الإجارة من الملك لا يجوز؛ سواء كان مستأجر لأول أجر نفسه أو أجر
مستأجره، قال رحمه الله: "وعنه عامة المشايخ رحمهم الله".

١٣٦٧. العاصب: إن أجر المضموم من غيره، ثم إن المستأجر من العاصب أجره

(١) هكذا في طوم، وكان في الأصل: ينقص الأولى.

من المأصصة - رخصته لإجارته - كان للمأصص ان يشتريه منه ما دفع اليه من الإجارة
توحيه من أحد - مع ان يجره لمأجر من المصحب حين رد إليه مصوب ، كما حصل
بيع المشتري ثم ذى سلفا من ماله رد للمشتري ، الثاني ان يجره بمأصص معتد .
فبقي المستأجر من المصحب - أجر من أجره ، ولقد لا يحوز هذه الذي رو .

وعلى هذا مسأجر من ثالث اذا اجر من غيره ، ثم - المسأجر الملى أجره من
المسأجر الأول لا يصح ، وهو به ما قلنا

٢٧٣ - او مسأجر كرم ، ثم ان المسأجر دفع الكرم الى المؤجر معلنه ، هذا
عني وحيه ان كان ذلك في الإجارة باع الأشجار - له ما أحد نظره - حله .
وإن دفع الأشجار - مع انه - قد هو الطريق الآخر - لا يصح ، واد استأجر بحذوة
فله ، فأجر لمأجر من غيره إجاره صححه جاز . - انه سار في إجاره ثالثة
الثالث

ومن يشيع من قال لا يحوز ، والمخرج الروية من مسألة ذكره في كتاب
الإجارة في باب حازا الدور :

١٣٧٤ - رجل دفع دارا ، اجر وحلي على أن يسكن ويرثها ولا أجر لها ، فأجرها
هذا المسأجر من اجل ، وأهدم من سكنى الثاني . ضمن الثاني ، لأنه سار عاصيا
فهذا سيرة إلى أن الإجارة ماسة لم يصح ، الاخرى ، أنه ، يجب ضمن على الثاني . ألا
يرى أنه سماء عاصيا ، وعاشه مسأجر جميع له على أنه يملك ، فأنه - وما ذكره من
كتاب الإجارة يس برو به في هذه المسألة - لأن ذلك ليس بإجارة ، بل هو عاوية ، وهذا
لأنه لم يذكر المدة على سبيل الشرح ، لأنه لم يذكر كتمه المدة ، إذ ذكر على سبيل
المشورة ، إن شاء ، فعلى وإن شاء لم يملك - فكان الأول مسعير ، لا مسأجر ، والمصير لا
ملك في إجاره . وان سار من ملك المسألة أن لو ذكر المدة على سبيل الشرح

ولو قد ملك حتى كان العقد الأول حذوة ماسة ، لا يجب ضمان على الثاني ،
ونصح الإجارة من الثاني ، هذا لأن المسأجر إجاره ماسة من الشفعة بمصر المسأجر ،
بملاك تملكه من غيره ملكا صحيحا ، كالمشتري شراء فله ملك التملك هو غيره

ثم على قول من يقول بأن المسأجر إجارة فلهذا ثبت ان يجره من غيره إجاره

المجلد الثامن

في انعقاد الإجارة بصير بعد

وفي حكم بقاء الإجارة أو انقضاءه مع وجود ما ينافيها

١٣٦٧ - إذا استأجر الرجل من آخر داراً شهراً ، لسكنه شهرين ، فعليه أجر شهر لأول ، وليس على من الأجر الثاني أجر ، لأنه سكن في الشهر الثاني من غير إجارة من المالك ، فكان غائب . فكذا ذكر في عامة روايات كتب الإجارة ، وذكر في بعض الروايات أنه يجب عليه لأجر في الشهر الثاني . وقال شيخنا ما ذكر في عمدة القرويات محمول على ما إذا لم يكن المدبر معدة للاستعمال ، لأنها إنما لم تكن معدة للاستعمال لا " الإجارة في الشهر الثاني . لأنها ولا عرفاً ، وما ذكر في بعض الروايات محمول على ما إذا كان المدبر معدة للاستعمال ، فالعقد في الشهر الثاني . إذا لم يشبهاً . فقد ست عرفاً ، وانتهت معرفة كذا ثبت هذا

١٣٦٨ - ومن هذا فنحن إذا سكن الرجل في دار رجل أشد من غير عقد ، فإن كان المدبر معدة للاستعمال بغير الإجارة ، وإن لم يكن معدة للاستعمال ، لا يجب الأجر إلا إذا غلبنا صاحب الدار بالإجارة ، وسكن بعد ما غلبنا ، لأن سكناه حيث لا يكون رها بالإجارة ، فلما وفي بعد الاستعمال إنما يجب الأجر على الساكن إذا سكن على وجه الإجارة ، عرفت ذلك من بعض الأدلة ، أما إذا سكن بشروط عقد ، أو بطل ملك ، كبيت أو حانوت بين رجلين ، سكن أحدهما قبل الآخر لا يجب لأجر على الساكن ، وذلك لأن ذلك معدة للاستعمال

١٣٦٩ - وذكر محمد رحمه الله في باب إجارة الحمام إذا استأجر حماماً لبعض فيه شهراً ، فعلى من استأجر عليه في الثاني ، لأنه لا عقد في الشهر الثاني ، قبل شمس الأمانة المحلولة رحمه الله هذه مسألة فليس على من مالك الدار لا يجب الأجر بدون العقد ، وإن كانت المدبر معدة للاستعمال ، إلا نرى أنه من وجه في الحمام شهر الشهر الثاني ، وإن كان الحمام معدة للاستعمال والذكر

للصاحب. هذه تارة هي مخرج منها، فإن تركبها^(١) فهي عليك بكده، فبجهدك
للمصاحب، ثم قام المالك معه ببيعة بعد أشهر، فلا أجر، لأن التبرع ببيع ج حقه
ومع الحرص لا يمكن القول بالتمتع بالإجارة، ولو كان معاً بالمدار بينهما، والباقي
حقه كان مكنته. وهذا لإجارة، ويجب الأجر؛ لأن مالك أجر منه إجارة مضاعفة، وهو
قد قيل له دلالته

١٣٦٨٦ - وبه أيضاً كسرى دوا أخته يأنف درهم، فلف نصفه السنة، قال رب
الدار - حررها اليوم، وإلا فهي عليك كل شهر بالثمن درهم، فلو لم يخلص في قدر ما ينقل
منها ما أجر المثل، فإن فرغها من ذلك الوقت، وإلا جملته هي بعد ذلك بمثل ذلك؛ لأنه
حين ذلك دلالته

١٣٦٨٧ - وفي حذرات الأوزل رجل استأجر حائوئاً كان شهر، ثلاثة دراهم
مثلاً، فلما مضى شهران، قال له صاحب الحائوب: يا رب، صبت كل شهر خمسة دراهم
وإلا فخرج الحائوب، فلم يصر في سكر، ففعله بكل شهر خمسة، وسكنه رضا بما
قال صاحب الحائوب، ولم قال المستأجر لا أرضى بخمسة، وسكب، لا يجب عليه
الأجر الأول

وفي تارة أهل بمرند إذا قال نعيوه بكم فزاحر هذه العرود سهر؟ فقال
بدرهمين، فذهب المستأجر لا بل بدهم، وقصده. ومضى الشهر، فحبس أجر القتل، لا
يراد على درهمين، ولا ينقص من درهم، والصحیح أنه سب درهم ١٥ درهم.

١٣٦٨٨ - وفي حذرات في البيت وحده الله^(٢) ومن ربحه ختم إسان إذا قال
الراعي لصاحب العسم: لا أرضى عنك بعد هذا إلا أن تعطيني كل يوم درهماً، فلم يقل
صاحب العسم شيئاً، وتركه معه، فزعم لكل يوم درهم، وترك صاحب العسم حبه
عنده وراحته بمال فانه الراعي

٣٦٨٩ - وبه أيضاً رجل استأجر أجيراً ليحفظ بيرة، كل شهر يكفه، ثم مات
المستأجر، فمات بومض لأخبره اعلم حيث علي ما كتب بمثل، فإن لا يحسن عتق
الأجر، فأي على ذلك أهم، ثم باع الوصى الضميمة، فقال المشتري للأجير: اعلم

(١) هكذا في الأصول، وكان من ثم مؤلفها سكتها.

في كتابه حرمه من أن يقرضه

والمراد من قوله: «مستحب» استحبابه، أي أن يقرضه لا لأنه مستحب، بل لأنه
مستحب: لأن هذا مدة غير شائعة، ويصير الدين، ويوجب هناك حرمان من
الإجارة ابتداءً، ويؤثر في الإجارة قبل انعقادها، ويوجب، يخرج وجهه
المستحب لثبوتها، والمستحب به يوجب أجر نقل، فلهذا يفتى بها

١٣١٩ - وفي رواية في مسنده: «أن يفتى» هذه الإجارة وروى أبو
عبيد، علم من الإجارة، أن يفتى فيها، «فلهذا يفتى بها» لأن الإجارة
بعد انعقادها، لأنه مستحب ولا يفتى

١٣٢٠ - وفي رواية في مسنده: «أن يفتى» هذه الإجارة وروى أبو
عبيد، علم من الإجارة، أن يفتى فيها، «فلهذا يفتى بها» لأن الإجارة
بعد انعقادها، لأنه مستحب ولا يفتى

١٣٢١ - وفي رواية في مسنده: «أن يفتى» هذه الإجارة وروى أبو
عبيد، علم من الإجارة، أن يفتى فيها، «فلهذا يفتى بها» لأن الإجارة
بعد انعقادها، لأنه مستحب ولا يفتى

ولو انقصت السنة " به صحت التمسك بحبره " والبرقع بصل ، واخذوا برأسه برقع البرقع
 من جبر الخلق ، فالاجر عليهم في سالهم دون مال البيت ، والله اعلم بالصواب-

الفصل الثاني

فبما يكون الأحمر مستناعاً مع الفراخ منه، وما لا يكون

[illegible][illegible]

فمن القوم من جهة الله في شره ولا خلاف أنه في الغيب والنجيب عباد
لأن ملكهم مسكوك من رعب القصور عليه وأما - رعب الغيب - فهو رعب
لا قسمة له وإن سمعوا رعب خبر من التور حتى يحدروا ولا يعرفون أنه لهم
صحة وإنما هم من رعب منفعته لا لقدرته لم يوحده أصلاً ولهذا ما وجدنا لأحد

١٤٦٩ هـ وفي الثمانين من الملاحم رحلته إلى ن - وهي دار أو قريه هو
التي يسمونها بحقيرته سر ، وقد في ذكره و قوله : لا تفرح به عمله حتى
تهدأ نفسه ، و ببار البر ، فله في الأجر حصه ما عمل ، لا انفسا فله ما عمل و هم

والفرق بين هذه مسائل وبين ما ذكره في مسألة السبب في دفع واحد من العملين
 إلى دفع ماله إلى الآخر من الوجه الذي صار منه في تلك المسائل - إلا أن هذا
 التقدير من العمل في مسألة من غير مقابل بالأجر - لأن الآخر مدين بعمل النجس.
 وهذا لعدم من العمل من أجله أن يتلقى من غيره - لأن مدين لم يمس هذا، ألا ترى
 أنه يحتاج إلى إحداهما عمل آخر فيما حصل؛ وهذا المذهب والله به - فيكون ما يحدث
 به من العمل فيه عمل إجماع في العمل الأول؛ لأنه يحصل في محل عمل لأول، فيكون
 إجماعاً لتلك العمل؛ (١) ثم يتم بعد ذلك العمل الثاني؛ ولا حرج من العملين، ثم
 يستحق شيئاً، (٢) أن كان يعمل في ذاته - كما أن مستأجر مدين ليعطيه ثوباً في ذاته
 ففعل الثوب، (٣) من شرط سرق الثوب، لا يجوز ما - ما حصل من، (٤) وقد وقع ذلك
 المحضر مستمراً؛ لأنه يعمل في ذاته الثابت كلفه؛ لأن الأجر من - من مدين، (٥) فحاشاه،
 وما جاز ليس بمباحه (٦) هو عملي من امتثال الخاطئة

١٦٦٩٨ - من ذلك إذا استأجر رجلاً ليحبره شيئاً معلوماً في ذاته، فتجوز
 التخيير، وحصل، (١) من سرق قبل أن يحبره لا - محلي له، (٢) من كان له الحق في
 الثوب قبل أن يحبره من الثوب لا حركه، (٣) من كان يحبره في بيته - لأن الأجر
 مقبل بالخبر، (٤) من بعد الخبر - ما وجد عمل من حقيقة، (٥) وكذا في مسائل

مخالف ما ذكره من مذهب الثوب؛ لأن الثوب الذي من به حياضه، ألا ترى أنه لا
 يحتاج إلى فعل حر في حله، (١) وقد يحتاج إلى إحداث فعل حر في محل آخر مثل
 الأول، وما يوجه من المذهب من محلي لا يكون إجماعاً لأن جده من عمل في محلي آخر،
 (٢) لأن سرقه حكر جده ثم - ألا ترى أنه لا يحتاج إلى إجماعاً لأن جده من عمل في محلي آخر، (٣)
 الله كلفه، (٤) من عمل الذي حركه الآخر مقلداً، (٥) وقد وقع مستمراً، (٦) كان يعمل في
 ذاته - محلي لأجره

وإن علم بعد ذلك، (١) من يبايع ماله إلى من عدا، (٢) ما كان له أو أخته أو أخته
 الآخر، (٣) ما عدا، (٤) وماله من امر حصة - حصة من ماله، (٥) من عدا، (٦) ولو كان
 كذلك يستحق الأجر بعد ما عمل (٧) كان يعمل في ذاته، (٨) فما

فما كان من ذلك الا انهم اخرجوه من مكة فخرجوا منها في اشد الحر والبرد فاما ما ذكره الله تعالى في قوله فاما ما كان من ذلك الا انهم اخرجوه من مكة فخرجوا منها في اشد الحر والبرد فاما ما ذكره الله تعالى في قوله فاما ما كان من ذلك الا انهم اخرجوه من مكة فخرجوا منها في اشد الحر والبرد

وهذا هو الخلاف بينهم في انهم اخرجوه من مكة فخرجوا منها في اشد الحر والبرد فاما ما ذكره الله تعالى في قوله فاما ما كان من ذلك الا انهم اخرجوه من مكة فخرجوا منها في اشد الحر والبرد

وفي قوله فاما ما كان من ذلك الا انهم اخرجوه من مكة فخرجوا منها في اشد الحر والبرد فاما ما ذكره الله تعالى في قوله فاما ما كان من ذلك الا انهم اخرجوه من مكة فخرجوا منها في اشد الحر والبرد

فاما ما كان من ذلك الا انهم اخرجوه من مكة فخرجوا منها في اشد الحر والبرد فاما ما ذكره الله تعالى في قوله فاما ما كان من ذلك الا انهم اخرجوه من مكة فخرجوا منها في اشد الحر والبرد

وفي قوله فاما ما كان من ذلك الا انهم اخرجوه من مكة فخرجوا منها في اشد الحر والبرد فاما ما ذكره الله تعالى في قوله فاما ما كان من ذلك الا انهم اخرجوه من مكة فخرجوا منها في اشد الحر والبرد

وهذا هو الخلاف بينهم في انهم اخرجوه من مكة فخرجوا منها في اشد الحر والبرد فاما ما ذكره الله تعالى في قوله فاما ما كان من ذلك الا انهم اخرجوه من مكة فخرجوا منها في اشد الحر والبرد

[illegible]

عاماً - يتكون معبر القدر، المصنوع من كل دية لا تدان به منك بالمعروف، وهذا دليل على أن القدر والكسوة يتصلان آخره الرصع مع الجهاد

ولأن هذا يجري مجرى منطق أثولوجي لأد اجراءات في الحاصل والحقيقة حقيقة
ثابتة، لأن إيماننا بالله إلى الوجود في وسطه، فبما كان هذا يجري منطق
صحيح مع الحقيقة، ولأن الله لا يوجد في ذاته معقود في نفسه، بل في الحقيقة،
والحقيقة هنا لا تعني إلى ذاته، لأن الله لا يوجد في ذاته، بل في الحقيقة،
على منطق، وتركنا من طبعه، وهو في ذاته، لأن الله لا يوجد في ذاته، بل في الحقيقة،
نظير - بالوجود، ومن هذه العادة معقود في ذاته، اجراءات

وإذا أحببته لأحب، فكذلك لها قوس من القدم والكسرة، كما في مقفه
 لم ينفذ، انتهى يجب على العطر بعد الاستحصال الإبراع والعداء سمر العبيد فيما تصلح
 من إرضاعه وسئل س. أ. الإبراع هؤلاء، وأما اتعبد سمر الصبي فلا، فيقام بأمر
 الصبي، وبذلك من الإبراع، إلا أن العانة قد بين الناس أن العطر من أي سولي
 ذلك، عصار ذلك كاسروه، وما يصلح به أنصاف من المرحان والدهن فهو على

444, 452, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841, 842, 843, 844, 845, 846, 847, 848, 849, 850, 851, 852, 853, 854, 855, 856, 857, 858, 859, 860, 861, 862, 863, 864, 865, 866, 867, 868, 869, 870, 871, 872, 873, 874, 875, 876, 877, 878, 879, 880, 881, 882, 883, 884, 885, 886, 887, 888, 889, 890, 891, 892, 893, 894, 895, 896, 897, 898, 899, 900, 901, 902, 903, 904, 905, 906, 907, 908, 909, 910, 911, 912, 913, 914, 915, 916, 917, 918, 919, 920, 921, 922, 923, 924, 925, 926, 927, 928, 929, 930, 931, 932, 933, 934, 935, 936, 937, 938, 939, 940, 941, 942, 943, 944, 945, 946, 947, 948, 949, 950, 951, 952, 953, 954, 955, 956, 957, 958, 959, 960, 961, 962, 963, 964, 965, 966, 967, 968, 969, 970, 971, 972, 973, 974, 975, 976, 977, 978, 979, 980, 981, 982, 983, 984, 985, 986, 987, 988, 989, 990, 991, 992, 993, 994, 995, 996, 997, 998, 999, 1000.

[illegible]

لا يملكها إيماناً بمصدر عبده، إلا برده عبده، وكذلك إذا حبس، وكذلك إذا أتوها
 بالمتهم، أو لم يجره، لأن لا يملكها، ليم المفقود عدة إلا قدر ربه، وهو غير
 تحمل الأذى، وكذلك إذا لم يجره معروفة بالظن، وهي من يمان عبداً، فلها الفسخ.
 مثلاً، ما إذا كان قد عرف ربه، ومعنى قوله لا يعرفه ذلك، تكون هذه أول إجارة
 عبداً

وإن كان المصير من المبدأ، ولا يملكها من عبداً، وهي لا تعرف بالظن، كان لها
 الفسخ، يفسخ من ظن الرواية، وروى عن أبي يوسف رحمه الله أنه ليس بها الفسخ، إن
 كان يمان من ذلك، قال الفسخ الإجماع، ليس إلا من يمان من وجهه،
 ولا اعتماد على رواية أبي يوسف رحمه الله، وتنازل قول محمد رحمه الله إذا كان المصير
 يعلق بالعدا من العبد، والسرور وهو تلك ما يعلق، يصح أن يكون حد لغير العبد
 ببيع جيله، إن كان لا يعلق بالفناء، ولا يأخذ من عبده، فلو كان محمد رحمه الله
 كجواب أبي يوسف رحمه الله، وعبده المصير

٣٧٤ - من الميعون إذا أسأرت ألقى سهماً، فلما انقضى سهمه فب
 أن يرضه، وانفس لا يرض ندى عبده، قال محمد رحمه الله أجبر على علم أن يرضه
 بأسر مثله، قال الحاكم رحمه الله، يحسن لو يكون هذا جواب من يعرفه به
 العمل

وإذا كان به روح معروف، فخرجت نصيباً للظن، بعبد إذا الروح، ذكره في
 الأصل مطلقاً أن الروح حتى الفسخ، قيل: هذا إذا كان الروح من يشبهه ذلك
 لربه، أما إذا كان من لا يشبه ذلك، فليس به حتى الفسخ، ومن به حتى الفسخ في
 الخلق، هو الصحيح

أما إذا كان الروح من الأسرار، ففعلين - أحدهما أنه غير مدد، لأن الإجارة
 على الفسخ بعد دماء، والآخر يفسخ للفقير حرره - حتى كان لأوله حتى
 الفسخ، فإذا وجب نفسه من غير كراهة مع لو كان لا يفسخ بغيره من الفسخ،

(١) وهي مذكورة في كتابي حسب

(٢) ومن من الفناء

فلان يصحح الإجماع يدفع بهد رثتها تصحح بذكر أسباب التصحح أولى

الأنزى أن العلم حادث أو البائع إذا أجر حصه من ربح ليجده ، ويكون معه
كان للأولياء من التصحح ، وإن كان لهم حتى التصحح يدفع العار عن أنفسهم ، كذا هنا .

والأب يرى أن أمراً إذا كانت من الأكراف وأهل المشروبات ، ما حرمت نفسها
للتفكر ، كان فلا بد من تصحح ، وإذا كان لهم حتى التصحح يدفع العار عن أنفسهم .

والثاني أن هذه الإجماع لما وجب خلافاً بحق الزوج ، لأنها حال ما تشغل بجلده
النفس لا يمكنها خدمة الروح ، ولزوج أن يمنع لفرقة عما يوجب لفرقة في حله .

ولما لم يمتكس الزوج من الأكراف فطلعه الثاني

وإن كان زوجها مجهولاً لا يعرف أنها المرأة لا بدونها ، فليس له أن يتقضى
الإجماع ، وإذا كان به زوج معروف ، وقد استطاعت زهراً ، فنفق الشهر ، والنفس لا
يأخذ له غيره ، إن كانت أجرت نفسها بغير الزوج ، فزوج أن يأبىه ، وإن خيف أن
يؤثر النفس ، وإن كانت أجرت نفسها بغير الزوج ، فليس للزوج أن يجهده ، إذا كان
النفس من لا يأخذ له غيره

٤- ١٣٧- في العيون وإن كان الزوج قد سبب الإجماع ، فأراد أهل النفس أن
يمنعوه من غشيانها مخالفة الخبر ، وإن يضر ذلك لصبيهم ، لئلا أن يضره عن ذلك في
منزلهم ، لا لأن لهم ولاية منعه عن غشيانها ، ولكن لأن غشيانها في منزلهم لا يكون إلا
بعد التحول عن منزلهم ، وبهم ولاية مع خروج عن المنزل في منزلهم ، وإن تقبها في
منزلها ، فله أن يجهده ، لأن الغشيان صار من حقها له بعدد الكفا ، وبسقط هذا الحق إن
سقط ذلك للفرار عن النفس ، والحمل أمر موهوم قد يكون ، وقد لا يكون ، ولا يجوز
إسقاط الحق الثابت بقرين لأمر موهوم ، ولا يسع للظن أن يمنع من ذلك ، لأن هذا الحق
لم يسقط منه الإجماع فلا يكون للمرأة منعه من ذلك

وكل ما يضر بصبي ، نحو الخروج عن منزل النفس زماناً كثيراً ، وما أشبه ، فمنهم
أن يمنوها عنه ، وما لا يضره ، فليس لهم منعه عنه حاجب إلى ذلك ، وبغير ذلك الجعل
مستثنى من الإجماع ، كأركان الصلاة ونحوها .

ومضى قوله وكل ما يصير بالنقص لا ماله، أما ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم صحتها، ألا ترى أنها لا تقع عن شكك الزوج في منزله مع أن فيه وهم الضرر

١٢٧٠٥- في الأصل "إذا استأجر رجل ظئراً لربته الصغير، ثم مات الرجل، لا تنقص إجارة الظئر، لأن إجارته الظئر وقعت بالنقص، لأن الأب إما تصرف للصغير وكيل عن الصغير مستأجراً، فيعبر بالوكيل حقيقة، والوكيل المسمى في باب الإجارة إذا مات لا ينقص الإجارة، فكنا بالوكيل الترخي، وكذا النقص بوجوه أخرى، وحده الله يقول: إنما لا ينحل إجارته الظئر عوض الأب إذا مات بعض مال، إنما إذا لم يكن له مال، ينحل بموت الأب، وهذا لأنه إذا كان للصغير مال، بالإجارة وقعت للصغير باعتبار استعده والأجر جميعاً، فإن أخرج الإرجاع يجب في مال الصغير^(١)، وكانت الإجارة ودعة بعض من كس وجهه، فيبقى بعد المسمى، فأما إذا لم يكن لبعضي مال، فالأجر يجب على الأب لأن مؤنه الإرجاع على الأب إذا لم يكن للصغير مال، فتكون الإجارة واقعة للأب، فينحل بموت الأب، وصح من قال لا ينحل في الخلفين جميعاً لا ينحل الإجارة بموت الأب، وإطلاق محمد رحمه الله في الكتاب يدل عليه

وجه ذلك أن الإجارة إذا وقعت لبعض من كل وجه، اعتبر استعده وأجر جميعاً، وإن أخرج يجب في ذمة المسمى، والأب بعض ما وجب على الصغير من ماله، ألا ترى أنه لو ظهر للصغير مال، كان للأب أن ينقص ذلك من ماله، وعدم أن إجارة يجب للصغير من كل وجه، فلا تنحل بموت الأب

أو نقول: إن وقعت الإجارة ثلاثاً بغير الأجر راتباً للصغير اعتباراً للمدة، فمن حيث إنها وقعت للأب إذا كانت ينحل بموت الأب، فمن حيث إنها وقعت للصغير لا ينحل، فلا ينحل بالكلية

لو هو أن لا يملكه في بعض إجارة بموت الأب؛ لأن يحتاج في إعادة ماله في الخلف، ثم قال محمد رحمه الله وأجر الظئر في ميراث نصي، فهل يراد به أجر ما

(١) حكاه في ١٢، وكان في الأصل: وإن أخرج بغيره

(٢) حكاه في ١٢، وكذا في الأصل: وفي ماله الضرر

(٣) وفي ١٢: مكان ميراث كماله صحاح

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

١٣٦٥ هـ - من الميم - استأجر الزماني فظفر به جميع هذه القصص و قدما لوضعته
شهوراً أصناف أن القصص فكتاب عمدة الصغير للفظر الرصعيه مني بعلت الأخر
و قد وضعته شهر فذ من يمكن القصص من غير استأجرها الأب، قصص يوم مات
الأب الأجر على العمه، ثم يخرق كتاب وجميعه القصص، و حسب ذلك من مال
الصغير، و ما لا فلا، و من كان القصص من يوم استأجرها، فلا عمر كذا من مال القصص،
و استأجرها من مال، المال لأن في القصص الأول الإجارة، و بغيره يوم الأب، فإذا
كانت قصه رصعيه و والده على ذلك، لم يقد يجه، و جاز به، ف يكون الآخر مني
العمه من هذا، و رجه، و في الفصل الثاني الإجارة لم يستغن يوم الأب، بل بقيت على
حالتها، لأن والده و رجه بغيره من كل وجه، ف يكون الآخر من مال الأب.

١٢٧٠-١٢٧١ هـ. انظر انقضاء الاجرة، كما في مسائل الاجارات في اعيان
الاحياء. وقد اصاب النسي لان العقد وقع له، بمسئله، رينظر غيره، ولا سيما
صحاح علي ابياء، معناه، جرحاً لا يوحى بزيافته، فهو منزله المبد المستأجر في اعيان،
وذلك موجباً "انفس م انعقد، فلهذا هنا

١٣٥٠٨ وادعت حر الرحي طبر لتو جمع صبي به ، فبانت مدعاه فبانت رفع
عنها صعب (أحر) لاسا بعد: المصنف عجزه عن إيهاء المفعول عن

سأله لا تكسر بها، امدود عليه يدون الصبي، وليس لأب الصبي إقامه صبي
اخر مقامه أصبي، يدافع بين الصبي من الثمار من الارض، وهو معنى وثنا
عمره من بينه، المؤفو عنه، فمما التفت فمما الإخبار في معنى قلها اهل
يرون عنه نصف لأجر

[illegible]

١٣٧١٠ قوله ثم يظن بمسها من قوم الخمرية ترشح بسبب لهم ، ولا يعلم
ملك لهم الا من حين يبيعوا هذه الخمرية . فترشح كل واحد منهما ، وترعت
مذقوب . وقد اورد في ربح الأجر كملا على الخمر من ربحه ربحي ، وهذا
الحق لا يمكن ان قال ان التفسير للظن استأجرناك لترشح بربحك منه كذا : لان
الظن من هذه الصورة . ربحه ربحه . لان الأجر ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه
يمكن فيما اورد في ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه
هذه الصورة . لانه يوقع العقد على المدة لانه صيانيه ، ذلك في ما لم يرضى .
شاهد .

١٣٧١١ ولهم لأمر الواحد من جو ربحه من ربحه ، وان ربحه لا يسمع تمام
الأجر على ربحه ربحه ، وانهم ربحه ربحه في ذلك أن جبر الواحد في ربحه ربحه
الأجر للربح من ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه
والفصل . ان ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه

ولوك بربح ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه
والفصل يمكن لا يكتف ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه
مهما يوافقا ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه

ولو كان ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه
بمهما طلبا يأنه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه
الشر

١٣٧١٢ قوله ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه
استحساناً لأنه يسمع ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه
ربحاً ، أو ربحاً يربح ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه
ربحاً

والله اعلم . قوله ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه
ربحاً ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه ربحه

ومنه، ألا ترى أنه إذا استأجر الزرع، ثم أتت شجرة عمده جدار، ولو استأجر حياضه
لذلك لا يجوز. وما شرف إلا من حيث إن الأول عمل الناس، والثاني ليس عمل
الناس.

ومعهم فأنه ١٤٠ لا يجوز هذا لعدم لأنه استأجرها بعمل من، شوكه؛ لأنها
يسر كتاب في الرد، وإحاطة من هذا العمل لا يجوز، كيف لا يجوز استئجارها لا
يجوز استئجار حياضها؛ لأن حياضها مملوكة لها، وما بعد من الآخر فهو لها، فكون
استأجرها مذهب كاستأجره.

وكذا لا يجوز استئجار مذبذبها، ولو استأجر مكانه له جدار، واستأجرها بمثل
الضحية، وهي من مباحه من محمد رحمه الله، أنه يجوز، وهو مشكل على العبارات
كلها.

١٣٧١٥ هـ: (١) استأجرها حال قيام النكاح، وإذا رد استأجرها بعد الطلاق، فإن
كان الطلاق رجعي لا يجوز؛ لأن الطلاق الرجعي لا يقطع من النكاح، فصار الحال
بعد الطلاق الرجعي كحال قبل الطلاق، ولو كان دائن، فليس ظاهر الرجوع يجوز،
ويزوي الناس من أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجوز؛ لأنه مع بيت بالنكاح، فيسعى ما
يقرب المدة، كما في نكاح لا حب وأوجب سولها، وسعها عن روي بخ.

وحول ظاهره، أنه يخرج على العيادة الأولى، الثانية، أما على العيادة الأولى
فلا إنفاق واجب لا ضمان عليها، لأنه لأن الامتناع منه سبب تفرغ الخدم من مصالح
النكاح بواسطة المرأة، وهذا المصير لا ينافي حد الطلاق السابق، لأن ما يباح استكاح لا
حصول لها بعد السوء.

وما على عبارة الثانية، لأن هذا العقد غير مهجور، فيما بين الناس ولا يخرج عن
العبارة الثالثة، وأنه ظاهر هذا إذا استأجر زوجته لإصلاح بدنها، وسواها
إصلاح ولده من غيرها يجوز، وأنه يخرج عن العبارات كلها.

١٣٧١٦ روي ساجد راجع أنه، لو أعتق، لو أعتق ثم أصبح عبداً له جنة، وكذلك
كل ذلك، ثم محرم منه.

١٣٧١٧ روي فتاوى أهل سمرقند، رحمهم الله، إذا استأجر ظئراً فترجع ولده

سنة بمائة درهم على أنه إن مات العصبي قبل ذلك، فالدمع كله للظن، فهذا شرط فاسد يفسد الإجارة؛ لأنه مخالف حكم الشرع، لأن حكم الشرع الفسخ للإجارة عند موت العصبي من دمه، وعهده الأجرة إلى المستأجر بقدر ما بقي المدة، فإذا شرط خلافه فسد به العقد، فإن مات العصبي قبل ذلك، فلها بقدر ما أُرصعت أجر مدها، ويرد البقية إلى المستأجر.

وهي "فتاوى العصبي" أمستأجر ظنراً توضع ولده سنة على أن أجر ثمانية ويوماً خمسون درهماً، وبقي السنة توضع مائة، فأُرصعت شهرين ونصفاً، ثم مات الولد بحسب لها من ذلك أجر مثلها على رضاء شهرين ونصف، ويرد الباقي؛ لأن هذه إجارة فاسدة، أما لأن قطبها المقتضى انقسام الأجرة على منافع المدة، ولقد شرط خلافها، لو لأتينا شرطاً عقد التبرع في الإجارة

١٣٧١ هـ - وهي لعماد أبي القيث وحسنه الله . مسلمة توضع ولد الكمال بالأجر، فلا بأس به، فقد صح أن علياً رضي الله عنه أجر نفسه من كاسرة ليستقي لها الماء - والله أعلم بالصواب - .

فصل الحادي عشر في الاستحارة للخدمة

١٣٧٩- من محمد رحمه الله في الأصل - فيكم الرجل أن يستأجر امرأة حرة
بخدمتها ويملكه بـ لأن الخمر بالأجبية قيل الإجارة مكررة كيلا يصير سب التوقيع
هو نفسه وهذا حتى لا يجرى بعد الإجارة، لكن الإجارة حادثة، لأن غلبت على
الاستخدام، وإن سيج، والكرامة في الخلو بهاء وقد يمتد به وقد لا يخلو بها، وكان
عركة الاستحارة على كسبه الروح والقاء، وفيما جازية - لأن الله فيه في بقرته، وعسى
نقر، وعسى لا يقر، كما في، لأنه له ينكر الله له، وذكره فيها، لأنه قد جعل
بها، والخوة بالأجبية في ضمن على المصيبة فتح من، كما في في حصة على الثمرة -
فهذا ذكر ذكر الله فيها، به يذكر مرة

١٣٨٠ وفي الزوائد حرة حرة مصيها من جرد، عمال، فلا يملك
ونكر مكره أن يحدو بها، به من احتفال ثم وقوع في العترة، وقد يفسر ما ذكر في
الأصل، وذلك هو حيلة رحمه الله، إن استأجر المرحل من به لخدمته كل شهر بأجر
مسمى لا يجرى، لأن حرة الروح مسبوقة على المراء... ما في من حسن العشرة،
وإن لم يكن مسبوقة عليها حكماء، وإلا حرة على ما كان يستحق على لا حرة به لا
حكمًا لا يجرى، كذا لو سأل من لخدمته من أعيان به من غير وأصح ربحه وعنه
سها، ولو استأجرها لخدمته فيا ليس من حسن حصة الرب، كرمي ذوبه، وما شئ
ذلك يجرى، لأن ذلك غير مسبوقة على لا حكمًا، لا يجرى

١٣٨١ وفي سحر ابن الرواحي رحمه الله، قال هو حرة، هكذا ذكر في
ظاهر الآية، و... أو عصبه سمع في معاد الروي رحمه الله في به حصة رحمه الله
أنه باطل، وذكر من كذب جعل الأبي ابن الرواحي في استأجر به، به أن لا يخدمها
من رفع إلى المصطفى، فإن القاصي يصح العقد ويصح

عن مسايح من قال بسى في السكة اختلاف الروايتين، لكن ما روى ما روى أبو
عصمه رحمه الله أنه ما ظل أنه سطل، وعصم من هناك، لا، بل من نسائه روايات، على
ظاهر الرواية بعمر، وله حق السج بالرفقة إلى الماضي، وعلى دابة أبي عصمه رحمه
الله لا يجوز؛

٣٧٧٢ - وانفذت الروايات أن الأب إذا أحرز نفسه بلخدمه من ابنة أنه لا يجوز،
حتى كان له أن يفسح من غير قضاء ولا رضاء، وانفذت الروايات في الروح والأب إذا
خدمت نفسها يستحق العصى من على هذا في كتاب الرافعة، فإنه قد في المرافعة
كل من لا يجوز أن يستأجر للخدمة، وله أجر المقتضى إلا الولد والزوج

عوجه ما روى أبو عصمه رحمه الله، للاستخدام على سبيل الفهر من غير عوض
يحصل للخدام ذل، ونقصه ب لادم، ولهذا قالوا: الكذب إذا شرب عبد مسلمًا فبانه
يجوز على بيعه حتى لا يستخدم فهران غير عوض يحصل لعصمه، فيكون في ذلك
إذلالا بالعلم، وبسبب الكفر استدلال المسلم، فدل أن الاستخدام على سبيل الفهر من
غير عوض يحصل للخدام ذل، وليس للمسلم أن يذل نفسه

الآيات هذا يقول بأن حارة الرافعة وجهها للخدمة هو صاحب كمال في ذلك
استخدام الروح على سبيل الفهر من غير عوض يحصل له ذل، لأنه إن حصل له
عوض رضاء، ذل، الرافعة، إن الأهلان من حسب الرقة مناسبه، ثم يحصل له
العوض باعتبار أصابع، لأن ما في متبعة بيدها ما قد وج كأنه يمد له، وما للمرأة كأنه
للزواج، ولهذا لم يجد لواحد مما أن يصنع وكذا مثله في بد صاحبه، فباسباب المنفعة لا
يحصل العوض، فلا يسكن الذل، وكان كالأب إذا أحرز نفسه من ابنة لخدمته، فإنه لا
يجوز؛ لأنه من وجه كالحاصل بعوض عوض من حيث إن الذل شبهة مذلة في حال أنت،
وهذا بخلاف المسلم إذا أحرز نفسه من كافر للخدمة، حيث يجوز بانفاق الروايات؛ لأنه
ولا كان يستخدمه بغير بعد الإجازة إلا أنه يستوجب عليه فوض من كل وجه على سبيل
الفهر، حتى الفذل، أما ما به جلالة

وجه ظهر الرافعة وهم الصوف بين الزوج وبين الأب أن ما قد وج من ملك امرأته
دون ما للأب من من وده، لأن للأب في مال الولد سبب من ذل، حتى به وطى حارية

ج ١١ كتب الإجارة ٣٠٥ الفصل ١١ لاستئجار المصلحة
 بخمسة ، والشهر الثامن سنة ، لأن قول ، آخرتك شهرًا بخمسة ثم توفه أجرتك هذا
 الشهر ؛ لأن الإجارة شهرًا تنصرف إلى الشهر الذي يلي العهد ، فصار كأن قال - آخرتك
 هذا العهد في هذا الشهر بخمسة ، وفي الشهر التالي سنة

٣٧٢٨ - وقد استأجر عبدًا بالكوفة يستخدمه ، ولم يعين مكانًا لخدمته ، كان له
 أن يستخدمه بالكوفة ، وليس له أن يستخدمه خارج الكوفة ، لأن الاستخدام بالكوفة
 ثابت بدلالة الحال ، معتر بماتوا شت نصًا

نبأه أن المسافر به حبل ومؤنه ، عاظمه من حاله ، حب نعيم أنه يريد
 الاستخدام في مكان بعيد حتى لا يلزم مؤنه الرد ، وبقي ثابت على الآخر ، فتبين
 موضع العقد مكانًا للاستيد ، بدلالة الحال من هذا الوجه ، وقد سافر به ههنا ؛ لأن كوفة
 تعين مكانًا للاستيد ، بدلالة الحال ، فمعتبر بما لو يعين بنفسه ، وهناك لو سافر يستعيد
 يقسم ، وهنا حكمه ، ذكر محمد رحمه الله في إحياء الأصل

١٣٧٢٩ وذكر في صحيح الأصل : أن من ادعى دارًا ، وصاحبه ادعى عليه على
 خدمة فعمد ما أن به أن يخرج بالعبد إلى أهله ؛ لأن الإذن بالاستخدام حصل مطلقًا ،
 واختير بالعبد انصرص به بالخدمة

قال الشيخ الإمام ضمن الأئمة الملقون رحمه الله في شرح كتاب الصلح لم
 يرد بصلوه ، يخرج بالعبد إلى أهله أن يستخر به ، وإن أراد به أن يخرج به إلى أهله في
 القصر ، وأمينه البند ، قال محمد رحمه الله ، وهذا كما قلنا في باب الإجارة من
 استأجر عبدًا لخدمته ليس له أن يسافر به ، وله أن يخرج به أهله في القرى وأخيه البند

وكان الشيخ الإمام ضمن الأئمة الرخسي رحمه الله يفرق بين مسألة الصلح ،
 وبين مسألة الإجارة ، وكان يفرق في مسألة الصلح لعجب الخاتمة أن يسافر بالعبد ،
 وليس للمستجير أن يسافر بالعبد المتأجر للخدمة ، وحكى عن العقب أبي إسحاق
 الحافظ رحمه الله أنه كان يقول : لا روية عن محمد رحمه الله في فصل الإجارة ، فقلنا قل
 قد يقول - المستأجر أن يخرج بالعبد عن المصو ، كما في الصلح ، وله أن يفرق
 بينهما ، وقد عثرنا على الروايات في الإجارة في إحياء الأصل على ما كتبه

عز محمد رحمه الله وليس المستأجر ان يصرفه العلم لأن من عب العلم له
بأن له بالفكر، وإذ أدركه بالامتداد، والصرف من من لا مستخدم في شيء
والصرف له أيضا لأنه يمكن استخراج، فله من عبه دون تصرفه، فلا
يصير تصرفه مأذونا به، وشرح هي هذا نفس الفناء، فإن مستأجره له لا يوافق
يصرفه، لأنه لا يمكن استخراج الصبر من ثم لا يكون تصرفه، فله تصرفه
مأذونا به، فأما هذا

١٣٤٣ - يودع علمه في الأجر في العلم، فإن كان العلم هو العبد فقد يرى
عز الأجر لا يودع الأجر، فإنه لا يمكن أن يكون له علمه، فله العلم الذي
من يلهه في العلم من حيث الحكيم، فله العلم الذي يودع فيه العلم، فله العلم
المودع، فله العلم

والعلمي ن بالعلم الذي من حيث الحكيم، لا من حيث العلم، ولا من
منه على المستأجر، فله العلم الذي من حيث العلم، فله العلم الذي
محصوله، فلا يحصل من العلم، فله العلم الذي من حيث العلم، فله العلم
الحقيقة من حيث العلم، فله العلم الذي من حيث العلم، فله العلم

١٣٧٢ - إذا استأجر من علمه المستأجر، فله العلم الذي من العلم، فله العلم
لأن العلم الذي من العلم، فله العلم الذي من العلم، فله العلم الذي
منه، فله العلم الذي من العلم، فله العلم الذي من العلم، فله العلم
منه، فله العلم الذي من العلم، فله العلم الذي من العلم، فله العلم
منه، فله العلم الذي من العلم، فله العلم الذي من العلم، فله العلم
منه، فله العلم الذي من العلم، فله العلم الذي من العلم، فله العلم
منه، فله العلم الذي من العلم، فله العلم الذي من العلم، فله العلم
منه، فله العلم الذي من العلم، فله العلم الذي من العلم، فله العلم

١٣٧٣ - إذا استأجر من علمه المستأجر، فله العلم الذي من العلم، فله العلم
لأن العلم الذي من العلم، فله العلم الذي من العلم، فله العلم الذي
منه، فله العلم الذي من العلم، فله العلم الذي من العلم، فله العلم
منه، فله العلم الذي من العلم، فله العلم الذي من العلم، فله العلم
منه، فله العلم الذي من العلم، فله العلم الذي من العلم، فله العلم
منه، فله العلم الذي من العلم، فله العلم الذي من العلم، فله العلم
منه، فله العلم الذي من العلم، فله العلم الذي من العلم، فله العلم

بعد ذلك

١٣٧٣٥ - حول في ليدوري وإذا أجز الرجل عبده سنة، فما مضت سنة أشهر
أعتقه، فبعت جازر، لأنه حين ملك نفسه، والوقية بعد الإجارة بالثبة هي ملك المولى،
فيجوز عتقه، وكان العبد بالخيار، إن شاء مضى على الإجارة، وإن شاء فسخ و هذا بناء
على ما قلنا أن عبد الإجارة يبعد ساعة فساعة على حسب محبوب، والمصلحة بعد انقضاء
حدثت على ملك العبد، فبغير العقد في حق المصلحة الحادثة بعد العتق، كماله صغر من
الفضولي، فينزل عن الإجارة، وإذا جاز لم يكن ما ان يفسخ بعد ذلك، وآخر ما
مضى للسيد وما بقي للعبد لأن لأجر ملك المانع والمصلحة بعد سن ملك السيد،
وبعد القيد عليها بإجارة العبد، فكانت بيد السيد لأن قبض الإجارة لا يورثه من المولى،
لأن قبض شذو لم يورث العبد، ليست للعائد، والمعاد هو المولى

وإن كان المولى حتى جاء العبد استعجل الإجارة، ثم جاز العبد بعد العتق،
هذا جاز كله للسيد، لأن لأجرة تلك ما يعجز، (في ملك المصلحة بعد)، على حكم
ملك المولى، فصار له لأجرة مفرقة للمولى وبالإجارة، عن بعد تقرير حكم ذلك
الملك، فلا يبعد ملك، ولو كان العبد هو الذي أجر نفسه، بإذن مولى، ثم عتق بعد ما
مضى منه، فله من المصلحة، والعبد هو الذي يبيع قبض لأجرة عليه، لأن انعقد كان
به

١٣٧٣٦ - روي عن المكسب عبده، ثم عتق ودعى الرق، فالأجارة عليه في حال
لبن يوسف رحمه الله، وكان محمد يستعجل الإجارة، ولو استأجر عبداً، ثم عتق،
بطلت الإجارة من تعزيب

١٣٧٣٧ - روي عن الرجل عتق له، ثم استعجل، وجاز يستعجل الإجارة، فإن
كانت الإجارة قبل استعجاله، فكذلك الإجارة، وكذلك الإجارة، لأن الإجارة هي
الاستعجال، كإذن، في الاستعجال، ذلك أحراز بعد استعجاله، ثم تيسر الإجارة،
والأجرة للعائد، لأن المانع قد مضت وتلاشت، وأبداً، انعقد عليها، لا يجوز، فلا

(١) وكان في الأصل وفي الله تعالى

(٢) هكذا في ٣، ١، وكان في الأصل والإجارة

نظمتها لإحذره، لأد، لإحذره في معنى استء الحقد، وب أجاز في بعض مبدءه، والأحذره
هي (الاضى)، وأب في مجالس في فرب أبى يوسف ورحمه لله

وقال محمد رحمه الله عز وجل ما مضى للمناصب، وما بقي فهو ثيمالذ، فوجه قول أبي يوسف رحمه الله أن العلقه ناسب، فلحقه الإجارة، ووجه قول محمد بن القنفذ بتعلق ساعة الساعة، على من مضى من ساعة العلقه عند انعدام، فلا يلحقه الإجارة.

١٢٧٣٨ رمى فتاوى ابن القيم رحمه الله إذا اجترت المرأة ما رآها من زوجها
 وسكتها جهلاً، فلا أجر لها، قال فهو بمنزلة امتحانها الطليح أو تخبر، حكماً فكم.
 وقيل، هي المسمى بالسلام سرقة لصحة الإجازة، ولو جوب لأبى وسكتها معه بيع
 تسليم، وانكحه سرقة، والمنة مردودة، وتقليد على سكتها ما طبع، والخبر غير
 صحيح، لأن الصلح خبر مستحق عليها ديانته، لو لم يكن مصدق، عيباً حكماً أما
 إسكان الزوج في منزلها غير مستحق عليها لإحباطه ولا حكماً، ولو لم يدر ما مع
 الزوج عيب السهم، ثم لا ينعى لأنه تابع للزوج في السكنى

١٣٧٣٩ ولو اصاحه الى حق علاماً في حقه ، فرفع العلم شيئاً من منافع اليب ،
 ووقع من مده على س ، احر من منافع ابيي ، عكسه ، علام من العلم ، ولو وقع
 علم ، ودية كاتب عند مستاجر وكسرها ، فالعلم خاص

وما يحصل بعد الفصل

١٣٧٤ - حارة النسيج ولا تستجار له إنما أجر الألباء أخذاء الوصي النسيج في
 عمل من الأعمال ، فهو حارة ، لأن أهلها ولا ولاية لأمتهان الصغير من غير حر من عريق
 التقييب والريضة ، مع العوض أولى ، ولا يجوز إحداه غيره (إذا كان له واحد منهم)
 لأنه لا ولاية لغيره على الصغير حال قيام واحد منهم ، وإن لم يكن له واحد منهم ،
 فأجره ذو رحم محرّم منه ، وهو في حجره ، حار بطريق التمديد والتويعة ، فإذا
 لصاحب الحجر ولاية يهدب من في حجره ، وإن كان في حجره ، ورحم محرّم ، فأجره
 آخر هو أقرب ، كالنسيج إذا كان في حجر عمه ، وله أم فاحد له الأم ، حار في قول أبي
 بصير رحمه الله ، وقال محمد رحمه الله لا يجوز له عمه من محمد رحمه الله ، إن

ولایہ کشمیر، برطانیہ میں کئی انجمنیں ہیں جنہوں نے

والأثر به سبب حمله فيه أن: الخروجه موزعه في سائر الولايات، فإذا ما نكته لأحد
منكته لأخر به السبب الأول، وتؤدي إلى الإحارة من بعض أن يقصر الاجتهاد،
لأنه حتى لو لم يكن، فيكون ما يفقد، وليس له أن يفقد عليه لأنها مال الصغير،
وليس عليه إلا واحد، ونسبها إلى أنه تصرف في مال الصغير، وكذلك إذا وجب
للمصغير سوا، بتدنى منحه في حقه أو يفقد، وتحت لا يمتنع عليه لما قلنا، ولأن
الحال وصحبا جارا، عند تصغيره سائر ثوائفه من غير أن يؤولا من التصغير من
حججه، لا يمتنع جارا، مال الصغير، لأن كل ليس لغير هؤلاء إلا أنه تصرف في مال
الصغير

[illegible]

فكروا له السبب، فلهذا لم يظف بالقول: «وغيره» من غير أن يبين ما هي نسبة ذلك الغير
إلى غيره، إنما على أن من بعده، رحمه الله، خلال الوحي لا بد من أن يكون له نسبة إلى غيره
مع أن نسبة الغير إليه، فلا بد أن يكون له نسبة من رتبة مقابلة غيره، فلهذا

وأن على بوابه خيمه رحمه الله هلالاً إنفاً يملك بيع من نفسه من الصغير إذا كان الفسخ فيه طاهرًا بصغير، ولا يقع في بيع المتعة للصغير، وإن كان بائناً من حيثه بحيث لا يتعاضد الناس في مثله، لأن ما يحصل النوع من، وما يحصل للصغير متضاد، والذين جبر من نفسه

١٣٧٤٦ - ولو استأجر الرضى الصغير نفسه، فبطلان أن يجور في قول من حمله إنفاً كان بائناً لا يتعاضد الناس في مثله، لأن هذا التبرع يقع للصغير، لأنه يحصل له العين

وإن الأب رد استأجر الصغير نفسه لا شك في جوار هذه الإجارة

وهذا إذا تبرع نفسه للصغير بمثل القيمة، ذكر في هذه الرواية أنه يجوز عندهم جميعاً؛ لأنه باع ماله من الصغير بمثل القيمة، ذكر في هذه الروايات، فتعبر بما لو باع شيئاً من الصغير بمثل القيمة، وذلك جائز، فكذلك هذا

وذكر في بعض الروايات أنه لا يجوز، وهكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه، ووجه ذلك أن العمل بصغير وجب على الأب ذمانة إن لم يكن وجب من حيث الحكم، فالجواب بذهاب مانع جوار الإجارة ما مر قبل هذا.

الرضى إذا استأجر من نفسه عملاً فليس له العمل بغيره، وهو وصيهما لا يجوز، لأنه باع نفسه أجرة، ليس من الأجر، فيعبر بما لو باع عبداً من أملاكه مال أحد من الأحرار، وبطلان لا يجوز، فهذا كذلك

١٣٧٤٧ - الرضى للجدور إذا تبرع نفسه لم يجز، وكذا البعد، ويجوز إذا تبرع نفسه لم يجز، وهذا لأن الإجارة عقد للمواصلة كالبيع فلا يملكه بصغير عنه، كما لا يملك البيع، فإن عمل له من وجهي، إنما إن سلم من العمل وفيه موجه القيلين أن لا يجب الأجر، لأن وجوب الأجر باعتبار العقد، والعمد باطل

وهي الاستعارة بحسب الإجازة للمسمى؛ لأن بعد ما علم من العمل المجبور^(١) القصد بتخصيص بعض من حق المولى، وفي حق العبيد، لأن إذ جازت الإجازة يحصل للمولى والعبيد لأحر من غير ضرورة يلزمهما، ولزم بحوزة لأصحاب الأحر، ويصح على المولى مباح العبد، وعلى العبيد مباح نفسه، ولا يصح أصلاً، نعم أن الخوارج بعد ما علم من العمل بتخصيص بعض، واستناع الخوارج من الأئمة، لكن الإجازة، ضرورة من الضرر والبيع، ضرورة أن يهدد العبد باللعن من المولى، فيعلم صدق الشيء، إن حصل به الأحر، فكانت الإجازة بعد استئذان الضرر، فلم يحذر من الأئمة لهذا، وبعد ما علم من العمل بتخصيص الخوارج، والحقحوز غير ممنوع من استعارة المبيع، كقبول الهبة وغير ذلك، فلهذا حاربت لأخباره.

وأما إذ ثبت المجبور من العمل، وفي هذا الوجه، إن كان لا يجوز، مسبباً فملى عقله للتأخر فيه، وعنه لأحر بما عمل قبل التوكل، وإن كان لا يجوز حيناً، فعلى المتأخر حينه، ولا حر فيه، بما عمل في التوكل، وقد لا يستأخر صراً عما تعدد كما استعمله، إذ ضمن ملكه من ذلك الوقت، وهذا متعدياً، فلا يجب عليه أجر، فما الحر لا يصح بالعصب، وإنما يقتصر ما خذله، وقد صار حائلاً باستعماله، إلا أن ضمان العبد لا يقيد، بل من المصنوع إذا كان المصنوع حيناً، فإذا كان حرراً أو لم يكن، فلم يملكه المتأخر بهذا، الصانع، ولم يصح متعدياً ملك نفسه، فكان عليه أجر فيما عمل في التوكل من هذا الوجه.

قال في القندوس: وأخذ الرهيبين بذلك أن يزار، حر المسمى من مولى أبي حنيفة رحمه الله، ولا يزار عدد، وقال محمد رحمه الله: يزار حره.

وفي المتن: أنه سمى بكر أب قصبي حائلاً، وليس له أن كان الصغير حر حجه، إن يسله إلى حائلاً، لأن الصغير من الصغير عقيدته من النظر، وفي هذا ضرر بالصبي، لأن الحائلاً من حاسب محاسب.

٣٧٤٣ - الرضى إذا حر مولى يتيماً بدون أحر المثل، يهرم المندحر أحر المثل، إن يهرق غاصباً بالمسكن، ولا يهرم الأحر، ذكر القسطلي رحمه الله في مناره أنه يجب

(١) فكان في ط، وكان في الأصل وم، فيجوز القيد شخصي بعد.

[illegible][illegible]

وہنگنا عورتوں نے بھی دڑ بھری ہوئی جھوٹے شہادتیں دیں۔ ان کے کہنے پر
 ریاست نے ان کے خلاف کارروائی کی۔ ان کے خلاف کارروائی کے نتیجے میں ان کے خلاف
 کارروائی ہوئی۔ ان کے خلاف کارروائی کے نتیجے میں ان کے خلاف کارروائی ہوئی۔

[illegible]

الفصل الثاني عشر

في صفة تسليم الإجارة

١٣٧٤٤ - إذا وقع عقد الإجارة صحيحاً على ما، أو مساهمة، وجمعه تسليم ما وقع عليه العقد وأنت هذا الإجارة، لا مانع من الانتفاع، لأن تسليم المطلوب عليه واجب، وذلك بالتسليم من الانتفاع، لأن تسليم عين المصنف لا يصح، فبذلك يتمكن من الانتفاع بمقتضى، وذلك لعدم المحل فإنه محال لا مانع من الانتفاع، لأن عرقه في بعض المدة لو المساقاة مع الانتفاع، سقط الآخر بقدر مدة البيع، وذلك بأن يحميه عاصب أو يحدث فيه مرض، أو إسهال، أو غرق الأرض، أو يقطع عنه السرب، لأننا أقمنا تسليم المحل فأنه مقام تسليم المصلحة فالمقتضى يسبب السبب من الانتفاع، فإذا قامت التمكن، مات السليم، فيسحق العقد بغيره، فإن وجد بعد قضاء المدة في تسليم ما استأجره مدة، لإجارة، فالقول قول المستأجر مع بقاء، لأن أجره يدعى عليه تسليم العشرة عليه، وثأقه لأجره، وهو يتكبر، وثأقه بقاء الأجر، لأن بقاء الأجر عليه التسليم، وظرف الإجارة على مستأجر، وبه المستأجر متى ذلك

ولو انعقد على أنه سلم في قول المدة، أو المصلحة، أو حدث في حدثت العقد في، فقال المستأجر، مرضه في ما مضى عن الانتفاع به من مرضه، أو عصبته، أو إسهاله، وجدد الأجر منه، فإن كان ذلك المأجور قائماً بعد انقضاءه، فالقول قول المستأجر مع بقاء المدة، وإن لم يكن مريضاً، فالقول قول المؤجر مع بقاء عمله، لأن في الفصل الأول الظاهر شاهد بالمستأجر، وفي الفصل الثاني شاهد للمؤجر، وإذا اختلف المصنف المستأجر، لأنه يذهب على فعله، وهو التسليم، وإن يذهب المؤجر على ثلثه، لأنه يذهب لا على فعله، وإن اختلف على حدوث ما، واحتقاقه مدة بقاء المانع، فالقول قول المستأجر، لأن الفصل الأول قد انقطع بعد ذلك فصار من، فكان هذا خلافاً في المسألة، فيبقى، فيكون فيه قول للمستأجر

فقال في المتن، مرضه في مرضه، فله تسليمه، إذا كان ما قبله المستأجر

من القبض في يد المدعي، أما الإجارة عندنا في حكم العمود^(١) المبرور، يتجدد انعقادها
سبب حدوث المنافع، فمراتب نفوذ عليه هي عقد لا يؤثر في إثبات انقضاء عقد آخر.
فالقول: هذا إذا لم يكن في مدة الإجارة وقت يرغب الإجارة لأجله، فأما إذا كان.
فلذا لم يسلم إليه في الوقت الذي يرغب في الإجارة لأجله، بتخير من قبض الباقي، ولو
سُمي بالقر الإلزامي كان مشعوراً بمشاع الأجير، ومع أنه لأجير بحساب ذلك، بمعلق ما إذا
اتهم بيت مـ أو حلف مـ، وسكن المأجر من المدي، حيث لا يمسقط شيء من
الأجر - والله أعلم بالصواب -

وہی آئید، ویسا باغیچہ دست آئی، غمِ قاتل و غمِ ویرانہ ہر ای ذائقہ سوہی
 انیسویں فی الزحار و "مارہ فی الزحار" جسے علی دہ خال (فی النہ) نے ایچہ ہونہ
 لکھا "علی النہر"

قال سبحانه ورحمهم الله وتأييد هذا إذا كان الإخراج بدرء على الإحارة
والغلبة، حتى الإجراء بعد مؤالفة على رد المثل، وهي التي به بحث مؤلفه الذي على
الشعير، فلا حصل الإخراج بعد إندوب على مؤلفه رد على أنه أخرجه مخرجاً كان
أولاً أجراً لأنه جازعاً حاصل الإخراج، ومؤلفه الرد على معاص

[illegible]

والا سدا حرم من موضع يسمى ابي موضع يسمى يدق عليها ويحيى ، فذله
علي الساهر ان يره ر ما مع الذي استخرجوه وهذا شرط عسير ، وهو قوله
ان مكان الزلف ، في اسم ، فان ذهب بها إلى صرن ، وامسك نفس ابدانك ؛
الاشه صعدى من اذهاب بها إلى قوله ، وهي اشارة بلفظ في منزله

وَلَوْ شَاءَ رَبِّي مِثْرُ مَا يُصِيعُ كُنُفَا، وَرَجِعَ إِلَى مِثْلِي، فَلَيْسَ عِشِّي الْمُسْتَعْدُ أَنْ
يَرْجِعَ إِلَيَّ الْكُنُفَى مِثْلَ مَا تُصِيعُ، وَفِي الْأَجْرِ ابْنُ أَبِي حَبِيبٍ الْمُسْتَعْدُ وَبِهِمَا هُتَاتُ.

الفصل الرابع عشر

في خدمة الإجازة بعد صحتها، وإبراءة فيها

[illegible][illegible]

وذكر هذه الجاهة في موضع جمع الله روحها في كتابه الأولي على
اللسان في آخره وسميها "عقرب" وذهابها في آخره
الذي هو في آخره لا يغيره من غيره

ويعتبر من أهم أسباب نجاحه في هذا المجال هو قدرته على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الشركات في السوق العربية.

[illegible]

الفصل الخامس عشر

في بيان ما يجوز من الإجازات وما لا يجوز

هذا الفصل مسموع على أنوع حرجية متعددة في أماكن الجبال

[illegible]

وعلى موب أن يوسع رحمه الله لا يشكّل أنه يجوز لأن جهالة التعصب عند
المشعور لا تمنع حوار السبع عنده، حتى قال: إن السبع نصيب من داره، ولم يعمه
مقدوره جاز، وله اختيار إذا عزم بالتصيب بعد ذلك، فلا يمنع حوار الإجارة أيضاً، فإذا لم
يجز له بيع الحيوان لأحد هذه الجهالة على صفة، نفى بعد ذلك سبحة التسريح،
والتسريح غير مانع من الإجارة، وإنما الإشكال على موب محمد وحسب الله، وذلك لأن
جهالة التعصب عنده تمنع حوار السبع، يجب أن يتم حوار الإجارة أيضاً.

وإذ كان القديس لايمع الخوف على نفسه، ولكن من متابعينا من قال بأن خوف
محمد هونا علق بقوله: «إني حبيبه الله لا خوف أبى يوسف رحمه الله» لأنه كما ذكر

قول محمد بن وحيد الله عقيب قول أبي يوسف رحمه الله ، ولد ذكر قول أبي حنيفة رحمه الله ، فيخلق قوله بقول أبي حنيفة رحمه الله أن لا يجوز عقد الإجارة على قول أبي حنيفة ، وهو قول محمد بن وحيد الله ، معس هذا لا يثبت الرجوع عن محمد رحمه الله في البيع

وسمى من قال قول محمد رحمه الله ملحق بقول أبي يوسف رحمه الله ، يسمى تجوز الإجارة على لونه ، وسموا أعيانهم ، سمي من ثبت رجوع مضمرة رحمه الله عما ذكر في البيع ، لأن جهالة النصب إذا لم يشع جوار الإجارة لا تلحق جوار البيع ، ومن لم يثبت رجوع مضمرة رحمه الله عن فصل البيع ، وفرق على لونه بين الإجارة والبيع

والفرق وهو أن الإجارة بمقدار ساعة فصاعداً في حيوانات ، ولا حرة عبد عند استعانة المذائع ، وهذا استثناء المذهب ، وهو المذهب ، فلم يبيع ، فقد حال وجوز ، والمبيع حال وجود البيع مجهول ، فلا يجوز

فقد وجب استأجر أرضاً ولم يذكر أنه يزرعها ، أو ذكره يزرعها ، ولكن لم يذكر أي شيء يزرعها ، فالإجارة دائمة ، لما إذا لم يذكر أنه يزرعها ، والإجارة فاسدة ، جهالة المضمرة ، لأن الأرض مستأجرة تارة للزراعة وتارة للبناء والغرس ونحوها ، ولا ريب أن المضمرة على النقص ، مع ما لم يزرع لا يبرر العقد عليه معلوماً

وكذلك إذا ذكر أنه يزرعها ، إلا أنه لم يزرع أي شيء يزرعها ، فالإجارة فاسدة لمجهالة المضمرة ، لأن الأرض مستأجرة لزراعة الحنطة ، ومستأجرة لزراعة الشعير ، ومستأجرة لزراعة التمر والأرز ، وينبوت ذلك في حي الأرض لعدم ناسخه ، مع ما لم يزرع شيئاً من ذلك لا يبرر المضمرة عليه معلوماً ، فإن يزرع نوعاً من هذه الأنواع ، ونهضت البنية ، فالقياس أن يجب حرمانه ، لأنه استوفى المضمرة عليه بحكم عقد دائمة

وفي الاستحسان يجب المسمى ، وينقلب العقد حادثاً ، لأن المضمرة عليه صار معلوماً بالاستحسان ، والإجارة مد في الاستحسان ، فصار زرعاً لمجهالة في هذه الحالة ، ورفعها الذي لعقد سره ، فيجوز العقد

وعلى هذا إذا استأجر دابة إلى مملوك ليحمل عيباً ، ولم يذكر أي شيء يحمل عليها ، فالإجارة دائمة ، لأن الأحكام متفاوتة ، فإن اختصم قبل أن يحمل عليها شيئاً

أبطل القاضي (الإجارة) لأن العقد الناسخ يجب محضه وإبطاله، وإن حمل عليها ما يحصل الناس من مثنها، وهكذا في الطرقي، فلا ضمان؛ لأنه حمل عليها ما يثبت صاحبها، وإن بلغ ذلك المكان المسمى، فعليه أجر الفل فباصاً، والمسمى استحساناً، وقد مر وجه القياس والاستصحاب في المسألة المتقدمة.

١٣٧٥٤ - قال: وإذا استأجر الرجل ابلاً إلى مكة فحمل عليها محملاً فيه وجلان، وبمحمليهما من الولاء والقتل، وقد رأى الكاري الزجيني، ولم ير الوطء والغير، فهو ماسد ميساً جدياً للمحمول، وفي الاستحسان يجوز، وينصرف ذلك إلى ما يحتاج إليه منطوق في طريق مكة من الوطء والشهر، وذلك معلوم عرفاً فيما بينهم، والمعلوم عرفاً كالمعلوم شرطاً، وكذلك إذا استأجر زاملاً يحمل عليه كفاً من الدقيق والسويق، وما يصحبهم من الخيل والزيت، وتعلق به من المعالي من نظيرة وما أشبهها، ولم يبين شيئاً من ذلك، فهو على القياس والاستحسان انتهى ذكرنا.

وإذا استأجر إبلاً أو حماراً يحمل عليه الخطئة ولم يبين مقدار الخطئة، ولا الثمن إليها، ذكر شيخ الإسلام رحمه الله في شرحه من كتاب الإجارة: أنه لا يجوز، وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله في شرحه: أنه يجوز، وينصرف إلى المعتاد، وهذا القول أخيه بمبائة المحمل والزمانة.

١٣٧٥٥ - وقال محمد رحمه الله في كتاب الإجارة: إذا استأجر دابة يطحن عليها كل شهر بمئراً درهم، ولم يسم كم يطحن عليه كل يوم جاز: لأنه يجرى جنس العمل إلا أنه لم يبين مقداره، ويبان جنس العمل بكفى جوار الإجارة، وله أن يطحن عليها مقدار ما تحمل الدابة، ويطين، وما يطحن مثله فدرأى العرف، قال: وهو نظير ما لو استأجره ليحمل عليها جاز، وله أن يحمل عليها قدر ما يحمل.

٣٧٥٦ - قال: رجل استأجر دابة أو بيتاً، ولم يسم المدى بينهما في القياس في قصد الإجارة، وفي الاستحسان لا قصد، وجه القياس أن المقصود من الدابة والبيت الانتفاع، ووجوب الاستعانة مختلفة متفاوتة، فتكون من حيث الكيفية ووضع الأمتعة، وقد تكون من حيث الحداداة والمصارف، فلا تجوز ما يبين شيئاً من ذلك، كما لو استأجر دابة لمحملاً ولم يبين ما يحمل عليها، أو استأجر لركوب، ولم يبين من

بالوجه يصب فيه بوله والجمادات لا تجوز؛ لأن المعقود عليه مجهول

أما في الفصل الأول فلأن لا يكره إحراق الكاهن في دار النهر، لأن نهر لا يستت
ذلك، فلا بد من أن ينضم شيئاً، وفكر ما يخص مجهول، فيصير الباقي مجهولاً،
وجهة المعقود عليه بحيث نسيان العقد إذا لم يكن ثلثان فيه مباح، خرج على هذا
الدخول في أحكام ما يجب بغير مع جهاته لعدم نسيان، لأن نسيان منه مباح، وقد
قبضنا على ذلك من نصيب دلال، سبل من الماء^(١) الذي قد نسي، وقد نكر

في الشيخ لإمام شمس الأنعم الحارمي رحمه الله حرب بعد في حارة
للمعالي آباء الإجماع من حديث يروى في القياس، فلهذا نسي، وهذه ليست من إجماعات
الناس، فيحمل فيه ما يقبض، وروى عن محمد إذا استأجر موضع أرض معروف ليس
مأه، فهو حار، كأنه ذهب إلى أن المنافع من جواز لعدم إحصائها، لأنه لا يبرى كم بأحد
لقد مر في... من المصنف، وقد عيّن الموضع حار

١٣٧٥٨ ولو استأجر مئنة ليركبه في داره حار، ولو استأجره وهو في الحائط
لسبل الماء في بئر ماء قد، وإذا استأجر موضع من مائة يبيع عليه جلعاً، أو
سائر موضع كوه من حائط يقبض ليدخل عليه ما انقضوا والبيع، واستأجر حائطاً
ليس عليه مئنة، استأجر موضع وقد في الحائط يقبض بالأنباء، أو سائر موضع
مئنة في حائط لا يجوز، بعض مشايخنا رحمهم الله قالوا: لما لا يجوز إذا لم يكن
موضع السد والحد والركوة والرتة حتى يكون للمعقود عليه مجهولاً، بما إذا نسي ذلك
يجوز، ومعه من... إذا لا يجوز إقامة بيت مغلدار الخبز والركوة والركوة حتى لا
يجوز مكد الخبز، وإذا كان يجوز، ومنهم من قال لا يجوز من كل حال، وعلاي
نظ الكتاب في حله، وأما ما ذكرناه من إجماع الناس

٣٧٥٩ ورد استأجر موضعاً معلوماً من الأرض يبيع فيه لأراد، يصح بيعها
لغيره في بيع حار، لأنه من جازات الناس، ولو استأجر حائطاً يبيع فيه الأوناد
تصلح عليه الأرض يبيع به نعم أو يحتاج لا يجوز، كذا ذكره بعض مشايخنا
رحمهم الله، لأنه ليس من جازات الناس، وفي حرف نهار، يعني أن يجوز، لأن الناس

تعالوا ذلك في انفسكم جميعاً

١٣٧٠ هـ: تبارى دابة في بغداد على أنه إن سمع البب، فله رصاة، يعني ما
يرعى من الأحرار، فالإجارية فاسدة جهالة البغداد، وكذلك إذا استأجره بحكمه، أو
بحكم صاحب الدابة

هوذا قيل: يجب أن نملأ بما نوحيه فمسك الإجازة، إذ لم يكن اختيار مشروعاً
لصاحب البديل، ما إن كان مشروعاً فعلاً، ألا ترى أن من قال غيره: أضررت منك
هذه الفتاة التي بعدد يهددين العبد على أنك يا اختيار، بأحد أيها سنك، ومرد الأجر
حاز، ولا أجر محسوب، ولكن لما شرط اختيار لصاحب النداء، لم يجمع ذلك جواز
الإجور.

فلما هذا : كان جس النبى معلوماً ، وهنا جس النبى مجهولاً ، فلهذا قال
وصادى عشرون لا يراد على العشرين : لأن المدفع لا تتعدى بدون تسمية ، وقد
سمى عشرون ، فلهذا هو بهذا القدر لا يراد عليه ، ولأنه أبهر من الذى قد قال
وصادى عشرون ، ويخص عن العشرين : لأنه لم يشره لصاحب الدار مع العشرين
معناه تحري ، وفي مثل هذا الإجارة يخص عن التسمية لما بين بعد هذا - إن شاء الله -

وكذلك إذا تكلمت دابة مثل ما يتكلم به أصحابه، كانت لإجاءة المسألة، قهراً
وهذا إذا لم يكن من يتكلم من أصحابه مثل هذه الدابة معلوماً، بل كان مجهولاً، بأن كان
ذلك بعض أصحابه يكرى مثل هذه الدابة بالمشورة، وبعضهم يكرى بأمر من ذلك،
وبعضهم يأمر من ذلك، فأبى أن كان ذلك معلوماً بأن كان أصحابه يتكلمون مثل هذه
الدابة بشورة لا يبرهون ولا تقصرون، وقد عرف ذلك، كان العقد حلالاً كما هو عام على
ما صح حلاله، وكان ذلك معلوماً زفت المقدد، أو علم في مجلس العقد، وهناك البيع
جائز، هكذاها، وإن كان ذلك مختلفاً، فعليه وسط من ذلك، يريد به أن أجر مثل هذه
الدابة يختلف باختلاف الأحوال، قد يكون عشرة، وقد يكون أكثر من عشرة، وقد
يكون أقل من عشرة، لعينه الوصف من ذلك من الحديثين، ومنه لتكلا الطرفين
والله أعلم بالصواب -

موضع آخر

١٤٧٦ - يمسك العمد منه لكأن الشرط قال محمد رحمه الله في الأصل .
رجل استأجر من آخر عبد سيرا بأجر محسوس على أنه بمرض . فعليه أن يحمل على
الأيام التي مرض من الشهر . الدامل : لا يجوز هذه الإجارة لأن ما شرط له من الشهر
الدامل مجهول به فله بهاله مدة المرض في الشهر القائم

١٣٧٦ - رجل يكرى من رجل بيتا شهرا . معشره درهم حتى أنه ان سبكه برشائم
خرج فعليه عشرة دراهم . كانت الإجارة فاسدة . لأنه شرط في العمد ما لا يقتضيه
المقد . والأط المتعاضدين فيه مائة

براه أنه إذا ربح من الله ودعه . يراه بعضه حال موت الباقي . قبل
القبض . والعقد لا يقتضي ذلك . وكان يكرى مالو نسرى حطلة على أنه في ملكه شيء .
مها على القبض فعليه النسي كذا . كذا . البيع فاسد . وفي كان فاسد . حتى الذي ذكرنا

١٣٧٦ - إذا نكاري داه على أنه كلما ركب الأمير ركب هو معه . فهذا فاسد
أيضا لمخالفة المعتمد عليه . لأن المشرط عليه في الداه لا يصح سببا إلا يذكر الداه . أو
يذكر المكان . ثم لا أحد مدس . فكان العقود عليه مجهولا . فلا يجوز

١٣٧٦ - وإذا نكاري داه بالكم . إلى مقدار بحسبه درهم إن بدعه . وإلا فلا
شيء له . فالإجارة فاسدة . لأنه شرط فيها ما لا يقتضيه العقد . ولأحد معاويه مائة .
مائه . أنه شرط له أن لا يكون له آخر متى لم يبدعه . والعقد يقتضي وحسب الآخر . فقد ما
سار . وإن لم بدعه إلى مائة

٣٧٦ - مني الأصل إذا استأجر لرجل مائة درهم . وشرط خراجها على
المستأجر . فإن هذا لا يجوز . والله أن هذه المسألة غير نهج . إن كان الخراج
خراج مضافة كذا . فإن كان خراج نصف ما يخرج من الأرض . أو من النخيل . أو غيرها .
فإن كانا وظيفة كل جريب درهم وسدس ما يخرج منها . أو من النخيل . أو كان الخراج
خراج وظيفة كذا . فإن كانت وظيفة كل جريب درهما . فإن كان خراج مضافة
كلها أو بعضها . فعلى لوب إلى حبه رحمه الله لا يجوز . لأن خراج تقاسمه على

الآن يسألنا: هل نحن لا نرى مجهولاً

لأول مرة " سر عالم هذا " يقتضيه المصداق ! ولا حاجة ، من قال : وهو الآخر قد دفع
 قسطاً من ثمنه ، لا يستحق أن يكون له ومنزل هذا الآخر طوبى له من بعد

عندما جرد المقتد لا عيبا كخراج انطاسيه نبي انا حر وقد سرقا
سرقا يقيم به لغف، فلا يصد به لعنه، وان كان كخراج جرح وظلمه دعي، فانه قد
جاء به خلاف من يعلله، لان كخراج لظلمه مع عدم الفكر الا انه قد يصره

« من مشى في حرمها الله من قال بحسبي الله لا حاجة ، و قد كان خراج خراج
وتسعة ، لأن اتصال من تسعة عشر وحسب الله عنه حائر ان كان الاصل لا يقبل ثلث
بالاجتماع ، فاما ما يخص مجتهدا ، لا يفتي ولا يفتي من اجازة الوظيفة مني لا
في اجازة ، فإذ - في ذلك من المسألة في هذا سر لما شرط لا يفتي به احد الا
المفتي ، وفي الاجازة تسعة ، فيكون العدد

١٣٧٦-١٣٧٧: بر کتاب "مغیرہ مدبرہ"، سرط العس، منی سادہ، فی
 ذیل ای یوسف، و حاتم، رحمت اللہ، لأن القصر عظمیٰ بنی بنی بنی
 شرطاً قفسہ، بعد، لا یوجب فیہ المقتد، و علیٰ ذلک من ١٣٧٦، ١٣٧٧، لا یجب
 لأن مقتدر حدی فی ہو، لا یوجب شرط عیٰ بنی بنی بنی، لا یجب
 مقتدر، لا یوجب شرط، لا یجب مقتدر، لا یجب مقتدر

١٣٦٧-١٣٦٨ هـ. جمادى الأولى. حضرته في اجتماع الجمعية في داره في مكة المكرمة. حضرته في اجتماع الجمعية في داره في مكة المكرمة. حضرته في اجتماع الجمعية في داره في مكة المكرمة.

[illegible]

العقد، ومن مثلهما وحدهم أنه من فرق بين الجداول والأسفار، ففان شرط كرى الجدول صحيح لأنه لا يبقى أثره بعد مضي السنة، أما لو كرى الأسفار، يبقى معه مضي السنة، فيصير لأجر شرطاً عليه عملاً يقتضي هو نفسه، ولا يؤيد أصح

١٢٧٤ - زاد تكملي داراً من رجل سنة بجائز درهمين، أن لا يسكنها، فلا إجارة فاسدة، لأنه شرط في الإجارة، لا يقتضيه العقد، وتضمن حو له منفعة، وإن التاجر إذا تم يسكن الدار، لم يثنى من الوضوء والمخرج، وإذا سكن بجنى دنت، والتفريع على رب الأرض، فيصير، فكان في هذا الشرط منفعة ثوب الأرض من هذا النوع، وقال، حتى استأجر داراً، وشرط على المستأجر أن يسكن هو نفسه، ولا يسكن معه غيره، أن الإجارة جائزه، ولم يجرأ في هذا الشرط فاسدة، لأنه لم يسكن معه غيره، يتلوه بتر المخرج، والوضوء، من غير ما سئل، لو سكن هو وحده، ومع هذا، حو العقد في هذه الصورة، ولم يجوز في الصورة الأولى، قاله قس الشيخ الإمام رحمه الله، في شرحه لأحد من المؤلفين، إذا لا يحد، بهما فرق، فتقول في الصورة الثانية، أنه لم يكره في الدار بتر مانوعة، ولا بتر وضوء، ومن لم يكن فيها بتر، فلا منعه للمستأجر في هذا الشرط، لأنه لا يصير بإمكان غيره، إذ كانت الحالة هذه، لأن ما يجتمع على ظاهر النحر، فلا عوج ذلك على المسأجر، وكثرة السكان لا تؤهل البناء، ولا نفسه

وتأويل الصورة الأولى، أنه كذا في الدار وضوء، وبتر مانوعة، وإذا كنت كذلك، كان لرب الدار، في هذا الشرط نوع منعه، وأنه شرط لا يقتضيه العقد، فأوجب عسدها، ثم إذا عسدت، جاز، في هذه الصورة، أعني في الصورة الأولى، فسكن فيها المستأجر، فعليه أجرة أقل، منها ما سمع

رجل تكملي من رجل دار كل شهر بعشرة على أن يسكنها هو نفسه، وأقله على أن يسكن الدار ويرمى كانه في من تجارب، ويعطى آخر دارينها، وبترتها، من ماله من حقه سلطان أو غيره، فلا إجارة فاسدة، لأنه جعل بعض الأجر محبوا لأهله موقتها في المصلحة المانعة من التسليم والتسلم، لأنه متى لم توجد المصلحة ولم يخرج شيء، من الدار حتى لم يخرج، لم يترد، لا يدرى متى قلده يعطيه، وجهاله الآخر، وإليه قلت يرجع صناد الإجارة

عولوا وقد الجواب صحيح في الجملة والبرهان، لأن العباد، والمالكين على
 حرب القار، وأب مجهول، من جهة، فصار هو هذا الشرط ضروريًا لشيء مجهول لا
 علم أجز الخارص فهو على السان. فلا يكون هذا الشرط ضروريًا لشيء مجهول لا
 فلا يجد العقد، فإن لم يكن، فلا أثر على، لأن الإجماع، والآخر في المقام
 من الإجماعات لا يمنع إلا باستثناء المقام، وإن صحت فيه أثر شيء بالعلم ما يمنع
 بجوابها المسمى بمعروف

والأصل أن المقام، إن صدق مع كون المسمى كله معناه لشيء آخر يجب أن الجواب
 والاراد على المسمى حتى لا يكون كونه خمسة، وأب مثل عشرة، يجب خمسة لا
 غير. وهذا لأن المانع منها غير مضمون ونسبها، وإنما ثبت لها حكم للمعروف بالعلم، وقد
 قوتها بالمعنى، سمي، وانكى حصار التسمية إذا كان المسمى معلومًا كونه، فصار
 عليه يبقى غير متغير على ما كانت في الأصل، وإذا لم يكن المسمى، لم يكن
 المسمى يجب أن مثل ما كان مع، حتى إن التسمية إذا كان على، وأب مثل عشرة
 يجب عشرة، لأنه لا يمكن تقويم المانع في هذه الصورة بالمسمى، وأب يجب لشيء بالعلم
 ما علمًا لمع، وكذلك، إذا كان سمي، بمعه مجهول وبعضه معلوم، كما في مسألة
 المزمع واليه يجب أن لا يكون بالعلم، لأنه لا يمكن تقدير المانع بجميع المسمى، لأنه
 بمعه مجهول، ولا يمكن تقدير المانع بقوله لا بعد ما هو ما هو من حيث، وإذا
 قوتها ما هو في المانع، وإذا لم يكن، فمعرفة المسمى والمعلوم، كما في مسألة
 ما علم.

وهذه هي الكلام في طرفي الزيادة على المسمى، وما الكلام في طرف النقصان عن
 المسمى بقول: إذا كان المسمى كله معلوم القطر، وفقد المقام بسبب آخر من الأسباب
 ينقص عن المسمى حتى إذا كان أكبر المثل خمسة وأقسام عشرة، يجب فيه خمسة.
 وإذا كان المسمى بمعه مجهول، وبمعه معلوم، لا ينقص عن المسمى معلوم حتى إن في
 مسألة المانع والمزمع، إذا كان أكبر المثل خمسة يجب عشرة، وهو من المعلوم من
 المسمى، وقد، لأن الشيء القيد فيما إذا كان المسمى كله معلوم القطر، لا ينقص من
 المسمى، لأن جهة المانع تبسب التسمية، ويجب التقدير، ما يمكن، كما في
 الخلق، والتقدير ب يمكن إذا كان المسمى كله معلوم، المقدر، يجب التقدير بها إلا إذا

وكذا التباس بغيره، وهو أن لا يقع التسمية بين المأجر والمأجور ولا يجوز التسمية
بشيء واحد، وهو ضرورة مثلاً، مع ما إذا كان التسمية ببعضه معنواً وبعضه مجهولاً، أما
إذا أوحى مقدار المعلوم من الشيء ولم يقص منه، لا يزدى إلى التسمية به، وأما
والتباسه لأن حكم المأجر أو يجب جميعه المسمى، ولا يجب بعضه مسمى معنواً،
وبعضه مجهولاً، يجب بعض المسمى وهو المسمى المسمى، ولا يجب شيء من
المجهول، فلا يزدى إلى التسمية بين المأجر والمأجور.

٣٧٧١ روى عن عبد الله بن مسعود أن أبا هريرة قال: سألت أبا هريرة عن رجل لا يسكن حتى
صعدت الإجارة لم يسكنها، يجب أجرة لئلا، فإن كان المأجر مثل أن يملك من مائة، يجب مائة
لأنه لو جبا المأجر لما لا يزدى إلى التسمية بين المأجر والمأجور، ولا يجب بعضه مسمى
المسمى، لا لكل، لأن المأجر يسكن المأجر، فمضى هذا المأجر يخرج من هذه المسائل
سواء أعلم بالمسألة.

موجز آخر:

٣٧٧٢ في عدم المصداق، وما عناه صور غير الطحان، أن يسأجر الرجل من
آخر مائة، يطحن به حطه غلى أن يكون لها حيا ففهم من ذلك، أن يسأجر شيئاً،
يطحن به الحطه نصف دفعها، أو ذلك أو غيره، أو ما أشبه ذلك، وذلك فاسد، لأنه
مسمى به، روى عن رسول الله ﷺ أنه سمع عن غير الطحان، وقال سيء الراعي
بن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: لا يسأجر شيء من شيء، وليس به أن جعل المأجر
شيئاً معنواً، لأنه حينئذ لا يكون له الحق في شيء يخرج من مائة، أو غيره، في الحال
حينئذ، وليس له حكم المأجر، لأنه غير واجب في المدة، لأن المأجر في القيمة ماله
وجوه من المأجر، والمأجر في المأجر، يجب أن يكون له مائة حطه كحطه، أو حكماً
كالحطه.

والحقيقة هو أن ليس له أن يسأجر شيء من شيء، لأن الحق المأجر
ولم يقص من شيء، أو بسبب ذلك هذه الحطه من المأجر، لأن الدقيق في

ورودها لا يجوز الفصل، لأنه في غير ما ورد فيه، فيكون تركه لغير أصل، وبالنسبة
لا يجوز ترك الشيء أصلاً، وإن يجوز تخصيصه، ولكن مقتضى رحمهم الله لم يجزوا
هذا التخصيص، لأن ذلك يعارض أهل ملقة واحدة، ويتعارض أهل سدأر حدة لا يخص
الأثر؛ لأن تعارض أهل ملقة واحدة، إن كان يجوز التخصيص، وترك التعارض من أهل ملقة
أخرى يجمع التخصيص فلا يثبت التخصيص بالثبوت، بعد أن لا يصح، فإنه وجد
التعامل فيه في نكاحه، وقد صفت الإجارة، كان يتعارض آخر من صفة، وثبوت
لصاحب المثل.

قال: وكذلك القدم بحسبه الرجل في سميته، أو على ذاب بصفت لا يجوز، ولا
غيره. مما قلناه لأولى الناس ذكرنا في ذلك، لأن آخر مبرور، لأن آخرهما موجود
مستد إليه، وإذا نجح العدة الثانية لم يثبت في الاشتباه يقع في شيء مشترك، لأنه يثبت
المثل يصير بعض الطعام ملكاً عاماً، فيستعمل في محل مشترك فيه، وهذا يوجب
الفساد، كما لا يجمع لانقضاء

١٢٧٧٥- قال: وقد يقع الرجل في رجل آخر، بعد ما فيها اشتراك أو كرمها من متد
بصحة على أن الأرض، والحدود، يجب تخصيصها، فالأرض، لأنه يجب نصف الأرض
بصاحبه نصف الحوس بشرط أن يحمل في النصف الثاني، فيكون البيع مشروطاً في
الإجارة، والاحادة منه وقع في البيع، فيكون صفقة في صفقة، ولأنه منى، والاسجلو
لصاحب الأرض، وعنه بعد ما في قيمة الأغراس، وأجر مثل عمله

وإنما كانت الأجر بصاحبه الأرض، لأن صاحب الأرض استمرى نصف
الأغراس شراً، لأن الأغراس مجهولة، وصار نصفها استمرى حكمها لانقضاء
بأرضه، وهذا، ذلك النصف منكم له، والنصف الآخر يرض عن بيت الأغراس، وقد
غير منه في ملك العبر، إلا أنه بعد عليه القمع، لأن نصيبه، ثم تدبر عن صاحب
الأرض، فلم يقع بغيره به صاحب الأرض، وصاحب الأرض صاحب أصل،
والعالم صاحب سبع، فثبت عليه نصيبه، لأنه قد أخذ نصيبه

هذا قيل: من أن نصيب نصف الأرض ملكاً للعالم، لأنه استمرى نصف الأرض

مستجاب الآخر من توبه العاصي، وقصصه حقه حبيب توفيقه، ورد الله سبحانه
 والارض يحيط به من كان عبداً للآخر ان تفي جو من ملكه معرباً من ملكه، فلا
 يكون لصاحب الارض منه مالاً ۹

فلما حجب الارض بربوبها لا يرى الى القدرين يحكم بينهما، انما دفع اليه الارض بغير ربه، - يعني بغيره - والارض به معبوده، هو ان من العدم الى - فانه تكون الارض بنفسه حكمه عند فاعله على تعريته - فلهذا من تلكا يتبع الارض، فكلما تفتت معزوم على عند رب الارض، وقد عرفت ان الله لا يورث من دونه، فيجبه للعرس كونه العرس، - هو ان عمله

[illegible]

في مصنفيه الأجل وقد دفع امر حل أي حل عنه منه بعمله على ما
ويذكره على ما يروي في من سيرة فهو - بعد - حرى ، و بعد عدا ، قال جميع منه
الملك تكون صاحب بداهة ، ولما في الحل من عمله فيما ليس إلا أن يصحح ما حقد
مصنفه محمد ، لا جعل في من انقضاة صانع بداهة ، وان في انه لا ما يحق في
شعور ، فلا يصح من ان انقضاة مدفع الالة ، و روى جميع مصنفه - جلالها
احد ، و أنها في انقضاة له خبر أحدهما أنه أسأخرا بعد من من ذلك مصنف
آخر الالة ، و انه مدفع خبر و جبه في انقضاة ، و لا عن من - له ، و صار في معنى قفر
انقضاة ، و في أنه أسأخرا في آخر دابة و من بين ذلك من ، و هو من هذا
يجوز الاجتهاد ، و كان من من معلوما ، فلا لا يجوز فيه ، و كان معقول أو من
قد جعل في خبر العسر بداهة من انقضاة ، وأخذ الآخر كان لآخر كنه رب انقضاة - له
من صانع دابة ، و لا في ما هو عرفت في انقضاة ، طلب لإجارة

[illegible]

على أن يكون صاحب العمل قد دفع عنها ثلث كل خمس سنوات السابقة لا خمس دونه
كذلك وللعمل جرمين عليه : الأول من أجل عمله عودته من سفره نفسه نصف أجر
ثانيه من أجل أن أجره من عمله لا يقبل الإجازة وهذا بخلاف ما ذكره بعض الناس لا
يقبل الإجازة من الناس ، وإن قبل لأعمال من الناس من عمل اليه في ذلك ، فإن
الأجر يكون نصف من أجره الذي أجازه ، لأنه لا يأخذ أجره لأجل ما قام
بأنه ، مما لا يخفى من أن أجره من عمله ، لا بد من دفعه إليه ، لا يرى أنه هلك
بأنه في هذه الفسحة ، بل يتبعه لانتظار الإجازة

[illegible][illegible]

نصف ما يحصل من عمله

١٣٧٧٧ - إذا تكرر امر على بعور الجمل عليها أمتعة نفسه، وبهيمه من الناس على أن يكون خبر المبيع نصف ما يحصل من جملته، فهذا حاسد، وجب ما اكتسب التكرار فهو له، وعليه نصف البعير أجرة مثل بعير لاسنيد، منفعة البعير محكم إجارته فاسد.

١٣٧٧٨ - وإذا دفع الرجل ثمن الرجل يتأبى بيعه له لغيره من أن ما رفق الله في ذلك من شيء، فهو يبيع بصدان، فبعض البيت، وياع فيه الثمن، فاصاب مالا، فإن جمع ذلك لصاحب الثمن، ونصف حب البيت عليه أنجل مثل البيت.

واعلم بأن هذه الإجارة فاسدة؛ لأنه لم يذكر فيها مدة، ولأن الآخر وهو نصف ما ربح مجهول، وقد ثبتت الإجارة كذا على العملي بجر مثل البيت، وكذا ما اصاب العمل من ذلك، لأنه من برة، ولو كان صاحب البيت دفع البيت إليه لغيره وياع فيها لغيره على أن يروق الله تعالى من شيء، فهو يبيعها، فهذا حاسد، لأن المدة مجهول، والآخر مجهول، فإذا امر البيت وأخذ آخره كذا الآخر منه بصاحب البيت، لأنه يدل ما وقع فيه، وقد حرم يده، لأنه ساجد لغيره بغيره، حاربه فاسد، فإذا استوفى عمله كان على رب البيت أجرة مثل عمله، بخلاف مسألة الأوس، فإن معه ما أصابته تحصل من ثلثه كله، لأنه من برة، أما هنا بغيره.

١٣٧٧٩ - من ادعى استعارة ساجد رجلا ليحضره، انفصل عن الأجرة على أن يرضى غيره خمس حرمان من نصب هذه الأجرة لا يجوز؛ لأنه في معنى غير القطع، ولأن الحرمان مجهول، وإن عيش خمس حرمان، وقال استأجرتك بغيره الحرمان الخمس يجوز، ولو لم يرضى الآخر إلى نصب الأجرة، من قال استأجرتك على أن تحصد هذه الأجرة خمس حرمان من النصب، لا يجوز بغيره لغيره الحرمان، بخلاف تدري الحكيم ولجنت القطر، يجب بعور، ذكر من الآخر خطف، أو خطف من أن يهدف من حبه الكدس أو القطر لغيره، وإذا كان بعور إذا انفصل أيضا.

والله في ذلك لآية لمن اعطى العقل
 فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 والذين آمنوا وعملوا الصالحات
 اولئك هم المفلحون

نوع آخری فیضیات الیحدار

إذا كان المستأجر مقيمًا بمصر.

[illegible][illegible]

۱۳۶۸۱ (ذكر انصاف الامم ابو علي الحسين رحمه الله تعالى في بيان انصاف الله
عنه لا يصفه لاحد من صفات الاحبار وكنهه ولا يصفه ولا يصفه ولا يصفه
وحدثنا ابو عبد الله رحمه الله في الاحبار لا يصفه ولا يصفه ولا يصفه
ومن جملته في الاحبار لا يصفه ولا يصفه ولا يصفه ولا يصفه ولا يصفه
من جملته في الاحبار لا يصفه ولا يصفه ولا يصفه ولا يصفه ولا يصفه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

٢٧٨٢ - في القديس إغناطيوس جراسميه التي هي لإيجاء فليستة.
 كان فلج رب الأحرار رستم رستم، وهو جنتي، وفيه على ما إذا باع الخديج في
 القبط، ثم مرع خارج، وطمعه إلى المشتري، وإنه عده، أن ذلك أهل فلكهم
 الإجماع، ثم تبع الرحلة ثم بعد مئة، وإنه مهي منة لإيجاء قبل أن ينقصا، ثم وقع
 الرصة، فالسباخر الخبير، ينشده، فيه على تلك، لإيجاء، وصرح هذا جرم عالم
 فيجس، إجاب ربك، قد حما، عذرك، في القديس

[illegible]

١٠ حيلة أخرى : كذا الفرع كذا الأرض أو بفتح الهمزة مع ميم معنوم.
 رتبة الحركات م. و. ا. ح. ل. ا. ر. م.

وكذلك خيجه في السحر والكم يدفع الأسفار والكرم معاملة، أو سيج الأسفار
والكرم معكم يحرر الأصوات، ثم إن بعض متبعينا رحمهم الله يقولون ببيع
الأسفار والكرم، وكانوا لا يحرمون إحداهما إلا أنهما في سبب أسفار والكرم مع
الخير، وكانوا يقولون: يبيع الأسفار هي يبيع نفعه، ثم يدعي أن يستأجر غيره عن بيع
الأسفار، وإذا كان سم نفعه لا يبيع الأسفار عن نفعه، فما سبب، فمعهم يوجد الأصوات

كذلك الاخر مسبوقة بعد اموالهم ، فلا يجوز

ومن السامع وحدهم انه من يقول يهلك نفسه . فان السامع الذي هو
 - اشجار مثل بقمه او شعير ، واكثر من يستفاد على بيع (اصحاح مع غيره ، فتجوز
 الاجاره بعد ذلك ، وما لا يصح ، ان كان المالك من الاجاره من انكسار صفة الله ،
 والتسليم للإمام اسماعيل الزاهد رحمه الله وغيره من السامع . فلههم انه يقولون في
 الاجاره صححه ، بيع الاصحاح . بيع ربه الا ان اسد حرم من بيع لأشجار فكل
 اعمه . وقد عده ، وقد بيع الزهاد عن النضر في ملكه ، مع من مع اصلاح من
 ثباته من اجل انه

في ذلك انما يرى رحمه الله يقول صححه الاصحاح ، ونصحه هذه الاجارة
 من ان يبيع الاشجار على ربه . وبين طريقا معلوما من حيث من حرمه الاخر .
 اما يكون ذلك لا يجوز البيع : ولا الاجارة بعد

ومن السامع وحدهم انه من ذم بيع الاشجار من وجا اخر ، هذا من
 مع الاشجار مطلقا من حرمه من الاخر من بيع على السامع من ربه . فذا دخل
 لا تكرر من حرمه ، وبما يصح ان ذم لمسته آخر بغير من حيث نفسه . لا
 اشجار الاخر من نفسه لأشجار ، ربه . فمع الاستثناء من الاستثناء موضع الاشجار لبيع
 الاشجار لحد من ذلك موضع من بيع الشجر ، وبما عدا من بيع الاشجار ملك السامع
 الاشجار ، فانما يحتاج الى بيعه ذلك ، من حرمه . فكل ذلك نفسه ، وملك ربه
 الارض بصفه واحدة ، والله لا يجوز

منها فصحح الاحرار ، من ذمها مع الاشجار لا يصح مع اشجارها
 بعد مع الإحار ، من يفسح لبيع من الاشجار بطريق الدلائل ، وانصح له بسب بطريق

١٣٧٨٤ . في تسمى لمرضى محل ، ثم استأجر المحل منه مسكناً ، فبطل
 به . لأن محل حائل بين يديه ، أنه ملك لآخر ، وبما عدا من محله ، فبطل

(١) وفيه . من ذمها بملك ربه

(٢) فصحح من ذمها من أصلاً ربه

١٣٧٨٦- ريو اندزير غنو ممر اليمر صه الي حجره ، لا يجرر عدائي حيفا

وَحَمْدُ اللَّهِ وَعَنْدَهُمَا رَحْمَةُ اللَّهِ يَجُوزُ، وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَأْجَرَ الْبَيْتَ بِمِثْرٍ فِيهِ لَمْ
يَكُنْهُ، لَمْ يَجِزْ فِي نَفْسِ أَمْرِ حَمْدِ اللَّهِ وَعَنْدَهُمَا رَحْمَةُ اللَّهِ يَجُوزُ، لِأَنَّ
الْمِثْرَ جَرْمَانٌ، وَجَرْمَانٌ مُنْذَرٌ عَنِ الْخَلَاءِ الَّذِي فَلْنَا

قال الشيخ الإمام الزاهد أحمد الطولوني رحمه الله تعالى: ينبغي أن لا يجوز هذه الإجابة، إجماعاً، لأن استفود عنه مجهول، لأن موضوع مسألة أن الصريح غير معروف وجهه المستفود عنه شاع جواز الأحكام إجماعاً، ولا يجوز إحداهما، سواء دون لأرض، فكذلك ذكر في الأصل، وذكر محمد رحمه الله في استفود في موضوع أنه يجوز، قال القاضي الإمام أبو علي تقي رحمه الله: وفيه كافي على شبهة، رحمه الله، وقامته بإحاطة القسطاط والخيمة - وفيه علم بالصواب -

توم آخر

في الاستخبار على طاعت:

١٣٧٨٧ رد مستاجر الرجل وحلائطه، قرآن، أو ليعلم ولده، فقرأه
لا يجوز، يعمد به لا يعمد العقد أصلاً، حتى لا يحد لأجير شيء، بحال من
الأحوال، هذا هو جواب الكتاب، وبما لم يحد لأن الإجازة وقعت على عمل ليس هو
وسم الأجير نفسه، لأن التعلم بالماضي من تعليمه، كمثل كسر، لا تكسر، والتعلم من
وسم المعلم، ومن هذه الإجازة لا يجوز

ولأن النعم مع المعتم بسره كان في مصلحة التعليم ، ومن هذا الاستبحار لا يجوز ،
ومشايح بيع رحمهم الله حذروا الاستبحار على معلمه الصواب صبر لذلك مدة
وأخيرا يوحى إلى السائل : عدم عدم الاستبحار أصلا ، بل عدم الاستبحار بدون ذكر الله
أخيرا يوحى إلى السائل : ذكر الله في تعليم القرآن بالأحرى في صدر الأول لأن حملة
القرآن كانوا غفلا ، فكان المعلم : حيا حتى لا يذهب القرآن ، فابى من ما كثر خطا
القرآن . ولم يمس تعليمه رجلا ، فجاء الاستبحار عليه

وذكر جميع الأسلاء بإمام أبي بكر محمد بن أحمد البخاري رحمه الله

[illegible]

١٣٧٩ هـ - سود مناجير من ممر المسومين بغير فيه لم يجر لأنه حين حجه
انصرفه لغيره فاستعد الحجة إليها، ولا يعمل المخرج لأن استبعاد الآخر يستلزم الحجة.
شذوحيه في هذا الخبر

مختار الخمدان بعد هذه المباحثه انه لم يثبت له بعد ان كانت
علا بكميه به واما لا يثبت له ان مختار اجر التكميل من ان يستحقه لان الحفظ عليه
يوجب الاختيار له اليه

۳۶۸۹ و بواضا، راجعاً لکس الفجد، و یمنی الباء، یسجد، یاء، یسجد
جاء: لاء یسجد علی شریک، ذلک، أما یسجد الذکر، و الذکر، یسجد، و یاء، یسجد.

سوخا

فقی الاستیعاد علی

[illegible]

دال نقد، دروں میں گناہہ قال محمد، حصہ الف، باب الف، فی ما یشترک من
السرور، تفسیر و ہ من بعضہ لقی عنہ آخری، قال ابو یوسف حصہ الف، لا یشتر
لہ وظیف، بل کی، فیما یحرف فیہ سبغہ ولا یشترک، ۱۰۰۰ م، ہم، فیہ الآخر، قال
ابو یوسف و حصہ الف، ۱۰۰۰ م، فیما یحرف فیہ سبغہ ولا یشترک، ۱۰۰۰ م، ہم، فیہ الآخر، قال

لأن ذلك قد علم أنه عليه ، فعاد كالمسحوق الكس ، استعجز مسلم لمخرج ، حجة
ميتاً من داره

٢٧٩١ - في كذا في التلث وحده ، إذ جرت من عيسى ليوذله
باراً ، فلا مانع ، فهو سمع حجة الله سوى من حيث ربييت ، إذ لم يفسد من دمي
ليجمل له محرم ، ولما لم يرد من المالك ، فوجه الفرق أن الله في من حر والانتفاع
بما جاز من حصة ، لا كذا في التصرف في المحرم ، ولا يتبع به

٢٧٩٢ - في العود لو استأجر رجلاً بعت به حصة ، أو بر حرفة يثا
مماثل ، والأصح من ذلك بيبه فلا آخر : لأن فعله منصفه

٢٧٩٣ - في كذا لم يرد من حصة أو مكية ، فلا حر به ، لأن الله مفسد
في كذا في من سمع من رخصهم ، إذا استأجر رجلاً بعت به حصة ، أو
بر حرفة ، فمن بعت به الآخر ، فإنه يأن في الإعتاق على منصف ، وإذا وجب له لأجر
في هذه المسألة ، به بعت به بعت له ، لأن حصة المصيبة له منصفه ، لأن القسم لا
يحب إلا للمصيبة ، أما حب الطلاق والظن وجبه منصفه ، به بعت به ، لأن كذا
تصح للمصيبة بعت له منصفه ، فإن يحمل مرعاه بالأنف ،

ولو استأجر من منصفه بعت به بعت له ، به بعت به الآخر
وكذا كذا أن أمراه منصفه كذا في حبيبها ، به بعت به الآخر ، لأنه به
عنه

٢٧٩٤ - في كذا لو حصة رجلاً الله لا يرد إلا حصة ، على من من ظهوره والظاهر
والظن وعنه ، لأن منصفه ، لا حصة غير منصفه ، لأنه لا يجب مع المسحوق
شركاً في منصفه ، كذا في هذه الإجازة ، فإنه على عمل هو فيه شريك

٢٧٩٥ - قال ابن عيسى استأجر من منصفه من منصفه ، فصح ، لو
تكسر ، فلا ضمان عنه ، لأن إجازة المأمور بعت به بعت به ، لأن من منصفه المصيبة ،
فدعي بعت به الآخر بعت به ، كذا ، على شاع أو تكسر ، لا يكون به ، كذا بعت به
والغير بعت به

قال - وإذا استأجر بشئ من السلم بيمينه ليصلي فيها، فإن ذلك لا يجوز؛ لأنه استأجرها ليعني فيها، وصلاؤه للذي يمسكه عنها، وطاعته في رعيه، وأي ذلك ما اعتبرنا كلفت الإجارة ماطلة، لأن الإجارة على ما هو طاعة أو معصية لا يجوز.

١٣٧٩٦ - وكذلك قسم من استأجر من السلم بيتاً بجميع مسجداً ليصلي فيها المكتوبة أو السابعة، فإن هذه الإجارة لا تجوز في قول غنيمة، وعند الشافعي رحمه الله يجوز، وهذا لأبى وقعت على ما هو طاعة، فهو تسليم الدار ليصلي فيها طاعة، ومن دفع ال الإجارة على ما هو طاعة لا تجوز، وعنده يجوز، وكان هذا جمل ما لو استأجر رجلاً لادان وإمامه لا يجوز عتقاً؛ لأنه طاعة، وعند الشافعي رحمه الله يجوز، فكذلك هذا.

١٣٧٩٧ - كذا في الذي إذا استأجر رجلاً من أهل الذمة ليصلي بهم، فإن ذلك لا يجوز؛ لأن هذا معصية عنه، وطاعة في دينهم، وأي ذلك ما اعتبرنا لا يجوز هذه الإجارة.

قال - وإذا سافر رجل من أهل الذمة مسلمًا يشرب لهم الخمر، فإنه لا يجوز ذكرها

١٣٧٩٨ - وإذا استأجر مسلمًا ليحمل له خمرًا، ولم يشرب، بشرط، أو قال يشرب حلقت الإجارة في قول أبي حنيفة رحمه الله، حلقت نعمت رحمتهما الله، وكذلك إذا استأجر الذي بشئ من مسلم يبيع له الخمر، جازت الإجارة في قول أبي حنيفة رحمه الله، حلقت نعمت رحمتهما الله، والوجه لأبي حنيفة فيما إذا شرب الخمر أن هذا إجارة وقعت لأمر مباح، لأنها وقعت على حمل خمر لشرب، الذي أو وقع على الذي يبيع الخمر، ويبيع الذي يشربه الخمر مباح، لأن هذا مباح للمحرم كأنه غير نازل في حله، وهذا بخلاف ما إذا استأجر الذي من المسلم بيتاً يبيع فيه حيث لا يجوز؛ لأن ما صعه المعصية إذا اشكت في حقه لذهابته عن حقه العادة، والاستئجار على الطاعة لا يجوز، وهذا صعه المعصية متى اشكت في الشرب لذهابته، يبيع فعلا ما حرمه الله لا يجوز، وهذا بخلاف ما إذا اشكت في الشرب لذهابته، يبيع فعلا

ويضا إذا لم يبيع على الشرب، قالوا حله أن يحمل كذا يكون يسرف، وهو

١١٠٠ كتاب الإجارة ٣٤٩ الفصل ١٥ بيان ما يجوز من الإجازات
 الدية والرواقص وأن لا يجوز ما كان له من غير ما يجوز من الإجازات
 الكسبية كما يجوز ما كان له من غير ما يجوز من الإجازات
 من إجازات الكسبية في سواها أيضاً

١٣٨٠٢ فان ورد استأجر كتاباً بقر فيه لا يجوز، فمأكل أو مبيعاً أو غيره،
 وكذلك إذا استأجر مفعلاً، وإنما لا يجوز؛ لأن الإجارة عقدت على امرئ، والخطوة
 والإجارة على الظن والقر لا ينفذ؛ لأن القراء لا تحبب إمامه تكون طاعة أو
 محضية، فوجب ما، فإن كان يقر به طاعة، كفره المهر، والأماهية كان هذه إجارة
 على الطاعة، والإجارة على الطاعة لا تنفذ، وإن كانت مفعلة كالساحه والمشاء، فهو
 إجارة على المفعلة، ولا يجره على المفعلة باطل.

وإن كان مأخذاً كفره، كتب الأداة، لأن القراءه والأمر، مع له بر ما ذكره، وإنما
 لا يباح حمله، ويجب الأرواق، والإجارة لا تنفذ على ما كان يمكنه استأجره قبل
 الإجارة من غير إجارة، ولا يجره على ما كان يجره، ولا يجره، وإن كان لا يملكه
 المستأجر من غير إجارة، لأنه لا فائدة للمستأجر من ذلك، إلا ترى أنه يجره، فقل.
 استأجر من هذا الكتاب لأحمده، وأقبل فؤاده، فم، الإجارة لا تصح، فكذلك
 جهن.

٣٨٠٣، وكذلك إذا استأجر غريباً لمراً غيره، لا يجوز، لأن القراءه التي
 وقعت الإجارة عليها إن كانت مدعة لم مفعلة لا تجوز، إلا إذا كان عليها، أم لأن الاستأجر
 على الطاعات، وإنما على ما، وإنما لأن القاري مع السامع يشتركان في منفعة القراءه،
 لأنه كما يستمع السامع بالقرآن من حيث العظة والتلذذ يستمع به القارئ، فقد استأجره
 لعمل هو شريك فيه، ومن هذا لا يجوز على ما مر.

إن كتب القارئ الذي وقع عليه الإجارة مأخذاً، كفره، كتب الإجارة، وما انتبه
 بذلك، لا يجوز الإجارة، ويجب، عروجه الثاني موافقه أهل العلم للصواب.

499

في الاستعداد يعني العمل الفياحة ، مع حاليهم مضاعفة ، المجهود ، ، لهدم وقال .
 " حصر : ، " فهدم : ،

[illegible]

ولو شرط حسن مناجاة المومنين في صلاة صلاتهم المبررة بغيره في يوم
الفرقان كان الأسناد هو الذي شرط المومنين في صلاة صلاتهم المبررة بغيره في يوم
ذلك في يوم الفانور. ولم يستطع كل واحد منهما على صاحبه الآخر في الاستدلال مع
أوليه ودفعه عن حقه الآخر، ففزع الأسناد من ذلك الأمر إلى الآخر
على رب العبد رب عبد الله في الآخر على الأسناد، فليس الأمر في ذلك
المرجع على غيره من غير ما استتبعه في تلك الصلاة، فبأنه أولى هو الذي يعطى
الآخر حسب ما يرى من غير شك للأسناد، وإلا كان لا سند هو الذي يعطى الآخر
حسب ما للأسناد من غير شك في

والسبح لإمام محمد الطوسي رحمه الله على تربيته وتعليمه على هذه
الطريقة، فبذلك نكون في الأمان مع الله

١٣٨٥- د. ستار الرحيل مسز اليسرى في نكاحها: د. صاحب دلال لبيع
 في اليسرى، قال سميت باسم اجلا لا يجوز. وهذا ب نساء مع عاتق هي اطف

بِإِذْنِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
٣٥٠ - وَبِشَيْءٍ مِّنْ عِندِ رَبِّكَ فَتَرَى

وَمِنْ حُدُودِ الْمَدِينَةِ وَذَلِكَ لِمَنِ الْأَرْضُ
الَّتِي هِيَ أَسْفَلَ مِنْهَا مَدِينٌ مَّقْدُونٌ فَلَهُ جَزَاءُ
أَلْفٍ مِّنْ حَرْجٍ وَفِي الْأَرْضِ حَرْجٌ مِّنْ حَرْجٍ
مِّنْ حَرْجٍ مِّنْ حَرْجٍ مِّنْ حَرْجٍ مِّنْ حَرْجٍ
عَلَيْهِ

وَمِنْ حُدُودِ الْمَدِينَةِ وَذَلِكَ لِمَنِ الْأَرْضُ
الَّتِي هِيَ أَسْفَلَ مِنْهَا مَدِينٌ مَّقْدُونٌ فَلَهُ جَزَاءُ
أَلْفٍ مِّنْ حَرْجٍ وَفِي الْأَرْضِ حَرْجٌ مِّنْ حَرْجٍ
مِّنْ حَرْجٍ مِّنْ حَرْجٍ مِّنْ حَرْجٍ مِّنْ حَرْجٍ
عَلَيْهِ

وَمِنْ حُدُودِ الْمَدِينَةِ وَذَلِكَ لِمَنِ الْأَرْضُ
الَّتِي هِيَ أَسْفَلَ مِنْهَا مَدِينٌ مَّقْدُونٌ فَلَهُ جَزَاءُ
أَلْفٍ مِّنْ حَرْجٍ وَفِي الْأَرْضِ حَرْجٌ مِّنْ حَرْجٍ
مِّنْ حَرْجٍ مِّنْ حَرْجٍ مِّنْ حَرْجٍ مِّنْ حَرْجٍ
عَلَيْهِ

وَمِنْ حُدُودِ الْمَدِينَةِ وَذَلِكَ لِمَنِ الْأَرْضُ
الَّتِي هِيَ أَسْفَلَ مِنْهَا مَدِينٌ مَّقْدُونٌ فَلَهُ جَزَاءُ
أَلْفٍ مِّنْ حَرْجٍ وَفِي الْأَرْضِ حَرْجٌ مِّنْ حَرْجٍ
مِّنْ حَرْجٍ مِّنْ حَرْجٍ مِّنْ حَرْجٍ مِّنْ حَرْجٍ
عَلَيْهِ

فقد لا يجوز، فكما ذكر في صانعي خير الخليل، ويحصر بأنه يجوز إذا كان بالآلات المستعمل لتمام العمل، وسدده الاستتجار لئلا يخاطب بالآخر والحسن الذي تقدم ذكره، وسهله لئلا يفرق

ولو استعمله ليعمل به، يترأى إليه، وسعى عمله رتبته، حتى حازت الإجماع، فكل حيز بعضه، وجد جبالاً تشد عملاً، واشد مؤنة، وإن كان يصدر على حقها بالآلة التي يعمل بها، لأن الآلة مدحقة زيادة مشله وتم، فإنه يجبر على العمل؛ لأنه ممنوع بعد الإجراء، فهو هذا الموضع بالآلة التي يعمل بها، وإذا أمكنه ذلك، فقد عدى عن الورد، يدعى بعضه الإجارة، فحيزه، وإن كان لا يقدر على حيزها بالآلة التي يعمل بها، لا يجبر عليه، لأنه ما قدر من الورد ما عسى بعد الإجارة، لأنه إنما ضمن الحيز بالآلة التي يعمل بها، لا بالآلة الأخرى

وهل يسحق الأجر بغير ما عمل؟ لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسألة في الكتاب، وحكي من شمس الإسلام الأثر جندى رحمه الله أنه يسحق إذا كان يعمل في ملك ثالث آخر، بخلاف إذا كان يعمل في غير ملكه، وليس الله سائلاً على ما إذا استأجر غطاءً لخطه، في بيء المسحور، فحافظ بعضه فسرقت الثوب، أو حماراً، فيجوز له شراؤه دار المسحور، فحفظ البعض، ففكر، فإنه يسحق من الأجر بغيره، وإن كان يعمل ذلك في غير ملكه، فأجره، كذا ذهب

وعلى قياس ما ذكرنا من هذا من المصنوعي، أن المسحور إذا سخط في بيء المسحور، فحافظ بعضه، أو لا أجر له، لأنه لا ينفع به، يجب أن يملكه، إنه لا يجب الأجر له، لأنه لا ينفع به، وسيلتي، خلافه، عن أبي يوسف رحمه الله في فصل نسخ الإجارة بالعدو، وإن شرط عليه أن كل ذراع إلى طين، وسهله بغيره، وكل ذراع في جبن بغيره، وكل ذراع في ماء سائلة، وبين مقدار الطين والمعرض، فهو جائز، لأن الأجر معلوم حال وجوبه، لأن الأجر إنما يجب بعد العمل، وبالعقل يصير جميع الأجر معلوماً، لأن يعلم بأي قدر حيزه في السهله، وبين قدر حيزه في

الجمل

١٤٨٦ هـ : من مآثره "محصولات الأديب" - ١٩٠٥ و "مجموعه من المؤلفات على فروع الفقه" - ١٩١٠
 "الفتاوى المنسوبة إليه" - ١٩١٢ "الكتاب المجمع في المأدب" - ١٩١٤ "الكتاب المجمع في المأدب" - ١٩١٤
 "المجموع" - ١٩١٤ "المجموع" - ١٩١٤ "المجموع" - ١٩١٤ "المجموع" - ١٩١٤ "المجموع" - ١٩١٤

۱. کدبانو! اسم من سحر است. من ۱۳۵۰ ساله هستم. اسم من سحر است. من ۱۳۵۰ ساله هستم.

ولما كان رجلاً بغير له عوداً عشرة في داره ومعنى عسبها وعربها مات
مردوداً وفقد عصبه في طاعنه بطنه سبع أسنة لا أول ربح حمل لا عسره
عشر مائة رخصه في عسبه عسبه وعسره في

۱۳۸۱۳- یوں ساجر جنا لیسٹر سے لبریا ہوئے۔ ۱۹۰۲ء، ۱۹۰۳ء، ۱۹۰۴ء اور ۱۹۰۵ء میں ان کے علی المسماہ بچہ مرید، محمد علی الشہید علی ذکرہ میں جس سے حمل ہوا، ان کے ہاتھ میں ایک مسافر لکچر، وہی کان ہی غیر ملکی، لکچر ہے

[illegible][illegible]

وإذا تم بعدوا في طور العبر وعرضه وعنده حذر الاستحسان استحسانا، يوجد
بواسطة ما يمينه باسم - والله عه -

موع آخر

في التفرقات

١٢٨١٥ - وقال ابن حبه رحمه الله لا يجوز استأجر من عذر منه اذرع غير من
أرض جرياً وحريراً، إذا كان أكثر من ذلك، وقال أبو يوسف ومحمد - جهات الله
يجوز لأن من أصل أبي حنيفة رحمه الله أن يسع المذبح من الأرض، لا يجوز
وعندهما يجوز، لأنه عبادة في الأصيب، وأحد المذبح - أثراً عهده، ولا يجوز
استجار الله، وسر وأسرى سئل عن عهده وأرضه، لأن المصود هو له، وأنه يجوز
والأعبي لا يستحق بعد الإجارة

١٢٨١٦ - وكذا في ذلك رجل شريف في القهر، لم يذره لغيره منه عهده أن
أرضه لم يجر ذلك

والخيلة في ذلك أن يجر منه موضعاً معلوماً من حريم سر واليهم لو يكون حتماً
لواثبه، ويبيع به سفر، أو أنس من الجير واليهم - كذا ذكره منسب لائمة رحمه الله،
فتأثر به كذا أنوأسه بحيث ينقطع الماء عن سرها، مما إذا لم يكن كذلك، فلا
حاجة إلى الإذن إذا لم يضر لوائس من حريم الجير واليهم

١٢٨١٧ - ولا يجوز حذر الإحام والأهمل نفسك، عه، ما يسلك فلا تله
الإحارة لا تعيد إلا ما كان نسياله من قبل، لأن أنسرو عه منه مصياد السمك،
والاستأجر كان يمسك مصياد السمك من غير إجازة، لأن حذر الإجارة عهده عهده
استحق العن، وأما عه السمك فلا غير أتممت من الأحماء، الأهمل المصيب والمه
وأهمل عه، لا يجوز إجاره من أرضه يردية إحاد، إلا عه، من إجارة لأراضي
جائزه، وإثا أرضه إحاد الكلا - وثالثه يجوز لأنه وردت على العن

والخيلة في حوارها أن يستأجر موضعاً من الأرض يضر به عهلاً أو

أجده له حظيرة ، و قد فتح الأجر ، و فتح صاحب الإحسان ، و قد عني

(١٣٦٦) - و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

من ذلك من الأجر ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

بالحال ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

لا يترك صاحب الأجر ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

والأجر ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

لصاحبها ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

الطريق ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

نفسه في الأجر ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

شأنه ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

يخبره ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

(٣٨٦٥) - و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

لا يجوز ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

عني ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

الأجر ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

الأجر ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله ، و قد استمر إلى حاله

قال شيخ الإسلام رحمه الله: ولقائل أن يقول: يجوز ويصرف الإجارة إلى منعه
محصنة تتحقق من أسرار مع سوء الفهم، كسط الثابت على أحصنها أو عند الفقه به.
والإجارة على من هذه المنفعة حادثة، وقد ذكر أنكره في منعه كذا من استأجر
سجلاً أو سجيناً ليهب منه ما لا يجوز؛ لأن هذه ليست بمنفعة مقصودة من الاستئجار
والإجارة إنما يجوز إبراء عن منافع مقصودة؛ ولأن هذه ليست من أضرارها التماس
ولا أخذ أحداً جسد أو أسراراً يسيطر عليها غيره.

١٣٨٩ - في ديني: إذا أجرة الرجل سطحاً حطباً له عنه حطب، قال
ولا يشبهه هذا؛ إذ استأجره ليدخل به حطباً عليه.

١٣٩١ - إذا استأجر الرجل غنماً لئلا يسلب له بغير من قوله في حقيقة
رحمة الله ويحرم من غنم أبي يوسف ومحمد رحمتهما، فهو مستأجر رحمة الله
من قائل، ما دفعه إليه إذا كان العمل له حل والسلب له حرام، فله حطب حطب لعلو
الغنم من رجاء نسي عليه.

وتكون هذه مسألة أخرى، أن صاحب الغنم إذا كان يعدد في غنمه
- قال أنه منعه رحمه الله - ليس له ذلك، لمصر بنفسه، وبم يصره، وهذا له يملك
صاحبه لعلو، إذا كان منعه لم يملك التمسك من غيره بالإجارة، وهذا مسألة أخرى
حسب البناء، إذا لم يملك ما يملك، فلما ملك من هذا الغنم هذا منعه من التمسك من
غيره بالإجارة، حتى لو كان الغنم والسلب الواحد، فإنه يجوز له لأجره عندهم؛ لأن
لا جرم يملك أحدهما من الغنم، فله التمسك من غيره بالإجارة.

- منهم من قال: لا ينسأله على الخلفه. وإذا كان الغنم والسلب الواحد
وعلى هذا لا يكون المسألة من نكاح مائة مائة، فلا بد أن يكون مائة واحد منه
بكلام مائة، وبذلك دعوى حجة الله يزل على هذا، ذكرنا الخصم بهما أن الغنم الغنم
والسلب الواحد، يعني هذا لا يكون، وهو منعه الغنم من له أرض السلب، حتى
دفع حطب الغنم في إجره عن السلب من غير ذكر، فله من السلب ولما أجرة الأرض.

میں جو اڑھار، بیسکی، دنگہ میں بہت بڑا عورتانہ طرز میں

٢٨٢ - من استأجر امرأة مسلمة فحارب الإسلام ، وإن كان قد أقام مسجدا ،
فكفلا عنها بعد ذلك ، أو حمله ، حمله الله يوش إذا استأجره إلا من استأجره من
جهالة لا يعلم أنه كافر ، ولا يوجب له ذلك إلا من أوجبه في الدنيا ، من
أبى إلا من أوجبه في الدنيا ، من جهالة من أوجبه في الدنيا ، من جهالة
الفسق ، فكأن جهالة من استأجره من جهالة من أوجبه في الدنيا ، من جهالة

[illegible]

ومن المذبح رءوسهم انفسهم في المذبح وروى في ح ١٠٠٠٠٠
 باب ذكر من يمشي في المذبح وروى في ح ١٠٠٠٠٠
 في المذبح وروى في ح ١٠٠٠٠٠
 في المذبح وروى في ح ١٠٠٠٠٠
 في المذبح وروى في ح ١٠٠٠٠٠

[illegible]

(٦) هيكه في الامسوم، ونا فرح ولا حور

(١) عكداي (الحسين و محمد) و كدر حرم و شادني حلق

مسماخ فيه ، بالتأنيده اعيم في محله إذا قدم بعض ما يعرف من بعض من هذه
الأممات ، ههنا القام بإقامة هذه الأسماء مستحقا لند في حرم من نواحي ما وقعت
على الإجازة ، وهو القام في محله لا أن يكون هذا معروفا عنه ، حتى لا يجوز الإجازة
عنه

ولو لمناخه الله في إقامة حدود حمة ، أو لا سيده النفس في حمة ، إن تم
بذكر ذلك ، لا شئ أن لا يجوز ، وإن ذكر ذلك ما لم يذكر محله وحده
في الكتب هذا النفس ، وذكر الشيخ في المحل الكرعي حمة الله في حمة أنه يجوز .
وطيه من الشيخ لأجل منس لأنهم الجوالي والشيخ الإمام الزاهد حمة الظوايبي
وحمة الله في شرح كتاب الإحرام ، وذكر الشيخ الإمام لأجل شيخ الإسلام للمعروف
و حواء ، والله سبحانه في شرح كتابه الإجازات أنه لا يجوز ، وإنما خالفوا
لا محله لهم في حمة عدم الجواز ، فإنهم يذكرون ذلك مدقة ، بالكرعي حمة الله ومن تبعه
قالوا إلا لم يذكر مدقة ، إنما لا يجوز ، لا للمعروف مدقة العمل ، والله محمول ، لا
يلزم كم يوجد ، ومع الحجة به فيه لحمل لا سدر يوجد ، أو لا يوجد ، وهذا المعنى لا
يتلقى فيما إذا ذكر ذلك مدقة ، لأن مدقة فكر لهذا المعروف عيب ، سبب النفس لا النفس ،
والشيخ الإمام لأجل شيخ الإسلام ، حمة الله في حمة لم يذكر مدقة ، إنما لا يجوز
له إقامة الإحرام ، لأنها حمة ، والاستحباب على هذا لأجل : ما ذكرنا ذلك
مدقة ، كتاب سنن أحمد ، جلاسه يعلم ولله العرفان ، وأن لا سيده نفسا ، إنما لا يجوز
كذلك لا يجوز الأخير كما هو في نفسه من وجوه استحوذ به حرم ، وسبق هذا المعنى
بعد هذا إلى مدقة لا يجوز ، وهذا المعنى هو حمة ههنا إن لم يكن مدقة

٣٨٧٥ - قال المعنى الله في برحق على وجهه النفس في حمة . فعلم أن
المعنى له رجلا سري ذلك . على قول أبي حنيفة في يوسف حمة الله .
لا يجوز . وعلى قول محمد رحمه الله يجوز ، وقد دار على الإجازة
الإجماع ، محمد رحمه الله يجوز ، استجيرة فصل معلوم ، وهو من الرتبة ، أو عيب أن
يجوز قياسا على ، أو مناخبر بياض شهاده ، أو استأخره لا سيده ، الله صاوي
المعنى ، وأبو حنيفة في يوسف حمة الله في حمة ، والله في حمة لا
يجوز فيه له حمة ، مدقة هو ، حمة من مير القاتل ، أو مع به حرم ، ومتى لم يعلق

[illegible]

ولا يستعمل في الله سبحانه في التمسك بالحق والروح معصود، وبخريب الحياة
طوبى إليه، فإرمي لروح من صميم الحق لا صبح للعبد له، وبخريب الله واركاني
من صميمه، فقد استعمل معصوداً ليرد معه بعد لأجاء، فعاود عليه عقد
الإجماع، فهو ليس من صميم العبد، وهو صميم العبد، وراعه الله والإجماع،
بالحال القصاص فيكون دون نص، لأن الملتزم هناك به اجزاء، و«أحب العقد»
روفته من صميم العبد، ويحلوا المصالح، لأن عاود عن دفع خلفه والعبد، فيرد عليه
مصدق، والله من صميم العبد

١٣٤٦- زند استاجر سیدر لأحد نمازة لا يهجر، و هو متاخر كل و بلوياً لاصد
 ١٤، ذكر في قصص الطر عمر في أنه يهجر: لأن الأديبه من جدار ساسه س و قلاني
 عن زجاء خيم، و ذكر في غدوري مسكه الكلب واليه ي، و قال لا يهجر: لأنه لا

ج ١١ - كتاب (جبر) - ٣٦٢ - الفصل ١٥ - أن ما حور من الإجارة .

يقدر على تسليم معارضة عنه . فله لا يمكن احتيل الكتاب والارى على العبد

١٣٨٢٧ - قال في المسمى . وكذا في الساجر ديكنا يصح لا يجوز ، وذكرنا

أصلاً ، فقال ، كل شيء ، مر هذا ، يكون فيه من غير جعل أحد لا يصح (إنسان أن يضره
حتى يعمل لا يجوز ، سبع منه ولا جارة

١٣٨٢٨ - ولو استأجر رجلاً فله أن . فهو مطلق لمواظبة . فإن من استعبد ثمن

الكتاب ومهر العتيق . وعبد . ليس له ، ولولا دية أحد الأحرار ، لأن من الإجارة . غير
مقصود ، إنما المقصود (علاء) وليس في مقصده إيهاء

١٣٨٢٩ - وفي أبي يوسف رحمه الله . حسن الساجر نيكاً بطلها في رب ،

ولا سلس ، أنه أن (جبره أسده) ، لأن هذه ليست بمصلحة مقصودة ، والإجارة حور
بحال القيد . فحصل منقلاً مقصوداً

١٣٨٣٠ - وفي من محمد رحمه الله . حسن استأجر دية . حسب ما يقر به ،

فلا أجر لها . لأن يوم ادانته . لم ينعقه مقصوداً

١٣٨٣١ - وفي المسمى . إذا استأجر نيكاً أو كسب به لاله يوقى اسمه لا

يجوز

وفي المسمى . لو استأجر شاة لم يرضح منها جسد أو ماله لم يجر . وليس هذا

في الآدمي

١٣٨٣٢ - وإذا استأجر من حر عتاً أو دفعه . وشتره . عن استأجر معام العتد ، أو

علف الدابة لم يجر . لأن من شرط بصير أجرة . وأنه مجهول . وجهان الآخر ترحم
عد الإجارة

وعلى هذا . ساجر عبداً كل شير بالجر معلوم ومعه ، أو استأجر دابة كل شهر

أجر معلوم . وعنه لا يجوز . لأن بعض الأجر مجهول ، ومنه أجر في هذه المسألة

أن شرط لا ينعى العتد . لأن طعام العتد المساجر . وعنه الدابة ساجر على

الأجر على ما يأتي به بعد هذا إن شاء الله تعالى ، وهو . لا ينعى . القيد . ومن

هذا الشرط بوجوب عدم الإجارة

٣٨٣٣ مسمى المسمى استأجر ميثاقاً شهراً ثمناً، أو استأجر فروعاً شهراً
ليرمى على بحر، وإذا استأجر ونداً بوقت، فذكر عنه مائة من المسمى شهراً ففجرة
في موضع، وذكر أنه بحر، وذكر في موضع آخر، ونداً بوقت، فذكر
الأمنه، لا يجوز هذه الإجارة

٣٨٣٤ مسمى الأجر فروعاً بوقت، أو بوقت، أو كان في موضع
لا يجد من يمسكه غير هؤلاء، فلا أجر لهم، وإن كان في موضع غيرهم، فله الأجر، لأن
في الآية الأولى أنما هو فرد، وهو مذهبهم، ولا كراهة في الآية الثانية، والله أعلم.

الفصل السادس عشر

فيما يجب على المتأخر وفيما يجب على الأجر

١٢٨٣٥- مثله في علي الأجر، سورة كانت لأجر مؤخر، - معناه حتى
 إلى من متأخر منه، في ذلك يمكن بيت شعر، أو بعده، منه سهر، أو متأخر عليه،
 يمكن بيت سهر، كان عام، - معناه وبعده، حتى ٧ حر، - بعد الحكة، ظاهر جيد، بنا
 كتاب الأجر، عيه، متكمل فيما به كتاب الأجر، معناه ٢ (الأجر، به كتاب عينا، بما
 تحب الصفة على الأجر مع أو متأخر من بعض، ليست جر عامل لنفسه من حيث به
 يستوفي الصفة، - متأخر من حيث إلى يحصل له الأجر إلا أن به يحصل، - الأجر خبر عما
 يحصل للمتأخر، لأن الحاصل للأجر عيه، و شاعيل بمنسأجر معناه، والنتج خبر
 من الصفة لأن العيه يعني ما به، و الصفة لا تنفي زمانه، - والباقي خبر من الصفة،
 فمرجع جانب الأجر على المتأخر، وحصل المتأخر في بعض عاملين متأخر من كل
 وجه، وجار متأخر من له مودع، وله كانت الصفة على الأجر، - معناه إذا كان الأجر
 معناه فلا وجهان لأحد المتأخرين على الأجر، فوجب أن لا يكون الصفة على الأجر

والجواب في أن كانت لأجر، معناه فلا وجهان لأحد، - معناه على الأجر في
 بعض المتأخر، فلا جر، يعني ما كان على م كان، والصفة في الاستيفاء كتاب على
 ذلك، فإذا لم يكن به وجهان لأحد المتأخرين في هذا، ومن تهي الصفة على الملك، كما
 كان في الأصل، وصارت صفة المتأخر من هذه الصفة، بطريق معناه مودع، - هو صفة
 المودع، عيه على الزمان، وإن كانت معناه بعض المودع مسرورة بين الزمان والمودع،
 فإن الزمان بعض مودع مودع، والزمان بعضه بعض لي استيفاء المودع، فإن
 بعض المودع بعض الزمان، فيحصل ذلك على قضاء ابدن، ولا وجهان لأحد المتأخرين
 على الأجر، فيبقى ما كان على ما كان، كما هنا

قال: ونعني الدار صلاح ما زيب، وما وهي من به، على رب كلودون
 متأخر، - لأن إصلاح المذات على الملائكة، ولا يحجر على ذلك، ولكن لمصنأجر أن

يخرج الإمام يميناً ويدعرج شمالاً فيصعد على المنبر على تلك الجهة
لمريد ويسلم ثم يجلس على المنبر فيقرأ الحمد في الأضلاع
ثم يقرأ الأضلاع ثم يقرأ الحمد ثم يقرأ

۳۸۶۱. د اوسني پراخه، پر قبضو شوي ساحې سمندر وړاندي
املاک او اسباب (ولا بهر دي) دات، طابع

[illegible]

قال عزير فيح: «معنا نحن في ذلك لم نجس يد» لأننا فعلنا غير أمرنا
 جازاكم فكانوا يروننا - يرونهم بالحواس -

وَعَايَتُهَا بِهَدَىٰ يَنْفَعِل

فصل الثوامع

الأصل في الإسماء والألقاب على معنى ذلك . ومع ذلك فاعلم
 وسبقاً من ذلك ثم الآن وعلو الأخير على جميع فيه عرف حسن قال في كتاب
 من مستخرج حلال غير ذلك ، قال : " سئل القاضي عن رجل كان له
 وكنت في القوم لم يصب له شيء بعد عرف بالملك في بعض
 القوم . والأصل في ذلك أن يكون له . وأما ما عرفت من أن
 المعروف ، وكذلك المطلق ، مستخرج من غيره فأخرج الله من هذا
 المخرج . وإن كان ذلك من غير وجه ، فخرج من هذا من غير وجه

١٣٨٣٨ وادی بکری د بې بندۍ، قنې الاناب، ه ب د عربیې خط الفرف

وكذلك إذا كان له تركب ، ففي المصالح والقروح يعتبر العرف أصب ، وإذا تكاثر فإنه
يحمل الخطأ إلى منزله ، وإزال الحمل على وجه الدقة على المك ، وفي الإذعان من
المرل يعتبر العرف ، وكذلك حمل يحمل على ظهوره ، وفي لأدح من القرن يعتبر
العرف ، وليس في الكثر ، بل يصعد على السطح إلا أن يكون اسطرط ذلك ، وفي
له ، وفي سلك خطابه إذ لم يكن عاقبة معروفة ، فهو على صاحب التوب ، لأن الإجراء
ما وضعت لاسفعا ، اعين ، وهو كالتصحيح إذا لم يكن فيه علة معروفة يكون على صاحب
شروطه فاذكر .

١٣٨٣٩ - وإن امتأخر ، إذ وشروط عليه الحكم واليبس ، لا شرط اعتبر صحيح ،
ولشرط الباطن ، أنه موضع يكون هاملا في ملكه ، فلا يكون أجراً
وإذا استأجر فصاراً لتقصر به كلف يرب ، وحملها على العصار ، لأن يشترط
التقصر حصها على رب الثبات

١٣٨٤٠ - حتمال حمل أحتمالا بكفا ، هم دفع الموضع بر في فاه ، ووضع
الأحتمال في موضع سب ، سم و بها على صاحبها ، وسبها به ، فهو يرفعها أماناً ، سم
تخصموا هي كره ، دفع موضع ، وسم ، الدفع يأخذ المحمل بالكراء ، فإن كانت الاحتمال
في موضع متأخر بالمعد بالكراء هي من استأجر ، وإن كانت الاحتمال في موضع
يستعمل بأجر غير معمود عنه ، فقد اتروا ، والتسلم يجب الكره ، على التسليم إليه ، وعلى
ذلك يجب على احتمال ، لأن ما يجب في هذه العبر ، يجب بحكم الاستعمال ، لا
بالعقد ، والتسليم بعد التسليم التسليم إليه ، وذلك التسليم هو الحتمال

الفصل السابع عشر في الرجل يستأجر يوم هو شريث فيه

١٢٨٤١ - وقد سألنا عن رجل استأجر من رجل يوم هو شريث فيه، أو نصف يوم صاحب له، أو على أن يعمل فيه من الطعام المشترك إلى موضع كذا، ونظائره غير منصوص، فلا أجر له، وعلى هذا الإجماع على عمل من يعمل من رجل مشترك، ووجه ذلك أن المصروف من هذه الأجر ليس من عمل، بل المصروف نصف يحصل من رجل واحد وهو غير وده الذي يحصل من رجل واحد، وهذا الوجه لا منصور تحصيله لمتابع فقد اختلف الفقهاء في رجل لا يمكن تخصيص مدفوع عنه منه، فله في العقد

١٢٨١٢ - قال محمد رحمه الله: لو استأجر شخص نصف يوم صاحب له، أو الطعام المشترك إلى موضع، فهو جثوة، وكذلك لو زاد أو نقصنا العقد من المدة، ولا جدهما حتى، واستأجر أحد يومين من رجل مشترك به الطعام المشترك، وكذلك لو استأجر من نصف رجلين على أن يستأجره، أو من موضع كذا

١ - فخرى، هو أن الإجارة وقعت على العمل، من حوت لا حرة، نصف على المميز، والعمل من محل ما، لا يميز، فلا يفتقر العقد إلى ادعاء من المميز، هو حوت لا حرة لا يفتقر إلى دفع المميز في ذلك العمل، إلا يرى أنه يجب لأجر يستقيم العمل على الاستماع، فيصبح العمل في قول من يجوز اختيار المميز، فله منه المسمى في العمل

وفي غيره، إذا سألنا عن رجل استأجر من رجل يوم هو شريث فيه، أو نصف يوم صاحب له، أو على أن يعمل فيه من الطعام المشترك إلى موضع كذا، ونظائره غير منصوص، فلا أجر له، وعلى هذا الإجماع على عمل من يعمل من رجل مشترك، ووجه ذلك أن المصروف من هذه الأجر ليس من عمل، بل المصروف نصف يحصل من رجل واحد وهو غير وده الذي يحصل من رجل واحد، وهذا الوجه لا منصور تحصيله لمتابع فقد اختلف الفقهاء في رجل لا يمكن تخصيص مدفوع عنه منه، فله في العقد

١١ - وفي الأصل من يعمل

١٢ - وفي غيره يحصل من رجل

قال القسطنطين رحمه الله هذا خلاف دابة الاعلى والله بكر محمد
رحمه الله في سنة ١٢٠٠هـ وهو اساجر من صاحبه او حائرا لا يملك الاجر

وفي يوم رابع سبعة رحمه الله جعل اساجر رجعي بحملان به حده الحصة
الى من له مدرهم، تحسبه احدىهما، على حسب درهم، وهو مستطوع اذا تم مكنونا
شريكين في ثلث من طعم والنعيم، وكذلك لو اساجر هذا لب، عائد، او صغر شرة
ولو كان اسيرين من احمد واعمال تحت الاجر كله، ويكون بين الشريكين، وصبر
عمل احدىهما بدكم الشركة كحفظهما.

١٢٨٤٢- وفي اربعين اذ اساجر الرجل عبداً بحمرون له مائة دينار اجارة
جائز، فمضى لا بد منهم على أكثر من الاجرة كان لآخر مضمونا يسره على
سنة ثلثون، وروى هذا، واما اساجر من لم يكن عليه عشر ولا مائة دينار
احطه بكنها حتى لم يكن به ان يحمل على واحد منهم كغيره من المسمرة، لأن المسمرين
أضيقوا به غير مائة دينار، وهو على نفسه عتقوا محتواه إلا أنه على المحدثا
اكثر من المسمرة، فبهم يسلم لأجر عليمنا عني قدر هو صلتهما، وهما قال يسلم
الأجر على عاد الروم

والقوله ان التدبير فيه بين التدويرات فلو لم يكن يفتقر لآخر بخله ولا بد
من اعتبار الثغرات وقسمة الاجر على حصة عملهما، وان كان من لآخر في عمل
تداول سير لا يضر، اناس فيما بينهم، فحفظ اعتبار الثغرات، ورسوم لآخر يسلم على
عده، وروى في سنة ١٢٠٠هـ

قال بعض مساجرينهم انه هذا ان لم يكن التدوير بين لآخر، في العمل
هو هذه الصفة تدوير التدوير، أما ان كان لآخر لا بد من لآخر على عده
الروية من كذا، في مسألة التدوير، وان لم يعمل لآخر من لآخر، وان لم يكن
منه - وكذا - من لآخر في هذا العمل، فحصة من يرضى، وان لم يكن
عمله لا يضره، ولا بد من لآخر من لآخر من لآخر، على جعل مائة دينار
تصيب من العمل يترك لاسمعه وانعائه، بل يجهن مائة دينار، فبهم حاسبان،
ويكون منهم في الربا على نفسه نظرا

فهو مظهر دمج دفع أرضه إلى آخر عرلة عنه، وفي رجل آخر، يبيع ذلك الأرض شيئاً كان الفروع لصاحب الأرض، لأنه لا يمكن أن يجعل عمله بمزارع، لأنه لم يوجد مع استعماله، ولم يعمل في ملكه، فعمله وأعماله لصاحب الأرض، وإن استكره في نقل هذا العمل يجب أن الأجر وتكون حصة المربح له، لأن الربح في هذه الصورة مستعير منهم دلال، لأن الدلالة فيما بين الناس أنهم إنما يستفيدون عقد الشركة في نقل الأعمال حتى إذا هجر واحد منهم بعينه الآخر، ولو وجدت لاستعماله صريحاً، كان الجواب، كما قلنا، اللهم، كذلك

٣٨٤٤ - روى فتاوى أبي الطيب رحمه الله - صناعاً أحد أحد مما ألقى عمله من الآخر، ثم اشتركا، لما كانت الإجارة، وقعت على كل شهر يجب لأجر في الشهر الأول، ولا يجب بعد ذلك، لأن في الشهر الأول الشركة طرأت على إجارة صحيحة معقدة، فلا يبطئ، وفي الشهر الثاني الشركة سبقت الإجارة، فمعت بإتقانها، فلا يجب الأجر بعد ذلك، وإن أجزاها عشر سنين مثلاً، فلا أجر واجب عليه في ذلك كله، لأن الإجارة قد صحب في كل المدة المسمى، فلا يبطئها برباها الشب^١ عليها

روى محمد بن سنان رحمه الله أن الشركة بوجس لأجره، وصورة ما فعل عنه رجل استأجر من آخر حائراً، ثم اشتركا في عمل بعملاق في ذلك الحائز، ويقول محمد بن سلمة رحمه الله يعني، ويسقط الأجر إذا عملا فيه بحكم الشركة، لأنه لم يسلم المقود عليه، وأخر في باب إجارة الفروع عن إجازات الأص^٢ إذا تكررت في صهرأ فأنام معه رب الدار في آخر الشهر، فقال المسافر لا أعطيك الأجر لأنك لم تحمل بيني وبين الدار، فعليه من الأجر بحساب ما كان في هذه الأعمال لبعضها بالكل وألفه أعلم -

(١) وكان في الأصل باب ما لم يمتدوا

(٢) وفي ط الشركة

لفصل الثامن عشر

في بيع لإجارة بالمد وبيان ما يصح عذر أو ما لا يصح

١٣٨١٥ - لإجارة تصح لأعذار عتداء لأن البيع في بيع الإجارة امتناع عن
 قبول من وجه، وصح بعد عتداء من وجه، لأن الإجارة في حق الموقوف عليه، وهو
 المانع تجدد عتداده ساعة تصاحبه على حسب حالاته، وفي حق الآخر يصير
 معتقدا في الحال، لأنه لا ضرورة في حق الآخر، وبما أنه وفقر المالك في الآخر لا
 يعدم اعتداده لعدم في حقه للمالك، بل ضرورة أخرى تمت في الساعة عتداً لنفسه،
 ولهذا قلنا في الآخر تمت بالمعنى، وبشرط التحصيل ولو لم يكن بعد معتقداً في
 طرف الآخر ما يمكنه من إتمامه، أو استوفاء المصلحة كما لو أضيف إلى وجهه
 وإذا عسر لإجارة معتقدة في الحال في حق الإجارة، في حق المانع يصير معتقداً
 بعقد له ساعة تصاحبه، كان البيع امتناعاً عن القبول من وجه لصحة العقد بعد من
 وجه، فعملنا جميعاً في حاله، واعتبرناه امتناعاً عن القبول حال عذر يمتنع في العقد،
 فجزأناه من غير قصد، ولا رعايته على ما عليه في نيات الأهل، والجماع
 الفهر، واعتبرناه، فصح بعد عقد حال هذه العذر، فصح عتداده به، رعايته
 بغيره، يعني الشئين عتده بعد إمكانه، وإنما أظهرنا في الامتناع عن القبول حالة
 العذر، لأننا لو أظهرنا سبب الامتناع عن القبول حال هذه العذر، بغيره، أظهرنا حاله من
 طريق الأولى، فحينئذ يحل بالمعنى، أنه، على الوجه الذي قلنا، لم يكن
 العمل بالمعنى، واستلحق بعد عتده أنه قبول من يعرض به الإجارة لا تصح
 بالأعذار، فقد رأيت لو أن رجلاً أجاز رجلاً ليقطع سهو وجهه، أو لأجر
 رجلاً يقطع به لأجرة، فصح فيها، فصح الوجه، ويراد به، أيجز المسافر على
 نفسه في الإجارة والمكث من مع الس وقطع اليد؟ ويراد به، أيجز المسافر رجلاً ليقطع له
 وجهه ثمر من فدت، رأيت أيجز المسافر على نفسه؟ لا عتد أنه لا يصح، فإني
 انصت من الضرر، وأنه يبيع

[illegible][illegible]

تذكر في هذه الحصة، لا سيما، أنه في حالي
تصير ذي الأصل إلى أنه لا يتقدم عليه في

وہم صرنا : اہل اس دین میں اختلاف و اقسام ہیں، بعضہم قائم ہا ذکر فی
 امر یا دین، بعضہم غیبی عبادت یا عمل یا انشاء، کچھ تو حق لایحزب ہیں وہو طبعی
 لا فرقہ، لہذا ہم نے ان کو بذریعہ "الذین یؤمنون بالذکر" سے جدا کر دیا ہے۔ یہ سب
 بعض اہل قول یا صاحب مذہب۔

وما ذكر في الأسر من الخاتم الصغير محمداً بن علي بن أبي طالب أخذوا أمياً
واصلاً لا قضاء فيه، فلا جناح فيه إلى القضاء، ويمنع من قال من المسألة وروايتها،
وجه رواية أجامع صغير و الأسمي أن هذا هو معنى بن علي، فإن أئمة
لا يصح منبسطه لبعض الدار حقيقته، وألعب قبل القضاء به حب المنع من غير قضاء،
والأرضاء كتب في بيع الجبل، ربه ما ذكر في الأسمي أن هذا بن علي بن علي
الملك قبل أن يشر خطبته على أمير المؤمنين عليه السلام، فهو بن علي بن علي بن علي

حكمًا. فإنه أعيد في الموضع الذي كان فيه المنقح في حق قيام العقد، فيسترد منه النقص أو الرضا.

١٢٨٤٦ - إذا حدث في العين المستأجرة عيب لا يوجب خيلا في المنافع، لم يكن للمستأجر أن يمسح العقد، وذلك نحو العيب المستأجر للخدمة (إذا ذهبت إحدى عيبيه، وذلك لا يضر بالخدمة، أو سقط شعره، أو سقط حائط من الدار، لا ينفع به سكناها، وهذا لأن المظنور عليه في إحراز الخدمة، فإذا لم يتمكن من ذلك، كان للمعمر عليه قسما من كل وجه، ولا معنى لإثبات الخيار، وإن كان العيب يوجب خيلا في المنافع، كما لو عيب في الدار، أو عيب في الدار إذا أهدم بعض مدامها، حتى أوجب نقصا في سكنى الناقص، كان للمستأجر أن يمسح العقد، لأنه تعدى عليه استعماله المقنن عليه على الوجه المستحق بالعمد لتسكير^(١) الخلل فيه، فإن شاء رضى بالخيار، ولستوفاه كذلك، وإن شاء مسح العقد.

وإن عيب في الدار ما سقط من الدار قبل مسح المستأجر، فلا خيار للمستأجر، لأن الخلل قد فرغ من العقد بتجديد استعاده على حسب المنافع، ولم يتمكن الخلل من النقص عليه في العقد، لأن، لا يكون له حق المسح.

١٢٨٤٧ - وبوكد أنما هو عيبا، فليس للمستأجر أن يمسح، لأن حضور المعاقدين شرط صحة المسح، عرف ذلك في كتاب البيوع، ولو سقطت الخل كلها، فله أن يخرج سواء صاحب الدار ساهدا أو غائبا، فهذا إشارة إلى أن عقد^(٢) الإحصاء يتصح باتخدام الدار، فإنه قال: «مستأجر أن يخرج سواء كان صاحب الدار ساهدا أو غائبا، ولو لم يتصح العقد، واحتج إلى النقص، يشترط حضوره صاحبه، كما في المسألة الثالثة، وهذا فصل يختلف أصحابنا فيه».

بعضهم قالو: «يتمسح بالعمد باتخدام الدار، ويعد الماء من الرخي، وتقطع الشرب عن الأرض، كما لا يمكن أن يزوع، ولستعمل حد الغائل بالعمد الذي ذكرنا،

(١) وفي الأصل: لم يكن

(٢) وفي الأصل: لم يتمكن الخلل

(٣) وفي الأصل: هذا مكان حد

وصيهم من قال ، لا يفسخ العقد بينهما المذلول ، واستقبل هذا القولين بما ذكره محمد رحمه الله في كتابه يفسخ أنه إذا صالح على سكنى دار ، فأنه يفسخ ، لم يفسخ المصطلح ، واستدلوا بأنهم يروى هشام عن محمد وجميعهما أنه فسخ ، استأجر بيتا ، فأنه يفسخ ثم ساء الآخر ، فليس بمستأجر أن يفسخ ، ولا للآخر ، فهذا إشارا إلى أن العقد لا يفسخ بالتأجير الدار ، وهذا لأن المصلحة في الدار من كل وجه ، فإن الاستعجار بالمرصعة ممكن من وجه ، بأن يصر بعبية فيها أو ، بالنسبة لجهة من كل وجه ، إلا أن هذا ثابت على سبيل التمسك بغيره فالتك على وجه يحصل العود فأنه يفسخ العقد المتأجر ، وذلك لا يبرجه تصحيح المفسد ، ونهى في جداره الأصل في باب الرضى الإجماع في الرضى لا يفسخ بانقطاع المالك عنه

١٢٨٤٨ - ومن منادى العسلى أنواجر إذا فسخ الدار مستأجرة بوجها المتأجر ، أو بعير مرصعة ، لا تنفسس الإحالة لأن الأصل بالي ، قال وهذا بمنزلة ما لو غصب الدار فاستأجره من استأجره ، وهناك لا تنفسس لإجماع ، بل يسلط الآخر على المتأجر ما دامت الدار في يد المصاحب

ومن الشايح رحمه الله من قال يفسخ العقد بهدم الدار ، ثم يعود بالنساء ، وصل هذا حنتر ، ألا ترى أن النساء المبيعة إذا ماتت في يد البائع يفسخ العقد ، ثم إذا بيع جليها يعود العقد بغيره ، كذا بها

وهذه هي لزواج الدار كلها قبل الفسخ فللمستأجر أن يفسخ العقد إن شاء هكذا ذكر في التوادر ، رواه بخالف رواه هشام عن محمد وجميعهم أنه في مسألة البيت ، وجه هذه الرواية أن المتعير قائم فيها ، لأن الدار إذا كانت جديدة نكر ، أبرد في بعض الأوقات ، وأجر في بعضها ، وعلى قبلي هذه الرواية سعي أن يكون للمستأجر حق الفسخ إذا سمع بعض أبناء ، وبناه الاجر قبل الفسخ ، ويجوز أن يكون سببا فروع فيأصل عند الفتوى

١٢٨٤٩ - وكان محمد رحمه الله في السعيه فمأجره دأ يغصب وحاربه ألواحاً ، ثم ركب راعيت شية لم يجسر على تسليمها إلى المستأجر ، قال محمد رحمه الله ولا يشبه هذه الدار ، لأن السفينة بعد انقضاء الإيجار صارت سببه أخرى

الأمري أن من عصب من آخر أنو حاء، وجملة مسببة ينتفع من ذلك، وما عرصة الشكر
لا يصير بالبناء عليها

وصي، نو حاء من سببه، هو أي يوسف وحملة أنه، راحل استخرج ذراؤا وقبضها،
فإنهم بيت صوب، يرفع عنه من الآخر محض، ولا يؤخذ واحد منهم، ساء

٣٨٤ - وقد استأجر علاماً ليخدمه في القصر، ثم أراد استأجر أن يسفر، فهدأ
عنه في قسح الأجر، لأنه لا يمكنه استقاء المقرود عنه إلا بحسب نفسه في القصر، إذ
لا يمكنه أن يخرج بالعمد، لأن خدمة القصر أنشأ من خدمة القصر، وحسب نفسه في
مكان بعه خوربه، فيصير غديراً في قسح الأجر

وأما إذا استأجر بخدم مطلق، ولم يصبه بالضر، - راد استأجر أن يسافر،
حال يكون له عذر في استخ لإحدى هذه المسألة تنس عن مسأله عثرى لأن من استأجر
عبداً في قصر لخدمته، هل يشترط أن يسافر؟ أم يمكن له أن يسافر به لأن عذراً له، وإن
كان أن يسفر به سم يكن ضرراً، وقد مررت المسألة في عمل الاستأجر بخدمة، وإن قال
المؤخر أنه في أنه لا يريد السفر، ولكنه يريد قسح (إحصاء)، وقال المستأجر أن لا يريد
السفر، فالتقاضي بقول للخدمة آخر مع من خرج، فإن كان مع ملا وحلال، فالتقاضي
يسألهم أن هلان هل يخرج معكم؟ وهل تستعد لخروج؟ دون قالوا نعم، فبنت القصور
وما لا فلا، وهذا لأن الخروج لا بد له من الاستعداد، فإن الله تعالى ﴿وَيَوْمَ أُزِيلُوا﴾
خروجاً لأعدائهم هذه

ويصير مشبهت رحمهم الله قالوا، تقاضى يحكم بربه وبجابه، فإن كانت ثباته
سبب السفر بجمعه استأجر، وهذا لأن الرى والسببه حده يجب العمل بها عنه انشاء
الحلال على ما عرف في موضعه

ويخصه فانما، أنه أنكر الأجر السفر، فعلقوا قوله، بدعهم قالوا، التقاضى
يختلف المستأجر بالله، أنه عزم على السفر، وإنه من الك حر والعدوى، وكذلك
لو خرج من القصر أنه قد خرجت غاصد، إلى موضع الذي ذكره

[illegible]

وأبو حبيبه عليه السلام يقول: «صحة إقرره: لأنه يصر في ذاته؛ فذكر من خدس الخلق، ولا من واحد يلقى في دمه، وكان أقره أعني نفسه، يصبغ الأمر، وثب الأمر مطع، وبه يكون به فيه حرة المساجير، لا الأمر بمساجير في نفس الإقرار، وإنما حرة في البيع والاشتراء، وجهه على امرئ لا يملكه، بل الإقرار به لا يصح به من غير معنى، فهو من المحدث على نفسه ما ذهب من

[illegible]

٣٧٨ - كتاب الإجابة - انتهى - راجع (كتاب الإجابة)
 - كبره من باب كبره - وهي تلوين أبي الله - كبره - في كتابه الإجابة
 من الكوف إلى بعد ١٠٠٠ من كبره - كبره - في كتابه الإجابة
 شري عبرا - ما كبره - لأنه انتهى من الإجابة - كبره - في كتابه الإجابة

١٣٩٥ - بابي لأحد - راجع من الإجابة - ثم راجع من الإجابة
 من راجع - راجع من الإجابة - راجع من الإجابة - راجع من الإجابة
 كبره - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره
 ويصوب كبره إلى الذي من الإجابة - ولما أمكنه سببها من الإجابة - كبره من باب كبره
 وهذا لم يصلح عند أبي الله الإجابة - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره
 في مسألة الفارسي - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره

٣٨٥ - بابي لأحد - راجع من الإجابة - كبره من باب كبره
 كبره - راجع من الإجابة - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره
 كبره - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره

في باب الإجابة - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره

قال - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره
 كبره من باب كبره - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره
 كبره من باب كبره - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره
 كبره من باب كبره - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره
 كبره من باب كبره - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره
 كبره من باب كبره - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره
 كبره من باب كبره - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره

في باب الإجابة - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره
 كبره من باب كبره - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره
 كبره من باب كبره - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره
 كبره من باب كبره - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره
 كبره من باب كبره - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره
 كبره من باب كبره - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره
 كبره من باب كبره - كبره من باب كبره - كبره من باب كبره

المضى، بأن يفقد بسمه في سوق التصيرفة، ويستعمل العلام في عمل خبائه في ذلك السوق، فلم يجرى في ذلك عمل

١٣٨٥٦- وإذا سافر سائلاً ليقصر بيته، أو ليعيد ويقطع مبعثاً له، أو ليس له ماء، أو ليرجع، صانه سحر، ثم بدله أن لا يعمل، كان ذلك عتراً له، لأن لا يمكنه انقضى على الإجارة، لا ما سبب ذلك المال في بعض الصور، وهو أن يقطع ويأمنه، أما الرزاحة وتقطع فطهر، وأما الماء فلا فيه يقطع، والله، وكذا إذا استأجر خمر الشربة، لأن في الحزم إلتلاف جزء من الأرض، وكذلك إذا استأجر لخدمة واحدة؛ لأن في الخدمة إلتلاف جزء من البيت، ولو استأجر لأجير عن العمل في هذه الصورة، يجبر عب، ولا نسخ الإجارة، لأن يمكنه انقضى عن الإجارة من غير ضرر يلزمه

١٣٨٥٧- وإذا استأجر أرضاً ليرجع، فمقت الأرض، أو موت كان ذلك عتراً له في نسخ الإجارة، لأن الموقوف عليه قد فاته قبل التسليم، وأنه سب للعقد حق النسخ، كما في بيع العبد إذا أبق العبد بين القبض، فإنه يكون للمستأجر حق النسخ، وطريقه ما قلناه، فإذا مرض المستأجر، وعمر عن الزراعة، فإن كان من يعمل بسمه، فهذا عتراً، لأنه عتراً من الاستماع، لأن مرضه عتراً إذا كان يعمل بسمه فهو عتراً ما لو جبر من الاستماع بالأرض، بأن عتراً أو موت، وذلك عتراً عتراً، وإن كان إذا يعمل بأجره، فهذا سبب عتراً، لأن مرضه لا يمنع تجرعه من العمل في الأرض.

١٣٨٥٨- وإذا أبق العبد مستأجر، فله أن ينسخ الإجارة، وهو عتراً، لأن الموقوف عليه قد فاته قبل التسليم، فهو عتراً للأرض إذا عتراً أو موت

١٣٨٥٩- وإذا وجد العبد المستأجر لخدمة سارقاً، فهذا عتراً، لأن هذا عتراً للعبد في الموقوف عليه، لأن السرقة توجب انفصالاً في خدمته، لأنه من كان سارقاً، لا يأتى استأجره من ماله، إذا عتراً به وبين أعمال الخلق إلى أنوار خوف من سرقة على ماله، ويتعسر عليه ملازمته في كل ساعة وفراقه فهو منسوب عتراً عتراً في الموقوف عليه، حيث تعاقب خيار، كما إذا وجد العبد المشتري سارقاً، وإن كان العبد غير حادق لتعمل لأدى مساجره عليه، فهذا لا يكون عتراً لخدمته من نسخ الإجارة، لأنه

[illegible][illegible]

والمعنى ان هذا هو ما ان المعصية عليه منافع له ان لم يجد في ذلك
 تلك المعصية من غير ان يكون له في ذلك ما هو عليه من غير ان يكون له في ذلك
 والاصل في ذلك ان ما ان الذي عليه الاخر من معصية الله الحسنى فيم هاتين المعصيتين
 معنى ذلك ان ما ان الذي عليه الاخر من معصية الله الحسنى فيم هاتين المعصيتين
 الفصح لا سمعه من غير ان يكون له في ذلك ما هو عليه من غير ان يكون له في ذلك
 في المعصية من غير ان يكون له في ذلك ما هو عليه من غير ان يكون له في ذلك
 في المعصية من غير ان يكون له في ذلك ما هو عليه من غير ان يكون له في ذلك
 في المعصية من غير ان يكون له في ذلك ما هو عليه من غير ان يكون له في ذلك
 في المعصية من غير ان يكون له في ذلك ما هو عليه من غير ان يكون له في ذلك

وہ جس نے یہ سارا کمال حاصل کیا ہے وہ اس کی وجہ سے کہ وہ اپنے آپ کو اپنے آپ کے لئے وقف کر دیا ہے۔

[illegible]

جاء في ذلك من فقهه عظم بذهب فيه عده عشر سنة من أو غلبها لم يقطع ذلك
فيه جعلت هذا عذرًا له في ترك الإجازة

١٣٨٢٧ في بيان من سأل عنه من أبيه من ربه الله سبحانه وتعالى
والضعف عنه شربها، وكان في الإجازة شيء، قال ابن كاتب في مباح في شرحه
معها أمم في الإجازة، ثم في هذا من ربه الله سبحانه وتعالى، وإن كان
شيءًا كان له أن يرد في ربه، وفيه من الإجازة من ربه الله سبحانه وتعالى، وإن كان
أمره من ربه الله سبحانه وتعالى، ثم في هذا من ربه الله سبحانه وتعالى

١٣٨٦٩ وكذا في رجل سأل عن عيب من رجل قبل منه بدرهم مثلاً فحرم
الضمان، ثم في رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل
في الضمان، ثم في رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل
من رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل

وفي بيان من سأل عن أبيه من ربه الله سبحانه وتعالى، قال ابن كاتب
في رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل
ما هو أصله في رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل
أمره عطف ما به من ربه، ثم في رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل
وحده الله، هذا جواب سؤاله من ربه الله سبحانه وتعالى، ثم في رجل سأل

وعنه في رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل
السبب في رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل
من ربه الله سبحانه وتعالى، ثم في رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل
عنه، قال ابن كاتب في رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل
درج من الألف، إلى ربه من ربه الله سبحانه وتعالى، ثم في رجل سأل
من ربه الله سبحانه وتعالى، ثم في رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل
ظهر فيه الألف، وفيه الألف، ثم في رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل
وكون هذه من الضمان

١٣٨٦٩ في بيان من سأل عن أبيه من ربه الله سبحانه وتعالى، قال ابن كاتب

عصوه، والله أن يرد، لأن جحيم المصود عليه مع، فكأنه الرد كما في يوم القيوم، فإذا ردها ليس له أن يعاد للكلاري لانه أخرى، إلا وقعت لأجله على هذه الدابة مع، لأن ردها يصحب بردها، وإن وقعت الزجره على أنه لا يعيد، فيه من طاقه يده أخرى

١٣٨٥ - وفي سراج الميعود إذا استأجر من حر أو ربحه، فلم يرد منه لم يصبها، فيس الزرع، لأن إذا كان استأجرها مع ربح، ثم يقطع من القير القير يرحو، هذه السعي، فعلى الآخر، وإن يقطع كان له خسر، وإن كان استأجرها من ربح، لم يقطع الربح مع، فيس يوم يفسد الزرع من قطع الشرب، ولا يجوز عنه ساطع، كذا لو قطع ماء عن النوى المستأجرة

وفي من صبح آخر إذا استأجر رخصاً واحد يربحها، فحرم من استأجره، فمهر يستطع سعيه، فهو اختيار، أو شاء ردها أو شاء، فمهر من يرد حرم معصية الله، فعليه الآخر إن كان محال، فكأنه لو يخال تحيلة ليربح، فرب سيات، وإذا كان محال لا يمكنه أن يربح فيها، فربح من ربحه من موجود، ولا يملكه من ذلك، فلا يجوز عليه

وفي ملون الفصص استأجر لورثاء، فاقطع الله، إن مات الأرض استأجره الأرض، أنه مات بسعيه، لم يقطع، لكن لقطع ظهر بعض، فلا حرم عليه، لأنه لم يصب من الاستعارة

١٣٨٧ - وفي الوفقات لو استأجر رخصاً، فمهر الأرض ليس له، مع، فلا يربح عليه، كذا في سعيه من فقد آخر ربحه، وهو ربحه من حر، فمهر الربح أحد هلك، أو حرق، ولم يربح فعله الآخر، فلا يربح، ولا أن يربح من معطى ربحه الله

١٣٨٧ - وفي من سأل من رخصاً، فمهر ربحه، فمهر الله أن يربح من الآخر حرم يقطع الفصص المعطى، ومن سأل من ربحه من الفصص يربح، الآخر من ربحه استأجر ما حرم من حتى يربح ربحه، فلا يربح، لا يكون من حر الفصص مع

قلت - وكذا ثبت أنه صدق والقسم هو حقيقة مذكورة في قوله أنه لا حج على من سافر
فيمسح على رأسه بعد ذلك الحج، إلا بما عكس من إعادته مع صفة أو دونه من الضرر
بالأخر، وقد ثبت الزرع من قوله، وانقطع، والحجاب فيه غير محبوب ذكره هشيم
رحمته الله، وعلمه الأجر، ثم يردعه إلى أخاكم، وإن لم يمسح.

١٦٧٣ - في منعه من أن يمسح على رأسه بعد الحج - حين استأجر أرضاً
من أراضي الحبش، فزرعها - فلم تقطع عليه، ولم يمسح على راسه، ثم قطر
وبقيت، فخرج منه بمسح، ثم عليه كراه الأرض، ولا يمسح بها، وشأنه إلى
نحوه، أي مسحه، أي لا إذا زرع عليه فبشره القطر في ذلك، وبعدم إحصاء
هذان لزومه حسب روي الثالث

قوله لا يزرع عليه معناه أنه لا يزرع عليه قبل نسائه، لما بعد ما ثبت يجب أن
يترك الأرض في يد مسافر، أو المثل - كما قال المنهجي - فإذا زرع الأرض يزرع لم
يسجد بعد ذلك، فكذلك يترك الأرض في يد المسافر ما جاز، كما فيها

٢٨٧٤ - في ذلك أي في التمسك بجمعه - حين استأجر حاسوبير مكة - في
موضع يكون الحاجر على (أو حوله) - فاحتج إليه إلى ذلك، وهذا - حيث لا يمسح إلا
باحتقار الحاجر - لأن ذلك بمنزلة أو جوارف الماء التي هي حياً على عمل بالتمسك، فله الحجاز
لا احتلالاً، ما هو نفوذ ينفذ، وعلمه أن جوارف الماء لم يمسح به، كما من الاحتجاج بها،
وإن كان حجازاً هو صرف الماء، أي لم يمسح به، عليه الحج (أحد) - إن لم يمسح به - يمكن
من الاحتجاج بالتمسك، وإن يرد أن أحد من عليه الحج - كما هو - كان كراه الماء بكيفية
أن التمسك وقع في مسود الرعاة، وإن كان كذلك في موضع يكون الحاجر على
المسافر، عليه الأجر، كما لأنه هو الفاعل، كما أنه يمسح به، اعتبر عليه

١٦٨٧٤ - في منعه من أن يمسح، ونكسر أو يقطع، والأجر واجب، وليس يمسح
هو المسح لأجره، ونحوه قطع لأطرافه، فلا أجر، لأن الأطراف غير الأجر، الأول
على المسافر، وهو الحج لأجره من احتجاز المسح، المسح، المسح، المسح
المسح، إن كانت الشجرة مضمومة

بأن المسح لغيره - فلا يمسح بمحموله إلى موضع كذا - فلهما نصف

الطريق، فقال للمتأجر أن لا يذهب إلى ذلك، ثم رفع، وتركه لإجارة، وعسده من الأجر
صرف الأجر، قال إن كان المصنف، أتى من الطريق من الأول في الصعوبة والمهولة
فله ذلك، وإلا يسره بغيره - والله أعلم بالصواب -

لأن دفع المسأجر المتاح ونسول الأجر ظلك إلى دلالة الفسخ ، وإجاءه كما منفسخ
بصرح الفسخ تمسح بدلالة الفسخ ، فلا يرى أن المسأجر والأجر له كان واحداً ، ودفع
للمسأجر الفسخ إلى الأجر ، وقد أجاز ذلك عسخ الإجارة سيما ، وطرهه ما دنا .

١٣٨٨ - وإذا باع الأحرار مسأجر بمير يذد المسأجر ، بعد البيع في حق البائع
والمتقري ، ولا بعد في حق المستأجر ، حتى لو سقط حق المستأجر بمير ذلك البيع ، ولا
يحتاج إلى مجنبه . وذكر الصدر الشهيد رحمه الله في الباب الأول من رهن الخاضع في
هذا الفصل وروين ، قال : والصحيح أنه لا يحتاج إلى مجنبه البيع ، وإن أجاز المسأجر
البيع ، بعد البيع في حق الكل ، وتكر لا تنزع العين من يد المسأجر إلى أن يصل إليه
ماله ، وإذا رضى بالبيع ، و اعتبر " رضاء بالبيع لفسخ الإجارة " لا للانزع من يده

وعلى بعض مناصيف أن الأحرار باع المسأجر بمير هذا المسأجر ، وسلم ثم
أجاز للمسأجر البيع والتسليم ، بطل حقه في المجلس ، ولو جاز البيع دون التسليم لا يبطل
حقه في المجلس ، وإذا باع لأحرار مسأجر بمير رضى المستأجر ، وأراد مسأجر فسخه ،
فقد ذكرنا في كتاب البيوع أنه ليس كذلك ، وذكر الصدر الشهيد رحمه الله في الفتاوى
الشمري : أنه في ذلك في ظاهر الرواية . وفي رواية الطحاوي يس به ذلك ، وأحال إلى
رهن الجامع لمس الأئمة العلواني رحمه الله . وكان لإمام الإسعدي رحمه الله يقول
ليس للمسأجر حق الفسخ وهو احتيلو ضمن الأئمة الرئيس رحمه الله ، وهكذا ذكر
نجم الدين التتامي رحمه الله في شرح التتامي ، والسيد الإمام أبو شجاع في رهن
الجامع

وذكر شيخ الإسلام المعروف بـ خواهر رفته في شرح المصنف " أن في المسألة
روينين ، هي رواية ليس به ذلك ، وأنه استحسن . وعليه القوي . وله ذكر ما عده المسألة
في الفصل السابع

وإذا باع أحرار المسأجر برضى المسأجر حتى تنصح الإجارة ، أو مباحاً لم يقدر .
وفتحت للمدعي الرجوع بفس ، وقد صار محال يجوز معه بلا خلاف ، أو كان محال في جواز

(١) وفي الأصل : ومير رضاء بالبيع بفسخ الإجارة للانزع من يده . ومير رضاء بفسخ الإجارة
بفسخ الإجارة ، لا لملائمة مع من يده

ببعض اختلاف مسامح رحمهم الله، فهو لعدم سحر، فهو امر، مساحر الأجر عن جميع
 الخصومات والدعوى، ثم ترك الزرع، ورجع الأجر العلة فيجاء مساحر، ودعى
 الخلة لضعف، وخصم الأجر فيها، كل يصح دعواه، ومن نسمع خصومته، فقد قيل
 يسمى لا تسمع لا، الخلة لما حدثت بعد الإبراء، فلا بد من محب (براء، ولو كان
 الأجر قد رجع العلة، ثم إن مساحر أيرأه من الخصومات والدعوى، ثم ادعى الخلة بعد
 ذلك، لا تسمع دعواه، لأن الخلة كالتب موحدة وقت الإبراء، فدخلت تحت الإبراء أكثر
 مدعى قبل أو بعد من لا، الإبراء من الأعيان، فما لا يصح دعوى أخرى تشتري قيمته بعد
 ذلك، وسيأتي بيان ذلك في موضعه - بإذن الله تعالى - رحمه -

أما صاحب التفسير، فإنه يفسر: "وقوله" قال يجب الأمر، والله أو أمهلوك
الذي ليس له ريب نزاع، فأجاب بغير علم، يشهد بحسن حديثي، لكني موافقاً في
أمر المفسر، وقد عدله في صفه، فلمكان أنوه في قوله: لا، لم يصح شيء؛
الأنه، يتوهم بحكم عقده، ولكن خلافاً لأوجه العمل في هذا، لا سيما

عَامَا انْتِصَادِ بَدَنِي نَسَبِهِ وَ جَسَدِ عَيْشِهِ تَقَادُ بَدَنِي وَ جَسَدِ عَيْشِهِ ، وَ لِحَقِّ مَا خَسِرَ الْخَطِيئِينَ ،
بِطَرِ سَمَوَاتِهِ بِدَنِي اَمْنِهِ وَ جَسَدِ عَيْشِهِ ، وَ لِحَقِّ مَا خَسِرَ الْخَطِيئِينَ ،

وغيره من هذه معانيه ، وسما إنا ستأجر حده ، بعد فيه ، فبنا عظمه فيه
 قسراً ، مسلم ، ان لم ، فيه بعد الآخر ، والتعديت من مكنته انسي ، ، من مكنته
 الحذف ، عادت ، من به جعلي ما سوى ، باعتبار التعديت العائن حسد ، من غير ما
 ما له انقضى

وَأَمَّا رَفِيٌّ وَهُوَ الْإِنْسَانُ فَأَمَّا أَنَّهُ قَدْ لَفِظَ عَلَى شَيْءٍ عَلَى الْكُفْرِ وَعَنِ
الْإِسْلَامِ، وَلَا يَتَوَرَّبُ فِي الْمَسْكِ، إِنَّمَا الْإِسْلَامُ فِي حَقِّ مَحْضٍ، وَالْإِسْلَامُ لِمَعْنَى
الْكُفْرِ، فَهِيَ الْمَسْكِ، وَأَمَّا أَنْفَعُ وَرِوَاغُهُ، وَاسْتِدْ، الرِّبَاةُ لَا تُنْجِ، عَوْبُ الْآخِرِ،
فَأَمَّا هَذَا فَالْفَعْلُ انْفَعَدَ عَنْ سَيِّءٍ وَاحِدٍ، وَنَحْوِ الْكُفْرِ، بِسَيِّئَةٍ مِنْ كُفْرٍ حَقِيقٍ
عَلَى مَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ يَتَوَرَّبُ دَعْوُهُ عَلَيْهِ أَصْلًا، فَلَهُدَّ لَا يَجِبُ لِأَحَرٍ

فإن من هكأنه سرى مالى محمود خطه لا أنه كان مسكناً بمصر
المحمود عايداً، بأن نفسه نفسه، والتمسك من استيفاء المأمور عليه لا يهـ و هو لا حـ

فلما الحكم من شدة انفقوا عنه ما يحب لأحد إدا من ماله الإحالة، وكما ليس بعده عند الزيد الإحالة، ألا ترى أنه يضمن من ذلك الثوب لا من أسبغ لعمري، ونادى به لأخوه بمسح الإحالة فلم يوجد، فتمكن من الاستيفاء حال قيام الإحالة، فلما لم يجد به يحب لأحد

١٣٨٨٤. دوبر ساجد، دوتايوت، ٣٠ ايلول، القدس، رسم يمين اللاتين، أو مسيحية
دوتايوتا إلى اللاتين، مكتوب، رسم يمين، ثراكيب، حتى شمس، لا حارة، رسم صمائي
الخاص من رسم هر، أو رسم غيره، فيان القاصي، عن لاجارة، بها دفعا

١٩) صكياتي طرڪا، ركازي (مبـ) ۽ ويڙھائي لايـب الاجر

ثم ذكر حكم الفصل وتفرق فيه بين مسألة الذوب وبين مسألة الداء، فقال: **لو**
أشك انتزاعاً من سرك ولم يلبس، حتى عفا لا يفسد ضامداً، وفي مسألة الداء، فلا
يصير ضامداً، ولا يرقى في مسألة الداء إلا إذا حصل بغير ذلك من حب الداء؛ لأن
ضامب الداء إلى ما يمسكك بحب به الآخر، وفي مسألة الداء لا يجب إلا جريدها
الإشك على ما ذكر.

[illegible]

وَأَنْتَ بِمَنْزِلِكَ ، نَكْتِهْ أَتُرُو مَ بَوَاقِي تَقِي تَقْلِيلِ ، مَهْجِهْ مَهْجِهْ أِنْ جَعَلْتَ لَهْ مَ جِي
يَهْ ، وَلَا جَر ، لِأَهْ مَهْجِهْ بِالْمَعْنَى مِ جِي أَتُرُو مَ ، وَأَنْ سَمِ بِهَتْ ، فَالْفَرْسُ أِنْ لَا يَجِبُهْ
الْأَحَر ، وَهِيَ الْأَسْجَدَانِ يَجِبُ

١٣٨٨٤ ورنه من اجرب الخ قد رجا تلكه ايلما دعونه بهود معلوم، فهو حائر
وبها ان طلبه بركبه، ومن الليل اوده احره بفسه في هرب من بين لانتسهما
بين ذلك انا حذر الخوب، ب صافه وجملي، بعد جعل بين طرفي العين صنتي مع من
التمه تنويه ظاهر، لا، لا ايم وكرب باسم الخمع، عده، به بار، عده، السالي، انا
مدى عكسته على عده، بان معروف فيما بين الناس ايم لا يسوب سوب القايه عده
من طرفي العين، والمعروف في خبره عريه، لا، واد ايم، كان ثوب ثوب عده وعشي
سك كذا سوب ثوبه، كان ثوبان بلسي اقبالي كنه، لا، لانتسهما، ان الليالي، كسا
ساو، الايام، ولا عرف بعلامه، ان كان ثوب ثوب له وعده، لا، سوب، لا، عده
القطر

عمر على رب الصيانة، فقال: إنك ليسه قليل كذا، فبحرقى إن يحرقى من الليل
فهر صامس، وإن تحرقى من غير الليل كأن يحرقى ما بعد، فلا تضرب، وب صامس محذوف
بالبس في كل الليل، لأن خلاف الوضع في جاه الضد، وبعد الإجارة، يمس، فيعود أمانة
كانودع إذا حالف في البدوع، ثم عاد إلى الوفاق، فقد سوى في حكم البراءة من
الضمير بالعود إلى الوفاق بين المساجر وبين النودع، وميأس بكلام به مدتها مع ما
فيه من اختلاف المتبايع - إن شاء الله -

قال: وليس له أن ينام فيه، يمس في ثوب الصيانة، ويزد به يوم في التماس؛
لأنه ليس لها النسي حال البقطة مما بين طرفي الليل إذا كان ثوب ثوب صيانة، محالة
النوم أولى، ومنعنا أن نأمر به النوم في السيار، وإلزامه يكن له ذلك؛ لأن طليح حالة
النوم في ثوب الصيانة صار مستثنى مطلقاً - لأن اللبس حاله البرم أعيد بالنوم من المجلس
حالة البقطة، لأن طبعه ذلك، يمس فأمر فيه فخرق الثوب من ذلك؛ فهي غير مائة،
وليس عليه أجر، ثم تلك الساعة التي يحرق فيها، لأنها كانت خاصة به، فليها ثمة،
ولا آخر على الغائب، وهذا أجر ما قبله وما بعده، إذ أجره فيه ولأنه المستوفى
بحكم العقد، وأما أجره بعده، فلا يثبت، فقد ركن خلاف، وحقق الإجارة
باقى، فتمود أمانة، وتكون مستوفى بحكم الإجارة، ويريق معرفة آخر تلك الساعة
الرجوع إلى الساعات حتى يمس لأجر على الساعات، فيعرف حصه من الساعة من
الأجر، هذا إذا كان الثوب ثوب صيانة، فأما إذا كان ثوب مدله، كان بها ليس حاله
النوم؛ لأن ثوب البقطة يمس حاله النوم، فلم يصح ذلك مستثنى عن الإجارة، لا عرفاً ولا
عقلاً

ولو كانت ساجرة لمخرج مخرج به يوماً أو لغيره، فثبت له في بيته، فليها الأجر؛
لأن اللبس وجد ليس به، فليعود عليه، لأن انعقد عليه مقرر ما يرم لا المكاني، لأنه
لم يمس المكان الذي يخرج إليه، فلم يصح لتقدير المقود عليه، ولكن انعقد عليه ما
مقرر ما يرم، وهذا ذكر خروج من حق التفتير والعدم بمره كذا، مساجره فليسه
يوماً إلى الليل، ولم يفرج مخرج به، وهناك يد لسه في بيته، كان عليها الأجر،

يختلف به إذا سئلت دابةً ليركبها إلى مكان معلوم خارج حصر مراكبهم في سركه .
 حـ لا يحد ، لا حـ ، لا ، هناك ذكر صكحه عليها ، ولم يذكر حـ . والمكان المعلوم
 يصلح لتظهر بعدد حبه ، فصار اعتقود عليه مقدار المكان . ومن يوجد الاستبقاء فيه .
 فدهها بحالها ، حتى ان مواسمها في ذلك . يوكبها يوماً في ذلك . وله يسم المكان . لذا
 وفيها في سركه بحسب الآخر كمالاً ، كما في مسائلنا

وإن صناع النوب منها في النوب . فلا آخر عليها لأن الصنيع حاشيها ومن
 الانتفاع بالنوب ، يجب له من حال يجب ونحو الانتفاع به عصب عصب . وإن احتلف في
 الضمان . فقال رب النوب لم يفسح في اليوم ، وفالرب في ، بل صناع في اليوم . وفيه
 يحكم الحلال ان كان في يوم واحد للثابت . فالحقول لثوب رب النوب مع بئنه ، وإن سم
 يخرجه بذلك ومنه سركه . فالحقول مؤلفها . هذا إذا ضاع . ثم وجد . ذلك لم يجد له
 يذكر محمد رحمه الله هذه المعنى في الكتاب . ويبيح ان يكون القول قولها ايضاً ؟
 لأنها تنكر وجوب الآخر . ويري النوب منها . فلا حد . وذلك الآخر ليشترك إذا
 سرق النوب من ذلك . فإنه قد في على قولها

والمرى ان مسأحة الثوب فيما يقص عامل لرب " لأن ما يستعيد من الثوب
 من الفتنة عصب لمسأحة النوب أكثر مما يستعيد المسأحة لأن صاحب الثوب يستعيد
 الثوب . وهو الآخر . ومسأحة يستعيد الفتنة . ولعل من سركه . فحاصل المسأحة
 في القصص عملاً بئنه . له من النوب . والنوب من سركه من يوم لا يحصل عليه .
 لذا الآخر المشترك في البعض عامل بئنه . لأن ما يستعيد من الفتنة سبب هذا المعنى
 أكبر مما يستعيد من سركه . لأن الأجير يستعيد بحسب ربها من النوب يستعيد
 الفتنة . فحاصل لها سركه . فبئنه الخاص .

وإن سرق النوب من سركه . فلا قص عليه . وإن حصل الهلاك بعينه يتها .
 يختلف الآخر فسر إذا ثبت دليل من حياض بئنه . حسب بئنه . ، سرق من مسألة
 الهلاك حصر من عمل له . براهه آخر . لأن الفساد حصر من الفساد . والأجير سرق
 من النوب . بل يور . سركه النوب ليس . ألا ترى انه ما سرق من النوب يستحق الآخر
 لئلا يور سركه . وبذلك من حصر من عمل ليس يور . الآخر . لا يجب الضمان

على القادى من فعله شئ من القادى لاداءه وبعده من لا يراى ان
ما يلائم من فعله من شئ من القادى لاداءه وبعده من لا يراى ان
المسيرة لا يراى من لا يراى من القادى لاداءه وبعده من لا يراى ان
يقدم عليه من القادى لاداءه وبعده من لا يراى ان

١٦٦ - كتاب الزجر - ٣٩٨ - كتاب الزجر - ١٦٦ - كتاب الزجر
في القادى وهو من القادى لاداءه وبعده من لا يراى ان
المسيرة لا يراى من لا يراى من القادى لاداءه وبعده من لا يراى ان
يقدم عليه من القادى لاداءه وبعده من لا يراى ان

١٦٦ - كتاب الزجر - ٣٩٨ - كتاب الزجر - ١٦٦ - كتاب الزجر
في القادى وهو من القادى لاداءه وبعده من لا يراى ان
المسيرة لا يراى من لا يراى من القادى لاداءه وبعده من لا يراى ان
يقدم عليه من القادى لاداءه وبعده من لا يراى ان

١٦٦ - كتاب الزجر - ٣٩٨ - كتاب الزجر - ١٦٦ - كتاب الزجر
في القادى وهو من القادى لاداءه وبعده من لا يراى ان
المسيرة لا يراى من لا يراى من القادى لاداءه وبعده من لا يراى ان
يقدم عليه من القادى لاداءه وبعده من لا يراى ان

١٦٦ - كتاب الزجر - ٣٩٨ - كتاب الزجر - ١٦٦ - كتاب الزجر
في القادى وهو من القادى لاداءه وبعده من لا يراى ان
المسيرة لا يراى من لا يراى من القادى لاداءه وبعده من لا يراى ان
يقدم عليه من القادى لاداءه وبعده من لا يراى ان

بحيث لا يهدم خروجهم عليه ولا يأنحر عنه. فالإحراق ناسد في نفسه ويستعصا. وإن
كان خروجهم يوم معدوم، بحيث لا ينقطع، ولا يأنحر. (إحراق حجارة المسددة)
لأن الحطيم يترك كمنزلة شرط، وإن حرق الحطيم من غير حرق ولا خلاف، فلا
يعد، وإن لم يأنحر، ولكن قال المستأجر: لم يستطع، ولم يأنحر، وقد
به إلى مكة فعليه الأجر، لأن شكك في استيعاد الموقوف على المكان الذي يصبغ إياه
نفسه.

ولو انقطع المصداق، انكسر محروقه، فلم يستطع صبغ، فلا حرج عليه. ولو
استغنى فيه، فهذا هو وجهه. بغير احتياط في عصر الانقطاع مع انبعاثها على أصل
الانقطاع. وفي هذا الوجه يترك قول المستأجر، وإن احتاط في حرق الانقطاع، ذكر
شيخ الإسلام رحمه الله في سرحه أنه يحكم بحال، كما لو وقع فيه الاختلاف في انقطاع
قوله في إحراق الرحي، ومبني، يعلم فيه بعد عدا - إن شاء الله تعالى.

وهذا هو باب ممكن في سألته: انقطاع ظاهر في مسألة الرحي، لأن إلقاء قد
يقطع ثم يعود، فيحكم بحكمه حال، أما الاطباء في قطع، أو يعود، وانكسر يبقى
إلى وقت المصداق كدلت، فكيف يستقيم بحكم الحال، فإن كان مساجر اتخذ أطباء
في عهد نفسه، أو عود من عهد نفسه، وتصبغ حتى رجع، فعليه الأجر، لأنه
استغنى المقرد عليه، لأن يعود عليه في إحراق القسطاط المكس، وقد ممكن به. ولو
لكم والأهتاد، لم يأنحر على نفسه حتى رجع فعله الأجر كما، ترق بين الأتدوين
الاطباء: المسود، والمترى أن أولاد على المستأجر، قد يأنحر عن الاستدعاء بالمسقط،
لما يعود والاهتاد على الأجر، بعد غير الشجر عن الإلهام به.

وإذا لم قد من بسطط، كان كالإسراج، إن رجع من ما يرقه لنفس عرفاً
وعادته المسقط، وأبعد المسقط، أو أحرق المسقط، ولا يأنحر، وإن حلل
الشعاره، فهو صاس، فبعد ذلك ينظر إن تصد كلة، بحيث لا يسبح به صغر قيمة
الحلل، ولا أجز عليه، وإن تصد بعضه، لزم ضمان النفس، وعنه الأجر. مستلذاً
كان قد اشع بالباقي: لأن تصد المعنى أوجب نقصان في البني، فله استوفاه مع

انقص من صلاته والعبادة ، فيجب على جميع الأجر ، كما هو مستأجر داراً ، فانه قد
حافظ عليها ، وأما من نقص ما في الباقي ، فكل كذلك ، فان عبه لأجر ، كما هو ، وإن
ثم يفسد شيء منه ، ومنه ، فان حاور الفساد ، فانسأله على القبر والامتنان
فانقص من الأجر ، من الاستعداد يجب ، فدمر حسن هذه المسألة

وإذا شرط رب المصطط على المستأجر أن لا يوجد فيه ٧٠ يرح فيه عمل فهو
فليس ، وعنه الأجر كما لا بد من المصطط ، لأنه لا بد من العمل ، فدمر عبه ويرافقه ، وإن
كان المستأجر لم يرح بعضه ، فلو أن يزأجر المصطط من رجل يرح إلى مكة ، أو
أولئك في غير ذلك ، فله ذلك في قول محمد رحمه الله ، على قوله ، ليس له ذلك ،
وإذا عمل ، فهو صام ، ولا أجر عليه

محمد رحمه الله قال : من لا يمتثل في السكنى في المصطط ، فهو بحرة ما
لو استأجر داراً أو مراً لا كان له أن يزأجر من غيره ، لأن الناس لا يمتثلون في السكنى ،
والقول عليه أن من استأجر عباً لم يمتلعه في طريق مكة ، فخرج من عبه لم يمتلعه في
طريق مكة ، أو غير ذلك ، فله الخروج ، وإن جاز لأن الناس لا يمتثلون في الحقة ، وهذا
هو ابن المصطط والمطعم في بطن وبحول ويصعب ويراع ، والناس يمتثلون في ذلك
مما لو كان حراً ، رب إسكان يمتلعه شهره ، ولا يمتلعه برفقه برفقه ، وأجر
يتمه في بطن ، ويمتد فتمه في بطنه في بطنه برفقه ، وإذا كان الثمار فاحتل مع
الإجارة والإجارة من غيره ، كما في كتاب الأجر حديثاً أو مكرراً بغيره ، لأنها
عالم يمتلعه ولا يمتلعه ، ولا يمتلعه ولا يمتلعه ، والناس لا
يتمثلون في ذلك مما لو كان حراً

وأما بعد هذا التمس وإن كان يتمثل في بطنه فاحتل الإجارة برفقه
ورادة الفضة من جهة التمس في بطنه برفقه ، لأنه حافظ برفقه

٢٤٨٨٧- ولو أن المستأجر عطف المصطط بالكوفة في سنة ، أو ست عوده ، وخرج
بعضه ، فلا كراهة ، لأنه لم يمتلعه من استأجر المصطط ، في تلك الذي أصيب إليه
التمتد ، وهو صام من به يمتد الإمساك ، لأن قالك لم يمتلعه برفقه ، لا يجب له الأجر ،
وقول قول المستأجر مع به في أنه لم يرح المصطط ، لأن صاحب اختلافهما في

الحمد لله رب العالمين [عسى يكون مفعولاً من قوله "وحيه الله" فهو من حياه] والله اعلم بالصواب

[illegible]

وَأَمَّا نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ فَقَدْ أَتَىكَ الْفَرَقُ بِهِمْ فَانْصَرِفْ وَأَرْحَلْ لَنُفِخَ بِالسُّؤْفَاءِ كُلِّ فَأْتِ

[illegible]

فما في هذا من إبداع في اللغة لا يحصى لأحد من هؤلاء المؤرخين
المؤرخين في زمانه ، الإبداع هنا حصل على وجهه من الإحاطة بمسألة ، ومع ذلك
استكملها من غير أن يوفق ، فمسألة كماله ، والله

[illegible][illegible]

وذكر في نفس الصري رحمه الله أنه قال لا بأس ما يستاجر حلي الذهب بالذهب وحلي الفضة بالفضة لأن ما يبدل من الأجر ليس بيد من العبيد هناك، بيع ذهب بذهب عمن وجد بهو ذهب إليه، عكوف دماء من الأجر براء، سبعة العبيد والمذبح مع اثنين جسد مختلف، وربما لا يجري في مختلف جسد، وقد كانوا يستأجر دثاراً بها أرفق من ذهب، عمن عونه يجوز، وإذا جاز بالبرئى أن ذلك.

١٢٨٩٢ وقد سألته امرأة حلياً معلوماً كتبه يوم أن يبدل بدينار محترم، فحسبه أكثر من يوم، صارت عاصفة، قالوا وهذا إذ حسب بعد الطلب، وحسبه مستعملة، فأبى أن يحسبه لنفسه، لا يصير صامه قبل وجود الطلب من صديقه، وذلك لأن الثمن يقع أمده في يدها، فلا يصير مضموناً، لا بأس به، أو البيع بعد وجود الطلب، كالوديعة، بخلاف الأمانة إذا أمست الثمن بعد مضي المدة حيث يصح، لأن ذلك وجد الطلب من حيث الحكم، لأن من حكم الطلب وجوب الرد، وقد وجب الرد عليه بما مضى المستعمل، أما في الإجارة، ثم يوجد الطلب، لا من حيث الحقيقة، ولا من حيث الحكم، ولم يوجد الاستعمال، فلهذا لا يجب ضمان، والمعد المتأصل بين الأسلاك بالحفظ والامساك للاستعمال، إذا أمست الثمن في موضع يملك للاستعمال في ذلك الموضع، فهو استعمال، وإذا ملكه في موضع لا يملك للاستعمال في ذلك الموضع، فهو حفظ.

فقالوا، قد تسورت المحصال أو تحللت بالصوار، أو نسم بالضمير، أو وجع لعمدة على أنعاق، بهذا كله حفظ، وليس ماضياً، لأن الإمساك وحده في موضع لا يملك للاستعمال، فكأن حفظاً، وليس باستعمال، فلا نصير، وقد أيسر غيره من ذلك اليوم، فهي صامه، ولا آخر عليه، لأن الناس يتناولون لرب ليس أحسن.

وقد استأجرته كل يوم بأجر مسمى، فحسبه شهراً، ثم حدث به، فطليها آخر كل يوم حيسه، لأن الإمساك في كل يوم حقي بحكم الألف، وأما أحمرته يوم إلى الذيل، فلأنه، فهي حسبه كل يوم بذلك الآخر، فلم يرد عشرة أيام، فالأحوار عني هذا، أتم طقيها، يوم فاسده حيسه، لأن الأحوار مما عدا الم معدة بأسرها، وقد أتى صف لها ذلك.

وهي الاستعانة بحور، لأن هذا سر مدلولي صحيح إليه، فإنها إذا حركت
أي العزم، أي الوضوء، لا تنزي كم يفسر، فيحتاج إلى متن هذا الشرط، تنفع
التعريف والتعريف، وتعميق الإجارة بمقتضى هذا الشرط حازر

أولها الإجارة في عدة أجور معان «شيء» وكان تفسير النجوم، كأنه قال
«حرب» هذا اليوم الأرض، لا ترى إلا من قال بصر، بيت منك هذا المعيد
بأنهم إن كنت حار، وكان تفسير «القول» لأن العيون لا يكون لأحد مشبهه،
وصار كأنه قال بيت منك هذا النجم بألف درهم إلى طيب ودلت حار كـ هذا
أصله بالنص بـ

الفصل الحادي والعشرون

في إجارة لا يؤخذ فيها تسليم المقصود عليه إلى المستأجر

١٤٩٩ روى كتاب الرقعات وعمل دفع برب إلى حب ط بسطة، عطفه ومات قبل أن يحطه، قال هبسي بن قنار رحمه الله لا أجر له، لا الآخر مقبل الحطه، وانقطع بس من الحطه، ولهذا لو ترد الشئ أن يربط به من القرب بعد التقطع قبل تحبته، فقال المانع إنما أنه كذا، فله ذلك، ولو؟ إن القطع من الحطه لم يكن له ذلك، كذا حقه

وقال ابن سنان رحمه الله له أجر الحطه، لأن الأجر مضاف إلى الحطه، والقطع من حمله، وعن أبي يوسف رحمه الله حرم استأجر دبه يربط بها إلى ماله، ويركبها إلى مريض قد ساء، فدمعها إليه، وذهب بها إلى ماله، ثم يدها، ذلك، فربطها، فعلى من الأجر بحساب ذلك، حتى يحاسب بذهب من ماله

١٤٩٩ روى برادر ابن مسعود رحمه الله عن محمد بن عطاء عن قنار وعمل دية، وهو من أن بعض رب الثوب، فلا حرج له، لأنه لم يسلم الثوب إلى رب الثوب، ولا حرج الحطه على أن يعيد العمل، لأنه لو أضر عليه أجره بحكم العقد الذي جرى بينهما، وذلك العقد قد شئ بهم البعض، وإن كان الحطه هو الذي شئ، فعليه أن يعيد العمل، وهذا لأن الحطه لما شئ بهم فمعه همه، وهو كأن لم يكن، فعليه أن يعيد، بخلاف ما إذا شئته أجبر، لأن نفس لا حرج لا يكر أن يجبر لأن الحطه لم يعمل، وكذلك الإسكاف على حد

وكذلك منك، أي إذا عمل من بعض الطريق، جازأوه ورجع، وهذا الحمل إلى الموضع الأول، لا آخر له، منك، ذكر في الفتاوى، ولم يذكر الحرج على الإعادة، ويبين أن يجبر، كذا في حساب المصنف، مسألة التسعة أنشأه، وهذا

وكذلك ملاح، أي عمل الطعام إلى موضع يسمى من العمل، فصرح بربيع

العه، وردہ إلی مکار معصہ، فلا اجر للمصلح ان یتکبر بعدی کثرۃ معصہ،
لأن المصلح لم یفعل مصلحتاً ابیہ، وإن کان معصہ فعلیہ اکثر، لأن یفعل مصلحاً مسلم ابیہ،
وإن لم یفعل کثرۃ معصہ، حتی لم یجد الاخذ، لا یجوز مصلح علی ان معصہ
المصلح، وإن کان للاح هو الذی رد معصہ أجز علی لاعادہ الی المصلح ففیہ فیسوء فی
نہا

[illegible][illegible][illegible]

٣٩٩٧ - وفي هذا وعلى اعتبار من خلافة كتب الكتاب في الصور والى
ولاد ويحيى، سمونه، كدب هو جد فلاناً قدماء، فرد كتاب، فلا أحد له، وهذا
هو في حيف، حمة، وفي محيد حمة الله له أحد، كتاب، في يومه

لا يفتقر المالك هناك إلا اثبت الألب بالرد ولا غيره نسب ولم يرد به بالرد، فكان
الرد حاصل بعير إليه وبس كالمسول، وفلكت لأن الرخوع قبل التبيع إلى غير موسى
إليه حصل الرد من دلالة وفلك لأنه وما يكتبه سر لا يرمي موسى بالرد مطاع
عليه أحد، ولا يملك التبيع إلى غير المرسل إليه بحيث لا يطعن عليه غير المرسل إليه،
فيعبر ما ذوقه بالرد من غير تلج إلى غير موسى دلالة فأنه لا يرمي في ذلك الكتاب
بغير الرد يمكن أن يرد كتابه من غير إلقاء عاقبة من سر، وبكتاب مصغرًا، وإن
كلا غير محتو، فلا يكون فيه سر، فلا يثبت الرد بالرد دلالة فلكو الرد بعير إلى
فلك، فلا يثبت الأخر، ثم لو كان التبعون شئانهم حمل ومزج

قال شمس الأنبا شنودة رَحِمَهُ اللهُ في شرح أحداث الأصل - ويحيى كولا
بسم فعل الرب الذي خلق مدح أي حجة وجملة الله، ثم الأخير من الآخر على
الموسى لا على لموسى به، لأن الأخير إثبات من غير العادة، وتأكيد هو الموسى، لا
الموسى بله، وذكر الشيخ (مجمع معجم الإسلام على غير دين رَحِمَهُ اللهُ عليه) فضله في
حليته، وذكر كولا في بسم محمد رَحِمَهُ اللهُ

[illegible]

والد قال: كثر يرب مربى حتى يُعْمَل إلى الطعام من موزع كدباني هذا، فذهب
 يبا، فلم يجد الطعام، ورجع فاستعب. فلاحى له لكر، وروى إبراهيم عن محمد
 وحمه قال: الدنيا من هذا.

۱۳۸۹۹: وصورۃ ماروی (مرحوم وحید اللہ) میں مسأخر دہہ میں بعد از اربعہ
 بیابانی المدنی، بحمل عیبہ طعناً من ثلثانی، فذهب لہم بعد الطعۃ، فون علی
 الہاجر آجر (الحار - واراب - آخرہ) بحمل عیبہ طعناً من سئلون، ونم
 ہستآخر وہا نہدہب من موضح الطعۃ، ومانی المسأله بحملہا (نہ) لا حرمہ فی انذہاب
 (الحار)

والفرقة الأولى مسألة لارنبي العقد انعقد على مئينين على الدوام إلى ذلك

الذهب، والمحلل في ذلك، وقد ذهب إلى ذلك أبو الفرج، فقد استوفى من ذهب
المعتمد عليه، يجب لأخر حصته، وفي المسألة الثانية العهد العهد على شيء واحد،
وهو المحلل من ذلك، أوضح أي هذا، ولم يعتقد في الصدق من ذلك التوسع، لأن
الذهب غير متكرر، ولم يوجد حمل الطعام من ذلك التوسع، عدم يوجد، يستفاد فستعود
هذه المسألة، فبعد لا يجب شيء من الآخر، وعلى هذا السبيل، كما في المسألة الأولى،
واقعة لمعنى

١٣٩٠ - وهو رتب رجل يشتري من ثمر شجرة من مائة رطل، وأجره
لثمنه، ويذهب بهم إلى موضع الشجرة، ثم إن البائع مع المشتري يذبل السبع في
الشجرة، ولم يذبل الشجرة على وجه فلا جرة أجره، وقد إن استجر
الأجرة ليذهب إلى موضع الشجرة، ويقطعها ظلم آخر البائع، لأن العهد يعتقد على
شيء على العهد، والفتح، وبهذا فهم يقطع الشجرة، ولم يتجر من المسألة في
العهد، فلا أجر لهم

١٣٩١ - وفي الدور رجل اشترى ثمنه من مائة يحمل من هناك حملاته،
فقال المشتري، فقال ذهبت من أحد المحلل، فإن صدق المشتري في ذلك، فليس له أجر
المعتمد على من غير علم، ودعوه إلى ملء كذا مرة، فوله يذهب بها إلى ملء
كذا

١٣٩٢ - وفي مدين المصلى أساجير، في مدين المصلى المدين من
الطاحونة، أو يحمل حصته من قرية كذا، فذهب ظم يجد محطة قد حصدت، أو لم
يجد، أخذ من الأقر، فعد إلى الحرم، بطريق كان كان أساجير من مك هذه المدين
من هذه البلد، حتى أحمل المدين من الطاحونة كذا، حسب نصف الأجر، لأن الإحصاء
وعد، صحته من مدين من الطاحونة من غير حمل شيء، يجب نصف الآخر
بالفرض، ثم لإحصاء من الطاحونة إلى المدين، إذا كانت بشرط حمل المدين، ولم يوجد
فلا يجب الأجر، فأما إذا كان كان، استأجرت منك هذه مدين بذرهم، حتى أحمل
المدين من الطاحونة، فلا لا يجب الآخر من المدين

١٣٩٣ - وفي مدين أهل مدين مدينهم الله أساجير وحلاليه إلى

سج ۱۱-۱۵ (سيرة) ۱۱۳۰ - اجصر در ولايت مهاباد مستعمركي بود عليه

مردم جميع كند، و بدو خبر دادند كه مستعمركي است بر سر آل الميرانيك، و صبح فوجي بجهت
و رفتن به پايه الامر

و هي را هم به اسير كرد و سلاطيني بجهت الاشهر في مهاباد، و در واد
مردم را از اجازت و مجوز، و از آن خبر داد كه مستعمركي است، و مجوز را از اعتماد عليه
انقض، و هو نفع الامر، و كه بمل في مهاباد و مجوز، و عدم ضرورت

الفصل الثاني والعشرون

في التصرفات التي يجمع المستأجر عليها والتي لا يجمع، ونرى تصرفات الآخر

١٣٩٠٢ - وإذا استأجر داراً أو بيتاً، ولم يسم الذي يريد له حتى حازت الإجارة المستأثراً، لا يفسد على من مرّ على هذا، كان للمستأجر أن يسكنها، ولو يسكنها من شاء؛ لأن الإجارة انصرفت إلى السكنى عرفاً، ولو انصرفت إلى السكنى نصاً، كما أنه قد يسكنها من شاء، لأن الناس لا يتفاوضون في السكنى، ويؤم مع النعمان كان يسيراً، فلا يفسد، فكذلك فيها، به أن يصح متاعه فيها، لأن هذا من جملة السكنى، وله أن يربط فيها دوابه

قال متديع رحمه الله: إذا يكره له ولا يربط الدواب فيه، بل يجباً موضعاً معاً لربط الدواب، فأمر بذلك يعني فليس له ولا يربط الدواب، وهو كقول القناد، فهو يتأذى على عرف دوابه، لا في دوابهم الربط يكون في يدور معه دورهم، أن في دوابهم قبضه، وله أن يربط فيها ما سأل من الحمل من لا يضر بالبناء، ولا يضره، نحو الخمر، وقيل الشبابة، أما كل حمل يضر بالبناء، ويؤثره، يضر الرعي والخضار، ولا يضره، فليس له ذلك إلا بضر ما سأل من الحمل، لا كل حمل من حاله، فهو مستثنى عن الإجارة بحكم عرف، بضره لو كان ففسد عن الإجارة بحكم الشرط

نوصيحه أن لا يجره وحدهم للاتصاف بحقه، العين فهو يؤدي إلى عبث العين لا يكون دليلاً تحت الإجارة، بعض مشاعنا قلنا: رد الرعي رعي لما، ورحى القنور لا رعي أبداً، وبعض متديع عايراً يجمع النكل، وبعضهم بانوا إن كان رعي اليد يفسد البناء يجمع عنه، وإن كان لا يضر بالبناء لا يجمع عنه، وإلى هذا مال المبيع الإمام شمس الأئمة الخليل رحمه الله، وعنه الفتوى

وأما كسر الخطب يجب فقد ذكر بعض مشايخ أنه لا يجمع من المصداق، لأنه من جملة السكنى، وبعضهم لا يجمع، يجمع ويؤثر كسر خارج الدار، لأنه يؤثر في فساد البناء

لا مجاله، فلو أنه أقعد فيه مصدراً أو حدة، أو عمل ديك بنفسه، فإنهدم شيء من البناء ضمن نعمة ذلك؛ لأن الإهدام أثر الحداد، والقصار، لا أثر السكنى؛ لأن حيدرة السكنى لا يزل في الإهدام، فيضاف الإهدام على الحداد والقصار، وأنها ليست بالحققة مع العقد، فيكون متعلقاً فيها، فيجب ما تطلب به، ولا أثر عليه فيما ضمن؛ لأن الأجر مع القيمان لا يمتنعان.

وإن لم يهدم شيء من البناء من عمل الحداد والمصدر، لا يجب الأجر قسراً؛ لأن عمل الحداد والقصار غير داخل تحت العقد، ألا ترى أنه كان سبب الضمان، وإذا لم يكن داخلًا تحت العقد صار محالاً فيه بعد العقد، و محال فهو العقد سواء، ويجب الأجر المسمى استحساناً؛ لأن المصود عليه السكنى، وفي الحداد سكنى ورهانة، فقد استوى المصود عليه ورهانة، فهو يسرقه ما لو استأجر دابة ليحفر بمخبطها عشرة محاليم حنطة، فعمل أحد عشر، وسألت المذيلة، هناك يجب الأجر، كذا.

فإن احتج الأجر والمستأجر من ذلك، فقال المستأجر، استأجرت لحدادة، وقال الأجر أحوب للسكنى دون الحدادة، فالقول قول الأجر، لأنه لو أنك الإجارة أصلاً كان القول قوله، نكذ، إذ أنك الإجارة في موضع دون موضع، ولأن الحداد والقصار محالاً يستحق مطلق العقد، وبما يسمى بالشرط، والمستأجر يدهى رهانه شرط على مطلق العقد، والأجر ينكر، والقول قول المنكر، وإن أضافت البنية، فالتى تستأجر؛ لأن المستأجر يثبت رهانه شرط.

وما يحصل بهذه المسألة.

١٦٩٠ - وإذا استأجر الرجل من آخر داراً على أن يقع فيه جدراناً، فأراد أن يقعد فيها قسراً، حله ذلك إن كانت مصر بهما واحداً، أو كانت مصر المصدر أقل، وكذلك غرضي على هذه، وإذ كان كذلك إذ ليس في ذلك على صاحب الدار زيادة ضرر لم يرض به.

فإن قيل: يهين أن لا يكون له ذلك، لأن هذا خلاف من حيث الحق، فلو أن الحداد مع القصار جسد مختلفان، ولا عبرة للضرر والذنب، حاله الخلاف في الجنس،

مرت هذه المسألة في أول عهد العمل، قال: ولا أجر عليه فيما ضمن له من ملك المقصود بالصمان من رتب العمد؛ لأن سبب الصمان مع من عمل أخذ، وهو المقصود، لا الجار، الآخر الذي حصل الأبدان مضافاً إلى ذلك، صار هذا العمل من وقت العمد سبب ضمان، مما يملكه من رتب الوقت، وبذلك ملك المقصود من رتب الوقت، انتفع به الإجارة، فلا يكون عند الأجر مما ضمن، ولم يقل في الكتاب أنه من يجب الأجر فيما لم يضمن، وهو الساحة، ويسمى أن يجب؛ لأن سبب الرجوع من ضمن ثبوت الملك للمسأجر فيما ضمن من رتب العمد، ولم يثبت له ملك في الساحة، لأن الملك حكم الصمان، ولا يجب الصمان في الساحة، وإن لم يبدم الدار من غيره، لا يجب الأجر امتناعاً، وقد مر وجهه في أول هذا الفصل.

١٢٩١٠ - وقد ربط المسأجر نفسه على باب الدار مستأجره، فضررت إساناً ضاعت، أو هدمت حائطاً، فلا ضمان عليه؛ لأن ربه يده من باب الدار من مراكب الخراف، فالدس في عاداتهم يرتفعون بالمساكن يربط الدواب، وإذا كان هذا مراكب السكينة عرفاً ملكه المسأجر بالإجارة، فلم يكن متعلقاً في عمله ذلك، فلا يضره ما مضى ولو لم يكن صاحب الدار يده في الدار مستأجره، أو يربطه على بابها، فأولت إساناً، فهو من لا إذا فعل ذلك يلازم المستأجر، أو دخل الدار متعلقاً بغير منها ما استمر، وهذا لأن ربط الدابة على باب الدار من مراكب السكينة، وسكن بالإجارة من المستأجر، فكذلك كان من مراكبه، وإذا صدر من مستأجر لا يفي للأجر، فكان الأجر بعد ذلك في عهد، ولا يفتى سواء.

وهذا معناه من لو أضر رجل داره من رجل، ثم إن المعبّر ربط دابة على باب الدار، وضررت إساناً، أو هدمت حائطاً، فإنه لا ضمان؛ لأن بعد الإجارة يفي للمعبّر ولا يربط الدابة على باب، فلا يكون متعلقاً في فعل ذلك.

١٢٩١١ - وقد تكررت دأماً من رجل شهراً يدهم، في الدار بشر، فأسر الأجر المستأجر أن يكسب، بشر، ويخرج من بابها شيئاً، فأخرج وكفها في صدر الدار، فغطت به بستان، فلا ضمان على مستأجر، سواء كان له رتب الدار أن يلقى من باب في صدر الدار

١٣٩١٥ - رجلا من الساجر حثرتا يخلان فيه هما بأنفسهما ، لا ساجر أحدهما
 تجرأ ، وأتفقهم في الحبوب مع نفسه ، وأبى صاحبه ذلك ، فدنا به باقلا في مصبه
 من شاة لم يدخن على مراكبه خسر يتي ، بأن يصير أخذاً شيئاً من مصبه صاحبه يفتن
 بإقلا لجرأه ، ذهب لأن كان واحد منهما ملك مئة نصف الخانوت ، فكان لكل واحد
 الانتفاع به لا الربا على ذلك ، ومن أراد لحدتهما أن يبي في وسع الخانوت به ، فليس
 له ذلك : لأنه تصرف في رقة الحبوب ، وليس له ساجر ذلك

وإذا بس ساجر سواراً كثر ما في الدوا المستخره ، فحترق بمصر ميسوم
 الخبير ، واحترق بعض الدار ، لا صمك عليه ، عمل " دودوب " دودوب " دودوب " لأنه
 هذا اقتناع بغير الدار من وجه لا يصير هيئة الباني إلى نقصان ، بخلل الحفر لأنه
 تصرف في رقة الدار ، وبخلل الباء " لأنه يوجب بغير هيئة الباني من نقصان ، فإن
 صبح الساجر في صبح السور مثلاً لا يصنع الناس من له الاحياء في وشحه ، أو
 أبعدت الأيو فدمته في السور من السيوت ، كان خدمته - والله أعلم -

الحمام، فيكون من صناعته إصلاح الحمام، وإن شرط المدة على مستأجر فسد
الإجارة؛ لأن شرط المدة يعتبر آخره، وإن جهل

ولو شرط رب الحمام على مستأجر عشرة دراهم كل شهر لم يفسخ الأجر كان
حائزاً؛ لأن جميع الأجر معلوم، وإنه على الغيلة لجوز الإجارة متى أراد أن يجعل بعض
المدة أجراً يبيع قدر يحتاج إليه المدة في الإجارة، ثم يأمر به صرف ذلك إلى المدة،
فيصير وكلاً من جهة الإنفاق عليه. هكذا ذكر في الكتاب، ولم يحد فيه غلظاً من
مشتبهنا وحمهم الله من قال: ذكر في الكتاب قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله،
فإذا على قول أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز هذا التوكيل إذا لم يحد الأجر له وباعة
الآلات؛ لأن التصرف فيه الذي يكون معه ولا، وهذا يمنع جواز الوكالة على مدعيه،
كما لو قال: أسلم مالي عند من اتقى وكه يعجز المستم إليه، مبني من ذلك فإنه يجوز
بلا خلافه فيحتاج أبو حنيفة رحمه الله إلى الفرق بين هذه مسألة وبين مسألة البيع

ووجه الفرق له وهو أن حالة التوكيل بشئ الآتية، واستنسخ الأجر - الأجرة صر
واسية متى يكون امرأ صرف الدين إلى المجهول، فلا يبرر وإن لم تكن الأجرة
واجبة حالة التوكيل كان يبرره ما لم وكله قبل الإجارة، وفي الإجارة لو وكله بها
جازت هذه الوكالة، وإن لم يحد من منع الآتية، ولا الأجر؛ لأنه ليس له على التوكيل
شيء حتى يصير امرأ يصرف الدين إلى المجهول - فحد ذلك هذا بخلاف مسألة
السلم؛ لأن الدين واجب حالة التوكيل، فإذا وكله بذلك، ولم يحد من سلم له، فقد أمر
بصرف ما عليه من الدين إلى المجهول، فممن يجزه كما هو في أدماى عبك وجلا من
عمره الناس، حتى قالوا لم فاسد الأجرة واجبة وقت التوكيل بحيث أن لا تغير على
قول أبي حنيفة رحمه الله ما لم يحد الأجر، أو دفع الآلات، كما في مسألة السلم.

فإن قال استجر، فلو لم يحد من سلم له، وأقر بدين رب الحمام، لأنه
يأخذ ما عليه من الأجر، ورب الحمام يكره فيكون القول قول رب الحمام، إلا أن
يقيم الحجة على ذلك، كما هو ادعى الإثبات حقيقة، وإن أراد أن يحد من سلم له
ذلك من غير حجة، فلهذه أن يدفع العشرة^(١) إلى رب الحمام، ثم يقطعها ورب الحمام

آپ، پانچویں، دسویں، پندرہویں، چوبیسویں، پچاسویں،

و حمله خبر، لا صندوق الحمله على السطاح از صندوق نقد از راه عمداً حتى تكفي
العمل في يوم واحد، و هو ١٠ ليرة الفدرالي امري

وليس نريد شيئا أن يفتح المناظر بين القادومين في هذا المصالحم الزمعي سرفته،
وإنه - وبسرطه - وكنائس كل سر - لا يتمكن للمبشائر من الانقراض - طهيم الأية، فهو
على هذا فإنه كان ينبغي أن لا يحد الأتية من ماضي خدم، ومركب، فسك فخر طحي من
لا حرج من غير سرطه، لأنه لا يسهل الانقراض استجابة ر. ه. تمديد من طهيم

[illegible]

ووجه استروا ان لم يبع مسلماً منه فمكّن من غير فائدة شيء من بناء لأنه قد ورد
محمداً مسلماً يمكن تنبيهه بأنه يجوز فيه من غير نفس شيء من البناء فأنشبهه به
الأمره ، ووجه خلافه بم الأمانه ؟ لأنه لا يجوز من غيره ولا نفس شيء من
البناء ، ولا يثبت امتناعه من شيء من البناء ، وإنما يمكنه من البناء ، لا يحمل على ما
قد ورد من عدم العلم من جهة

قال عليه السلام: قد مضى على السّاحر من برود السّودى موت ذلك لا
يصل الإجازة لأنه طوى الإجازة وانقصه الإجازة من غير طوى لأنّ الجازم
والسودى فى جميع من يضى السّاحر عليه، فلا جواز له إلا فى وسط
فى رد الحذف من السّاحر لا حذره لا شرط به لا يقتضى إجازة، وأما
التيقن فى مفعله من شرطه لا يقتضى

[illegible]

منزقاً على حسب ما وجد، ونعربى التلخيص فيما لا بد من... إجماعه معترف لا يثبت له ما وجد
حيلاً

وإن ادا انهدم من الصبي فقد عرق التلخيص في حق العيون من الحمام، ونعربى
التلخيص في حق... نحن نث للعادة خيار الصبي، لأنه اسحق بسم حمله لا تفل في
رسم الآخر سلمه... هذا... كان استأجر حمامين، فما إذا كان استأجر حماماً
واحداً لم انهدم بيت ميا، كذا في... مودة انهدم... التلخيص أو مودة، اما قبل
التقصي في الحب... جهي احدهما الى الصفة نعرف في حق... قبل التلخيص،
والثاني أن البناء بيت ميا يوجد في مية في مية الثاني، لأنه لا يمكن إلا...
معة الحمام، لا يمكن، وإن انهدم بعد التقصي بيت له خيار بيت ميا، لأن انهدم
بيت ميا لرجب حلا في معة الباقي... و... بيت حبيب قبل بعض المعة... فثبت
للمستأجر حياً

١٣٩١٦- هـ... ان استأجر ثلث حياً وعينه ليهوم على حمام... فهلك ثلث
أو الحمام، عهدا على وجهين... إلى ذلك أحد مما في التلخيص أو مودة... فإن ذلك
أحد مما في التلخيص... كان... حياً... لأن الصفة نعرفت على
تلخيص في حق العيون... أنه بيت بمسرى حلاً... لأنه يمكن بسم... وإن
... ثم هناك أحد... حلاً... فلا حياً... في الحمام... فإن ذلك العدد لا
يوجد حلاً في معة الحمام، ويمكن استعمال الحمام بيت استأجر... بعد آخر أو
معة... والتقصي في حق العيون نعرفت... الحمام، وإن انهدم حمام... كان له الحيا في
الحمام... لأنه عجز عن... حياً... استأجر... لأنه... مودة... فإن
الحمام... مودة... الحمام، فقد عجز عن استعمال الحمام... فثبت له الحيا...
كما أن استأجر كان ينسحب فيه فأنس

١٣٩١٧- هـ... استأجر حماماً بمسرى فاستأجر فأنس من غيره... فإنكم القصر،
فلم يعمل في الحمام... (و... استأجر... قطب حمام... مودة... وصاحب
الحمام... قال... من أجر الحمام... لأنه يمكن من الاستماع... تكسر القصر،
فثبت له... حياً... فثبت له... وإن... الحيا... لأن... تكسر

منه، وجمع الباء على هذا مكان لا يمنع الطحس، فذلك بسحر ج - من، لأن المقصود من وضع هذا السحر، فكأن الطحس فكل الطحس ثمرة من ثمرات هذا العقد، والآخر يقابل المقصود منه، لا الثمرة، وكان يسمونه بالواو استأجر حائراً بسحره، فلو لم يسموا بالواو حتى مضى الشهر، - سقط شيء من الآخر - لأن المقصود منه السحر، وأنه قسّم إلى أن تسكن كان لشهره، فهو السحر، في بعض هذه الأجر ليس بسحر من السحر، ولا يوجد سحر شيء من الأجر، فكذلك هذا، يدل على ما هو سحر الخرجي، لأن الإجارة وقعت على صفحة الطحس، وقد حدث في هذا القطع ماء، فلو لم يسموا بالواو سحره، - قد نزل في قطع ماء، فيصبح لإسره - وكثير في البيت والخرجي وبيع خرمية فهو حائز، مادكره - وإن القطع - يكون عمداً، لأن بيت الخرجي مستأجر لشدة الطحس

كذلك لم يسموا بالواو حائز من قطع الماء لا يكون لهذا السحر تعب، - لأن شرط حبه الآخر حتى يوت بمعدوم عليه قبل القبض، فهذا سحر ماء، - كما هو شرط القبض بالنسبة إلى من هذا، فهو في بيده كان هذا السحر ماء، فكذلك هذا

١٢٩٢ - وإذا استأجر الرجل رعي من رجل، ويشتري خرو، وغيره من الخطة، حل بصره، وإذا كان سحره من طحس مثل من، حقه أو دمه، لا يكون صحيحاً، لأن حلاله من - لا يسم - وإن كان، - السحر فوق صرر احتفظه يكون صحيحاً، فيعتبره أحكامه

١٢٩٣ - وإذا استأجر الرجل رعي من رجل، ويشتري خرو، وغيره من الخطة، حل بصره، وإذا كان سحره من طحس مثل من، حقه أو دمه، لا يكون صحيحاً، لأن حلاله من - لا يسم - وإن كان، - السحر فوق صرر احتفظه يكون صحيحاً، فيعتبره أحكامه

١٢٩٤ - وإذا استأجر الرجل رعي من رجل، ويشتري خرو، وغيره من الخطة، حل بصره، وإذا كان سحره من طحس مثل من، حقه أو دمه، لا يكون صحيحاً، لأن حلاله من - لا يسم - وإن كان، - السحر فوق صرر احتفظه يكون صحيحاً، فيعتبره أحكامه

١٢٩٥ - وإذا استأجر الرجل رعي من رجل، ويشتري خرو، وغيره من الخطة، حل بصره، وإذا كان سحره من طحس مثل من، حقه أو دمه، لا يكون صحيحاً، لأن حلاله من - لا يسم - وإن كان، - السحر فوق صرر احتفظه يكون صحيحاً، فيعتبره أحكامه

١٢٩٦ - وإذا استأجر الرجل رعي من رجل، ويشتري خرو، وغيره من الخطة، حل بصره، وإذا كان سحره من طحس مثل من، حقه أو دمه، لا يكون صحيحاً، لأن حلاله من - لا يسم - وإن كان، - السحر فوق صرر احتفظه يكون صحيحاً، فيعتبره أحكامه

١٢٩٧ - وإذا استأجر الرجل رعي من رجل، ويشتري خرو، وغيره من الخطة، حل بصره، وإذا كان سحره من طحس مثل من، حقه أو دمه، لا يكون صحيحاً، لأن حلاله من - لا يسم - وإن كان، - السحر فوق صرر احتفظه يكون صحيحاً، فيعتبره أحكامه

١٢٩٨ - وإذا استأجر الرجل رعي من رجل، ويشتري خرو، وغيره من الخطة، حل بصره، وإذا كان سحره من طحس مثل من، حقه أو دمه، لا يكون صحيحاً، لأن حلاله من - لا يسم - وإن كان، - السحر فوق صرر احتفظه يكون صحيحاً، فيعتبره أحكامه

١٢٩٩ - وإذا استأجر الرجل رعي من رجل، ويشتري خرو، وغيره من الخطة، حل بصره، وإذا كان سحره من طحس مثل من، حقه أو دمه، لا يكون صحيحاً، لأن حلاله من - لا يسم - وإن كان، - السحر فوق صرر احتفظه يكون صحيحاً، فيعتبره أحكامه

١٣٠٠ - وإذا استأجر الرجل رعي من رجل، ويشتري خرو، وغيره من الخطة، حل بصره، وإذا كان سحره من طحس مثل من، حقه أو دمه، لا يكون صحيحاً، لأن حلاله من - لا يسم - وإن كان، - السحر فوق صرر احتفظه يكون صحيحاً، فيعتبره أحكامه

الحمد لله الذي جعل في كتابه النور الذي يهدي إلى صراط مستقيم. والحمد لله الذي جعل في كتابه النور الذي يهدي إلى صراط مستقيم.

بعد هذا يطرأ خبر، الخراج لعنه دور المسب والرحي، وقد أمر لحمل لصاحبه
الشمس، لأنه عروس ملكه، ويكون على صاحب الحمل خبر من سبب وأمر من
الرحي، لا يهاور نكاح البير عبد أبي يوسف رحمه الله، وعبد محمد رحمه الله
يهاور العمام لم، قال قال به عبيد بن كوفه القيس بن وهب، يكون نكاح
لصاحب العبد، لأنه عروس ملكه، ويكون للبايع خبر من عهده، لا يهاور نصف من
من قول أبي يوسف، وعبد محمد رحمه الله، يجب بالك ما يقع، وقد ذكرنا هذه
المسألة في كتاب الشرك

وكذلك نأمر بالسجدة، لقوله: **الرَّحِي**، فلا حرج لصاحب البيت، في
تصاحب لرجل، (عسى صاحب البيت أنحرمتنا الجمل)، وأحر مثل الرحي

وإن اشركوا نبي الله صلى الله عليه وآله من الله كان حائراً، لأن الشركه عياها على التوكيد، التوكيد بتفصيل الأفعال، ففعلت شركه لتفصيل حائراً، بخلاف قوله الأول، لأنهم اشركوا نفس الأفعال، وإني اشركو بغير حائراً، لأن كل واحد منهم ليكون بغير دين بينهم، الشركه على هذا الوجه واحد.

١٣٩٦- هـ ١٤٠١ م : كتاب : اذ كان برجر ص : مهر و رخی ، و مساعی ، فاكسو الحجر
الأعلى ، وجاء رجن ، نصبت مكانه حجر آخر لم يصبه ، وجعل يدبر الشئ بآخر
معلوم ، و يصر بنظام لا حجر ، فهو عسى ، عى دلت ، و لا حجر عبه ، لأه عاصب ما عا
الحجر الأعلى ، و العاصب إذا احدث عصب لا آخر عبه ، و الآخر يكون له ، و يكون
شئ ، و كذلك دنا

ولذلك رجع المحرر الأعلى برضا من صاحبه عن أن يكتب بينهما مصفاة ،
وعلى أن يعملوا أنفسهم ، كأي حد من الشك الأول ، وعن من أمر والخرج الأعلى .
كان جميع الأمر لصاحب المحرر الأعلى ، وإن قيل كذا ، عدمهم ، فهو بينهم على
قيام مسألة الخصا ، لا من يسمي

ہرگز نہیں پس علی ہمام، ہرگز نہیں جو کہ لا ینکب الیہ من وجمہ، قل

والحمل مما لا يمكن أن يستمع به وحده في عمل الطحن، فلا فرق بينه وبين الحجر، وإن قلت يستمع به في غير الطحن، قلنا والحجر يستمع به في غير الطحن، فلا فرق بينهما.

١٢٩٧٣ - قال: ولو أُرسل أهلي على مهر بنتي، ونصب فيه رحي فغير روضة صاحب النهر، لم تقبل الطعم. طحن فكسب مالا، كان المكسب له، لأنه هو الماتق للآجرة، فيكون الآخر له، ويصير حاصباً لأرضه، فتعتبر به أحكام العصب، فيضمن ما تنقص من أرضه كمعصب الأرض، وتكون لا يضمن (١) لأن (٢) قبل الإحراق غير مملوك لصاحب النهر، فلا يضمن ثمنه شيئاً - والله أعلم بالصواب -.

الفصل الرابع والعشرون في الكفالة بالأجر والمنفعة عليه

٣٤٢٤ - (وعنه) ما ذكره في الكفالة بالأجر في جميع الأقسام - من كتاب الأجر -
 ، وأنه وفي الكفالة ، سبقت المانع أو اشتراط المنفعة - وإن لم يكن - وحقه في ذلك
 ولجوده ، فلا بد من الدلالة عليه ، من مضمون ما على الأصل ، ويجوز لأحد من ذوي اليد
 ويحكم استيفاءه من الكفيل ، فإنه يمكن الإيضا في حاله ، وهذا هو الأصل في تمام الكفالة
 لأن الكفالة ، متى حصلت فمصلحة بهجر الأصل على الأجر ، ويمكن استيفاءه من
 الكفيل فيها نصح ، متى حصلت بالحق بمضمون من الأصل لا بهجر الأصل على
 يضمنه ، أو حصلت لما هو مضمون على الأصل بهجره لا حصة على يمينه ، إلا أنه في
 ذكره استيفاءه من الكفيل ، بالكفاية لا نصح ، وموضع معرفة هذا الأصل كتاب الكفالة
 والمعاد ، في ذكر الأجر والنفعة من القسط ، وإن ذكره في جميعها من واحد
 - وحده ، لا سيما في بعضه ، ولو حصل بدس سبب في الثاني ، وتبرير هذا
 من وجوهه - الكفاية ، فيقول له أنه لا بد من ذلك جميع الكفاية ، مع وجوده
 ويكون على الكفيل ، مثل ما هو الأصل فإنه شرط خلافه في بعض وجوه الأجر
 كغير من بعضه لا حصة ، فإنه يحصل عنه ما كان عليه ، وليس بالكفيل أنه يحد
 المستأجر بالأجر حتى ياديه

والجواب أن الكفيل من الجاهل بوجوب دفعه لمصداقه ، ومعرضه له ، عنه
 لأداءه من طريق أو غيره ، معرض عن حق المصداق ، وأما زعمه ، فيرجع به ذلك على
 الأصل ، وسبب بيان ذلك في كتاب الكفاية بحمد الله تعالى

وإن كان الكفيل الأجر لم يرجع على الأصل على من الأصل ، لأن الكفيل
 منزه عن التمسك ، بعد دفعه بوجبه عليه ، لأن الكفيل به من غير خطف الأجر
 وتكفيل وإسائه من منفعة الأجر ، فعلى الكفيل من دفعه ، وقال الأجر هو

درهماته، وقال: المشاجر هو نصف درهم؛ فافترض من المشتاجر لأنكثرة الزيادة،
ونقص الكفيل بغيره، ولا يرجع على المشتاجر (لا يصيب درهم) لأن إقراره ليس
بحيوة على المشتاجر.

ولو أقاموا جميعاً اليأس، فالبينة للأجر، لأنه شيب الرباه بيه، وإذا قيلت يئته،
صغر الثمن باليأس كالتب معابة، وإن كفت الأجرة شُبَّ بعينه بأن كانت ثوباً بعينه
وكفل به كفيل، فهو جائز؛ لأن الكفالة حصلت بمضمون عى لأصيل، بحجر الأصيل
على إضائه، والكفيل فاعل على إضائه؛ لأنه مال موجود، فيمكنه أن يحل بيه ويؤتي
الأجرة أو يأخذ من المشتاجر، ويسلمه إلى الآخر، فإن ملك الثوب عند المشتاجر برئ
الكفيل؛ لأنه برئ المشتاجر من تسليم الثوب، ألا ترى أنه لا يجب عليه تسليم قيمته،
وإقامة الأصيل توجب برء الكفيل، ويقتضي على المشتاجر بأجر المثل؛ لأن الإجارة قد
فسدت؛ لأنه هلك أحد البدلين الذي ساق العقد به من القبض، وهذا يوجب فساد
العقد في ذلك الآخر، وإذا فسدت الإجارة، وجب على المشتاجر رد ما استوفى وتعذر
رده مبررة، فيجب رده عى برء قيمته، وهو أجرة المثل، ولا يؤخذ الكفيل بأجر المثل؛
لأنه لم يكفل به، إنما كفل بالثوب.

١٢٩٢٥ - ولو استأجر داراً بخدمة عبد شهراً، رخص بالعبد إنسان لصاحب الدار
إن كفل سلم العبد بحره؛ لأن الكفيل يتقدر على إضائه؛ لأنه مال موجود، وإن كفل
بخدمته العبد لا يحضر؛ لأن الكفيل لا يتقدر على إضائه؛ لأنه مهر من وسعه تسليم
خدمته، وخدمة مبررة، لا تقوم مقام خدمته، وهو ظهير ما لو استأجر خياطاً ليخيط له
توباً، وشرط عليه خياطته بنفسه، فكفل به إنسان إن كفل بسليم نفس الخياط صح، وإن
كفل بخياطته لا نصيح. لأنه كفل بما لا يتقدر على إضائه؛ لأنه لا يمكنه أن يأخذه بيده حتى
يخيطه، وخياطته مبررة لا تقوم مقام خياطته.

وفي مسألة الخياط إن لم يشترط عليه خياطته، فكفل إنسان بالخياط صح؛ لأن
الكفالة في هذه الصورة حصلت بما يتقدر الكفيل على إضائه؛ لأن أسروط خياطته مطلق
وخياطته الكفيل خياطته، فيمكن الكفيل من إضائه ذلك من عدمه، لم في مسألة
الخياط إذا لم يصح الكفالة بخياطته، وخاط الكفيل رجح عى صاحب الثوب بأجر حقل

شمله، وقد صحت الكفاية، وحاشي الكفيل رجع على الكفو، عنه ما حر مثل عمله بالما
 ص ملحق إذا كان كماله مأثراً، لأنه لو لم يكن الرجوع بعد ما أدى، فإن كان للأجر من
 دولت الأمثال، فإنه يرجع على المكفول عنه بعد ما أدى، فإن حصر على ذلك لم
 يكن المؤدى من دول الأمثال، كان له الرجوع بقيت، وعنده العمل حر التل من هذا
 الوجه، وكذلك هذا حكم في ما ذكره

١٣٩٦ - ورد استباحه الرجل من رجل محبلاً وراحته إلى بكه بأجر مسمى،
 وكفيل له رجل مأثورة، فله على وجهي، إما إن استجر من محض مفسداً، أو استأجره
 للخدم على أن لا يعيبه، وفي هذين الوجهين الكفاية صحيحة، لأن الكفاية حصلت
 بما يقدر الكفيل على إيفاءه، لأن المستحق على الأصل حمل مطلق على أي ذمة كانت،
 هي المصاهرة الأولى، وعلى من يمل قبل في المأثورة، لأنه قد يكره له، من

أن ما جره لتحمل على يمل بأعقاب، وكفل رجل مأثوراً لا يصح، لأنه لا
 يمكن استيفاءه من الكفيل متى بطل استيفاءه من هذا (الرجوع) فيها، (ببطل) أو لم يصح
 خاصته، أو ما انت دلت، لأن حمل ذمة أخرى لا يقوم مقام حمل هذه الذمة، وقد
 بدلت من لم تكن بتسليمه هذه الأجر بأعقابها حيث يصح، لا يمكن استيفاءه من
 الكفيل، لأن تسليمه أنه به على صفة من كان ظفله يمكن حال وجوب التسليم على
 الكفيل، وهو نظير ما لو لم يكن نفس تسليمه من طباعه أن الكفاية صحيحة، لأن تسليم
 صفة على أي صفة ما ذكر من جهة الكفيل، كذا هو

١٣٩٧ - ورد استأجر داراً ليسكنها، وأوجت به رجلاً، وكفل رجل مأثوراً،
 بشرائه وبالسكنى، فهو باطل، لأن السكنى والزرعة غير مضمون على المأجر، لأنه
 حمل الاستأجر، إنما عيب تسليم المأجر والأرض والكفاية ما حصلت به، وقد ذكرنا أن
 الكفاية بما ليس بمضمون على الأصل لا يصح

وقال أنه صححه رحمه الله، إن حمل المأجر الأجر، وكفل له رجل مأثوراً،
 استعفى الأجر، فالكفاية جائزه، لأنها تصيب إلى سبب الوجوب، فإن اتحد

الاجاره مع شرط عدم رد الاجر، کل شرط باطل است، بکذا لا بد من شرط اخی
الاجاره، لاجب و سبب، لان ملکیه شرط واجب بر من یساقطه، و ان من کنه
مستوفیاً و الاجاره لا یوجب ردها، انما اقله بالضرر، و رد، و جمع بالمال

فصل الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الأجر والمستأجر وفي لدعوى والخصومات وإقامة الميثان

هذا الفصل سمين على أنواع يرجع منه في الاختلاف الواقع بين الشاهد وبين
الأجر. وفي الاختلاف الواقع بين الآخر والمستأجر في القدر وفي المبدأ

١٢٩٢٨ - فمن محمد رحمه الله ، وإذا اختلف الشاهدان في مقدار الأجر ، فهو
على وجهين ، إذا كانت الخصة التي التقضت بالمدعي ، من نوع هذه الاختلاف قبل الشهادة
المعصية عليه ، فاشهد به بطلان ، سواء كان المدعي يدعي أقل أم ليس ، أو يدعي أكثر المائتين ،
وإذا كانت الخصة إلى الخصم ، فمدعي دون المصدق ، بأن وقع هذه الاختلاف بعد استبصار
الخصم عليه ، أو كان المدعي يدعي أقل المائتين لا تحصل شهادة مقدم بالأجر ، وفي
كل يدعي أكثر ، فإن من الشاهد على الأقل بقا بأن يشهد أحدهما بالحق
وعليه مائة ، والآخر بألف ، والمدعي يقدم الألف والخصم مائة ، فمن الشهادة على
الأقل بالإجماع ، وإن لم يثبت بقاء شاهد أحدهما بالألف ، والآخر بالدين ، والمدعي
يدعي الألف لا تثبت الشهادة عند أي حجة ورحمة الله تعالى ، وعند من قيل على
الأقل

، هو مضرب فدين ، من أجل ادعى إليه طلق امرأته بمائة مائة ، وأقام على ذلك
شاهدين ، فشهد أحدهما أنه طلقها وأنه وشهد الآخر أنه منقحب بالدين ، وإن كان الزوج
يدعي الألف ، لا يثبت الشهادة جملة ، وإن كان يدعي الألف ، فكيف عند أي حجة
رحمة الله ، لأن مروج مبرور يدعي الطلاق ، بقي المدعي من حجه في إثبات المائة ، ومن
يدعي إلى المدعي ، هو الذي يثبت الثاني ، حتى لو كان المدعي من جانب المدعى
واختلف الشاهدان سبي بحر ، فلما لا تحصل الشهادة على كل حال ، لأنها لا تعرف
بإيقاع الطلاق ، لدخولها في حيزها إلى إثبات العقد ، ولعمد بالمدعي غير العقد بأنفس

والخبرية تألف ترومهم في السرى لأرببة التمتع تمتع على السبب لألف، وفيه ثبت له
بغير السرى، فلا معنى لغيرها، فثبتت في المشتري، وقد أثبت سر، خديعة والتعدد
بذلك ترومهم

وبغير مسألة الدية من بيع أن يقول ليتاح بيع تمتع حد عند بيعه ديناراً
وقال المشتري: شريبت من حد، اتعد، وهذه الجارية بألف، وأما جميع السبب، فثبت
مضى بالعدد والحد، بحسب دينار وبحسب مائة

وإذا كان المهر حر، إنما اجبرته أن يذهب إلى حد الموضع، وهذا التراكب، لا، بل
أمرني للدية، وحادث الموضع، فهلك الدية، فإنه يصح لأن الإذن إنما يستلزم
جهة المهر، فيجوز العرف فيه في مقدار ذلك، وقد أنكر لأدب معارضة الموضع السرى
ذكره، فحصل رده بغير عدد، لا، لاجر عنه، لأن صاحب الدية بدعي هل أحرأ،
وهو ينكر، فيكون المهر بوجه

١٣٩٣٠ - ويركب رجل دابة إلى بعدد، فمات الركب، فماتت الدابة، وهذا
الدية، اجرت من بكم، فأنكر، فلو التراكب، ولا ضمان عليه، لأن ملك الدابة من
ركوبها، لأنها اتعد في الركوب كان بالإذن

٢٩٢١ - في بؤروسه من أبي يوسف رحمه الله رجل دفع ثوباً إلى خياطة
ثم قال رب الثوب أعطت الثوب على أن أحره درهم، وقال الخياط: لم أسم أي
أجره فاقول رب الثوب، وإن قال رب الثوب، لم أسم من أجره، وقد اتعد على
سبيل الأجر، فإن خيانه سبب في دونهما، فإنه يحلف رب الثوب، وإن أجز ماله
لأن لا خلاف على هذا الوجه أن يقع إنكاره بين القسم وبين آخر مثل غشوة، فالحياط
في المسألة يدعي رده، ورب الثوب ينكر، فالقول قول المذكر مع يمينه، ثم إذا حلف
رب الثوب بغير يمين، لا، لآخر لئلا يفتقهما على الشرط الذي يقره، فلهما التمس في حق
تقوم التمتع بأجر مثل

١٣٩٣٢ - وفيه، أناس ساءوا عن أبي يوسف رحمه الله رجل اتبع على
غيره أن يشتري منه الدار من هذا المدة، إحدى عشر شهراً، درهم، وسهراً، تسعة،
وأقام على ذلك، وأقام رب الدار أنه أجزأه به بغيره، قال: يزعمه

رب الدار، لأنه يدعى الفصل

وعنه يفتى رجل في سنة التي استأجرت هذه الدار من هذا الرجل شهرين بعشرة دراهم، وقدم رب الدار في جرمها منه شهرًا بعشرة دراهم، فأتى قبل به رب الدار على الآخر، فأجعله شهرًا بعشرة، وأحفل استأجر في الشهر الذي ضميه دراهم

قال همام: سألت ابنه سب رحمه الله عن رجل في بده دار سكنه شهرًا، فقام رجلان كل واحد منهما بين شأنا غيره آخرها منه، وهو حر من حب هذا الشهر بعبه بعشرة دراهم، والسي في بده الدار يسكنه وعواضه، قال أبو يوسف رحمه الله: قل: يومئذ لا يبرئ من هذا، ولكن واحد منهما حصة دراهم استأجرًا، والآخر من أن يكون لكن واحد عشرة دراهم

١٢٩٢٢ - رجل في سنة به جرم بينه خلا من هذا، فبشعه دراهم ثلاثة أشهر، كل شهر ثلاثة دراهم، وأقام يده في عليه بيه في استأجر هذا البيت من هذا ثلاثة دراهم ثلاثة دراهم كل شهر يدهم، قال: عليه ثلاثة أشهر مائة درهم، والثلاثة أشهر ثلاثة دراهم

١٢٩٢٤ - قال محمد رحمه الله في: أن يعمل ولو أن رجلاً اسمه ثوباً إلى صاع بصمعه حمر في بدهم، فاعلمه، ثم احتلفا في آخر بعد الفرج من العمل، فقال الصاع: غنمه درهم، وفاد رب الثوب: يا عفتي، فإني ما غنم عليه صلب، فإني غنمت بهما به بواحد بيه الصاع: لأد اصبغ بيته ثوباً، وإن لم يتم لأحلفه مائة درهم، أنه يحكم فيه ما أراد الصاع فيه، فحلف ثوباً من مائة قيمة الصاع، فلو كانت الصاع درهمًا أو أكثر، فقل قول قول الصاع مع بيه مائة ما صمعه بلمعني، وإن كانت بيه مائة ما صمغ ثوباً، أو أقل، والمهون مائة مائة، والثوب مع بيه مائة مائة مائة درهمًا

ثوباً من هذا وبن، فإني إذا خلفه في مقدار مائة من مال بيه ثوباً، ولا يحكم حصة المبيع حتى جعل الثوب قول في يشهد أنه قيمة المبيع، وهذا لا يحكم حصة ما رد الصاع فيه، ووجه عرف بيه أن تحكم فيه فليس لا تعد سرعة في ع العرف، لأن ثوباً فحكم بيه أن يجعل في حب الثوب مائة مائة عليه حال عرفة ثوباً، في مائة البش

فذكرنا أن الأفعال تصبح مبدئية من حيث مجموع هي صاحب المبدأ حصص صغير
نفسه وهي جبهه ما ردت النسخ فيه ، فجعل ذلك موجب للعقد حال احداثها في مقدار
الأجر كليهما معاً على ذلك ، إلا أنه صاحب المبدأ ادعى انبراء عن ذلك ، وأنكر
النسخ ، والنسخ ادعى رده نصف دوهم . وصاحب النوب أنكر ، وبو كذا فذلك
يختلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ، فإن كان رد الموقوف يجب سداده ، كما هي
مع العين بعد ، فذلك إذا انعقد الميراث ، فكذلك إذا انعقد الميراث ، إذا حضر مائة من
النسب . والنازع ادعى على بشر مائة خمس مائة على الأثر . وأنكر ميري . ولو
كان كذلك فخالف وراد ، وإن كان رد الموقوف عليه متعذر ، فكذلك هذا بخلاف ما إذا
كان يشهد لأحدهما ، فإنه لا يثبت الأثر ، لأننا نحن ، في هذه الميراث مائة خمس
كلهما معاً ، لأن العقد بذلك ، إلا أن لدى دعوى انعقاد في فيه النسخ بعد ذلك
بعض التزاد من ذلك ، المقدر ، ودعى التزاد عن ذلك ، وبو كذا كذا ، لا يثبت ، أما
هذا بخلافه ، ثم ادعى حلف به بسبب الزيادة التي لوجه الفسخ ، ولا يثبت التزاد التي
ادعاه صاحب العقد ، لا يجب انعقاد نصفه ، لأن مخرج العقد في هذه الحالة
كلهما معاً ، من ذلك ، وكان الموقوف فيه كالموقوف في مسألة النسخ ، إذا اختلف الأمر على
في مقدار النسب ، أما حال ألف أو ألف ، فإنه يحكم بهر لك عند أبي حنيفة رحمه الله ،
لأن النسخ موجب معهود ، مع شكناح بغيره ، وهو مبرر مثل ، فجعل ذلك
موجب العقد ، حال احداثها من مقدار التزاد ، كأنهم معاً على ذلك ، إلا أن ميري أنكر في
كل ما يشهد له ، فإنه راجع بدعي ، لأنك يدعى البراءة من ذلك ، ولم أنه ينكر ، وإن كان
يشهد لمروج ، والمرة يدعى زيادة ألف على ذلك ، وأنزوح ينكر ، وإن كان لا يشهد
لوجه ميري ، فإن كان ألف ، وخمس مائة ، فكلهما يثبتان ، لأننا نحن ألف وخمس مائة
موجب العقد ، كأنهم معاً على ذلك ، إلا أن تزوج ادعى اليه ، عن خمس مائة ، والمرة
تنكر . والمرة تدعى زيادة خمس مائة على ذلك ، وأنزوح ينكر ، فبذلك كل واحد
مسا على دعوى صاحبه ، وإن كان الفسخ معذوراً ، فذلك هو

وكذلك إذا كان الصبر في عصرنا، فهو مثل المصنوع لأنه باهت باهت في القلوب.

١٦٠) ویرقی، عدلیہ طبیبہ و محمد - محمد شاہ

(٢٤) هكذا في ط، د، هـ ف وكان في الأصل والقرآن في نسخة ١٢٧. ٢٤

[illegible][illegible]

• كما برز في الأبحاث في مقدار الأثر الاجتماعي للبرامج في
تحسين حياة المدمنين، كاستخدام العلاج النفسي، وخصوصاً
في حالات المدمنين الذين يعانون من مشاكل نفسية، كالتفكير

[illegible]

ما عرفت انما لا نعلم ان هذا هو الحق في نفسه بل انما نعلم ان هذا هو الحق في نفسه

يشبه أحد من العبد بر عبد أبي حبيشه رحمه الله لا يجب ذلك العمل لأنه غير ممكن، ولا رد عليه، لأن محرم العمل لا يقتضيه غير عمله، وهذا يصير بغير عتد من جليها، ولهذا لم يجب التمسك، وقد لم يجب التمسك بهذا العمل، بل رتب الثواب لأنه يمكن الأجر، وتقوم عمله

وكان الأجواب في هذه مسائله عند أبي حبيشه رحمه الله في جواب عدد. فكان فيما ذكر اختلاف في منع العبد في مسأله غسل والمصارفة، وأنه لا يستعمل من خدمهم جميعاً، واعتد بها يتعاملان، من غير خدم يجب على رب الثوب فيه، وإذا أصبح فيه عيبه اختلاف ثمره، وهو إما إذا عتد منه، فيستألف عنه، كما في شرح الأصول، وإلا فلا عند الكل.

١٢٩٣٥ - وهو راجعاً لاختلاف هو والقصير في أجر ثوب. فكان الاختلاف عمله برهم درهم، بل قال رب الثوب عمله بغيره، فهذا على وجهين، إذا لم يعمل في مغل أو أجر عن السروع في العمل، أو بعد انقراض من العمل، فإن اختلافه في مغل أو أجر قبل السروع في العمل، أو بما يتعاملان بغيره، وهكذا إذا عتد من مغل أو أجره من بيع، فإنه يبيع بغيره، فبصرفه ثوب، لأنه لم يصب العمل منه في نفسه في الإجارة، كما في بيع العبد، وفي بيع العبد لو اختلف في مقدار السد حالاً أو كان التمسك يتعاملان بغيره، فكذلك هذا

١٢٩٣٦ - وأما رد خدمه في عتد الأجر على ثوبه من غير، ذكر أن القبول قول رب الثوب مع يمينه، ولم يحكم له بمدة ما لا يرد المصارفة، أو في بيعه وأوبى، فإنه الصالح إذا عتده بغيره، وعمران، ثم اختلف في مقدار الأجر، فمنه يعتبر بمدة سارده للبيع

ووجه الفرق بينهما أن محكم قيمة ما زاد يصح فيه حال اختلافه في مقدار الأجر ممكن، لأن لا يضمن هذا البيع ثوبه موجب مغل أو من صاحب الثوب لو حصل من غير عتد، وهذا فيه ما زاد البيع فيه، فيجعل ذلك من حب العبد حال عدم بيعها في نفسه، كأنه يصدق على ذلك، ثم ادعى أحدهما بغيره، وما إلى زيادة أو نقصان،

وليس لأهل المال المهره بثوب غير موجب معلوم لو حصل به غير عقد، لأن من قصر ثوبه
بإحدى غير عقد، فإنه لا ضمان له في ثوبه، له ضمان من غير حال الفصل ٢١ ولا
يشكك، لأن المصل يتوبه مجرد عمل، ومجرد العمل لا يتبوع من غير عقد، ولا شبه
عقد، وإن قصر قال المصل من يبايع البيعة وغيره، فكذلك أيضاً، لأن ما اتصل بثوبه
ليس به مال مالم، لا من حال ولا من التمسك، أما في الحال فلا إشكال، لأن العمل
بالثوب أو مال لا غير مال

وكذلك في الثاني إذا اتصل من الثوب ما حصل من يبايع بيعة وغيره بالفصل،
لا يكون للمصل من في يده مالا مضموناً، وإذا لم يكن المصل بالثوب على مال مالم،
وإنما هو أثر مال لا غير، لم يوجب على صاحب الثوب شيء من حصول به غير عقد،
بالحال المصل، لا من المصل، ولا من المصل، ولا من المصل، ولا من المصل

ألا ترى أنه من حصل من الثوب كان مالا مضموناً، لأنه مصلح بماله "ثوب
آخر - وعين المال المضمون من غير عقد، ولا من عقد، وإن لم يكن مضموناً، موجب
مضمون على صاحب المصل، لو حصل به غير عقد، لم يكن له يحصل ذلك موجب العقد
حال اختلافهما في مقدار المسمى، حتى يجعل كأنهما اتفقا، ثم ادعى أحدهما ما
يضمونهما إلى ربه، أو يضمنه، وإذا لم يكن إيجاب شيء واحد سوى مسمى موجب
العقد، وجب اعتبار اختلافهما في المسمى، والاختلاف متى وقع في مسمى المسمى حال
ما لا يمكن قسم العقد، فإنه يحصل القول قوله للذكر بزيادة عبد بن حيفه وأبي يوسف
رحمهما الله، ولا يتحالان كما في بيع العبد

فأما على قول محمد رحمه الله هل يتحالان؟ لم يذكره في الكتاب، ومصلحة
رحمهما الله في ذلك مستعرب، فمن مضايقتهم الله من قال يتحالان على قول
محمد رحمه الله على سمة العمل، وهو أجبر للكل، وما ذكر في الكتاب قوله أبي حيفه
"أبي يوسف رحمه الله

ومهم من يفرق على قوله محمد رحمه الله لا يتحالان في باب الإجارة بعد
الفرع من العمل وطاهر ما ذكر في الكتاب يدل على هذا، فإنه لم يذكر خلافاً وإنما

خليفة علي بن ابي طالب في مكة محمد بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب
بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

نوع آخر

١٣٤٣٨ - قال إله، خدع الخياط وروى الثوب، فقال رب الثوب: أمرتك أن تصبغني ماء، وقال الخياط: أمرتني أن تغطيه قصب، فلو لم يور رب الثوب: لأن الإله أمر قلبه بصبغه، فكان العزل فوقه مما أتى به، قال الخياط حسد، وقال يبي يبي يبي ورحمة الله. الثوب هو: أحب ما، ولا يحسد عليه، لأحببت اتفق علي (أول في النص)، فرب الثوب يدعي عليه ثقله بعبدة وتكلمة، ولعلو ورحوب حيدان عنه، وهو يحكر

وإنما معنى التوسل بـ «رب الثوب» في الإلهاء، وإن دعا نفسه، لأنه ما اقتصر
بحصول الإلهاء على ذلك، انوصف. ولما فكر الإلهاء أصلاً كان اللبس بوجهه، وإذا فكر
الإلهاء إلا يصعب فكركه فكذلك، فهذا اسم يوحد على الوصف الملقى أنه، بحيث
الضمك عليه

قال، فإن شاء رب الثوب أخذ، وأعطاه أجره، لأنه امتس الأمر إلى أصل ما
أقره، وهو التمتع والخبثه، ولكن قد تغير الموضوع، لكأن نصاب الثوب الرضاه به،
وقال بعض أصحاب رحمه الله، بأن حمله القميص والقب نفع عني وجه واحد، وإذا
تختلف الأعراس، فمداحه يعود عليه مع القميص، ويؤهلوا، يؤلفه سرائر
ثم يسميه، لأجره، لأن نفع غير من الصلة، فلا يوجد المعقود عيب، فقلوا، والرواية
مختلفة هذا، فإنه يرى عن محمد، رحمه الله أنه لو نفع ثوب إلى رجل بغيره به طناه،
فصره كورا، فإن به، فيه مثل له، وإن شاء أخذ، وأعطاه أجره، عمل به عمل، فكأن
في السراويل يجب أن تكون كذلك، وإنما يوجد أجره، لأن العمل بغيره
بأمره إلا على وجه مخصوصة، فأنتم يسألونه عن ذلك، أجابهم النبي، ولا
يجوز للمنى

٢٩٢٩ - روى عن أبي يوسف رحمه الله: إذا أمره أن يزوج فزوجته له بالجوهر.
 فزوج، فقال الأمر: مريض بمسرحه، فالحق قول الأمر مع يمينه، وهذا قول أبي
 حنيفة رحمه الله، وكذا يروى: أن يقيم شيئا من جسده، أو يهبط كرامة عليه، فإن الأمر

من قبله يستعاد ، فكان القول ثوب

١٣٩٤٠- قال : ولو أعطى مائة ثوباً السبيحة ، ثم عتبت ، فقال رب الثوب
أمرت أن تصبغ بالعصير ، وفار الصباغ ، فأتى عيرك ، فالتفت فوجد رب الثوب ، لا فكرنا
أد الأمر من قبله يستعاد ، قال : فمد يده إلى مائة ثوباً جند عليه فطأ ، وأمره أن يزد
من عنده مائة ثوب ، فجاء ، وقد بدت عشرين إنشاً ، فقال صاحب الثوب : دفعت إليك
خمسة عشر إنشاً ، وأمرت أن تزيد عليه عشرة أساتير ، فمد يده لا حمص ، ودخل
الثلث ، دفعت إلى عشرة ، وأمرني أن أزيد عشرة ، وقد دت ، فالتفت فوجد رب الثوب ، لا فكرنا
وعلى صاحب الثوب : أن يدفع إليه عشرة أساتير من ثوبه ، لأن صاحب الثوب ، قد أتاه
يحاققه ، لكنه يدعي أنه دفع إليه خمسة عشر إنشاً ، فكان القول ثوب البعاد في مقدور
فاقضى ، فتوفي العسر زيادة ، فبصمها صاحب الثوب

ولو احتقد فيما أمر به أيها ، فقال صاحب الثوب : دفع إليك خمسة عشر ،
وأمرت أن تزيد خمسة عشر ، وقال الثلث : دفعت إلى عشرة ، وأمرني أن أزيد عشرة
مزدت ، فقال صاحب الثوب : لا خيار ، إن شاء صلفه ودفع إلى عشرة أساتير ، إن شاء أحد
قبحه ثوبه ، وحمل عشرة أساتير ، وكان الثوب للثوب ، لأن صاحب الثوب يدعي
الخلاص ، فكان القول قوله حسب أمره ، والتفت فوجد البعاد في مقدور ، ما يقضي - والله
أعلم بالصواب -

نوع آخر

١٣٩٤١- قال : زبر دمع إلى حياط ثوباً لمطعمه كبد ، ودفع إليه البطانة والقطر ،
فجاء به ، فقال رب الثوب : البدنة ليست ببطانة ، فالتفت فوجد رب الثوب ، طلب طمع به شه
مطامته ، لأن البطانة أمارة في مد ، أو مضمون عليه ، وإليه كان كان القور بوجه ، قال -
وسمى رب الثوب أن يذهب البطانة ويذهبها ، لأنها لا كانت بعده ، حتى يذهبها ، وإن
كانت غير حاققة دمع إليه طلب طمد بدل مطامته ، فيحل له القليبي

١٣٩٤٢- قال : وكنت لو أعطى حملاً لا يحمل من موضع إلى موضع ، ثم
احتقد ، فقال رب النخ ، جس هذا ساعي ، وقال الحماط : هذا مساعد ، فالتفت فوجد

[illegible]

فأما إذا كانا من غيري محتاجين، فأخذت حذو شحير، وقد رمت طعامي فلا طعم لي
عطش، لم يجد له إلا حرجي بصدقه وبأجله، لأنه إذا أخذ الحرج مني ألقىني تلك لن
أأخذ من حرج من طعامه، لأن الحرج قد نزلت، فإذا حرج مني ألقىني
لحمه، حرج مني ألقىني فلا سمح من يأخذ إلا حرجي، ألقىني، حرجي بصدقه لا
يحق عنه الآخر، والله أعلم بالصواب.

مؤخر

[illegible][illegible]

عن العبد، فحصر ذلك إمراراً بالحياء، ولا تقبل بينه الإجازة على ذلك، لأنه مقتضى في الدعوى، فإن كان عبداً، فالقول قول المردود عليه قيداً واستحساناً، كما في بيع العبد، وقد ذكرنا الفرق بين الأمرين في كتاب البيع، فلا بعد ذكره.

١٢٩٤٤: ولو استأجر فاسي^{١٢} من رجل بيتاً، فباع فيه رباً، ثم حرم منه، واختلعا لم يمت فيه من الزوف وثب عليه عقاب رب البيت^{١٣} كان هذا في بيتي حريم استأجرته، وقال مستأجر^{١٤} لا، بل فناء حديثه، قال القيس أن يكون القول قول رب الدار مع يمينه لأنه نفع الأرض والسب، لكونه معه الأقبية مركباً بالأرض والبناء، والأرض لرب الدار، فكذلك ما كان تبعاً للبناء. والأرض يكون به، ألا ترى أنهم لو احتلوا في حطب السقف، أو في الباب المركب، أو في العلو، كان القول قول رب الدار مع يمينه، فكذلك هنا، في استحسان القول قول المستأجر، وحده أن العرف يمتد بين الناس أن المستأجر هو الذي يحدث هذه الأقبية، فكذلك العرف ماضياً للمستأجر، فيكون القول قوله.

فإن قيل: إن كان العرف شاهداً للمستأجر، فالسبب في التركيب شاهد لرب الدار لأنه له، فلم يمت شاهد المستأجر لولي من شاهد رب الدار^{١٥}.

والجواب عنه أن يقال: بأن التركيب محصل من أن يكون من المستأجر ومن أن يكون من صاحب الدار، لأن كل واحد منهما يحدث ذلك، وله بعد^{١٦}، فلهذا استويا في التركيب، ثم ترجع أحداث من المستأجر بدلالة العرف، فصار شاهد المستأجر أولى من هذا الوجه، وهكذا أبواب في الطحان وسائر الصناعات إذا اختلفا فيما يحدث الصانع في العرف والمادة بدون الأجر، فالمسألة على القياس والاستحسان.

والخلاصة في حسن هذه المسائل: إن كل شيء يحدثه المستأجر عادة فالحاجة إليه، فالقول قول المستأجر، ولو اختلف رب الدار، والمستأجر في بناء من بناء الدار غير ما ذكرنا، أو في باب، أو في حلبة أدخلها في السقف، فقال رب الدار أن اجرتك، وهذا قولها، وقال المستأجر: بل أنا أحدثت، فإن القول في هذا قول رب الدار مع يمينه لأنه

(١٢) قيس، يفتل.

(١٣) وفيه كلامه كتاب عدد كلاماً صحيحاً.

معظم الناس في هذه البلاد لا يعرفون الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وآله ولا دينه ولا ما جاء به من الهدى والرحمة والبركات. ولا يعرفون ما لهم من نعم الله تعالى عليهم ولا ما لهم من حقوق الله تعالى عليهم. ولا يعرفون ما لهم من فرائض الله تعالى عليهم ولا ما لهم من عقوبات الله تعالى عليهم. ولا يعرفون ما لهم من نعم الله تعالى عليهم ولا ما لهم من حقوق الله تعالى عليهم. ولا يعرفون ما لهم من فرائض الله تعالى عليهم ولا ما لهم من عقوبات الله تعالى عليهم.

[illegible]

١٣٩٦ هـ - ١٤٠٠ هـ : في هذه السنة توفي الشيخ العلامة الفقيه الميرزا محمد باقر الخراساني في شهر ربيع الثاني سنة ١٣٩٦ هـ في مدينة مشهد. ودفن في القبر المعروف بقبره في مدينة مشهد. ودفن في القبر المعروف بقبره في مدينة مشهد.

[illegible]

دعای ائمه: اے محمد رسول اللہ! میں نے تجھ کو اپنے رب سے پہلے ہی پہچان لیا تھا۔
 خاتم النبیین ہے، اے اللہ! میں نے تجھ کو پہلے ہی پہچان لیا تھا۔
 یہ دعایں بھی بہت ہیں۔

[illegible]

فلما دعا إياها - كما سمعته - أتت من حلق في بيت عن باب الصلعة، فدخل

مع يمينه؛ لأن الآخر ادعى عبداً مبيعاً، الآخر وكوب، فدار مبيعاً له، والساكن أنكر
 الأمرين جميعاً، فيكره القول بيمينه في الآخر؛ لأن ينكر رجوع الآخر في دمه
 وفي المدة؛ لأن الدار في يده، فإن قال الساكن: الدار نعلان وكنتي بالمعيار عليها،
 فالقول بولد الساكن، ويكون حصصاً للمطعمي؛ لأنه ادعى عليه الآخر وكوب الدار مبيعاً
 له، والسنأجر أنكر الآخر، فكان القول بولده؛ وادعى أن يده في الدار بدعوى حريته
 عن حصة خصومه في الدار، فلا يندفع عنه الخصومة بمجرد قوله: إن يده في الدار يده
 غيره، ما لم يسم السعي ما ادعى عبداً.

وإن قال سنأجر: إنك وهبني المثل، فلا أجر لك، وإن أجز بل تحريرك،
 فالقول بولد الآخر في الآخر؛ لأن صاحب المثل يدعى عليه الآخر، والسنأجر ينكره،
 وفي الدار القول بولد صاحب المثل؛ لأن للسنأجر امر كوبة الدار ملكاً له، وادعى
 أنتمت من جهته، وأنكر صاحب المثل، فيكون القول بولد

وإن اتفق جميعاً اليه، يؤخذ بيمينه الموهوب له؛ لأن بعض كان الأمرين كانا عمل
 كانه أجر منه، ثم رغب له بعد العقد، ونحو كان كذلك ثبت أهمية، ولم يكن عليه أجر،
 فكذلك هذا، محال ما إذا ادعى الساكن المأجورة، وصاحب المثل يدعى الإجزاء، وأما
 جميعاً اليه، فإن اليه هناك بينة صاحب المثل، وفي خصمه لا قول، لأننا بعض كان
 الأمرين كان أجر منه، ثم عذر ما بعد الإحالة، إلا أن الإجزاء لا ترتفع بالإجزاء، وترفع
 بالهبة.

وهذا كله رد، ثم يكن أمر الساكن بأصل الكراء، وأما إذا أقر بأصل الكراء، ثم ادعى
 الهبة أو التعمرية، فإنه لا يصدق، وعليه الآخر إلا أن يضم إليه لأن الإجزاء تثبت بإقراره
 والهبة والتعمرية ثم تثبت بمجرد دعواه إلا أن يضم إليه على الهبة، تحتد لا أجر عليه؛
 لأن الهبة تثبت بيمينه.

والسنأجر خبر الرواية إن لم يكن وفي السنأجر اعتبار البيع بالقيمة ببيع معين،
 فإن اختصها، مما صاحب الدار؛ قد كنت رأيت، وقال السنأجر: لم أَر، فالقول بولده.
 لأنه متمسك بالأصل، فبعدم الرواية نفس، فهذا حلف أنه لم يره بردها إلا أن يقوم
 به لأنه فلو رده.

[illegible][illegible]

وَيُؤَادُّ جَرْمَانًا ۖ هَـٰذَا جَرْمٌ مِّمَّا تُكْتَسِبُ الْجَرْمَانُ مِنَ الَّذِينَ يُكْفَرُونَ ۚ إِنَّهُمْ يَحْتَسِبُونَ أَنَّهُمْ لَغَيْرُ اللَّهِ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ السَّيِّئُونَ ۚ

(۱۳۹۵) - رحمن بکاری بیٹا، درآہلی ڈبک ٹو، دھوا، ص ۱۱۱، ۱۱۲

“فصاح - وقد مضى السهر جاز - لم يزل يطلعه الأجر - فبدأ - جاز - ثم أقبل على
مخبرته - وقال الأجر - بل لا بد من عني فخرجت - وبسكنت - ولا يهبط إليهم إلا بهرير من الفصح
الذي دفع به ليدخل - كان مفتاحاً بلاجم هذا العلق ” - وبذلك فتح الباب به - فالتفول فوق
زيب القدر - ولا يهبط - ... أمر من قوله - ثم أقبل على مخبرته - كان في دفع من الفصح
مفتاحاً لا بلاجم العلق ” - ولا يمكن فتح الباب به - فالتفول فوق بهرير - وإلا أقبل جميعاً
التي - فليس به - وإن كان الفصح مفتاحاً لا بلاجم العلق - لأنه لا غيره لتحكم
الخلق من حاضره - فبالله - كما في مسألة الفلاحون - لو أنهم استأجروا - أو الماء كان
مستقظاً فيما مضى - فبه بعض الناس - وإن كان حاراً - فحدث هذا

عَلَيْهِمْ سَلَامٌ لَا يَأْتِيهِمُ الْمَوْتُ فِيكَ حِينٌ يَشَاءُ اللَّهُ يُفْعَلُ مَا تَشَاءُ

المعروف

فلما ادى بعض سبه عم انه كان يظفر انا كان رب خاف يدهم انه كان يلاجم
لعنوا، ولكن صرنا مستأجر بعزل لا يلزمكم ملائمتهم الاصل، عيسى آية
على ما يدعيه رب ثابت و به اجماع المصنفين

سورة الفاتحة

١٣٩٥٣- إذا سافر الرجل من آخر حصاة مكة معبرة ثم حنطه في قعر الحميم
ثم ألتصق به أو لم يتصق به من غير أن يغتسل، هل يجب عليه إحداهما لأنه مر به في ماء
ولا عرفه في ذلك المسافر بعد ذلك. خلافاً للأحرار لأن العرف به المستأجر
هو أن يغتسل في ذلك المكان في الموضعين جميعاً العرف

١٣٩٥: يلزم الفصل من الإحارة. وفي المحكم من كتبهم وسره من كتبهم فضل
 من المحكم المسمى به ، و قد استأجر من يري ، ولنا فيه ، فالعرب من المتأخرين : يا

(11) رشاد علي الأحمد، خطابه في الأسبوع

(١١) در کتاب فی الجبل و...

(۴) در حال حاضر (۱۳۸۵) ۴۴۴

(٢) حكاية في الأثر - من الأسفل إلى الأعلى

لم يعرف كونه ناسيا في يد صاحبه الخياط على ما صرح به هذا الباب الرمادي ، فإن كان الخياط من أهل الساحر ، وكان معرفته بذلك ، فقلبه ان يفتنه ، لانه صار مستعزلا في حقيقته ، ولم يفكر ثم ، في غير بعض من : من النساء ، فيكون عيني هذا ، أحمر بدمعه ، كذا لو كان مستعزلا في حقيقته ، فإن محمداً لم يكن من علمه ، فيقول لونه ، لأن صاحبه الخياط يدفع عنه مضيق هذا الحجاب ، وهو ينكره ، ولأنه يدعي بدمعه ، أن يكون هو في طاحونه ، والماسح ينكر لأن السيد عبد النبي ، فيكون القول قوله

نوع آخر:

[illegible]

وكماء في مسألة رحي: إذا قطع رحيه بغيره في مكانه، يذبح
بحكم الحائض، كما في بدء رحيه، فالقول بان رحيه يذبح
غيرها فالقول بان رحيه يذبح الحائض يذبحها، وبضمها
هو هو، والضم على ضمها، فذكر الحائض على ضمها، وبضمها
كما أن ثبت الإحسان مع به، وبضمها، فقد أمرها من الضمان، ثم يكون العمل
هو ما يجب الحائض، لأن ما حرر يعني ضمان التسليم بعدد واحد النساء، ويجب
الحائض يذبح، يكون المهر من ما يجب الحائض، فذبحه أصم ما يجب.

موت الخمر

[illegible]

وإن أنتم جديدين إليه، فإن من حبيبه وحميه الله به، ولا ينقص من إيمانه
شئ من غير ما ذهب، وهو مؤيد، من حبه الله، ثم جمع وقال ينقص من إيمانه بحسرة
في حبه وجهه من أول الأمر، يوسف وسعد، حميهما الله، ثم جاء له الأول من أن كل واحد
سبباً إلى شيء، غير ما ذهب إليه، صاحب الأول من عند أبي المصنف رحمه الله،
والآخر حميه، فيجب للعلماء بعد الله في إشتغال عشرة به صاحب الأول،
ثم في شئ آخر من إشتغاله، إلى ما لا يحصى من حبه الله، وأما ما ذهب
إليه من أن ينقص من إيمانه، فهو غير ما ذهب إليه من عند الله.

[illegible][illegible]

مع ثبوت وجوده رحمه الله لا يحتاج إلى التوصل بين هذه وبين السلام لأن التسليم
عنده أنه يعنى بعد واحد ممكن ، ومن أمكن القضاء بعد واحد ، فأما محمد رحمه
الله يحتاج إلى الفرق ، ووجه الفرق أنه اعاقب بعض بعض من ادعى القضاء بعد واحد ، فهذا
القضاء بعد واحد ممكن ، لأن سداع حكم العيب ، متى صار مستبعد بعد لا يمكن أن
يجب مستحق بعد آخر ، ومنازع هذه الداية إلى القضاء بعد واحد مستحق بعد ، فلا يمكن أن
يجب مستحق بعد آخر ، ومن القضاء بالعقوب منها

هو في باب السلام فراس فأن لم السلام فيه من رمضان الدين بدمه، وفي اللغة
 صه - فذكر الخليفة بالعدد فيمكن - فذهب إليها عمل باليسر

١٣٩٥٧ - واد استحر من احمر قلعة، وفتحها إليه باسم سرح ولاخيم، وقال:
اقتربتم مني، وسم اكرت سرح ولاخيم، وقال للمسكري امسكوا سرح ولاخيم
كان يقول قوس صاحب يداه انه لو اتاكم الا حاره اصحابكم، كان يقول قوله، فكانوا
يأمنون باخبره الدابة، ويذكر (حدره السرح) والاشكاف، وهذا بخلاف مسأله الأولى، قائم
ثمة، يجره، وب قال لا يجره

ووجه القدر في سببها ، هي المسألة الأولى اختلاف في بلد المعهود عنه ، ولا اختلاف في محل المعهود عليه بوجه التحاليف ، فأما في مسائلهم ثم يختلف في بلد المعهود عليه ، ولا في المعهود عليه ، بل يختلف في نوع من توابع المعهود عليه ، فكان منزله من لو احتلفا في يوم المعهود في شرط مسجونه ، وشبه لا يتحالفان ؛ لأن الشرط عام ، فكما هنا

١٢٩٥٨ وند نگاری از جلی ثلاث قوت من بعد لود، إلى مدينة الري بأخيه جاجا،
 نائب الإيجرة جائزاً، لأن مضمونه عليه منقوض، والراجح منقوض، لعدم الإيجارة، وإنما
 شروط مدينة الري، لأنه من سنة خروجه إلى الري، كذا لا يفسح الإيجارة، على ما يذكروه من
 مضمون الرواية، لأنهم لم يسموا على الكتابة، وعلى البرهان، ممن جاور الري
 يسمى رياء، وهي من مدينة الري بمجرى الحال، وكان يجره من استجاره به إلى خواصه، ثم
 يجره لأن تجرب من على أمهر بحيرة، فكذلك هو، ود جازز الإيجرة، فلو أن
 لشكركي باع هذه الدواب من غيره، أو عبد، أو مملوك، أو آخر، أو عازه، أو لود،
 فجاء المشتري، ودعد الدواب في يده، فلو أن يسمي به عن جاجا، هل يقد

پسہ! فہم! علم! جہیں اس کی کوئی حکمت اور غایت، نہ کہ کوئی افکاری
حصر کا۔ فہم نقیل سے عبہ وان کا، بقرئہ اور عامہ، اس میں مساجر قاسم علی
خصم حاصر! لان مساجر مع ثدی فی ہذا الدیابہ مصداق ال ملک فی الدیابہ لان
للمکاری، و لمکاری قمعہم فی ذلك، حیث الملك حکماری فی اندامہ تصادقہم
جسمہ، فان المکاری خصماً للمتحجر، فحقاً بیہ علیہ

یوں چل کھنڈ بھلینے، افکار کی پڑاؤ اجڑھ، ادب سے 'لا کسایدہ' نشت کری، والیہ لا بھیں جس شہر،

فما استسكروا وما اقر بملكه الا انه لم يصح اقراره بحز دي اليد، وإقام
يصح اقراره صدر وجودها الا ان منه وعدده بمقرنه

ونظير هذا ما عالجوه ، فيمن باع من آخر شيئاً ، ثم ادعى سماعه أنه كان مع غيره ،
أولاً ، فإنه لا يصدق فيما امر به ، وثراً ، أن الأول أقام البينة على ما ادعى سمعت بيته ، وإن
كان الناتج مقرر بحدس ، لأن إقراره سبب مقبول حتى لا يري ، فصور وجود إقراره عدمه
يعرفه ، فخصم البينة عدمه ، فكذلك هذا ، وإذنا سمعت به السامع ، وكان الحكم يراه
من غيره إن كان معه غيره ، بأن كان عليه دين فادّعى ، ثم يكنى لمساخ أو سبي على
الدالة ، لأن الإحارة تستفهم من خصم ، ليس حاله الحدس بقضاء ، فاحس على الروايات
كلها ، وبغير قصد ، انقص عن عامه الروايات ، وفي روايه الزهاد لا يستقص ، فإذا
انقضت الإحارة لا يبنى بمسأجر على التلذذ سهل

وإن كان معها بصر حذر، كان المستأجر أحق بما أسأله من مدة إيجاره، كذا
 سبقه على بيع الذي فيه بدنه، كان المستأجر أحق بما أسأله من بعض مدة إيجاره،
 وما يقوله من المكاتب أن البيع مردوده فأولئك إذا فسخ المصري البيع، وذلك لأن
 المستأجر لا كان أحق بالبدن بما أخر قبض المصري، فبغير إذن مدة بصر إلى أن تقضى
 حله بجزءه، وإن شاء فسخ البيع، كما لو اشترى عبدا فأنقض قبضه، ثم أقره
 حتى انقضى مدة الإجارة، يكون البيع جائزا، ولا يكون للمستأجر حق الفسخ ولا أنه
 يوصل إلى حله من غير دفع، وإن كان من غيره، أو أجاز أو وهب، أو عذوق كان
 المستأجر الأول أحق بما أسأله من بصره بجزءه، ثم غير هذه القصرات، ويكوب المطالب

وجمعه شخصاً له ، ولولا بين أسماجر وروى السنجير والمودع

١٣٩٥٩ رجل استأجر دابة من رجل إلى واسط بعشرة دراهم ، وقال للكبرى
للسكرى : مسكر عني علماً يملكه ويبيع الدابة ، وأجره عني ، وأعطاه نعمة يتقرب على
نعمه ، وعلى الدابة من كبر ، الدابة ، كان ذلك حديثاً ، قال أحسن ، فقال المستكرى
للسكرى : أأعطى نفسه ، وعقده الدابة من كبر ، الدابة ، وقد نزلت من لأجر
بذلك القدر ، أنكر صاحب الدابة ستاجر العبد ، فلهون قور صاحب الدابة ، إنه لم
يسأجره ، وعنى ، يسكر عني البية أنه أسأجر العلام ، وإن كان ، مسكرى وكبلا
بالاستعجار ، لأن الوكيل بالأساجر بمرلة الوكيل بالشر .

١٣٩٦٠ - روى قال الوكيل بالشره : تسريت وحدث النعم عندي ، وأقول أن يرجع
سائقين على موكله ، وبه يكن النعم مفعولاً إليه ، وأنكر موكل ، فاقول قول الوكيل مع
بيته ، وعلى الوكيل البية أنه اشترى ، فكذلك ههنا ، فإن أمام البية عني أنه استأجر
العلام بعدد ، أنكر العلام أنه قبض منه النصفة إلا أنه صاع ، أو سرق منه ، وأنكر
للكبرى ، كان القور قوله ، عني قور العلام ، لأنه ثابت استئجار العلام صغر العلام
وكبلا من جهة المذكورى عني ما علم من الفكره بمقدار النصف ، والوكيل منقضى المير إذا
قال ، قبضت وحدث عندي ، كان القول قوله ، فكذلك .

فإن قيل كيف يعبر العلام وكلام من جهة للكبرى عني ما علم من الفكره بفقر
نعمته ، ونعمته الدابة ، وهو لم يعلم بهذه الوكالة

قلنا : يسكرى أجبر ، بذلك ، لأنه حين ما يسأجره بحيره ، أنه يسأجره ليعمل كذا ،
هصير وكبلا كرجل مثل عائكة ، يبعه الوكيله ، فله بصير وكبلا ، فكذلك مدا

رجل استأجر دابة داعياً وجائياً ، فسمعت للكبرى من العزيرين ، فبأن الإجازة
لا تستعفى ، دون استأجر مسكرى رجلاً حتى يصرم عني الدابة جاز ، وكان أجره عني
للسكرى ، ولا يرجع بذلك عني الورثة ، والمثله قد موت

فإن اختلف الورثة (المستكرى ، ضلت الورثة ، إلى أجرك أبوان هذه الدابة هلى أن
مؤنة الدابة عيت ، وأنكر ، مسكرى ذلك . فالقول قوله ، لأنهم يدعون عني للسكرى
زينة ، والمسكرى ينكر ، فيكون القول قوله مع بيته ، وإن أقام البيه ، فالبية بين الورثة ،

[illegible]

وإذا استجر رجوعه إليه من جبين إلى يده ذلعه وحيد فقال قد هما تشبها
بما عاينته منكم ١٠١ لا ١٢٠ عشرين ألفا عن وجهين فأتى بصديق القاتل
فأخذهما ففوق كسر ب ١٠٠ ١٢٠ صفيق أحمد فبهدى يدعى وبعول أكثر يسا
يحميه وقد اختلف من شدة المطر عليه أو عدا ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠
فل استبها الممرد عنه ١٠١ بسبب له ربه وبسبب آخر بكتف ١٠١ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠
الأحارة بخصه ١٠١ بزه يخط المذلل من بسبب ١٠١ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠
مذلل عقه ١٠١ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠
في كسبي حسن ١٠١ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠
الغني ١٠١ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠
تخالف في خصه ١٠١ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠
بعضا في خصه ١٠١ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠
من أخفى ١٠١ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٠٠ ١٢٠

دلیل وقوع اختلاف بعد شجره حقوق عیدہ، والدہ نور سے حریم عیدہ، کیا
ہو بیع عیدہ کا ختمہ ۱۹۰۵ء میں، نہ اسلئے کہ عیدہ نور انسانی حریم عیدہ، نہ کہ لایا عیدہ،
یہاں اختلاف ہی نور کی بیعت و محمد و محمد رحمہما اللہ نہ ہو سکتا، اُنس علی قول میں
حکم رحمہما اللہ ہے اختلاف شجرہ و رحمہما اللہ، و انہما حبس سے، عیدہ تقبی
نہیں واقع ہو سکتا، اُنس میں لایا عیدہ لایا عیدہ، نہ کہ عیدہ سے عیدہ
تقی میں لایا عیدہ، اُنس سے لایا عیدہ لایا عیدہ، اُنس سے لایا عیدہ
یہاں عیدہ لایا عیدہ، لایا عیدہ لایا عیدہ، لایا عیدہ لایا عیدہ، لایا عیدہ لایا عیدہ

عز، فبقی لہذا جس جہہ غر سے وہ وریفہ یعنی ایلا در جہہ نام

[illegible][illegible]

و قد اطلعتم على هذه الرسالة فيه فصاحت انا و اهل بيوتى بمي حيا
 يكون ذلك لأمة نبى ياراه في ع رضى الله عما حلى المداين ، فقلنا المي يمشى ، و ذكر
 في ذلك ان انا بعد احوالنا استأخر معكم حرات من حمله لأني لا احسن
 لسانه فقلنا

۱۳۶۶-۱۳۶۷ هجری قمری: در این سال، در محفل علمی و ادبی «مجمع» به بکشد اس بفرمانده و انجمن

لنستأجره والآخر، فهو عبي، عبيد، يراد به جلد في يده، العبي، بار، قال المصنف
 في كتاب التكملة في الصلاة، قال عيسى بن مريم عليه السلام، يا رب، لا تجعلني
 من الرسل، أعطيتك لأخيه، أو طاهر، أعطيتك للرسل، إليه، وذكر العلامة ذلك، وفي
 اختلاف في إمامه، عيسى بن مريم، يكون نصيبه، قوله، فالنص، ادع، دع، سليمان عليه
 السلام، يريكو

يئة التاكري أولى بالقديم

٣٩٦٣ - وما ذكرى الرجل دفعه من الكفرة إلى فارس ، وسمى مدينة معلومة .
فالإجازة جائزة ، لأنه معفود عنه معلوم ، والآخر محسوم ، فإن حدث في العقد ، فقال
المسافر : أعصيت عدو ، لأن التوجوب كان جارياً ، وبعد فإرس أنصبي ، وقال
التكاري : لا ، بل عبتك منه كونه ، لأن العقد كان بكونه ، وبعد كونه أريد ، كان عليه عقد
للكان الذي فيه العقد ، لأنه امتكان الذي حصل فيه التوجوب ، وذلك لأن التوجوب تبع
للعقد ، لأنه حكم من أحكام العقد ، والأحكام تابعة لأسباب ، وإذا كان التوجوب ساعاً
للعقد ، كان العقد أصلاً ، فكان إيجاب عقد ممكن العقد ، أنه أصل أولى من إيجاب عقد
ممكن التوجوب ، وكان هذا بمرلة ما لم يشرى عقداً مألوف درهم إلى مدين ، ثم شتر العقد
عما كان وقت العقد ، فإنه يجب بقده ما كان وقت العقد ، لا بقده ما كان وقت المطالبة ؛
لأن المطالبة تبع للعقد ، لأنه وجب بسبب العقد ، فكان اعتبار مكان وقت العقد ، وأنه
أصل أولى من اعتبار مكان وقت المطالبة . وأنه تبع كذلك ، هذا

٣٩٦٤ - وإذا مضى الرجل ليلة إلى المدينة ، فقال رب ، هذه المدينة دونك
فأركب ، فما كان بعد ما يرجع من المدينة احتلفا ، فقال خستكري ، ثم أذهب بها إلى
المدينة ، فلا أجز حتى ، وقال صاحب الفتا : لا ، بل ذهب بها إلى غيره ، ولي هلك
الآخر ، فهذا معنى وجهي ، إما إن علم خروجه إلى غيره ، أو لم يعلم ، فلو لم يعلم
خروجه ووجهه إلى الخير ، فالقول قوله تسأجر ، لأنه من ثم يعلم خروجه ، فحاصل
اختلافهم وقع في التمسك في الشك الذي أصيب (له العقد ، صاحب الفتا يدعي
بإلزامها ، فكان الذي أصيب العقد إليه ، وانسأجر بغيره ، فيكون القول
السأجر

وإن علم خروجه إلى الخير ، فالقول قول صاحب الفتا ، لأنه متى علم خروجه
إلى أخرى فقد ثبت التمسك في المكان الذي أصيب العقد ، وحصل اختلافهما بعد ذلك
إتفاقهم في التمسك لتسلمهم لمضأجر يدعي تنطاع التمسك بعد ما وجد ، وصاحب الفتا
ينكر ، فيكون القول قوله ، وكان كمنسأجر القدر إذا دعي أنه عصب الدار منه بعد ما سلم
القدر إليه ، وبسبب النار ينكر ، وهناك القول قول صاحب الدار إذا لم يكن في الدار

الأجل المبرور بعد، وذلك بعد عشر مجرى، بخلاف الفصل الأول، لأن هناك أمكن ترجيح قول أحدهما على الآخر من الوجه الذي ذكرنا

وهذا كونه بما يتم تبعاً على شيء، فلوما إذا انقلب على وجهه، فإنه يجب ألا يجد ذلك، وإن كان ما انقلب عليه بخلاف المبرور العاد، لأنه لا عبرة للمبرور من جهة الشرط بخلافه، كما في بعد البند في المباحات، لا عبرة بما سيحد الشرط بعلاقته، وكذلك هذا - وإنه أحسن -

موجع آخر

الأصل في هذا، موجع أن الشئ من وقع بين اثنين لم يصح فهو أحدهما حجة على الآخر، وهذا ظاهر، والثاني أن القضاء ما يسهل على العائيب، ويناسب من حيث أن يكون عند خصم حاصره، إما حكماً أو قصدي لا يجوز، والقسم يعتد بإقرار صاحبه جازم.

والثالث أن البينة من قامت بحفظ مال العائيب، ودفع الهلاك والفساد على ماله، فالتقاضي بالخبر، وإن شاء من وإن شاء لم يعل، لأنها دامت حتى يثبت حتى القسمة من وجهه، وليس عليه حصر، إلا أن قد قطع الفساد والهلاك من أموال من كان محرراً من الحفظ نفسه، والقاضي يصح ما نكره كالتسليم، وإن شاء مال إلى عند العائيب، وإن شئت من إلى ذلك الحاصر

١٤٩٦٨ قال: "وإذا كان من أحرار دفع من الرق إلى الكوفة بغير مسمى، فلهما ما إلى الكوفة أحصاه عند القاضي، فقال أحدهما: أكثر ما من فلان إلى الكوفة دفعاً وجائلاً، وقال الآخر: أكثر ما من فلان إلى مكة دفعاً، وجائلاً، ولا به لو أحدهما، فإن القاضى يذهب ماله ملكاً للمقر له العائيب، لأنهما قرأ أن من روى للمنف، والعلية في أبيهم، وإذا روى من اليد بما في يده للعائيب صحيح، فصيح المقصود به التفتت، ولا يصح فيها بالإجارة، لأنهما يدعيان الإجارة مبررة" حتى تعاض، وانقضت على العائيب بالية لا يجوز، وكيف يجوز دفعهما، ويصح للقاضي كل واحد منهما من الدعوى إلى

(١) وكذا في الأصل، لأنهما يدعيان الإجارة فيما على العائيب صحيح

الروصع الذي يدهى ، لأن كل واحد منهما ينشأ عن الآخر

وقد بينا أن دور كل واحد من القنازين ليس يعطيه على صاحبه ، فإن أحدهما على شيء - يتركه على الذي وب اجتماعه عليه ؛ لأن الدانة هي أيديهم ، ولديهم قيمة لا متفرج لهما حقيقة ، وليس يدهى أنه ، والخصوصية لتعاقب ، هذا فهم ، وباحصه عليه ، كرحل من يدهى ، وهو يدهى ، وبه من فلا ، أو فلا ، ومع إلى فلا لأدعه إلى فلا آخر ، فالتفاضل لا يتفرق من دنا ، كفاهنا

بعد طلبنا من القاضي بأن يأمرهما بالشفقة عليهما ، أو بهيئتهما ، القاضي لا يأمرهما بذلك ؛ لأن القاضي لم يجوز به الأمر بالإعاقب على الدانة ، والأمر بالسبح نظراً للعائت ، وإنما يكون نظراً لدانته إذا كان يعيش في الدانة بحسب ، ثم لم ينفذ ، وبذلك الدانة ، لا يكون عليهما ضمان ، وهذا محتمل يجوز أن يكونا ضامرين لهذا لا بأمر القاضي بذلك حل إقامة شبيهة ، فلا ، أقام كل واحد منهم القرض على ما ادعى من الكراء ، وركبت البيئات ، وفي القاضي الدانة في أيديهم ، لأنهما أتيا في صاحب الدانة رضى بأمانتهما ، ولا يأتون القاضي لو أخذ مسدداً في الركوب إلى الروصع الذي يدهى ، ما قبل من إزالته يد أحدهما ، وقد استويا فيه ، وبه من حكم على العائت عليه ، وبه يأمرهما أن يمسداً عليه على ما يرى أن وجه قدمه صاحبهما ، وإن لم يرجع لا يأمرهما بالشفقة من يأمرهما بالشفقة ، لأنه متى كودها إمانته للعائت في أيديهما ، والقاضي يصف ما طرأ بتسليم فيأمرهما بما هو أنظر للعائت ، متى توجه لدرر لتعلق أنظر للعائت ، وهي الوجه الثاني السبح أنظر ، لأنه إذا كان لا يجوز من عدم صاحبهما ، ولم يأمرهما بالإعاقب ، لم تأتى الشفقة على قيمة الدانة ، فيأمرهما بالسبح حسب احتياطاً

ولذا يأمر الدابة بأمر القاضي وفي القاضي القرض في أيديهم ، لأنه كان يقبض الدانة في أيديهما ، يصف بذلك ، متى في أيديهم ، وإن كان قد ألف على أمر القاضي ، وبه ذلك عند القاضي ، فالقضي يصف بهما من القرض مقدار دفع ، لأنه ثبت عند القاضي وجوب هذا القرض على العائت ؛ لأن الأمر للقاضي بالإعاقب ، وبه ولاية ، كأمر العائت نفسه ، وتمس الدانة مال العائت ، وأنه من جسم حقهما ، فكان للقاضي أن يعطيهما من ذلك مقدار دين العائت

[illegible][illegible][illegible][illegible]

المنافع، والنفوس، لو، دافع، حوب، فيما ادعى عليه المنصور، من الآخر، ولا حر المنصور، أما القول بكون المنصور في أن هذا ثوبه، لأن هذا اختلاف في نفس الموضوع، والقول قول القاضي في معنى الموضوع، ولا آخر للمفسر، لأن الآخر، لا يمكن أن يكون العمل في العمل للأدوية فيه، وقد حشد فيه، وإن قال رب الثوب هو بوب، ولم يترك في تقصيره، والحق دفعه إلى الشك في غير هذا، فإنه أخذ هذا الثوب ولا جرح عليه

قال وروى كان هذا، من عصم والخليفة، لم ياحده، ولكنه بعض الخلفاء قيمته، ويركبه على الخليفة، إن كان، ومن حيث سئل هذا الخبر، لي نفس المنصور، لأن الخلفاء وجدته جوع استيلائه، والمنصور سم وجدته الاستيلاء أصلاً

هشام قال ساءت محمداً رحمه الله عن رجل دفع لي نصراً يوماً فيفسره له فترجم، فأعطاه منصور ثوباً، وقال هشام ثوبك، وقال ب الثوب ليس هذا ثوبي، فغضب من الثوب، ورواه غيره عن ثوبه قال لا بعدد، وقال معه إلا أن يقول رب الثوب المنصور، أحده عوت عن بوب، فمجرد المنصور، ثم لا عند ذلك بعدد بينهما عاذلة، وبغير هذا حوب ملكاً للفقير ماله

هشام قال ساءت محمداً رحمه الله عن المنصور، ومن جملة ما دفع إليهم ثوب، بأمر إنا ادعى، ده ذلك الشيء، على التلويح، لا يصدق عليه لا شيء، وكذلك الآخر لشريك في رعي البحر، وهم، وهذا الجواب مستقيم على قول، محمداً رحمه الله، ومن من يرى أن لا خير ينسبك به صلبك، لصاحب يرى أن يده يد ماله، وهو أبو حبيبه رحمه الله يقول، يعني ثوبه في الرد كلفه دفع

وكشكك إذا ادعى ثوب، كذا كذا الذي يرد، قال ولو ذكرنا عن أبي سعيد له بلوكاً، فاذنعي أنه ما، حديث لا شيء، وليس وقد أدم كالبهم

١٢٩٧١ من سماعه عن حمزة رحمه الله عن رجل هو واهلها، في مشقة تراهم، فاستحبها رجل بسببه، فذهب له على أن يرد، وقد كتب دفعها إلى الآخر وأمرته أن يرد حراس، فالأجرة هي، وقال الآخر كتب عصب منه وأخرتها، فالأجرة هي، قال القول دون رب المرد، وبأخذ الآخر، لأن الظاهر أنه يرد للدار، فإن

الظاهر أن الإسماء يصر في سبب العير فذلك العير

وإن أدم بينه على ما يصر من العصب، لا تغلب بينه، لأنه يهده إليه يريد
يطلق قول المستحق، والبيانات فروع للإتيان لا للإبطال

وإن أدم بينه على إقرار المستحق بما ادعى من العصب، قلب بينه، وكتاب الأجرة
له؛ لأنه يهده بينه لا يضل حتى يستحقه، فقامت بقراره بالعصب، ثم إنه ثبت العصب
ترتب عليه حكم الأجرة، ذكر حاكم الشهيد رحمه الله في سنن أبي عبد الله عليه السلام
الائمة برواية هشام عن محمد رحمه الله، وذكر الجواب في ما ذكر ما في مسألة
القول

١٣٩٧٢- وهو كان لأجره في الأرض يده، به أجره مسية، فقال رب
الأرض أمرتك أن تبيع الأجر، وبيعتك، وبيعتك، قال نعم
الأجر على فبيعة الأرض غير مسية، وعلى البناء، فما أصاب الأرض، فهو لرب
الأرض، وما أصاب البناء، فهو للعاصب؛ لأن في إسماء الظاهر شاهد للعاصب؛ لأن
البناء في يده

١٣٩٧٣- إير عبد الله عن محمد رحمه الله في رجل من يده أرض ورعها،
فقال رب الأرض أمرتك أن تبيع الأجر، فروع يأمري، وقال المزروع غصينا وزعتها
لنصي، فاقول قول المزروع، بأجره منه قدر بقوه وحقته، ويشعق بفضل، وحقاً لأن
للمزروع روعه مد. كان في يده، والزروع هذه تلك الشجرة، فاعلم كما يسهل في اليد،
يشهد له في يده، يميل حوله به

١٣٩٧٤- ومضى فتاوى الفضلى في استأجر مباحاً بعضها مزرعة، وبعضها
فارعة، قال: يجوز في الفارعة دون المستغلة، وإذا اعتد بالقول للمزروع، بخلاف
البيع، فإن ملك القول من يدعي الصحة، لأن هناك اتفاقاً على أصل العقد، ولانتماء في
وصف الصحة، أي، هو المزروع. ينكر العقد أصلاً، قد انحصر لإسمه في الإسلام
على المستحق رحمه الله. يعني أن يحكم بحال إن كان فارقه، فاعلم الأجر، وإن لم
يكن للمستأجر

وفي الدعوى من استأجر أرسل صاحب الكرخ إلى قضاة رسولاً يسرد بينه

الأجر، فلما أتى به يده، هو يلائق، قال المتكلم: دعيت اب أرعه، وكان الرسول دفع
إني وتويعته، قال: يسأل صاحب الثياب، فأيهما جلدته منهما يرى من خصوصته،
وأيهما كتبه بحدته، فإن حلف برى، وقد لقي ثمره ما دعه، فإن صدق انصهر، وحلف
عليه أجر الثوب الرابع، وإن كذبه، وحلف انصهر، فمتنصر عني صاحب الثوب
اليمين على الآخر، فإن حلف برى عن الأجر بحدته الثوب الرابع، فإنه أبو بكر رحمه
الله.

١٣٩٧ - أسأجر من آخر ليلة، ودفع إلى سمرقند وجاء خبر، ودعاها
لنفسه، ولم يده، أنه أسأجر أسأجر عليه، هل أسأجر أن يرجع على بتمه؟ بلى لا،
أشار إليه في الكتاب الثاني من برادات، فإنه قال: حاربه من يد عبد الله، فقال إبراهيم
محمد: هذه الحاربي منها بنت، وسمنها إيتك، وقد عصب منك عبد الله، ومثله
محمد، فلا يرهم أن يأخذ الثمن من محمد.

١٣٩٨ - ولو سئمتي سدا الحاربية ثانية من يد عبد الله، يس لمحمد أن يرجع
على إبراهيم، لأن في دعم البائع هو إبراهيم، وأفسري وهو محمد، قال عبد الله
عصب، والله عصب لا يتعصب خصماً في إثبات الاستحقاق عليه، فلم يصب الاستحقاق
في حقهما، فلا يرجع عليه.

قال كذلك أمدعي يده، أذعي فعلا على الذي في يده لغاه، بأن ما في هذه القصة
عندي عصبها من يصب هو خصما، وسمع عليه السنة، ويكون للأجر حق الرجوع
على ما في إذا أمدعي على حر أني أسأجر هذه الثياب التي في يدي من فلان سارح
كذا، قيل: إن نس جرم أني، لم يتعصب صاحب اليد حصته لمدعي في حويليات
الإحارة عليه، حتى برأ قدمه على الإجارة، هل سمع بيته، فهذا عني وجهي إن
أدعي المدعي عني صاحب اليد فعلا، بأن قال: أسأجر هذه الثياب من فلان،
وقصبا، فأنحديا من يدي حق، أو عصبيا، سي نسمع بيته، إنما إذا قال: أسأجر
من فلان قيل: أن نسأجر أني، وقد سئمتي، ولم يدع عليه، فعلا، لا نسمع بيته، لأن
المسأجر لا يتعصب خصما، لأن إثبات الملك المطلق، ولا في إثبات الإحارة عليه إلا
بدعوى المعلن عليه، وبشره دعوى عمل موجب لثرد لا دعوى الفعل المطلق، ألا ترى

أما ما قلنا من أن المدعى هذه مدار ملكية، فسريره من تلك أسر ما سأل، لا ينتصب هو
 حصص المدعى، وهم كثير سألوه الكوفة إذا دعوا في حل، فودعوا، ولا يسمي أنه أسرهم من
 المدعى، لا ينتصب مدعى حصصه، بخلاف ما إذا دعوا في حل، ولا يسمي أنه أسرهم من
 مدعى هذه المسألة، لا يسمي ينتصب حصصه من يدعى لا ينتصب، ولا يسمي قول السبع
 الإمام الراشد على الردوى، حصة له، ولا يسمي، الإمام الراشد أحمد الغزالي يسمي، حصة له
 من غير فصل، لا ينتصب حصصاً على ما ذكره شيخنا الإمام رحمه الله من غير فصل
 ، الله أعلم بما دروا -

فهرس المحتويات

٣	كثير الشفعة
٤	الفصل الأول فيما يجب فيه الشفعة وما لا يجب
١١	الفصل الثاني في بيان مراتب الشفعة
٣٠	الفصل الثالث في طلب الشفعة
٣٨	الفصل الرابع في استحقاق الشفعين في شئ واحد
٤٠	وما يتعلق بهذا الفصل
٤٣	الفصل الخامس في الحكم في الشفعة والخصومة فيها
٤٩	الفصل السادس في الدار إذا بيعت ولها شفعة
٥١	الفصل السابع في إكراه المشتري بجزء الشفعين وما يخص به
٥٣	الفصل الثامن في تصرف المشتري في الشئ المشقوق قبل حضور الشفعين
٥٨	الفصل التاسع في تسليم الشفعة
٦٣	الفصل العاشر في الشفع إذا تبرع بالبيع، فعليه ثم ينعقد إن البيع كان بخلاله
٦٦	وما يتعلق بمثل الإختيار
٦٧	الفصل الحادي عشر فيما يجب فيه الشفعة وما يتعلق به
	الفصل الثاني عشر في الاختلاف الواقع بين الشفعين والمشتري والبيع
٧١	والشهادة في الشفعة
٨٥	الفصل الثالث عشر في الترتيب في الشفعة، وتقسيم الترتيب في الشفعة وما يتعلق به
٩١	الفصل الرابع عشر في شفعة الصير
٩٥	الفصل الخامس عشر في حكم الشفعة

[illegible]

- ٢٢١ هذا الفصل أيضا
 الفصل الثاني في بيان أنه متى يجب الأجر ٢٢٢
 ما حصل بهذا الفصل ٢٢٧
 ما حصل بمسائل الخبر ٢٣٠
 الفصل الثالث في الأموات التي يقع عليها عهد الإجارة ٢٣٢
 الفصل الرابع في تصرف المأجر في الأجر ٢٤٠
 الفصل الخامس في الخيار في الإجارة والشرط فيها ٢٤٨
 الفصل السادس في الإجارة على أحد الشرطين - فو على الشرطين أو أكثر ٢٥٥
 الفصل السابع في إجارة المسافر ٢٥٨
 الفصل الثامن في انعقاد الإجارة بغير لفظ
 وفي حكم إنهاء الإجارة، أو انعقادها مع وجود ما يوجبها ٢٧٦
 الفصل التاسع فيما يكون الأجر معلوما مع الفراغ منه، وما لا يكون ٢٨٤
 الفصل العاشر في حوافر إجارة المقتدر ٢٨٩
 الفصل الحادي عشر في الاستعانة للخدمة ٣٠٩
 الفصل الثاني عشر من صحة تسليم الإجارة ٣١٤
 الفصل الثالث عشر في المسائل التي تتعلق بمرء مسافر على المالك ٣١٧
 الفصل الرابع عشر في تجديد الإجارة بعد صحتها، والزيادة فيها ٣٢٠
 الفصل الخامس عشر في شأن ما يجوز من الإجازات وما لا يجوز ٣٢٢
 نوع آخر ٣٢٨
 نوع آخر ٣٣٣
 نوع آخر في فساد الإجارة إذا كان المستأجر مشغولا بغيره ٣٣٩
 ما يحصل بهذا النوع مسائل الشروع في الإجارة ٣٤٢
 نوع آخر في الاستعانة غنى الطائعات ٣٤٣
 نوع آخر في الاستعانة غنى المندسين ٣٤٥
 نوع منه ٣٥٠
 نوع آخر في المنفردات ٣٥٦

- الفصل السادس عشر فيما يتعلق بغيره استأجر وفيه يجب على الآخر ٢٦٤
- بما يخص هذا الفصل ٢٦٥
- فصل التوزيع ٢٦٥
- الفصل السابع عشر في الزجر في الشجر مما هو مشترك فيه ٢٦٧
- الفصل الثامن عشر في منع الأضرار بالنصر وبين ما يصح عايناً وما لا يصلح ٢٧٠
- الفصل التاسع عشر في ما يكون نسخاً من الأحكام المتعلقة بالمنع ٢٨٥
- بما لا يكون نسخاً ٢٨٥
- الفصل العاشر في إجازة البناء والأمنه والحل في القسطة وما أشبه ٢٩١
- الفصل الحادي والعشرون في إحداه لا يوجبها تسليم النعمه عليه في الاستأجر ٣٠٧
- الفصل الثاني والعشرون في المنع من استأجر منها وليس لا يمنع ٣١٢
- وهي تصرفات الآخر ٣١٢
- وبما يخص هذه المسألة ٣١٢
- الفصل الثالث والعشرون في امتناع المالك والرجوع ٣١٣
- الفصل الرابع والعشرون في الكفالة بالأيدي والاعتد عليه ٣٢٠
- الفصل الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع في الآخر والاستأجر ٣٢٤
- في المدعى والخصومات، وفي مدة البتات ٣٢٤
- منع آخر ٣٢٦
- منع آخر ٣٢٧
- منع آخر ٣٢٨
- منع آخر ٣٣٠
- منع آخر ٣٣١
- منع آخر ٣٣٢
- منع آخر ٣٣٣
- منع آخر ٣٣٤